أبحاث جديدة
في
علم الأصوات والتجويد

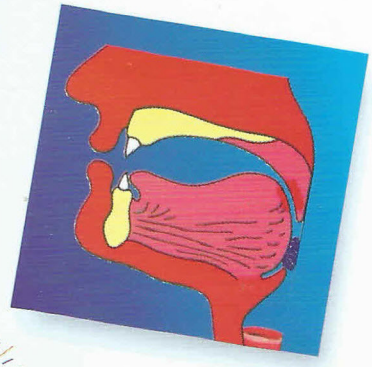

كتبها

د. غانم قدوري الحمد

أستاذ في جامعة تكريت

دار عمار

أبحاث جديدة
في
علم الأصوات والتجويد

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٠/٩/٣٤٤٢)

٢٢٣,١
الحمد، غانم قدوري
ابحاث جديدة في علم الأصوات والتجويد /غانم قدوري الحمد
.-عمان : دار عمار للنشر والتوزيع ، ٢٠١٠ .
( )ص.
ر.إ.: (٣٤٤٢ / ٩ / ٢٠١٠).
الواصفات : / قراءات القرآن // القرآن /

❖ أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية
❖ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى .

دار عمار للنشر والتوزيع
عمّان - ساحة الجامع الحسيني - شارع البتراء - عمارة الحجيري
تلفاكس ٤٦٥٢٤٣٧ - ص.ب ٩٢١٦٩١ عمّان ١١١٩٢ الأردن
E-mail: dar_ammar@hotmail.com

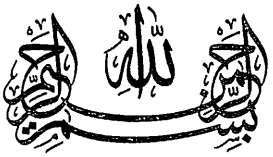

مقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمد وعلى آله وصحابته أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد

فقد مَنَّ الله تعالى عليَّ بكتابة عدد من البحوث في علم الأصوات وعلم التجويد، بعد صدور كتابي «أبحاث في علم التجويد»، وهي تعتمد المنهج ذاته الذي كَتَبْتُ من خلاله أبحاثي السابقة في علم التجويد، ويتلخص في العمل على إحياء التراث الصوتي العربي القديم، وإبراز الأفكار الصوتية المتميزة التي تضمنها ذلك التراث، والإفادة من الدرس الصوتي الحديث في إعادة صياغة عدد من قضايا علم الصوت العربي على نحو أكثر وضوحاً، من غير تفريط بثوابت القراءة القرآنية الموروثة والنطق الفصيح.

ولَقِيَتِ الأبحاث التي كتبتها في هذا المجال تأييد كثير من الدارسين والمتخصصين في دراسة علوم اللغة العربية، والقراءات القرآنية والتجويد، وتلقاها آخرون بشيء من التحفظ، أو الاعتراض، لعدم قناعتهم بجدوى الإفادة من علم الأصوات اللغوية الحديث في دراسة علم التجويد، واعتقادهم بأن علم التجويد في صورته الموروثة كافٍ في تعليم القراءة الصحيحة للقرآن الكريم، وأنه ليس بحاجة إلى ما تضمنته كتب علم الأصوات الذي يرجع في نشأته الأولى إلى الدرس اللغوي الغربي، لكن نشر تلك البحوث في مجلات علمية محكمة، أو المشاركة بها في مؤتمرات أو ندوات علمية متخصصة يعزز من قيمتها، ويشجع على نشرها.

وأحسب أن الاعتقاد بوجود نوع من التناقض بين علم التجويد وعلم الأصوات مبني على تصور قاصر، سواء كان ذلك من المشتغلين بعلم الأصوات أو المشتغلين بعلم التجويد، فلم يكن هذا الاعتقاد يَرِدُ على عقول علماء التجويد الذين كانوا يتقاسمون دراسة الأصوات اللغوية في عصور الازدهار العربي للحضارة العربية الإسلامية مع علماء اللغة العربية، لأن العِلْمَيْنِ يشتركان في كثير من الموضوعات، ويعتمدان وسائل متشابهة، وعلى دارسي علم التجويد وعلم الأصوات اللغوية أن يزيلوا ما يبدو بين العلمين من تباين أو اختلاف.

وقد أتاح التقدم العلمي وسائل جديدة لدراسة الأصوات اللغوية، وليس هناك ما يمنع من استخدام هذه الوسائل في دراسة علم التجويد والاستعانة بها في تعليم قواعد التلاوة، والتقاعس عن ذلك يعد تقصيراً يجب على المشتغلين بتعليم قواعد التلاوة ودراسة الأصوات اللغوية تداركه، وليس هناك من ضرر أو خطر يتهدد ثوابت القراءة القرآنية من جراء ذلك.

ويتضمن هذا الكتاب ثمانية أبحاث، بعضها يتعلق بجوانب تاريخية، وبعضها يختص بقضايا منهجية، ويتناول عدد منها مسائل موضوعية. وهي:

(١) علم التجويد قبل كتاب الرعاية وكتاب التحديد، من خلال الكتاب «الأوسط» للعماني.

(٢) مخارج حروف العربية: عددها وترتيبها بين الدرس القديم والدرس الحديث: عرض ومناقشة.

(٣) فكرة الصوت الساذَج وأثرها في الدرس الصوتي العربي.

(٤) وجهة نظر جديدة في مخارج الأصوات الستة.

(٥) استخدام صورة آلة النطق ومخارج الحروف في تعليم قواعد التلاوة: تأصيل وتحليل.

(٦) تكرير الراء في مذاهب أهل الأداء.

(٧) الإشمام في العربية: حقيقته وأنواعه.

(٨) تجديد التجويد في ضوء الدرس الصوتي الحديث، مع مراجعة أحكام الضاد.

أسأل الله تعالى أن تكون هذه الأبحاث مفيدة لدارسي أصوات العربية، والمشتغلين بعلم التجويد، إنه ولي التوفيق.

تكريت

١٥/ جمادى الآخرة/ ١٤٣١هـ

٣٠/ ٥/ ٢٠١٠م

علم التجويد قبل كتاب الرعاية وكتاب التحديد
من خلال الكتاب «الأوسط» للعماني[1]

مقدمة:

الحمدُ لله رَبِّ العالمينَ، والعاقبةُ للمتقين، ولا عدوانَ إلا على الظالمين، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحابته أجمعين، وبعد:

فقد صَدَرَ قبل مدة الكتاب «الأوسط في علم القراءات» للإمام أبي محمد الحسن بن علي بن سعيد المقرئ العُمَانِيِّ[2]، الذي أَلَّفَهُ سنة ٤١٣هـ[3]، ولَفَتَ نظري تصديره بباب في (التجويدِ والحَثِّ عليه)، وبالنظر إلى سنة تأليف الكتاب يتضح أن تاريخ كتابة هذا الباب يسبق تاريخ تأليف أول كتابين جاَمِعَيْنِ في علم التجويد، وهما كتاب (الرعاية لتجويد القراءة) لمكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، الذي أكمل تأليفه سنة ٤٢٠هـ وكتاب (التحديد في الإتقان والتجويد) لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ) الذي أَلَّفَه في حدود ذلك التاريخ، أو بعده بقليل.

ويُلْقِي (باب التجويد) في الكتاب (الأوسط) للعماني الضوء على المرحلة الأولى التي

---

(١) منشور في مجلة معهد الإمام الشاطبي، العدد الخامس، السنة الثالثة ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م (ص١٦٣-٢١٠).

(٢) صدر عن دار الفكر في دمشق رجب ١٤٢٧هـ=آب٢٠٠٦م، بتحقيق الأستاذ الدكتور عزة حسن، ويبدو أن الكتاب كان قد طبع طبعة أخرى بعنوان (القراءات الثماني للقرآن الكريم)، تحقيق إبراهيم عطوة عوض وأحمد حسين صقر، نشر المجموعة الصحفية للدراسات (ينظر: المرشد في الوقف والابتداء ص٤٢، تحقيق محمد بن حمود بن محمد الأزوري) لكن هذه الطبعة لم تشتهر بين الدارسين.

(٣) ينظر: الكتاب الأوسط ص٦٢.

تَشَكَّلَ فيها علم التجويد واتضحت فيها معالمه في القرن الرابع الهجري، ومهَّدت لانفصاله عن علم القراءات، وظهور المؤلفات المستقلة الجامعة فيه، في القرن الخامس الهجري.

وكنت قد بحثتُ عن تاريخ علم التجويد في القرن الرابع الهجري لاستجلاء صورته في هذه المرحلة، واستقصيتُ ما كان مُتَاحاً من النصوص والشواهد التاريخية، في البحث الموسوم «علم التجويد:نشأته ومعالمه الأولى»، لكن ذلك البحث لم يكشف عن جميع الجوانب المتعلقة بالموضوع[1]، وأحسب أن تحليل مادة هذا الباب يمكن أن تكشف عن بعض الجوانب الخفية من هذه الحقبة، مما يُسَوِّغ إعادة دراسة الموضوع من جديد.

وسوف أتناول الموضوع من خلال المباحث الآتية:

(١) تعريف موجز بالمؤلف.

(٢) موضوعات التجويد في الكتاب الأوسط.

(٣) الدلالة التاريخية لمادة باب التجويد في الكتاب الأوسط.

وليس من منهج هذا البحث مناقشة الآراء التي أوردها العماني في الكتاب إلاَّ بالقدر الذي يتعلق بتحقيق هدف البحث، وهو الوقوف على الدلالة التاريخية لبعض النصوص الواردة في الكتاب، مما له علاقة بنشأة علم التجويد وتميز الموضوعات الخاصة به، للفت نظر الدارسين إلى أهمية الكتاب الأوسط في البحث عن الخطوات الأولى في اتجاه ظهور علم التجويد، وفي تحقيق نسبة بعض التعريفات والأقوال إلى مصادرها الحقيقية، والله ولي التوفيق، هو حسبنا ونعم الوكيل.

تكريت

٧/ ربيع الثاني/ ١٤٢٨هـ

٢٤/ ٤/ ٢٠٠٧م

---

(١) منشور في مجلة كلية الشريعة بجامعة بغداد، العدد السادس ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م، وينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص٤٦٠-٤٦٦، وأبحاث في علم التجويد (ص ٩-٧٥).

المبحث الأول
تعريف بالعماني مؤلف الكتاب الأوسط

لم يحظ العماني بترجمة وافية في كتب التاريخ والطبقات، فلم يترجم له إلاَّ ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) في كتابه (غاية النهاية في طبقات القراء) ترجمة موجزة لم تكشف عن أسماء شيوخه في القراءات ولا عن تلامذته، وقد اعتمد مَن ترجم له بعد ذلك على ما ذكره ابن الجزري.

ويُقَدِّمُ (الكتاب الأوسط) معلومات مهمة عن حياة العماني، وإن كانت لا تكشف عن كل جوانب حياته، ولا تجيب عن جميع الأسئلة التي تثار حول ترجمته.

ويمكن تقديم تعريف موجز بحياة العماني، من خلال المصادر المتيسرة، ومن خلال كتابيه: الكتاب الأوسط في القراءات.

أوَّلاً: العماني من خلال المصادر:

لم يكن ابن الجزري أقدم مَن ذَكَرَ العماني، لكنه أقدم مَن ترجم له، بحسب ما اطلعت عليه من المصادر، وسوف أنقل ترجمته عند ابن الجزري بعد أن أشير إلى النصوص التي ورد فيها ذكره، وهي:

١. أحمد بن أبي عمر الأندرابي الخراساني (ت٤٧٥هـ)، الذي قال في كتابه (الإيضاح في القراءات) في باب الوقف والابتداء: «وقال أبو محمد الحسن بن علي بن سعيد المقرئ - رحمه الله: الوقوف على خمس درجات... قال: فأما نحن فقد ميَّزنا بينها ورتبنا لها مراتب... قال: والمستحب للقارئ أن يقف على التمام... انتهى كلامه»[1].

---

(١) الإيضاح ص٥٦٣، والنص في المرشد للعماني (تحقيق هند بنت منصور) ص ١٢-١٣.

٢. محمد بن طَيْفُورَ السَّجَاوَندي (ت٥٦٠هـ) في كتابه (الوقف والابتداء)، أشار في مقدمته إلى العماني من غير أن يصرح باسمه، حيث قال: «فمِمَّن اشتهر منهم بالبراعة في هذه الصناعة... صاحب (المرشد) الإمام المسلَّمُ في زمانه، الطائعُ الطبيعة في مبالغة التعبير، الرائع الصنيعة في معاودة التقرير... كان مبدعاً في كل وادٍ حَذَرَ التقصير»[١].

٣. عَلَمُ الدين علي بن محمد السخاوِيُّ (ت٦٤٣هـ) في كتابه (جمال القراء وكمال الإقراء) في باب معرفة الوقف والابتداء، حيث قال: «وقال أبو محمد، الحسن بن علي بن سعيد، المعروف بالعُمَاني، في قوله ﷻ: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ [البقرة:٨١]، ونحوه: يُبْتَدَأُ بـ(بلى)... والذي قاله غلط...»[٢]. وليس الغرض هنا مناقشة ما تضمنه النص، وإنما الإشارة إلى مَن ذكر العماني ونقل عنه.

ونقل علم الدين السخاوي نصوصاً أُخرى صَرَّحَ فيها باسم العماني، وافقه في بعضها وناقشه في أُخرى، لا يتسع المقام لإيرادها[٣].

أما ترجمة العُمَاني عند ابن الجزري فنصها:

«الحسن بن علي بن سعيد، أبو محمد العُمَانِيُّ المقرئ، صاحب الوقف والابتداء، إمامٌ فاضلٌ محقِّقٌ، له في الوقف كتابان:

أحدهما» (...)[٤].

والآخر: المرشد، وهو أَتَمُّ منه، وأبسطُ، أحسنَ فيه وأفاد، وقد قسَّم الوقفَ فيه إلى التام، ثم الكافي، ثم الصالح، ثم المفهوم، وزعم أنه تبع أبا حاتم السجستاني[٥].

---

(١) كتاب الوقف والابتداء ص١٠٣-١٠٤.

(٢) جمال القراء ٢/ ٥٧٤-٥٧٥، والنص المشار إليه في المرشد (ص ٢٣١).

(٣) ينظر: جمال القراء ٢/ ٥٨٦ و٥٨٨ و٥٩٦ و٦٢٣-٦٢٥ و٦٣٦.

(٤) بياض في الأصل، وقد صرح العماني باسمه في كتابه المرشد (تحقيق هند العبدلي ص١)، وسماه: (المغني في معرفة وقوف القرآن).

(٥) أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني البصري، إمام البصرة في النحو والقراءة واللغة، توفي سنة ٢٥٠هـ=

وقد كان نزل مصر، وذلك بُعَيْدَ الخمس مئة.

ولا أعلم على مَن قرأ، ولا مَن قرأ عليه، غير أن السخاوي ذكره في فصل الوقف من كتابه (جمال القراء)[1]، وأنكر عليه منعه الوقف على قوله: ﴿كَمَن كَانَ فَاسِقًا﴾ [السجدة:١٨]، مع أنه أجاز الوقف علـى: ﴿كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ﴾ [التوبة: ١٩]، وأجاز الابتداء ﴿يَسْتَوُۥنَ﴾[2]، ولا فرق بينهما»[3].

ولا تزيد هذه الترجمة على ما نعرف من اسمه وكنيته ولقبه شيئاً، فاسمه: الحسن بن علي بن سعيد، وكنيته: أبو محمد، ولقبه (العُمَانِيُّ)[4].

وهي لا تقدم بعد ذلك شيئاً عن شيوخه ولا تلامذته، ولكنها تثير إشكالاً حول نزوله مصر بُعَيْدَ الخمس مئة، على نحو ما سيتبين عند النظر في المعلومات الواردة في (الكتاب

=(ينظر: ابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٣٢٠).

(١) جمال القراء ٢/ ٥٨٨-٥٨٩.

(٢) في الآيتين:

في السجدة ١٨: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُۥنَ﴾.

وفي التوبة: ﴿كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَجَٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ لَا يَسْتَوُۥنَ عِندَ ٱللَّهِ﴾.

(٣) غاية النهاية ١/ ٢٢٣.

(٤) لم يَضْبِطْ أكثرُ الكتب التي ذكرت العماني هذه النسبة، وقد ضبطها كل من عمر رضا كحالة والدكتور عزة حسن بضم العين وتخفيف الميم، نسبة إلى (عُمان) بساحل بحر العرب (ينظر:معجم المؤلفين ٣/ ٢٥٤، والكتاب الأوسط ص٣٧، وتنظر كذلك ص٦٢)، واختلف محققا كتاب المرشد في الوقف للعماني في ضبط اسمه فرجحت هند بنت منصور بن عون العبدلي ضبط (العماني) بفتح العين وتشديد الميم نسبة إلى (عَمَّانَ) بأرض البلقاء من الشام (ينظر: المرشد ص ٢٨)، ورجَّح محمد بن حمود الأزوري (ينظر: المرشد ص٤٢) ضبط الاسم بضم العين وفتح الميم من غير تشديد، نسبة إلى(عُمَانَ) وترجح عندي هذا الضبط.(ينظر: ابن الأثير: اللباب ٢/ ٣٥٦، وياقوت الحموي: معجم البلدان ٤/ ١٥٠-١٥٢، وصفي الدين البغدادي: مراصد الاطلاع ٢/ ٩٥٩).

الأوسط)، وقد اعتمد مَن ترجم للعماني من المُحْدَثِينَ على ذكره ما ابن الجزري[1].

ثانياً:العماني من خلال الكتاب الأوسط في القراءات:

أصدق المصادر عن الشخص حديثه عن نفسه، ومع أن العُمَاني كان مقتصداً في الحديث عن الأسانيد في الكتاب الأوسط، فقد قال: «وقد أضربتُ عن التطويل في الأسانيد»[2]، لكنه ذكر معلومات مهمة عن طلبه العلم وشيوخه، وتواريخ مهمة عن مراحل في حياته، ومواضع زارها أو أقام فيها.

١ .مواضع وتواريخ مهمة في حياته:

كانت عُمَانُ مُسْتَقَرَّهُ ومَوْطِنَهُ، كما صرَّح بذلك[3]، وغادرها سنين لطلب العلم، ويبدو أنه بدأ رحلته العلمية بالبصرة، فقرأ على شيخها وإمام جامعها أبي عبد الله اللالكائي سنة ٣٩٢هـ[4]، ولم يزل يقرأ على الشيوخ حتى دخل الأهواز، وهي كورة عظيمة بين البصرة وبلاد فارس[5]. فقرأ بها على شيخه أبي الحسن الكُرَيْزِيِّ مدة سنتين، ثم عاد إلى عُمان وأقام فيها سنوات[6].

وغادر عُمَانَ ثانيةً سنة ٤٠٤هـ، وكان يرجو أن يعود إليها، لكن لم يتحقق له ذلك حتى سنة ٤١٣هـ، وهي سنة تأليف هذا الكتاب[7].

وهناك ما يشير إلى أنه ألَّف الكتاب الأوسط في سِجِسْتَانَ، وهي ولاية واسعة، جنوبي

---

(١) ينظر:عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين ٣/ ٢٥٤، ووليد بن أحمد الحسين: الموسوعة الميسرة ١/ ٦٩٦.

(٢) الكتاب الأوسط ص٦٦.

(٣) المصدر نفسه ص٦٢.

(٤) المصدر نفسه ص٦١.

(٥) ينظر: صفي الدين البغدادي: مراصد الاطلاع ١/ ١٣٥.

(٦) الكتاب الأوسط ص٦٢.

(٧) المصدر نفسه.

هَرَاة، من خراسان[1]. فقال في مقدمة الكتاب: «قال أبو محمد الحسنُ بن عليٍّ بن سعيد المقرئُ العُمَاني، وفَّقَه الله لطاعته: هذا كتابٌ شرعتُ في وضعه وتصنيفه لشيخنا أبي الحسن علي بن زيد بن طلحة... فرَغْبَتُهُ ورغبةُ أصحابنا القرَّاءِ بسِجِسْتَانَ، ومسألتُهُم إيَّانا، نشَّطَتْنَا في وضع كتابنا هذا»[2].

٢. شيوخه:

ليس لدينا ما يُوضِحُ نشأة العماني، أو يُبَيِّنُ جهوده الأُولى في التحصيل العلمي، قبل خروجه إلى البصرة سنة ٣٩٢هـ ولم يعرف ابن الجزري أحداً من شيوخه ولا تلامذته، ولكن العماني ذكر في الكتاب الأوسط أربعة من شيوخه، منهم من وقفت على ترجمة له، ومنهم مَن لم أجد له ترجمة في ما اطلعت عليه من المصادر، وهم، مرتبين على حسب ذكرهم في الكتاب:

١. أبو الحسن علي بن زيد بن طلحة، الذي ألَّف العمانيُّ الكتاب بناء على رغبته، كما مرَّ في الفقرة السابقة، وقد وصفه العماني بعنايته بكتاب الله تعالى وبتلامذته، والبحث عن علومه، مع الاهتمام بذويه[3]، ورجحَّ الدكتور عزة حسن، محقق الكتاب الأوسط، أن يكون هذا الرجل من أولي الأمر والسلطان في إقليم سِجِسْتَانَ[4]. ولم أقف له على ترجمة أو ذكر في المصادر التي بحثت فيها عنه[5]، ولم يذكر العماني أنه قرأ عليه.

٢. أبو عبد الله اللالِكائِيُّ، قال العماني: «وهذه القراءات التي ذكرتها ووجوهها قرأتها على جماعة مختلفين، فمنهم من قرأت عليه القراءة والقراءتين، ومنهم من ختمت عليه القراءة الواحدة ختمةً أو ختمتين، ومنهم من عرضتُ عليه بعض العرضة، وهو أبو عبد الله اللالكائي، إمام

---

(١) ينظر: صفي الدين البغدادي: مراصد الاطلاع ٢/ ٦٩٤.

(٢) الكتاب الأوسط ص٣٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه.

(٤) ينظر: المصدر نفسه ص٣١.

(٥) ترجم ابن الجزري في غاية النهاية (١/ ٥٤٦) لأبي الحسن علي بن طلحة بن محمد البصري ثم البغدادي، المتوفى سنة ٤٣٤هـ عن ثلاث وثمانين سنة، وليس لديَّ ما يشير إلى أنه هو شيخ العماني.

جامع البصرة، ومقرئ أهلها، رحمه الله، قرأت عليه سنة اثنتين وتسعين وثلاث مئة بحرف أبي عمرو، ولم أختم عليه، قرأ على أبي بكر الشَّذَّائي، عن ابن مجاهد...»[1].

والراجح أن اللالكائي[2] هذا هو محمد بن أحمد بن عبد الله بن يعقوب العجلي، الذي ترجم له الذهبي ترجمة موجزة في كتابه (معرفة القراء)، وقال عنه: «لا يُعْرَفُ»[3] ، لكن ابن الجزري ترجم له في (غاية النهاية) ترجمة أوفى منها، وذكر أنه «صاحب القصيدة الرائية »، التي عارض بها قصيدة أبي مزاحم الخاقاني[4]، ورواها عنه الأهوازي[5] في البطائح[6] سنة ست وثمانين وثلاث مئة، وأوَّلُها:

لك الحمدُ يا ذا المَنِّ والجودِ والبِرِّ كما أنت أهلٌ للمحامدِ والشكرِ[7]

ولم يذكر تاريخ وفاته.

٣. أبو الحسن بن بَنْدُويَهْ، قال العماني بعد أن ذكر أنه قرأ على اللالكائي قراءة أبي عمرو: «وعرضت هذه القراءة بعينها مرات كثيرة على أبي الحسن ابن بَنْدُويَهْ، قرأ على ابن الإمام[8]، على

---

(١) الكتاب الأوسط ص٦١.

(٢) نسبة إلى بيع اللَّوَالِك التي تُلْبَسُ في الأرجل (ينظر: ابن الأثير: اللباب٣/ ٤٠١).

(٣) معرفة القراء ٢/ ٦٤٨.

(٤) موسى بن عبيد الله بن يحيى الخاقاني البغدادي، المتوفى سنة ٣٢٥، له قصيدة قالها في حسن أداء القرآن، قال عنها ابن الجزري في غاية النهاية بأنها أول مصنف في التجويد، وهي مطبوعة، وتتألف من واحد وخمسين بيتاً، (ينظر: ابن الجزري: غاية النهاية ٢/ ٣٢١).

(٥) أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي، قال عنه ابن الجزري: صاحب المؤلفات، شيخ القراء في عصره، وكانت وفاته بدمشق سنة ٤٤٦هـ (غاية النهاية ١/ ٢٢٠).

(٦) البطائح: أرض واسعة بين واسط والبصرة (ينظر: صفي الدين البغدادي: مراصد الاطلاع ١/ ٢٠٦).

(٧) غاية النهاية ١/ ٥٨-٨٦.

(٨) أحمد بن العباس بن عبد الله، أبو بكر البغدادي، نزيل خراسان، توفي سنة ٣٥٥هـ (ينظر: غاية النهاية ١/ ٦٤).

أبي بكرٍ أحمد بن موسى بن مجاهد...»[1]، ولم أقف له على ترجمة أو ذكر في المصادر التي اطلعت عليها.

٤. أبو الحسن الكُرَيْزِيُّ[2]، قال العماني: «ثم لم أزل أقرأ على الشيوخ، حتى دخلت الأهواز، فظفرت بأبي الحسن محمد بن محمد الكُرَيْزِيِّ البصري، رحمه الله، فعلَّقتُ عنه هذه القراءات بوجوهها ورواياتها وطرقها في ثلاث مئة وخمسين ورقة، في مدة سنتين... ثم قلتُ له: أفلا تُعَرِّفُني شيوخَك الذين أخذتها عنهم! فدفع إلينا صحيفة شحنها أسماء أُستاذيه وشيوخه...»[3].

وقد روى العماني أكثر القراءات السبع عن شيخه الكُرَيْزِيِّ[4]، ولم أجد ترجمة للكريزي في المصادر التي اطلعت عليها[5].

ولاشك في أن العماني أخذ عن شيوخ آخرين لم يذكرهم في الكتاب الأوسط، فقد قال فيه: «ثم لم أزل أقرأ على الشيوخ حتى دخلت الأهواز»[6]. وقال: «وقد أضربت عن التطويل في الأسانيد «وورد في كتاب المرشد ذكر بعض هؤلاء الشيوخ[7].

٣. مؤلفاته:

ذكر ابن الجزري كتابين للعماني في الوقف، حيث قال: «له في الوقف كتابان: أحدهما

---

(١) الكتاب الأوسط ص٦١.

(٢) الكُرَيْزِي: نسبة إلى كُرَيْز بن ربيعة، من بني عبد مناف (ينظر: ابن الأثير: اللباب ٣/ ٩٥).

(٣) الكتاب الأوسط ص٦٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه ٦٣-٦٦.

(٥) وجدت أن أبا عبد الله محمد بن الحسين بن محمد الكارزيني يشارك أبا الحسن الكريزي شيخ العماني في كثير من شيوخه (ينظر: ابن الجزري: غاية النهاية ٢/ ١٣٢).

(٦) الكتاب الأوسط ص٦٢.

(٧) ينظر: المرشد (تحقيق هند العبدلي) ص٢٩.

(بياض في الأصل) والآخر المرشد، وهو أتم منه وأبسط، أحسن فيه وأفاد»[1]. واسم الكتاب الذي أغفل ابن الجزري ذكر عنوانه هو (المغني)، كما صرح بذلك العماني في أول كتابه المرشد، بقوله: «فلما وقع الكتاب الموسوم بالمغني في معرفة الوقوف».

وذكر الزركشي أن العماني أحد الذين صنفوا في الوقف والابتداء، لكنه لم يُسَمِّ كتابه[2]، وكذا فعل السيوطي[3]، واختصر الشيخ زكريا الأنصاري كتاب (المرشد)، وقال في مقدمته: «وبعد فهذا مختصر المرشد في الوقف والابتداء الذي ألفه العلامة أبو محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني... وسميته المقصد لتلخيص ما في المرشد»[4]، وذكره حاجي خليفة باسم (المرشد في الوقف والابتداء)[5].

ومن مؤلفات العماني (الكتاب الأوسط في القراءات)، وهو الكتاب الذي أشرت إليه في مقدمة هذا البحث، ونقلت منه في الصفحات السابقة، وذكر العماني في ثناياه أنه بصدد تأليف كتاب آخر في القراءات هو أتم من الكتاب الأوسط، سمَّاه (الكتاب الجامع)[6]، لكن لم يرد ذكر لهذا الكتاب في المصادر التي اطلعت عليها، كما لم يرد ذكر الكتاب الأوسط أيضاً.

ويبدو أن من منهج العماني تأليف كتابين في العلم الواحد: كتابٍ مُفَصَّلٍ، وآخرَ مُوجَزٍ، على نحو ما فعل في علم الوقف والابتداء، وكما ألمح في علم القراءات، ويكون العماني بذلك قد ألَّف أربعة كتب في الأقل.

---

(١) غاية النهاية ١/ ٢٢٣. وسبقت الإشارة إلى أن كتاب العماني الآخر في الوقف هو: المغني في معرفة الوقوف (ينظر هامش رقم ٥).

(٢) البرهان ١/ ٣٤٢.

(٣) الإتقان ١/ ١٨و٢٣٠.

(٤) المقصد ص٤.

(٥) كشف الظنون ٢/ ١٦٥٤.

(٦) الكتاب الأوسط ص٤٠و١٦٦و٣٢٦، وقد أشار إليه العماني في كتابه المرشد (ينظر: ص٤٣ تحقيق هند العبدلي).

٤ . وفاة العماني:

ليس هناك ما يشير إلى سنة ولادة العماني، ولم يتفق المؤرخون على تحديد سنة وفاته، فابن الجزري يقول: «وقد كان نزل بمصر، وذلك بُعَيْدَ الخمس مئة»[١]. وذكر حاجي خليفة أنه توفي في حدود سنة ٤٠٠هـ[٢]، ولاشك في أن كلا التاريخين لا يتوافق مع ما ورد في الكتاب الأوسط من تواريخ تتعلق بحياة العماني.

خَرَجَ العماني إلى البصرة وقرأ على شيخه أبي عبد الله اللالكائي سنة ٣٩٢هـ، وعاد إلى عُمان بعد تلك المرحلة، ثم غادرها مرة أخرى سنة ٤٠٤هـ، وألَّف الكتاب الأوسط سنة ٤١٣هـ[٣].

ويتضح من ذلك عدم دقة التاريخ الذي ذكره حاجي خليفة لوفاته، كما أن دخوله مصر بُعَيْدَ الخمس مئة، كما ذكر ابن الجزري أمر مشكوك فيه، لأنه إذا كان قد خرج من موطنه عمان سنة ٣٩٢هـ، وركب البحر إلى البصرة، طلباً للعلم، فلا شك في أن عمره كان لا يقل عن خمس عشر سنة، ويترتب على ذلك أن عمره وقت دخوله مصر كان لا يقل عن ١٢٥سنة، وهو أمر مستبعد جداً.

ولا نعلم بعد ذلك هل رجع المؤلف إلى موطنه عُمان، أو أقام في سجستان، أو دخل مصر في وقتٍ ما، ولا نعلم على وجه اليقين متى كانت وفاته، وأين كانت منيته[٤]، وعسى أن تكشف الأيام ما يبين ذلك.

---

(١) غاية النهاية ١/ ٢٢٣.

(٢) كشف الظنون ٢/ ١٦٥٤.

(٣) ينظر: الكتاب الأوسط ص٦١-٦٢.

(٤) ينظر: عزة حسن: مقدمة تحقيق الكتاب الأوسط ص٢٩.

المبحث الثاني
موضوعات التجويد في الكتاب الأوسط

قال العماني في مقدمة الكتاب: «... وهو كتاب يشتمل على علم القراءات، ومعرفة وجوه الروايات... وسميته الكتاب الأوسط في علم القراءات»[1]، وهو في قراءات القراء الثمانية، السبعة المشهورين وإضافة يعقوب البصري إليهم.

وذكر العماني في الجزء الأول من الكتاب أبواباً وفصولاً عن أصول القراءات ومذاهب القراء فيها، مثل الإدغام والهمز والإمالة، مع أبواب عن عدد سور القرآن وآياتها وحروفها، وأبواب أخرى في موضوعات عامة لها صلة بالقرآن أو القراءات، ثم قال في آخر هذا الجزء: «فهذا ما وجب تقديمه من ذكر الأصول وتحريرها، وإيراد توابعها التي لا يستغني القارئ عنها، بل يفتقر إلى معرفتها، ونبتدئ الآن بذكر الفرش، واختلاف القراء فيها، إن شاء الله، وبه الثقة»[2]. والجزء الثاني من الكتاب مفقود كما صرَّح بذلك محققه[3].

وذكر محقق الكتاب الأوسط أن الكتاب هو أول كتاب في هذا العلم عمل فيه صاحبه أبواب أصول القراءات قبل فرش الحروف من آي القرآن التي اختلف في قراءتها أئمة القراء، وكان العلماء قبل الإمام العماني يوردون القراءات خلال فرش الحروف، كلما عرضت مسألة من مسائل الأصول، أو دعت الحال لبيان قاعدة من قواعدها، على نحو ما نجد في كتاب (السبعة في القراءات) لابن مجاهد (ت٣٢٤هـ) وكتاب (المبسوط في القراءات العشر) لأبي بكر أحمد بن

---

(١) الكتاب الأوسط ص٣٩-٤٠.

(٢) المصدر نفسه ص٦٢٨.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ص٦٢٩ هامش١.

الحسين بن مهران (ت٣٨١هـ)[1].

وأدرج العماني موضوع (التجويد) في أبواب الأصول التي جعلها في الجزء الأول من الكتاب، تحت عنوان (باب في التجويد والحث عليه)[2].

وتلزم الإشارة هنا إلى ملاحظتين، قبل الحديث عن موضوعات هذا الباب، وهما:

الملاحظة الأولى: أن «علم التجويد» لم يكن قد تميَّز بمصطلح خاص به في القرن الرابع الهجري، وإن كان هذا المصطلح قد ظهر في كتابات العلماء في هذا القرن على نحو ما سنوضح في المبحث الآتي، عند الحديث عن الدلالة التاريخية لمادة هذا الباب.

والملاحظة الثانية: أن «علم التجويد» لم يكن قد انفصل عن علم القراءات في هذه الحقبة التي ظهر فيها الكتاب الأوسط للعماني، بل كانت مباحثه موزعة بين كتب القراءات وكتب علماء اللغة العربية.

وموضوعات التجويد الأساسية ثلاثة، هي: مخارج الحروف، وصفات الحروف، والأحكام الصوتية الناشئة عن التركيب، وقد جعلها الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) أربعة فأضاف إليها رياضة اللسان، حيث قال: «اعلم أن تجويد القراءة يتوقف على أربعة أمور:

أحدها:معرفة مخارج الحروف.

والثاني: معرفة صفاتها.

والثالث: معرفة ما يتجدد لها بسبب التركيب من الأحكام.

---

(١) ينظر: مقدمة محقق الكتاب الأوسط ص٣٠، وذكر ابن الجزري في غاية النهاية (١/ ٥٥٩) أن علي بن أحمد الدارقطني (٣٨٥هـ) هو أول من وضع أبواب الأصول قبل الفرش.(نبَّه على ذلك المحكَّم جزاه الله خيراً).

(٢) الكتاب الأوسط ص٧٢.

والرابع: رياضة اللسان بذلك وكثرة التكرار»[1].

ومع أن معالم علم التجويد وموضوعاته الأساسية لم تكن قد تحددت في عصر العماني إلا أن الدارس يجد أنه قد ألمَّ بها في الباب الذي خصصه للتجويد، وإن كان ذلك بترتيب آخر، فبدأ بالحديث عن التجويد وتعريفه، وبيان ما يلزم تجويده من الحروف، وذلك في باب التجويد والحثِّ عليه (ص٧٢-٨٠) ثم تحدث عن المخارج والصفات في باب آخر بعده (ص٨١-٩٠) ثم أتبع ذلك بفصل في ذكر حروفٍ لابد للقارئ من معرفة أقسامها، فذكر الألفات، واللامات، والهاءات، وأنواع (ما)، وكَلاَّ، وذكر حروفاً ربما همزها القارئ، كما تضمنت الأبواب التي ذكر فيها العماني أصول القراءات مسائل تتعلق بعلم التجويد.

وسوف أذكر أهم ما ورد في الكتاب من موضوعات علم التجويد من خلال استعراض ما ورد في الأبواب والفصول التي أشرت إليها مما له علاقة بعلم التجويد.

أولاً: ما ورد في باب التجويد والحث عليه:

بدأ العماني الباب بتعريف التجويد، والتحقيق، ثم ما ورد عن بعض العلماء من الحث عليه، وذكر عدداً من الصور النطقية التي يلزم القارئ الاعتناء بها، ثم عرَّف الصوت، والحرف، والحركة، والكلمة، وهذا بيان لهذه الموضوعات:

أ. تعريف التجويد والتحقيق:

قال العماني: «اعلم أنَّ التجويد حِلْيَةُ التلاوة وزينةُ القراءة، وهو إعطاء الحروف حقوقها، وترتيبها مراتبها، ورَدُّ الحرف من حروف المعجم إلى مخرجه وأصله، وإلحاقه بنظيره، وإشباع لفظه، ولطف النطق به، لأنه متى كان غيرَ ما حَكَيْتُ من وصفه زال عن تأليفه ورصفه. وليس بين التجويدِ وتَرْكِهِ إلا رياضةُ مَنْ تَدَبَّرَهُ بِفَكِّهِ...»[2].

---

(١) المفيد في شرح عمدة المجيد ص٣٩، والواضحة في شرح تجويد الفاتحة (له)ص٣٠.

(٢) أورده الداني في التحديد (ص٦٨).

والتحقيقُ رياضةُ الألْسُنِ، وتحقيقُ الألفاظ، وإعطاءُ كل حرف حَقَّه من المد والهمز، والتمكين للهمز، وألاَّ يَسْتَلَّ الحرف من حيِّزه، ولا يَمْذَقَهُ صوتَ مُنَاسِبِهِ، لِيُؤْمَنَ عند ذلك تحريكُ الساكن، واختلاس حركة المتحرك، إلاَّ في ما جوَّز بعضهم من الاختلاس في بعض الحروف، ونذكره بعد، وأن يُؤْتَى بالحرف على حقه في النطق به، لا زيادة فيه ولا نقصان[1].

ونقل العماني ثلاثة أقوال في الحث على التجويد عن عدد من علماء القراءة الأوائل، وهي[2]:

١. قول حمزة بن حبيب الزيات (ت١٥٦هـ) لرجل قرأ عليه فكان يُفْرِطُ في المد والتشديد: «أمَا علمتَ أنَّ ما فوق البياض بَرَصٌ، وأنَّ ما فوق الجعودة قَطَطٌ، وأنَّ ما فوق القراءة فليس بقراءة؟»[3].

٢. قول نافع بن أبي نعيم المدني (ت١٦٩هـ): «قراءتنا قراءة أكابر أصحاب رسول الله - ﷺ - سَهْلٌ جَزْلٌ، لا نَمْضَغُ ولا نَلُوكُ، نَنْبِرُ ولا نَتَنَهَّرُ، نُسَهِّلُ ولا نُشَدِّدُ، نقرأُ على أفصح اللغات وأمضاها»[4]».

٣. قول عبد الرحمن بن عَبْدُوس، أبو الزعراء البغدادي لتلميذه ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ): «إن كنتَ تقرأ عليَّ فأعطِ الحرفَ حقَّهُ... ».

ب. الصور النطقية التي يلزم القارئ الاعتناء بها:

قال العماني: «ومن التجويد أن:

يتأملَ القارئ حال الهمزة، فيأتي بها سهلة في الذوق من غير لَكْزٍ...

ويُبَيِّنَ اللامَ من ﴿أَنزَلْنَآ﴾ [البقرة: ٩٩]... ونحوها لئلا يندغم في النون.

---

(١) الكتاب الأوسط ص٧٢.

(٢) الكتاب الأوسط ص٧٣.

(٣)ذكره السعيدي في كتاب التنبيه على اللحن (ينظر: رسالتان في تجويد القرآن ص٢٩).

(٤) نقله الداني في التحديد (ص١٩)، وفيه: ننبر ولا نبتهر.

ويُبَيِّنَ الواو والياء المتحركتين في نحو: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ [الأعراف: ١٩٩]... وإن سكنت الواو وانضم ما قبلها.. وجب تمكين الواو...

ويُظْهِرَ إطباق الصاد مع الطاء في قوله: ﴿وَٱصْطَبِرْ﴾ [مريم: ٦٥]... ولا يخلطَ الزايَ الساكنة التي بعدها دال بالسين...

ويُبَيِّنَ الدال مع النون في نحو قوله: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ﴾ [الحجر: ٩٧]...

ويُبَيِّنَ الضاد مع التاء في نحو: ﴿عَرَّضْتُم﴾ [البقرة: ٢٣٥]...

وكذلك الظاء مع التاء نحو: ﴿أَوَعَظْتَ﴾ [الشعراء: ١٣٦]...

وكذلك الطاءُ الساكنةُ إذا أُدغمت في التاء، فلا يُخِلَّ بصوت الإطباق منه، وإن كانت مدغمة كقوله: ﴿لَئِنْ بَسَطتَ﴾ [المائدة: ٢٨].

ويُبَيِّنَ الواوَيْنِ إذا تحركتا نحو ﴿وَوَرِثَهُۥ﴾ [النساء: ١١]...

ويُشْبِعَ الياء والواو الشديدَتَيْنِ عند أُخْتَيْهِمَا، نحو: ﴿وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ﴾ [الأنعام: ٥٢]، ﴿عَدُوٌّ وَلَكُمْ﴾ [البقرة: ٣٦].

ولا يُدْغِمَ الغين من قوله: ﴿لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، ولا يُفْرِطَ إظهاره فيدعو إلى الحركة.

وإذا اجتمع الحرفان من حروف الحلق فَصَلَ أحدهما عن الآخر، ولا يكون ذلك إلا بضرب من التكلف...

ويُبَيِّنَ الواو من ﴿دَاوُۥدَ﴾ ﴿يَلْوُۥنَ﴾ [آل عمران: ٧٨] من غير إخلال ولا همز، وكذلك الياء في قوله: ﴿ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] و﴿ٱلْحُسْنَيَيْنِ﴾ [التوبة: ٥٢].

ويُبَيِّنَ الحاء في قوله ﴿فَسَبِّحْهُ﴾ [ق: ٤٠]، واللام من قوله: ﴿غِلْظَةً﴾ [التوبة: ١٢٣].

وإذا تأمَّلَ القارئُ ما قلتُه تَنَبَّهَ له، وقاسَ عليه غيرَه»[1].

---

(١) الكتاب الأوسط ص٧٣-٧٥.

وبعد أن انتهى العماني من ذكر هذه الصور النطقية أشار إلى تفاضل القراء في معرفة التجويد، ثم ذكر انقسام اللحن إلى جليٍّ وخفيٍّ، وذلك قوله:

«والناس يتفاضلون في العلم بالتجويد، فمنهم من يعرفه قياساً وتمييزاً، فذلك الحاذق الفطن، ومنهم مَن يعرفه سماعاً وتقليداً، والعلم فطنةً ودرايةً آكَدُ منه سَماعاً ورواية[1].

واللحنُ في القرآن لحنانِ: جَلِيٌّ وخَفِيٌّ، فالجليُّ لحنُ الإعراب البيِّنُ، والخفيُّ تركُ إعطاءِ الحروفِ حقوقها[2]» [3].

وختم العماني هذا الموضوع بذكر أهمية معرفة مخارج الحروف وصفاتها وأنواعها للتمكن من التجويد، وذلك قوله: «والذي ذكرتهُ من التجويد والأداء غيرُ ممكن إلا بعد المعرفة بالحروف ومخارجها ومدارجها، المؤتلف منها والمختلف، في المناسبة والممازجة، والوقوف على حَدِّ كل حرف، من الجهر والهمس والرخاوة والإطباق والاستعلاء والصفير والمد واللين والإدغام والتشديد، ليعلم مواضع الإدغام من الإبراز، والمد والتقصير، والإشباع والإرسال، وأنا ذاكرٌ ما يحضرني من ذلك ومُبَيِّنٌ، في باب يَرِدُ عليك بعدُ، إن شاء الله»[4].

ج- التعريفات:

اعتنى العماني بتعريف عدد من المصطلحات الخاصة بعلم الصوت ومفردات اللغة وتراكيبها فذكر في فصل منفرد تعريف الصوت، والحرف، والحركة، والكلام، وقال في أوله: «اعلم أن الكلام مَبْنِيٌّ من الحروف، والحرف مُوَلَّدٌ من الصوت، فأول ما يجب علينا تبيينه والكشف عنه الصوت»[5]. وأطال في الحديث عن الصوت والحرف في اللغة واستعمال العرب

---

(١) ورد في نص أطول نقله مكيٌّ في الرعاية (ص٨٩)، والداني في مقدمة كتابه التحديد (ص٦٧).

(٢) أصل هذا القول لابن مجاهد (ينظر: الداني: التحديد ص١١٦) ونقله السعيدي من غير عزو (ينظر: رسالتان في تجويد القرآن ص٢٧).

(٣) الكتاب الأوسط ص٧٥

(٤) الكتاب الأوسط ص٧٥-٧٦.

(٥) المصدر نفسه ص٧٦.

لهما.

ونقل العماني تعريف ابن جني للصوت والحرف، وتشبيهه الحلق والفم عند النطق بالحروف، من غير أن يصرح باسمه، واكتفى بقوله: (قال بعضهم) [1]، وأشار إلى حاجة ذلك الكلام إلى بيان، وقال: «وأنا أُبَيِّنُهُ بياناً لا يخرج الفهمُ عنه، إن شاء الله، اعلم أن الصوت مَنْشَؤُهُ من الصدر، وهو نَفَسٌ يرتفع إلى الحلق، فيستطيل ويمتد حتى يَحْصُرَهُ بعض المقاطع، فينحصر هناك، فإذا حَصَره مقطع تولَّد منه حرف، فأنت إذا أطلعتَ النَّفَس من صدرك، ثم ثناه حَيِّزٌ سمعتَ له جرساً، فإن انتقلت منه إلى حيِّز آخر سمعت جَرْساً آخر، فالصوت هو الذي يستطيل، والمقطع الذي يثنيه عن الامتداد هو الحرف»[2].

وعناية العماني بتعريف الصوت وتحديد كيفية إنتاجه، بغض النظر عن مقدار الدقة في إدراك تفاصيل العملية النطقية، وربط الحروف بالصوت، أمر يدل على فهم صحيح للغة والنظر إلى قراءة القرآن الكريم باعتبارها نشاطاً صوتياً وصورة من صور النطق العربي.

ثانياً: ما ورد في باب المخارج والصفات:

يمكن تقسيم ما ورد في هذا الباب على قسمين: الأول للمخارج والثاني للصفات.

أ- مخارج الحروف عند العماني:

عَدَدُ حروف العربية عند العماني تسعة وعشرون حرفاً، أما عدد مخارجها فقد ذكر اختلاف العلماء فيه، فذكر مذهب الخليل، ثم مذهب سيبويه، ثم مذهب الجَرْمِيِّ ومَن وافقه.

أما مذهب الخليل بن أحمد فالمخارج عنده تسعة، قال العماني: «وكان الخليل بن أحمد يَقْسِمُ المخارج على تسعة أقسام: الحَلْقُ واللهاةُ والشَّجْرُ والأسَلَةُ والنِّطْعُ واللِّثَةُ والذَّوْلَقُ والشَّفَةُ والهواء»[3] ، ولعل العماني أول عالم حدَّد مخارج الأصوات عند الخليل على هذا النحو، فإن من

---

(١) ينظر: الكتاب الأوسط ص ٧٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٦و٩.

(٢) الكتاب الأوسط ص٧٦.

(٣) الكتاب الأوسط ص٨١.

تقدمه ومن جاء بعده كانوا يتابعون ما ورد في العين من تلقيب الحروف بحسب ما وصفها به الخليل، فيقولون: الحلقية، واللهوية، والشجرية...إلخ[1].

وعاد العماني إلى تفصيل المخارج بنسبة الحروف إلى تلك المواضع التي حددها، على نحو ما فعل غيره، لكنه حرص على أربعة أشياء في تحديد كل مخرج من المخارج التسعة هي:

١. ذكر الموضع.

٢. ذكر الحروف التي تخرج منه.

٣. تفسير دلالة الموضع.

٤. نسبة الحروف إليه.

وأكتفي بنقل مثالين مما أورده العماني:

«الأَسَلَةُ: ص س ز، هي أَسَلِيَّةٌ، والأَسَلَةُ مُسْتَدَقُ اللسان وهو طرفه وحَدُّهُ، وقد يقال لهذه: لثوية.

النِّطْعُ: ط د ت، هذه نِطْعِيَّة، والنِّطْعُ الغار الأعلى وهو سقف الفم»[2].

وقال العماني بعد أن فصَّل مذهب الخليل في المخارج: «فهذا عددُ المخارج على ترتيب الخليل، ثم اختلف النحويون بعدُ في مخارجها على غير ترتيب الخليل.

فكان سيبويه يجعل للحروف ستة عشر مخرجاً.

وكان الجرمي وابن كيسان يجعلان لها أربعة عشر مخرجاً[3].

وليس الخلاف بينهم إلا في الراء واللام والنون، وذلك أن سيبويه جعل لكل واحد منها

---

(١) ينظر: العين ١/ ٥٨، ومكي: الرعاية ص١٣٩-١٤٢.

(٢) الكتاب الأوسط ص٨١.

(٣) ذكر الداني الفراء وقطرباً مع القائلين بهذا المذهب (ينظر: التحديد ص١٠٤).

مخرجاً، والجرمي ومن وافقه جعلوهن من مخرج واحد»[1].

ثم عقد العماني عنواناً جاء فيه: (ترتيب المخارج على ما ذكره ابن مجاهد، وهو مذهب سيبويه وأكثر النحويين)[2]. ولم أقف في كتب علم التجويد التي اطلعت عليها ولا في غيرها من كتب القراءات واللغة على مَن نسب إلى ابن مجاهد مذهباً في المخارج، ولعل بعضاً من كلام ابن مجاهد في المخارج والصفات قد ذهب، وهو متابع في ما ذهب إليه في المخارج سيبويه، الذي اعتاد كثير من علماء التجويد الاعتماد عليه في ذكر المخارج، على نحو ما قال الداني: «وأنا أذكر ذلك على مذهب سيبويه خاصة، إذ هو الصحيح المعوَّل عليه»[3].

ويبدو أن تلامذة ابن مجاهد ومن أخذ عنهم بلغ بهم الإعجاب بشيخهم ومتابعيه في ما ذهب إليه مبلغاً جعلهم ينسبون إليه ما كان يرويه عمن سبقه، كما في قضية المخارج.

ولم يكتف العماني بنقل عبارات سيبويه في تحديد المخارج، فكان يشرح حدود المخرج، وقد يرتب حروف المخرج الواحد، ويذكر مصطلح الخليل في وصف حروف كل مخرج، وزاد بعض العبارات وغيَّر أُخرى في بعض المخارج، ولا يتسع المقام لتتبع ما قاله في كل مخرج، وسوف أكتفي بذكر مثالين على ذلك[4].

المثال الأول: قوله في مخرج حروف الصفير: «ثم من طرف اللسان إلى فَجْوَةٍ بينه وبين أطراف الثنايا العُلَى مخرج الصاد والسين والزاي، وهن حروف الصفير»[5].

والمثال الثاني: قوله في مخارج الشفتين:

«ثم من الشفة السفلى وأطراف الثنايا العُلى مخرجُ الفاء.

---

(١) الكتاب الأوسط ص٨٣و٩٠.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) التحديد ص١٠٢.

(٤) ينظر التفاصيل: الكتاب الأوسط ص٨٣-٨٨.

(٥) الكتاب الأوسط ص٨٧.

ثم من الشفتين مخرج الباء والميم.

والفاء والباء والميم تسمَّى الحروف الشفوية، لأن الشفة تجمعها، وإن كانت الفاء تختص بمخرج.

والباء أقرب الحروف إلى الميم، لأنهما من مخرج واحد، والفاء تجاورهما، وهي من مخرج آخر...

ثم الواو تخرج من بين الشفتين، وينقطع آخرها عند مخرج الألف، ولها مخرج بذاته[1]»[2].

وختم العماني حديثه عن المخارج بتقسيمها على مجارٍ وأحياز فقال: «فهذه جملةُ مخارج الحروف، وهي ستة عشر مخرجاً.

وللحروف مجارٍ، فالمجرى الأول الحلق، وله ثلاثة مخارج، والمجرى الثاني الشفة، ولها أربعة أحرف، من ثلاثة مخارج، وسائر الحروف كلها للفم واللسان.

فأما الأحياز فهي بعدد الحروف، لأن كل حرف من حيِّز[3]، ولا يجتمع الحرفانِ في حيِّز، كما لا يجتمع جسمانِ في محل، ومنهم من يسمي الأحياز مدارج»[4].

ب. **صفات الحروف عند العماني:**

ذكر العماني أهم صفات الحروف، وبدأ بذكر الصفات الرئيسة التي تنضوي تحتها كلُّ حروف العربية، ثم ذكر الصفات التي انفرد بها حرف أو عدد من الحروف، وفصَّل في الأُولى

---

(١) ذهب المهدوي إلى إفراد الواو بمخرج مستقل أيضاً (ينظر: شرح الهداية ص٢٦٩).

(٢) الكتاب الأوسط ص٨٧.

(٣) وهذا يخالف ما ذهب إليه الخليل بن أحمد من جعله الحيِّز مرادفاً للمخرج (ينظر: العين ١/ ٥٨) والقول بأن لكل صوت مخرجاً غير مرضي عند جمهور العلماء (ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص١٥٧-١٥٨).

(٤) الكتاب الأوسط ص٨٨.

وأوجز في الثانية[1].

والصفات الرئيسة عند العماني: المهموسة والمجهورة، والشديدة والرخوة، والإطباق والاستعلاء.

والصفات الأخرى التي ذكرها العماني: المتفشي، والقلقلة، والمكرر، والمنحرف، والغنة، والصفير، وذكر العماني معها الحروف الزائدة، وهي صفة ليست صوتية.

وليس هناك ما هو جديد في هذه الصفات التي ذكرها العماني، لكنه حاول توضيح بعض تلك الصفات بأكثر مما هو معروف في المصادر التي سبقت تأليف الكتاب الأوسط، خاصة ما يتعلق بتعريف المجهور والمهموس، والاستعلاء، ولا يتسع المقام للدخول في تفصيل جزئيات هذه التعاريف، وسوف أكتفي بنقل ما قاله في صفة الاستعلاء.

قال العماني: «وحروف الاستعلاء سبعة: الصاد والضاد والطاء والظاء والخاء والغين والقاف، وسُمِّيَتْ بذلك لاعتلائها في الفم عند النطق، ولأن اللسان يستعلي فيها إلى الحنك، إلا أن فيها ما يستعلي ثم ينطبق، وفيها ما يستعلي ولا ينطبق، فمن حروف الاستعلاء أربعة مطبقة، وثلاثة مستعلية غير مطبقة، والسبعة الأحرف بأجمعها حروف الاستعلاء»[2].

---

(١) ينظر: الكتاب الأوسط ص٨٨-٩٠.

(٢) الكتاب الأوسط ص٨٩.

المبحث الثالث
الدلالة التاريخية لمادة باب التجويد في الكتاب الأوسط

مضى على تأليف الكتاب الأوسط في القراءات للعماني أكثر من ألف سنة، ولا يزال يحتفظ بقيمته العلمية، بالإضافة إلى أهميته من ناحية الدلالة التاريخية على نشأة علم التجويد، وتتركز المادة التي تهمنا في هذا المبحث في باب (التجويد والحث عليه)، وباب الحروف ومخارجها وألقابها، وهناك معلومات متناثرة في الأبواب الأخرى، مثل الإدغام، والمد والقصر، والهمز، والإمالة، لها علاقة ببعض موضوعات علم التجويد، لكن هذا البحث ليس موضوعاً لتتبع المادة العلمية في الكتاب ومناقشتها، بقدر ما يهدف إلى تحديد موقع الكتاب في تاريخ علم التجويد، وصدى مادته العلمية في المصادر التي أُلفت بعده في هذا العلم.

أولاً: الكتاب الأوسط ونشأة علم التجويد:

لم يكن هناك كتاب يحمل في عنوانه مصطلح (التجويد) في الحقبة التي ظهر فيها الكتاب الأوسط سنة ٤١٣هـ، بل حتى مصطلح التجويد لم يكن قد اشتهر في كتابات علماء القراءة المهتمين بموضوعه في ذلك الوقت.

إن علم التجويد تأخر في الظهور نحو قرنين من الزمان بعد ظهور الكتب الجامعة في علم القراءات، واللغة العربية، لكن المادة العلمية التي دار حولها هذا العلم كانت جزءاً من تلك الكتب، فأقدم كتاب وصل إلينا في قواعد اللغة العربية، وهو كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ) يتضمن باباً كبيراً عن مخارج الحروف وصفاتها والظواهر الصوتية المتعلقة بها[1]. وأقدم كتاب جامع

---

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ٤١٣-٤٨٥.

وصل إلينا في القراءات هو كتاب السبعة لابن مجاهد (ت٣٢٤هـ) الذي تضمن إشارات إلى عدد من موضوعات علم التجويد، لكنه لم يتضمن أهم نص منقول عن ابن مجاهد في هذا الصدد، وهو قوله: «اللحن في القرآن لحنان: جَلِيٌّ وخفي، فالجلي لحنُ الإعراب، والخفي ترك إعطاء الحرفَ حَقَّهُ من تجويد لفظه»[1]، وهذا أقدم نص وردت فيه كلمة التجويد بمعناها المتعلق بحسن الأداء وتحبير القراءة، في ما اطلعت عليه من مصادر.

وانتهى التقدم العلمي الكبير في مجال دراسة اللغة العربية والقراءات القرآنية في القرنين الثاني والثالث الهجريين إلى ترسيخ قناعة لدى العلماء المهتمين بقراءة القرآن بضرورة إفراد الموضوعات المتعلقة بالنطق وحسن الأداء، مثل مخارج الحروف وصفاتها والظواهر الصوتية الناتجة عن التركيب، بكتب خاصة بها، وشهد القرن الرابع ميلاد علم جديد يحقق ذلك الهدف، وهو علم التجويد.

ويمكن الوقوف عند عدد من الأعمال العلمية التي تندرج ضمن علم التجويد سبقت تأليف العماني كتابه الأوسط سنة ٤١٣هـ، وهي:

(١) قصيدة أبي مزاحم الخاقاني:

كان أبو مزاحم موسى بن عبيد الله بن يحيى الخاقاني (ت٣٢٥هـ) معاصراً لابن مجاهد، ونظم قصيدة في حسن أداء القرآن، ومطلعها:

أقول مقالاً معجباً لأُولي الحِجْرِ ولا فخرَ إنَّ الفَخْرَ يدعو إلى الكِبْرِ

وهي في واحدٍ وخمسين بيتاً، عدَّها ابن الجزري أول مصنَّف في علم التجويد[2]. ولم يرد في هذه القصيدة مصطلح (التجويد)، واستخدم مكانه عبارة حسن الأداء فقد قال في البيت السابع عشر منها[3]:

---

(١) ينظر: الداني: التحديد ١٦٦.

(٢) غاية النهاية ٢/ ٣٢١.

(٣) ينظر: أبحاث في علم التجويد ص٣٠.

فقد قلتُ في حسنِ الأداء قصيدةً رَجَـــــوْتُ إلهي أن يَحُطَّ بها وِزْرِي

وعارض قصيدة أبي مزاحم ثلاثة من علماء القراءة في القرن الرابع الهجري، وهم:

١.محمد بن أحمد بن عبد الرحمن أبو الحسين الملطي (ت٣٧٧هـ)، وقصيدته في تسعة وخمسين بيتاً، ومطلعها:

أقولُ لأهلِ اللُّبِ والفضل والحِجْر مقـــالَ مُريدٍ للثواب وللأجرِ[١]

واستخدم أبو الحسين الملطي في قصيدته فعل التجويد في البيت الخامس والعشرين، وهو[٢]:

وكُنْ إنْ تَلَوْتَ الذِّكْرَ غير مُهَذْرِمٍ فَجَوِّدْ على رِسْلٍ بلا سَرَفِ العُذْرِ

(٢) محمد بن أحمد بن محمد، أبو عبد الله اللالكائي العجلي (كان حياً سنة ٣٩٢هـ)، وتقع قصيدته في مئة وخمسة عشر بيتاً، نقل منها ابن الجزري أربعة أبيات، مطلعها[٣]:

لكَ الحمدُ يا ذا المَنِّ والجُودِ والبِرِّ كما أنتَ أهلٌ للمحامِدِ والشكرِ

(٣) محمد بن يوسف بن محمد، أبو عبد الله الخراساني (كان في أواخر الأربع مئة)، وقصيدته في نحو سبعين بيتاً، نقل منها ابن الجزري خمسة أبيات، ومطلعها[٤]:

ألا إنَّ أَوْلَى القولِ في كل ما يجري فمَبْدَؤُهُ بالحمدِ لله والشكرِ

(٢) كتاب التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي للسعيدي

عاش أبو الحسن علي بن جعفر بن محمد السعيدي في النصف الثاني من القرن الرابع

---

(١) ينظر: ابن الجزري: غاية النهاية ٢/ ٦٧.

(٢) ينظر: محمد عزيز شمس: روائع التراث ص١٠٨.

(٣) غاية النهاية ٢/ ٨٦.

(٤) المصدر نفسه ٢/ ٢٨٦.

الهجري، وتوفي في حدود سنة ٤١٠هـ[١]، وكتب السعيدي كتاباً في اختلاف القراء الثمانية[٢]، لكن السعيدي وجد أن هذا الكتاب لا يتسع للحديث عن تجويد القراءة والتحذير من ظواهر اللحن الخفي، فأفرد لذلك رسالته (التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي).

ومع أن السعيدي لم يستخدم في عنوان هذه الرسالة كلمة التجويد، إلاَّ أنه ذكر في مقدمتها أن موضوعها هو تجويد القراءة، وذلك قوله: «سألتني – أسعدك الله بطاعته، ووفقك لمرضاته- أن أصِفَ لك نُبَذاً من تجويد اللفظ بالقرآن...» [٣]. وتحدَّث السعيدي في هذه الرسالة عن اللحن الخفي وصوره التي يمكن أن ينزلق إليها اللسان في تلاوة القرآن.

وكـان أول كتاب جامع معروف في علم التجويد هو كتاب (الرعاية لتجويد القراءة) لمكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، وكتاب (التحديد في الإتقان والتجويد) لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)، ولم يُعْرَفْ كتابٌ تناول علم التجويد بين كتاب السعيدي في التنبيه على اللحن، وكتابي الرعاية والتحديد، حتى ظهر الكتاب الأوسط في القراءات للعماني، ليشكل حلقة في تأريخ التأليف في هذا العلم.

وتبرز أهمية (الكتاب الأوسط) في نشأة علم التجويد ورسم حدوده من خلال النقاط الآتية:

١. استخدام مصطلح التجويد، ووضعه في عنوان الباب[٤]، ولعل هذه المرة هي المرة الأولى التي يحتل فيها هذا المصطلح هذا الموقع، ولعل هذا الاستخدام مَهَّد لاستقلال هذا العلم في مؤلفات خاصة به، وتكرر ذكر المصطلح في ثنايا الباب.

٢. تقديم تعريف اصطلاحي للتجويد، وهو قوله: «اعلم أن التجويد حلية التلاوة وزينة

---

(١) ينظر: المصدر نفسه ١/ ٥٢٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٢/ ٣٧٨، والنشر ٢/ ٤٢٦.

(٣) ينظر: رسالتان في تجويد القرآن ص٢٧.

(٤) الكتاب الأوسط ص٧٢: (باب في التجويد والحث عليه).

القراءة، وهو إعطاءُ الحروف حقوقها وترتيبها ومراتبها...»[1].

٣. الربط بين علم التجويد وبحث مخارج الحروف وصفاتها، فقد قال العماني: «والذي ذكرته من التجويد والأداء غيرُ ممكن إلا بعد المعرفة بالحروف ومخارجها ومدارجها...»[2]. وصارت دراسة مخارج الحروف وصفاتها بعد ذلك جزءاً من موضوعات علم التجويد، وأخذت موقع الصدارة فيها على نحو ما ورد في قول المرادي الذي ذكرناه من قبل.

٤. رصد العماني عدداً من الحالات النطقية التي يلزم القارئ العناية بها، حتى لا يخرج فيها إلى اللحن[3]، وصارت هذه الحالات جزءاً من مسائل التجويد، وإن اختلفت طريقة عرضها في كتب التجويد التي ظهرت بعد ذلك.

وعلى القارئ أن يتذكر، وهو ينظر في موقع مادة باب التجويد في كتاب العماني من نشأة علم التجويد، أن علم التجويد في هذه الحقبة لم تتضح معالمه، ولم تتحدد موضوعاته، ولم تظهر مؤلفاته الخاصة به بعد، ومن ثم فإن ما أنجزه العماني في الكتاب الأوسط يُعَدُّ خطوةً مهمة ولبنة أساسية في بناء صرح هذا العلم.

ثانياً: المادة العلمية في باب التجويد أصولها وتأثيرها:

لعل أهم نصين وردا في (باب التجويد والحث عليه) هما ما يتعلق بتعريف التجويد، وبتفاضل القراء في العلم به، وسوف أكتفي بتتبع أصول هذين النصين عند العماني وأثرهما عند من جاء بعده من علماء التجويد.

(١) تعريف التجويد والتحقيق:

بدأ العماني بتعريف التجويد والتحقيق، ومن المفيد نقل هذا التعريف بنصه، لأنه يمثل أقدم مصدر ورد فيه تعريف للتجويد، ولموازنة هذا التعريف بما ورد في كتب التجويد اللاحقة،

---

(١) المصدر نفسه ص٧٢.

(٢) الكتاب الأوسط ص٧٥.

(٣) المصدر نفسه ص٧٣-٧٥.

قال العماني:

«اعلم أن التجويد حِلْيَةُ التلاوة وزينةُ القراءة، وهو إعطاء الحروف حقوقها، وترتيبها مراتبها، وردُّ الحرف من حروف المعجم إلى مخرجه وأصله، وإلحاقُهُ بنظيره، وإشباع لفظه، ولُطفِ النطق به، لأنه متى كان غيرَ ما حَكَيْتُ من وصفه زال عن تأليفه ورصفه.

وليس بين التجويد وتركه إلا رياضةُ من تدبَّرَهُ بفكِّهِ، قال الله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤]، يعني قَطِّعْهُ تقطيعاً، وفَرِّقْهُ تفريقاً[1]، تقول العرب ثَغْرٌ رَتِلٌ إذا كان مفرَّقاً[2]، والترتيل صفة من صفات التحقيق، وليس به.

والتحقيقُ رِيَاضةُ الأَلْسُنِ، وتحقيقُ الألفاظ، وإعطاءُ كُلِّ حرفٍ حَقَّهُ من المد والهمز، والتمكين للهمز... وأن يُؤْتَى بالحرف على حَقِّهِ في النطق به، لا زيادة فيه ولا نقصانَ»[3].

وإذا أردنا البحث عن أصول كلام العماني عن التجويد، والترتيل والتحقيق في المصادر التي سبقته، فإننا سنجد مقاطع منه، في كلام بعض العلماء السابقين، ومن هؤلاء أبو مزاحم الخاقاني، فإنه قال في البيت الثاني عشر من قصيدته[4]:

فذو الحِذق مُعْطٍ للحروف حقوقها إذا رَتَّل القرآن أو كان ذا حَدْرِ

ووجدت أحمد بن أبي عمر الأندارابي (ت٤٧٥هـ) نقل في كتابه (الإيضاح في القراءات) المقطع الأول من كلام العماني في تعريف التجويد، منسوباً أبي الفضل محمد بن جعفر الخزاعي(ت ٤٠٨هـ)، وهو: «وقال الشيخ أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي –رحمه الله: التجويد أفضل من الجوهر، وأعزُّ عند العلماء من الكبريت الأحمر، وهو حلية التلاوة وزينة

---

(١) قال الطبري (جامع البيان ٢٩/ ١٢٦): «وقوله: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ بقوله جلَّ وعزَّ: وبَيِّنِ القرآن إذا قرأته تبييناً، وترسل فيه ترسلاً، وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل».

(٢) قال ابن منظور (لسان العرب ١٣/ ٢٨١): «الرَّتَلُ: حُسْنُ تناسق الشيء، وثَغْرٌ رَتَلٌ ورَتِلٌ حسن التنضيد...».

(٣) الكتاب الأوسط ص٧٢.

(٤) ينظر: أبحاث في علم التجويد ص٢٩.

القراءة... وليس بين التجويد وتركه إلا رياضة مَن تَدَبَّرَهُ (بقلبه)، وقال الله – عز وجل – مؤدباً لنبيه ﷺ وحاثّاً لأمته على الاقتداء به: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ يعني قَطِّعْهُ وفرِّقه تفريقاً»[1].

ولا يخفى على القارئ مقدار التطابق بين النصين، سوى ما ورد من قول الأندرابي: (تدبره بقلبه)، وهي عند العماني (تدبره بفكه)، وليس لديَّ ما يُعَيِّنِ المصدر الذي أورد فيه الخزاعي كلامه السابق، وعلى الرغم من عدم تصريح العماني بالمصدر الذي أخذ منه التعريف إلا أن تطابق النصين، وتقدُّم الخزاعي عليه، وهو من طبقه شيوخه يرجح عندي اعتماد العماني عليه في هذا المقطع من النص.

ويترجح عندي أن أبا عمرو الداني اعتمد على كلام العماني في تعريف التجويد، مع أنه لم يصرح باسمه، لأن سياق الكلام وتشابه العبارات يؤكد وجود علاقة بين كلام الرجلين، اللهم إلا أن يظهر دليل يشير إلى أن كُلاًّ من العماني والداني أخذا من مصدر واحد، وقد يكون ذلك المصدر هو كلام أبي الفضل الخزاعي، لكن المنقول من كلامه هو فقرة واحدة من ثلاث فقر يتألف منها كلام العماني، وهي تتراءى في عبارات الداني، على نحو ما يتبين من كلامه في الباب الذي خصصه لبيان معنى التجويد وحقيقة الترتيل والتحقيق.

قال أبو عمرو الداني: «واعلموا – أَيَّدَكُمُ الله بتوفيقه – أن التجويد مصدر جوَّدتُ الشيء، ومعناه انتهاء الغايةِ في إتقانه، وبلوغ النهاية في تحسينه، ولذلك يقال: جوَّد فلان في كذا، إذا فعل ذلك جيداً والاسم منه الجودة.

فتجويد القرآن هو إعطاء الحروف حقوقها وترتيبها مراتبها، وردُّ الحرف من حروف المعجم إلى مخرجه وأصله، وإلحاقه بنظيره وشكله، وإشباع لفظه، وتمكين النطق به على حال صيغته وهيئته، من غير إسراف ولا تعسف، ولا إفراط ولا تكلف، وليس بين التجويد وتركه إلا رياضة من تدبره بفكه.

والترتيل مصدر رتَّل... وهو صفة من صفات التحقيق وليس به، لأن الترتيل يكون

---

(١) الإيضاح ص٢٩١.

بالهمز وتركه، والقصر لحرف المد، والتخفيف، والاختلاس، وليس ذلك في التحقيق...»[1].

ومع أن الداني أعاد صياغة بعض العبارات وأضاف إليها بعض الكلمات إلاَّ أن الترابط بين كلام العماني والداني يظل واضحاً، وقد اشتهرت هذه النصوص عند المتأخرين منسوبة إلى الداني، وليس إلى الخزاعي أو العماني، وذلك لشهرة مؤلفات الداني واندثار مؤلفات الآخَرَيْنِ.

ولعل بيان صدى تعريف التجويد الذي ذكره العماني، وأورده الداني، عند ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) خاتمة المحققين في علم القراءات ومؤلف أشهر الكتب في هذا العلم، يغني عن تتبع ذلك عند غيره، فكثير من المؤلفين في التجويد المتأخرين وشراح المقدمة الجزرية اعتمدوا على كلام ابن الجزري في تعريف التجويد.

نقل ابن الجزري تعريف التجويد والترتيل عن كتاب التحديد للداني بنصه، وصرح في بعض فقراته باسمه، فقال: «قال الداني: ليس بين التجويد وتركه إلا رياضة لمن تدبره بفكه»[2]. وكذلك نقل ابن الجزري كلام الداني المذكور في كتابه النشر، ولم يخف إعجابه به، فقال: «ولله دَرُّ الحافظ أبي عمرو الداني – رحمه الله – حيث يقول: «ليس بين التجويد وتركه إلا رياضة لمن تدبره بفكه». فقد صَدَق وبَصَّرَ، وأوجز في القول وما قَصَّرَ، فليس التجويد بتمضيغ اللسان، ولا بتقعير الفم، ولا بتعويج الفك، ولا بترعيد الصوت...»[3].

وبلغ إعجاب ابن الجزري بذلك النص درجة كبيرة جعلته يضمنه في منظومته المشهورة بالمقدمة في ما على قارئ القرآن أن يعلمه، وتعاورته أقلام شراح الجزرية بعد ذلك بالتوضيح والتفصيل، قال ابن الجزري[4]:

٢٧. والأخْذُ بالتجويدِ حَتْمٌ لازمُ مَن لم يجوِّدِ القـــرآنَ آثِـــمُ

---

(١) التحديد ص٦٨-٦٩.

(٢) التمهيد ص ٥٩.

(٣) النشر ١/ ٢١٣.

(٤) منظومة المقدمة ص١٧.

٢٨. لأنه به الإلـــهُ أنـــــزلا وهكـــذا منـــــه إلينا وَصَلا

٢٩. وهو أيضاً حِلْيَـةُ التـــلاوةِ وزينـــــةُ الأداءِ والقـــــراءةِ

٣٠. وهو إعطاءُ الحروفِ حَقَّهـا مِـــــن كُلِّ صفـــةٍ ومُسْتَحَقَّهَا

٣١. وردُّ كل واحدٍ لأصلـــــه واللفـظُ في نظيـــرهِ كَمِثْلِـهِ

٣٢. مكمَّلاً من غير ما تكلُّـفِ باللُّطْفِ في النطـق بلا تعسُّفِ

٣٣. وليس بَيْنَهُ وبَيْنَ تَرْكِـــــهِ إلا رِيَاضَـــــةُ امْرِئٍ بِفَكِّـــهِ

ولعل القارئ يدرك من خلال ذلك مقدار ما تركه النص الوارد في الكتاب الأوسط للعماني عن تعريف التجويد من أثرٍ في كتب التجويد المؤلفة بعده، وسواء كان ذلك النص من وضع العماني، أو نقله عن أبي الفضل الخزاعي أو غيره، فإن كتاب العماني اليوم يقدِّم مستنداً تاريخياً يرجع بتعريف التجويد إلى مرحلة أقدم من عصر الداني، رحمهم الله تعالى جميعاً.

(٢) تفاضل القراء في العلم بالتجويد:

لفت نظري في باب التجويد الذي عقده العماني في كتابه الأوسط فقرة عن تفاضل القراء في العلم بالتجويد، كان كلٌّ من مكي والداني قد أورداها في كتابيهما: الرعاية والتحديد، وبَقِيتُ في المبحث الذي كتبته سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م عن (نشأة علم التجويد) متردداً في نسبتها إلى أحدهما أو إلى مصدر أقدم منهما[١]، ووجود هذه الفقرة في كتاب العماني تضع المسألة في إطار آخر.

قال العماني: «والناس متفاضلون في العلم بالتجويد، فمنهم مَن يعرفه قياساً وتميزاً، فذلك الحاذقُ الفَطِنُ، ومنهم من يَعْرِفُهُ سماعاً وتقليداً، والعلمُ فِطْنَةً ودرايةً آكَدُ منه سماعاً وروايةً»[٢].

---

(١) ينظر: أبحاث في علم التجويد ص٥٨.

(٢) الكتاب الأوسط ص٧٥.

وقال مكي: «وقد وَصَفَ مَن تقدَّمنا من علماءِ المقرئين من القراء[1]، فقال: القراء يتفاضلون في العلم بالتجويد، فمنهم من يعمله رواية وقياساً وتمييزاً، فذلك الحاذقُ الفطن، ومنهم من يعرفه سماعاً وتقليداً، فذلك الوَهِنُ الضعيف، لا يلبث أن يَشُكَّ ويدخله التحريف والتصحيف، إذ لم يَبْنِ على أصل، ولا نَقَل عن فهم.

قال: فنَقْلُ القرآنِ فطنةً ودرايةً أحسنُ منه سماعاً ورواية.

قال: فالرواية لها نقلها، والدراية لها ضبطها وعلمها.

قال: فإذا اجتمع للمقرئ النقلُ والفطنة والدراية وَجَبَتْ له الإمامة، وصحت عليه القراءة، إن كان له مع ذلك ديانة»[2].

وقال الداني في مقدمة كتابه التحديد: «وقُرَّاءُ القرآن متفاضلون في العلم بالتجويد والمعرفة بالتحقيق، فمنهم من يعلم ذلك قياساً وتمييزاً، وهو الحاذق النبيه، ومنهم من يعلمه سماعاً وتقليداً، وهو الغَبِيُّ الفَهِيهُ، والعلم فطنةً ودرايةً آكَدُ منه سماعاً ورواية، فللدرايةِ ضَبْطُها ونَظْمُهَا، وللروايةِ نَقْلُها وتَعَلُّمُهَا، والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم»[3].

ومع أن النصوص الثلاثة لا تتطابق حرفياً، ففيها زيادة ونقصان، وفيها تغيير بعض الكلمات ببعض، فإن النص الذي ورد عند العماني ظهر في المصدرين الآخرين من دون تغيير كبير، ويمكن أن نستنتج من ذلك أمرين في الأقل:

١. نَقَلَ كلٌّ من مكي والداني النص المذكور عن مصدر أقدم، قد يكون العماني وقد يكون غيره.

---

(١) في النسخة المطبوعة من الرعاية (ص٨٩): (من علماء المقرئين- الفراء)، وذكر المحقق في الهامش أنها في الأصل: (علما المقرئين من القراء)، وقد أثبتها كما وردت في مخطوطة الرعاية المحفوظة في مكتبة الأوقاف في الموصل، رقمها (٢/ ٢٢ مدرسة الحجيات) الورقة ٨٤و.

(٢) الرعاية ص٨٩-٩٠.

(٣) التحديد ص٦٧.

٢. يعد الكتاب الأوسط للعماني أقدم مصدر ورد فيه هذا النص، ولكن يظل التساؤل حول قائله هل هو العماني، أو نقله العماني من مصدر سابق له، وكلا الاحتمالين وارد، ولكني أرجح في ضوء ما ورد في الرعاية والتحديد أن هناك مصدراً نقل عنه العلماء الثلاثة، لأن النص عند مكي جاء على نحو أطول مما ورد عند العماني، والله تعالى أعلم.

وهناك مسائل وتعريفات في الكتاب الأوسط لها تعلق بعلم التجويد، وهي تستحق أن تُدْرَسَ ويُسَلَّطَ الضوء عليها، لكني أحسب أن ذلك يحتاج إلى مجال أوسع وسياق مختلف عن السياق الذي بنيتُ عليه هذا البحث، والله تعالى ولي التوفيق.

الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله، وعلى آله وصحابته ومن اتبع هداه، وبعد

(١) فقد كشف هذا البحث عن حقائق تتعلق بنشأة علم التجويد في القرن الرابع الهجري، ذلك القرن الذي شهد ميلاد هذا العلم، لكن تفاصيل تلك الولادة لم تتضح بعد.

(٢) ظهر مصطلح (التجويد) في الكتاب الأوسط للعماني في عنوان أحد أبواب الكتاب، وهو (باب التجويد والحث عليه) وهو يستخدم في ذلك لأول مرة، وإن كان ورد في بعض النصوص السابقة عليه.

(٣) تضمن (باب التجويد) في الكتاب الأوسط موضوعات مهمة تتعلق بعلم التجويد، مثل تعريف علم التجويد، وعرض بعض الحالات النطقية التي يلزم قراء القرآن العناية بها، لتجنب الوقوع في اللحن عند نطقها.

(٤) أكد العماني أهمية معرفة دارس التجويد لمخارج الأصوات وصفاتها، وانتهى ذلك إلى جعل علماء التجويد هذا الموضوع في مقدمة الموضوعات التي يدرسونها في الكتب المؤلفة في علم التجويد.

(٥) كشف (باب التجويد) في الكتاب الأوسط أصول عدد من النصوص، مثل تعريف التجويد، وتفاضل الناس في العلم به، وأظهر أن مكياً والداني نقلا تلك النصوص عن مصدر أقدم.

(٦) إن اكتشاف مخطوطة الكتاب الأوسط للعماني يبعث على الأمل في إمكانية العثور على مصادر أُخرى في علم التجويد والقراءات وغيرهما من العلوم، يُظَنُّ اليوم أنها مفقودة وليس لها مخطوطات باقية، ولاشك في أن اكتشاف أي مصدر جديد، لاسيما من مؤلفات القرون

المتقدمة يؤدي إلى زيادة معرفتنا بكثير من الأفكار الجديدة، ويرسم صورة أوضح لنشأة علم التجويد، وغيره من العلوم.

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله رب العالمين.

مخارج حروف العربية: عددها وترتيبها بين الدرسِ القديمِ والدرسِ الحديثِ عرض ومناقشة[1]

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمـة:

الحمدُ لله، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى، أما بعد:

فإنَّ اللغة أصواتٌ تُصْدِرُهَا آلة النطق، ولكل صوتٍ موضع يخرج منه، يُسَمَّى المخرج، ودراسة مخارج الحروف من الموضوعات الأساسية التي عُنِيَ بها علماء اللغة العربية وعلماء التجويد المتقدمين، وهي موضع عناية علماء الأصوات اللغوية المُحْدَثِينَ أيضاً، وهناك توافق على كثير من تفاصيل هذا الموضوع بين الفريقين، لكني وجدت بعض جوانبه تحتاج إلى مراجعة وتحقيق.

ويكاد معظم دارسي الأصوات المُحْدَثِينَ يَعُدُّونَ مخارج أصوات العربية عشرة مخارج، ويَبْدَؤُونَ بترتيبها من مخارج الشفتين، وينتهون بمخارج أصوات الحلق، ويَعُدُّونَ ذلك من مبتكرات الدرس الصوتي الحديث.

ومن المعروف أن أكثر علماء العربية والتجويد يعدون المخارج ستة عشر أو سبعة عشر

---

(١) منشور في مجلة الحكمة، المدينة المنورة، العدد ٣٨، محرم ١٤٣٠هـ (ص٣١٥ – ٣٥٨).

مخرجاً، ويرتبون المخارج من منطقة الحلق صاعدين إلى مخارج الفم والشفتين، لكن من المؤكد أيضاً أن عدداً منهم يعدون المخارج أربعة عشر مخرجاً ويمكن أن تؤول إلى اثني عشر، وأن عدداً منهم رَتَّبُوا المخارج بادئين من مخارج الشفتين، على نحو ما هو شائع في الدرس الصوتي الحديث.

ويهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على هاتين النقطتين، أعني ما ذهب إليه عدد من العلماء المتقدمين من عَدِّ المخارج أربعة عشر مخرجاً، وترتيبها بدءاً من الشفتين، لتأكيد ريادتهم في هذا المجال، ولربط الدرس الصوتي العربي الحديث بالتراث الصوتي العربي القديم، حتى لا ننسب ما سبق إليه علماؤنا من حقائق تتعلق بعلم الأصوات قبل قرون كثيرة إلى غيرهم من المعاصرين، ويترتب على مثل هذه النسبة سلبيتان: الأُولى هضم القدماء حقهم في التقديم، والأخرى الشعور بتبعية درسنا الصوتي المعاصر للدرس الغربي جملة وتفصيلاً!

وسوف أعرض الموضوع من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: عدد مخارج حروف العربية وترتيبها في الدرس الصوتي العربي القديم.

المبحث الثاني: عدد مخارج حروف العربية وترتيبها في الدرس الصوتي الحديث.

يتقدمها تمهيد في تعريف المخرج، وفكرة ترتيب المخارج، ويتبعهما خاتمة تتضمن ما يمكن استنتاجه من الموازنة بين ما قرَّره علماء السلف وما ذهب إليه المحدثون.

وليس من أهداف هذا البحث دراسة مخارج الحروف دراسة تفصيلية لتحديد مخرج كل حرف ومناقشة ما أُثير حوله من نقاش، فذلك أوسع من أن نستوعبه في هذا البحث الذي سوف يركز على ماله علاقة بعدد المخارج وترتيبها.

أسأل الله تعالى التوفيق للصواب، إنه ولي ذلك، هو حسبنا ونعم الوكيل.

٢٠٠٨/٤/٩

تكريت

تمهيد

المَخْرَجُ لغةً: اسمُ مكانٍ من الفعل خَرَجَ يَخْرُجُ، بمعنى بَرَزَ من مَقَرِّه و انفصل، فيكون المخرج موضع الخروج[١].

والمخرجُ اصطلاحاً عند المتقدمين: «الموضع الذي ينشأ منه الحرف»[٢]، أو هو «موضع خروج الحرف»[٣]، أو «المقطع الذي ينتهي الصوت عنده»[٤]، أو هو «الحيِّزْ المُوَلِّدُ للحرفِ»[٥].

وعرَّفَ عدد من دارسي الأصوات المحدثين المخرج بأنه «مكان النطق»[٦]، أو هو «موضع التَّماسِّ (التلاقي) أو التقارب»[٧]، أو هو «النقطة الدقيقة التي يصدر منها أو عندها الصوت»[٨].

وليس هناك تعارض بين هذه التعريفات، وهي تشترك في الإشارة إلى الموضع الذي تعترض فيه آلة النطق النَّفَس لإنتاج الصوت، سواء خرج الصوت من موضع الاعتراض أو منفذ آخر.

---

(١) ينظر: لسان العرب ٣/ ٧٣ (خرج).

(٢) الداني: التحديد ص١٠٢، والواسطي: الكنز ١/ ١٦٥، والسيوطي: همع الهوامع ٢/ ٢٢٨.

(٣) أبو شامة: إبراز المعاني ص٧٤٣.

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل ١٠/ ١٢٣.

(٥) ابن الناظم: الحواشي المفهمة ص٥١.

(٦) تمام حسان: مناهج البحث في اللغة ص٨٤.

(٧) محمود السعران: علم اللغة ص١١٨.

(٨) كمال بشر: علم الأصوات ص١٨٠.

واستعمل الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) في مقدمة كتاب العين مصطلح الحيِّز والمَدْرَج، بجانب مصطلح المخرج، وتبدو هذه المصطلحات عنده مترادفة، وقد يكون الحيِّز عنده أعمَّ من المخرج[١].

وقبل عرض وجهة نظر الدارسين في عدد المخارج وترتيبها يحسن الإشارة إلى مسألتين وردت في كلام العلماء السابقين، تتعلق الأولى بمقولة: إنَّ كُلَّ حرفٍ له مخرجٌ، وتتعلق الثانية بإدراكهم للأسس التي يستند إليها ترتيب المخارج.

أما المسألة الأُولى فإن أول من قال بها هو أبو عمرو عثمان بن عمر المشهور بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، ولم تجد مقولته هذه تأييداً من العلماء الذين عاشوا بعده، لكنهم اشتغلوا بمناقشتها بعض الوقت، قال ابن الحاجب: «قسَّم النحويون مخارج الحروف إلى ستة عشر مخرجاً، على التقريب وإلحاق ما اشتد تقاربه بمقاربه، وجعله معه من مخرج واحد. والتحقيق أنَّ كلَّ حرف له مخرج يخالف الآخر، وإلا لكان إيَّاه»[٢].

وقال الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) معلقاً على قول ابن الحاجب هذا: «ويمكن أن يقال: إن اختلافها قد يحصل مع اتحاد المخرج بسبب اختلاف وضع الآلة من شدة الاعتماد وسهولته وغير ذلك، فلا يلزم أن يكون لكل حرف مخرج»[٣].

وقال علي القاري (ت ١٠١٤هـ) رادًّا على قول ابن الحاجب: «هذا التعليل بعيد من التحقيق، فإن الجمهور من أرباب التدقيق جعلوا لحروف متعددة مخرجاً واحداً، بناء على أن التمييز حاصل باعتبار اختلاف الصفات»[٤].

واندثرت مقولة ابن الحاجب هذه، ومن ثم فإني لن أذكرها ضمن مذاهب العلماء في عدد

---

(١) ينظر: العين ١/ ٥٧-٥٨.

(٢) الإيضاح ٢/ ٤٨٠، وينظر: أبو شامة: إبراز المعاني ص٧٤٤.

(٣) شرح الشافية ٣/ ٢٥١.

(٤) المنح الفكرية ص٧٦.

المخارج، فلم يقل أحد من العلماء بعده إن عدد المخارج بعدد حروف اللغة[1].

أما المسألة الثانية فتتعلق بالأسس التي يقوم عليها ترتيب المخارج ترتيباً تصاعدياً أو تنازلياً، فإن بعض العلماء المتأخرين أوضح الأساس الذي استند إليه جمهور علماء السلف في ترتيب المخارج بادئين بمخارج تجويف الحلق، فقال أبو بكر أحمد بن الجزري (ت ٨٣٥ هـ) في شرحه منظومة والده في التجويد: «كل مقدار له نهايتان أيَّتَهُما فرضتَ أوَّلَهُ كان مقابلُها آخِرَهُ، ولمَّا كان وضع الإنسان على الانتصاب لَزِمَ منه أن يكون رأسُهُ أوَّلَهُ، ورجلاه آخرَه، فإن كان كذلك كان أوَّلُ المخارج الشفتين... ولو كان وضعُ الإنسان على التنكيس لانعكس، ولمَّا كان مادة الصوت الهواء الخارج من داخل، كان أوَّلُه آخرَ الحَلْقِ، وآخرُهُ أوَّلَ الشفتين، فرتَّب الناظم الحروف باعتبار الصوت، وفاقاً للجمهور»[2].

وقال محمد المرعشي (ت ١١٥٠هـ) في كتابه (بيان جهد المقل): «إن في ترتيب المخارج اعتبارين:

أحدهما: وهو الذي أخذه الجمهور، واختير في هذه الرسالة أن يكون أول المخارج أقصى الحلق، وآخرها خارج الشفتين.

والآخر: أن يكون أول المخارج خارج الشفتين وآخرها أقصى الحلق، وهو الذي اختاره بعض العلماء، وهكذا قاله البعض»[3].

ولم ترد في المصادر المتداولة من كتب علماء العربية والتجويد إشارة إلى من قام بترتيب المخارج ترتيباً تنازلياً من علماء السلف، لكن سيتضح من خلال البحث أن هذا الترتيب كان معمولاً به منذ أمد بعيد، وإن اندثرت أخباره.

---

(١) قسَّم المرعشي المخارج إلى كلية وجزئية، وجعل لكل حرف مخرجاً جزئياً، (جهد المقل ص١٢١) محاولة منه لإيجاد تفسير مقبول لمذهب ابن الحاجب، لكن الدارسين لم يجدوا ضرورة لتبني هذا التقسيم.

(٢) الحواشي المفهمة ص٥٣.

(٣) بيان جهد المقل ص٤٥.

المبحث الأول
عدد المخارج وترتيبها
في الدرس الصوتي العربي القديم

حَظِي موضوع مخارج الحروف بعناية علماء العربية وعلماء قراءة القرآن، لسببين في الأقل:

الأول: لأن أحكام الإدغام بين الحروف تنبني على مقدار القرب والبعد في المخارج، قال سيبويه بعد أن ذكر مخارج الحروف وصفاتها: «وإنما وَصَفْتُ لك حروف المعجم بهذه الصفات لتعرف ما يَحْسُنُ فيه الإدغام وما يجوز...»[1].

الثاني: إن تجويد القراءة وتحقيق النطق يتوقفان على معرفة مخارج الحروف وصفاتها[2]، قال أبو عمرو الداني: «أعلموا أن قُطْبَ التجويد ومِلاكَ التحقيق معرفة مخارج الحروف وصفاتها التي بها ينفصل بعضها من بعض، وإن اشترك في المخرج»[3].

ولا يتسع البحث لتتبع جميع ما ورد في كتب التراث الصوتي العربي القديم حول مخارج الحروف، وسوف أقتصر على ذكر المذاهب الرئيسة من خلال تتبعها عبر ثلاث مراحل: مرحلة الرواد الأوائل، ومرحلة الترجيح بين المذاهب، ومرحلة إعادة صياغة نظرية ترتيب المخارج وعددها.

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٣٦.

(٢) ينظر: المرادي: المفيد ص٣٩، وشرح الواضحة (له) ص٣٠.

(٣) التحديد ص١٠٢.

المرحلة الأولى: الرواد الأوائل:

وأعني بها المرحلة التي ظهرت فيها المذاهب الرئيسة في تحديد مخارج الحروف لدى علماء اللغة العربية الأوائل الذين عاشوا في أواخر القرن الثاني الهجري، وأوائل القرن الثالث، وكان سيبويه واسطة العقد في هذه المرحلة، يتقدمه شيخه الخليل بن أحمد، ويتبعه أبو عُمَرَ الجَرْمِيُّ – رحمهم الله تعالى جميعاً.

(١) مذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ):

ورد في مقدمة كتاب (العين) للخليل بيان لمخارج الحروف، ونسبتها إلى مواضعها، ومهما يكن الرأي في دور الخليل في تأليف الكتاب، فإن مادة الكتاب كانت في متناول يد الدارسين في وقت مبكر، وأثَّرت في موقف العلماء في تحديد مخارج الحروف في العصور اللاحقة.

جاء في مقدمة كتاب العين: «قال الليث: قال الخليل: في العربية تسعة وعشرون حرفاً: منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً لها أحْيازٌ[1] ومَدَارِجُ، وأربعة جُوفٌ، وهي: الواو والياء والألف اللينة والهمزة، وسُمِّيَت جوفاً لأنها تخرج من الجَوْفِ فلا تَقَعُ في مَدْرَجَةٍ من مدارج اللسان، ولا من مدارج الحَلْقِ، ولا من مَدْرَجِ اللهاة، وإنما هي هاوية في الهواء، فلم يكن لها حَيِّزٌ تنسب إليه إلا الجَوْفِ، وكان يقول كثيراً: الألف الليِّنة والواو والياء هوائية، أي أنها في الهواء.

قال الخليل: فأقصى الحروف كلها العين ثم الحاء، ولولا بَحَّةٌ في الحاء لأشبهت العين لقُرب مخرجها من العين، ثم الهاء ولولا هَتَّةٌ في الهاء، وقال مرة: هَهَّةٌ، لأشبهت الحاء، لقرب مخرج الهاء من الحاء. فهذه ثلاثة أحرف في حَيِّزٍ واحد بعضها أرفع من بعض، ثم الخاءُ والغين في حيِّز واحد، كُلُّهُنَّ حَلْقِيَّة.

ثم القاف والكاف لَهَوِيَّتَانِ، والكاف أرْفِعُ.

ثم الجيم والشين والضاد في حيِّز واحد.

ثم الصاد والسين والزاء في حيِّز واحد.

---

(١) في المطبوع (أحياناً) وهو تحريف، ينظر: الأزهري: تهذيب اللغة ١/ ٤٠.

ثم الطاء والدال والتاء في حيِّز واحد.

ثم الظاء والذال والثاء في حيِّز واحد.

ثم الراء واللام والنون في حيِّز واحد.

ثم الفاء والباء والميم في حيِّز واحد.

ثم الألف والواو والياء في حيِّز واحد.

والهمزة في الهواء لم يكن لها حيِّز تُنسب إليه.

قال الليث: قال الخليل:

فالعين والحاء [والهاء][1] والخاء والغين: حَلْقِيَّة، لأن مَبْدَأَهَا من الحَلْق.

والقاف والكاف: لهويتان، لأن مبدأها من اللهاة.

والجيم والشين والضاد: شَجْرِيَّة، لأن مبدأهـا من شَجْر الفم، أي مَفْرَج الفم.

والصاد والسين والزاء: أَسَلِيَّة، لأن مبدأها من أَسَلَةِ اللسان، وهي مُسْتَدَقُ طَرَفِ اللسان.

والطاء والتاء والدال: نِطْعِيَّة، لأن مبدأها من نِطْعِ الغار الأعلى.

والظاء والذال والثاء: لِثَوِيَّة، لأن مبدأها من اللِّثَةِ.

والراء واللام والنون: ذَلَقِيَّةٌ، لأن مبدأها من ذَلَقِ اللسان، وهو تحديد طَرَفَيْ ذَلَقِ اللسان.

والفاء والباء والميم: شَفَوِيَّةٌ، وقال مرةً: شَفَهِيَّة، لأن مبدأها من الشَّفَة.

والياء والواو والألف والهمزة: هوائية في حيِّز واحد، لأنها لا يتعلق بها شيء.

فنَسَبَ كل حرف إلى مدرجته وموضعه الذي يبدأ منه»[2].

ويثيرُ وَضْعُ الخليل الهمزةَ مع الحروف الجوفية أو الهوائية التساؤل عن مدى دقة الخليل في

---

(١) ساقطة من المطبوع، وأكملتها من تهذيب اللغة للأزهري ١/ ٤٠.

(٢) العين ١/ ٥٧-٥٨، ونقل النص الأزهري في تهذيب اللغة ١/ ٤٠.

هذا الوصف للهمزة، لكنَّ نصّاً آخر ورد في موضع متقدِّم من مقدمة كتاب العين، تحدَّث فيه الخليل عن حروف الذلاقة، وأشار فيه إلى بعض مخارج الحروف، أكتفي بنقل ما قاله عن مخرج الهمزة خشية الإطالة، وهو قوله: «وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحَلْقِ مَهْتُوتَةٌ مَضْغُوطَةٌ، فإذا رُفِّهُ عنها لانت، فصارت الياء والواو والألف، على غير طريقة الحروف الصحاح»[1].

ويكشف هذا النص عن فهم صحيح لطبيعة الهمزة ومخرجها، فهي من أقصى الحلق إذا كانت مُحَقَّقَةً، وهي هوائية إذا كانت مُسَهَّلَةً.

ورَتَّب الخليل حروف العربية على ضوء مذهبه في ترتيب مخارج الحروف، فقد جاء في مقدمة العين: «وقَلَبَ[2] الخليل: أ، ب، ت، ث، فوضعها على قدر مخرجها من الحلق، وهذا تأليفه:

ع، ح، هـ، غ، خ – ق، ك – ج، ش، ض – ص، س، ز – ط، د، ت – ظ، ث، ذ – ر، ل، ن – ف، ب، م – و، أ، ي – همزة»[3].

وإذا كان الخليل قد جعل ألقاب الحروف تسعة بحسب الحيِّز الذي تخرج منه، فإن عدد المخارج قد يكون أكثر من ذلك، لأنه تحدَّث عن أكثر من مخرج لحروف الحلق، ويمكن أن تكون المخارج لديه عشرة أو أحد عشر مخرجاً، وليس الغرض هنا مناقشة مدى دقة ما ذهب إليه الخليل، ولكن الغرض عرض وجهة نظره.

(٢) مذهب سيبويه (أبي بِشْرٍ عَمْرِو بن عثمان ت ١٨٠هـ):

نحا سيبويه منحىً مغايراً لمنحى الخليل في ترتيب المخارج والحروف، وهو أمر يستوقف نظر الدارس، لأنَّ سيبويه كان مَعْنِيًّا بعلم شيخه حريصاً عليه، نقل كثيراً منه في الكتاب، لكن ما ورد في مقدمة كتاب العين عن المخارج لم يكن له صدىً في (الكتاب)، ويحتمل الأمر عدة

---

(١) العين ١/ ٥٢.

(٢) في المطبوع: (قَلَّبَ) بتشديد اللام، والمناسب عدم التشديد.

(٣) العين ١/ ٤٨.

تفسيرات لا يلزم التعرض لها هنا[1].

عقد سيبويه في آخر الكتاب باباً للإدغام، صدَّره بباب عن عدد حروف العربية ومخارجها وأحوالها، قال في أوله: «فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً: الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، والقاف، والكاف[2]، والضاد، والجيم، والشين، والياء، واللام، والراء، والنون، والطاء، والدال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والظاء، والذال، والثاء، والفاء، والباء، والميم، والواو»[3].

ثم ذكر سيبويه مخارج هذه الحروف فقال: «ولحروف العربية ستة عشر مخرجاً[4]:

فللحلق منها ثلاثة: فأقصاها مخرجاً: الهمزة والهاء والألف. ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء، وأدناها مخرجاً من الفم: الغين والخاء.

ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف.

ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلاً، ومما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف.

ومن وسط اللسان بينه وبيـن وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء.

ومن بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد.

ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان، ما بينها وبين ما يليها من الحنك

---

(١) قد يكون منها أن سيبويه لم يطلع على كتاب العين، ولم يسمع ما ورد في مقدمته عن الخليل، لأنه من المحتمل أن يكون الليث بن المظفر أخذه عن الخليل ولم ينشره إلا بعد وفاة سيبويه، لكن هذا الاحتمال قد يكون ضعيفاً إذا عرفنا أن سيبويه أخذ علم الخليل مشافهة، وليس من كتاب.

(٢) في متن المطبوع: (والكاف والقاف)، وذكر المحقق في الهامش أن في بعض نسخ الكتاب (والقاف والكاف)، وهو المناسب لمذهب سيبويه في ترتيب المخارج.

(٣) الكتاب ٤/ ٤٣١.

(٤) ضُبِطَتْ كلمة (المخرج) في المطبوع بضم الميم، في هذا الموضع والمواضع الآتية، أخذاً من الفعل المزيد (أخرج)، ويجوز أن يؤخذ من (خرج) فيكون بفتح الميم.

الأعلى و[ما فُوَيْقَ الضاحك والنـاب والرَّبَاعِيَةِ والثَّنِيَّةِ مخرج اللام.

ومن طرف اللسان بينه وبين][1] ما فُوَيْقَ الثنايا مخرج النون.

ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام مخرج الراء.

ومِمَّا بين طرف اللسان وأُصول الثنايا مخرج الطاء والدال والتاء.

ومما بين طرف اللسان وفُوَيْقَ الثنايا مخرج الزاي والسين والصاد.

ومِمَّا بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال والثاء.

ومن باطن الشفةِ السفلى وأطراف الثنايا العُلَى مخرج الفاء.

ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو.

ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة»[2].

وسياق ترتيب الحروف في المخارج يتفق مع ترتيبها الذي ذكره سيبويه في أول الباب سِوَى موضع الضاد الذي جاء متقدماً في الترتيب على (ج ش ي)، وجاء متأخراً عنها في ترتيب المخارج، وسوى ترتيب حروف المخرج الأول حيث تقدَّمت الألف على الهاء في الترتيب، وتقدَّمت الهاء عليها عند ذكرها في المخرج.

وهناك مجال للموازنة بين ترتيب الحروف والمخارج عند الخليل، وترتيبها عند سيبويه، لكن الدخول في تفاصيل ذلك هنا يخرج بالبحث عن هدفه، وهو رصد الاتجاهات العامـة في الترتيب من غير تناول دقائق الاختلاف بالمناقشة والتحليل.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من طبعة عبد السلام محمد هارون للكتاب، وأثبتها من طبعة بولاق للكتاب (٢/ ٤٠٥).

(٢) الكتاب ٤/ ٤٣٣-٤٣٤.

(٣) مذهب الجَرْمِيِّ (أبو عُمَرَ صالح بن إسحاق ت ٢٢٥هـ)[١]:

لم يُعْرَف أن هناك ترتيباً لمخارج الحروف يخالف ترتيب الخليل وسيبويه، وكلُّ ما اشتهر في الكتب هو أنَّ الجَرْمِيَّ وعدداً آخر من معاصريه كانوا يعدُّون مخارج الحروف أربعة عشر مخرجاً، ويجعلون اللام والراء والنون من مخرج واحد.

وقد أماط الإمام المبارك بن الحسن الشَّهْرَزُوريُّ (ت ٥٥٠هـ) اللثام عن ترتيب مخالف لترتيب سيبويه للمخارج، نسبه إلى أبي عُمَرَ الجَرْمِيِّ، بالإضافة إلى كونه يَعُدُّ المخارج أربعة عشر مخرجاً، وهذا أمر في غاية الأهمية، لأنه يضع في أيدينا وثيقة تاريخية تُؤَصِّلُ للترتيب الذي اعتمده معظم الدارسين المحدثين للأصوات، وترجع به نحواً من ألف ومئتي سنة!

ذكر الشهرزوري في كتابه (المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر) مخارج الحروف مرتين، الأُولى في باب الإدغام على مذهب سيبويه، والثانية في باب التجويد على مذهب الجَرْمِيِّ.

قال في باب الإدغام: «اعلم أنه قد ذكر اليَزِيدِيُّ وغيره أصول الإدغام عن أبي عَمْرٍو مُجْمَلَةً لا يُدْرِكُ تفاصيلها ولا القياس عليها إلا مَن عرف مخارج الحروف، فيعرف ما يتقارب منها وما يأتلف وما يتباعد منها وما يختلف، واعلم أن الحروف العربية مهموسها، ومجهورها، ومُطْبَقَها، ورِخْوَها، ومُتَفَشِّيهَا، وشديدها، وحروف الصفير، وحروف المد واللين تسعة وعشرون حرفاً، لها ستة عشر مخرجاً، للحلق منها ثلاثة مخارج: أقصاهن الهمزة... والمخرج الخامس عشر: من الشفتين الميم والباء والواو، والمخرج السادس عشر: من الخياشيم النون الخفيفة.

ونحن إن شاء الله نبسط الكلام في مخارج الحروف في باب التجويد، إذ الحاجة هناك إليه

---

(١) الجَرْمِيُّ: من طبقة سيبويه، ولَقِيَ الخليل ويونس شَيْخَيْ سيبويه، لكنه لم يأخذ الكتاب عن سيبويه مباشرة، بل أخذه عن الأخفش، واختصر الجَرْمِيُّ الكتاب، وفَضَّلَ الرياشي مختصر الجَرْمِيِّ على كتاب الأخفش في النحو (ينظر: الحلبي: مراتب النحويين ص٢٤ و ١٢٢، والسيرافي: أخبار النحويين البصريين ص٧٢-٧٤، والزُّبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص٧٤-٧٥، والقفطي: إنباه الرواة ٢/ ٨١).

أوفى، وقد أشرنا إليه هاهنا لأنه الأعدل به»[1].

ووَفَّى الشهرزوري بما وَعَدَ، فذكر مخارج الحروف مرة أُخرى في باب التجويد، لكنه ذكرها على مذهب الجَرْمِيِّ، وهو ما يَهُمُّنَا تسليط الضوء عليه هنا، فقال: «يضطر القارئ بالإدغام إلى أن يعلم مخارج الحروف ومواضعها من الصَّدْرِ، والحَلْقِ، واللسان، والفم، والشفتين، والخياشيم، فَيُدْغِمُ بعد معرفته بأصول الإدغام، فَيَقْرُبُ عليه بذلك ما بَعُدَ.

واعلم – أَيَّدك الله – بتوفيقه أن النحويين قد جَنَّسُوا حروف المعجم أجناساً لا يُخَافُ معها التباساً، وجعلوا لكل جِنْسٍ منها حَيِّزاً، وفصَّلوا ذلك تفصيلاً مُهِمًّا، ولَقَّبُوا جميعها ألقاباً، وجعلوها أصولاً وأبواباً، فإذا ثبت ذلك فاعلم أن حروف المعجم – مهموسها، ومجهورها، ومطبقها، ومُنْفَتِحَهَا، وشديدها، ورِخْوِهَا، وحروف الصفير، والتَّفَشِّي، والقلقلة، وحروف المد واللين، وحروف الحلق، وغير ذلك من أجناسها على ما ذكره أبو عُمَرَ الجَرْمِيُّ، رحمه الله – أربعة عشر مخرجاً:

فمن الشفتين: مخرج الواو والباء[2] والميم.

ومن باطن الشفة السفلى: الفاء، وهي أيضاً من أطراف الثنايا العليا.

ومن طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا: مخرج الظاء والثاء والذال.

وأدخل من ذلك قليلاً إلى ظهر اللسان، ويتصل بأصول الثنايا العليا: مخرج الطاء والدال والتاء.

وأدخل من ذلك قليلاً إلى ظهر اللسان: مخرج الصاد والسين والزاي.

ومن طرف اللسان: مخرج الراء واللام والنون المتحركة والساكنة المَيِّتَة.

ومن إحدى حافتي اللسان: مخرج الضاد، فمن الناس مَن يَتكَلَّفُهَا مِن الجانب الأيمن،

---

(١) المصباح الزاهر ١/ ٤٣٠-٤٣٤.

(٢) في المطبوع (والياء)، وهو تصحيف، ووقع كثير من التصحيفات في النص الذي نقلته من الكتاب، لم أشر إليها لظهور الصواب فيها.

ومنهم مَن يَتَكَلَّفُهَا مِن الجانب الأيسر، ومخرجها من أحدهما كمخرجها من الآخر.

ومن فوق مخرج الراء: مخرج الياء والجيم والشين.

ومن أدخل من ذلك قليلاً: مخرج الكاف.

ومن أصل اللسان مخرج القاف.

ومن أول الحلق وأدناه إلى الفم: مخرج الغين والخاء.

ومن وسط الحلق: مخرج العين والحاء.

ومن أقصى الحلق: مخرج الهمزة والهاء والألف.

ومن الخياشيم: مخرج النون الخفيفة.

وذكر سيبويه أنَّ لهذه الحروف ستة عشر مخرجاً، ولم يخالف هذا الترتيب، وقد ذكرنا ذلك الذي ذكره سيبويه في باب الإدغام»[1].

وكانت المصادر قد نسبت إلى الفَرَّاء (ت ٢٠٧هـ)، وقُطْرُب (ت ٢٠٦هـ)، والجَرْمِيِّ (ت٢٢٥هـ)، وابن كيْسَانَ (ت ٢٩٩هـ)، القول بأنَّ مخارج الحروف أربعة عشر مخرجاً، بجعل اللام والنون والراء من مخرج واحد[2]، ولم يرد في نص صريح ما يؤكد هذه النسبة إلى هؤلاء، لكن النص الذي نقله الشهرزوري عن الجَرْمِيِّ جاء ليؤكد مسألتين:

الأُولى: عَدُّ المخارج أربعة عشر مخرجاً.

والثانية: ترتيب المخارج ترتيباً تنازلياً، وهذه المسألة أكثر أهمية من الأولى، لعدم ورودها في أي من المصادر من قبل.

المرحلة الثانية: الترجيح بين المذاهب:

اشتغل العلماء في الحقبة التي تلت ظهور المذاهب الثلاثة التي ذكرتُها بتبني أحدها

---

(١) المصباح الزاهر ٢/ ٢١١-٢١٢.

(٢) ينظر: مكي: الرعاية ص٢٤٣، الداني: التحديد ص١٠٤، وابـن الجزري: النشر ١/ ١٩٨.

وترجيحه على ما سواه، وامتدت هذه المرحلة عدة قرون، إلى أن أعاد علماء التجويد المتأخرون النظر في المذاهب المذكورة وخرجوا من خلال ذلك بمذهب جديد يجعل المخارج سبعة عشر مخرجاً، وساد هذا المذهب في القرون المتأخرة أكثر من غيره.

وسوف أُشير بإيجاز إلى ما آلت إليه المذاهب الثلاثة في هذه الحقبة:

(١) كان مذهب سيبويه أكثر المذاهب الثلاثة شيوعاً، ورَجَّحَهُ عدد من العلماء على غيره، سواء من علماء العربية أو علماء التجويد. فأخذ به ابن السراج (ت ٣١٦هـ)[١]، والزجَّاجي (ت٣٤٠هـ)[٢]، والزُّبيدي (ت ٣٧٩هـ)[٣]، وابن جني (ت ٣٩٢هـ)[٤]، الذي صرَّح أن ترتيب سيبويه للحروف أصح من ترتيب كتاب العين، فقال بعد أن ذكر الحروف مرتبة على نحو ما رتبها سيبويه: «فهذا هو ترتيب الحروف على مَذَاقِهَا وتَصَعُّدِهَا، وهو الصحيح، فأما ترتيبها في كتاب العين ففيه خَطَلٌ واضطراب، ومُخَالَفَةٌ لِمَا قَدَّمْنَا آنفاً مما رتبه سيبويه، وتلاه أصحابه عليه، وهو الصواب الذي يشهد التأمل له بصحته»[٥].

واختار علماء التجويد الأوائل الذين ظهرت مؤلفاتهم في القرن الخامس الهجري مذهب سيبويه، فقال مكي بن طالب (ت ٤٣٧هـ): «اعلم أن سيبويه وأكثر النحويين يقولون: إن للحروف ستة عشر مخرجاً»[٦] ، وقال أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ): «وأنا أذكر ذلك على مذهب سيبويه خاصة، إذ هو الصحيح المُعَوَّلُ عليه»[٧]. وتابعهما عبد الوهاب القرطبي

---

(١) الأصول ٣/ ٣٩٩، والموجز ص١٦٥.

(٢) الجُمَل ص٤١٠.

(٣) الواضح ص٢٨١.

(٤) سر صناعة الإعراب ١/ ٥٣.

(٥) المصدر نفسه ١/ ٥٠-٥١.

(٦) الرعاية ص٢٤٣.

(٧) التحديد ص١٠٢.

(ت٤٦١هـ)[١]، وأبو العلاء العطار (ت ٥٦٩هـ)[٢].

ونحا هذا النحو كثير من النحاة المتأخرين، مثل الزمخشري (ت ٥٣٩هـ) في المفصل[٣]، والسكاكي (ت ٦٢٦هـ) في مفتاح العلوم الذي قال فيه: «ومخارجها عند الأكثر ستة عشر»[٤]، والاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) في شرح الشافية، الذي قال فيه: «وأحسن الأقوال ما ذكره سيبويه، وعليه العلماء بعده»[٥]. وأبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) في ارتشاف الضرب الذي قال فيه: «والمخارج ستة عشر، خلافاً لقُطْرُبٍ والجَرْمِيِّ والفرَّاء وابن دريد في زعمهم أنها أربعة عشر، ومحل الخلاف هو مخرج اللام والنون والراء، فمذهب هؤلاء أنه مخرج واحد، ومذهب الجمهور أنها ثلاثة مخارج، وهو الصحيح لتباينها عند الاختبار»[٦]، وأخذ بمذهب سيبويه أيضاً المرادي (ت ٧٤٩هـ) الذي قال: «وجملة مخارجها عند سيبويه وأكثر المحققين ستة عشر مخرجاً»[٧].

(٢) ولم يحظ مذهب الخليل في المخارج بما حظي به مذهب سيبويه، لكنه ترك أثره في طريقة تناول الموضوع لدى المتأخرين خاصة، أما المتقدمون فبعضهم اكتفى بنقل ما ورد في العين، مثل أبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ) في مقدمة تهذيب اللغة[٨]. وبعضهم ذكر مذهب الخليل مع مذهب سيبويه، كما فعل العُمَانِيُّ (من علماء القرن الخامس) في كتابه الأوسط في القراءات، مُقَدِّماً مذهب الخليل على غيره، فقال في باب مخارج الحروف: «وكان الخليل بن أحمد

---

(١) الموضح ص٧٨.

(٢) التمهيد ص٢٧٧.

(٣) المفصل ص٥٤٦.

(٤) مفتاح العلوم ص١٢.

(٥) شرح الشافية ٣/ ٢٥٤.

(٦) ارتشاف الضرب ١/ ٤-٥، ولم أجد في جمهرة اللغة لابن دريد ما يشير إلى أنه يعد المخارج أربعة عشر مخرجاً، وقد صرَّح أن المخارج ستة عشر (الجمهرة ١/ ٤٥)، لكنه وصف اللام والراء والنون بأنها مذلقة (الجمهرة ١/ ٤٥) متابعاً في ذلك الخليل.

(٧) المفيد ص٤١.

(٨) تهذيب اللغة ١/ ٤٠-٤١.

يَقْسِمُ مخارجها على تسعة أقسام: الحَلْق، واللهاة، والشَّجْر، والأَسَلة، والنِّطْعِ، واللِّثَة، والذَّوْلَق، والشَّفَة، والهواء.

الحَلْقِيَّة: ع ح هـ خ غ، وهذه حَلْقِيَّة.... فهذا عدد المخارج على ترتيب الخليل.

ثم اختلف النحويون بعدُ في مخارجها على غير ترتيب الخليل، فكان سيبويه يجعل للحروف ستة عشر مخرجاً، وكان الجَرْمِيُّ وابن كيسان يجعلان لها أربعة عشر مخرجاً، وليس بينهم خلاف إلا في الراء واللام والنون، وذلك أن سيبويه جعل لكل واحد منها مخرجاً، والجَرْمِيُّ ومَن وافقه جعلوهن من مخرج واحد.

ترتيب المخارج على ما ذكره ابن مجاهد[1]، وهو مذهب سيبويه وأكثر النحويين...»[2].

ونحا ابن أبي مريم الشيرازي (ت ٥٦٥هـ) منحى العُمَاني في ذكر المذهبين، لكنه بدأ بذكر مذهب سيبويه في فصل مستقل[3]، ثم ذكر مذهب الخليل في فصل آخر مستقل أيضاً جعل عنوانه (في أحياز الحروف التي تخرج منها ونسبتها إليها)[4].

وتأثر بعض العلماء بمذهب الخليل في عَدِّ حروف المد واللين هوائية أو جوفية، فأخرج الألف من حروف الحلق، كما قال مكي: «فأما الحروف التي تخرج من الحلق فستة: ء هـ ح ع خ غ، وقد زاد قوم الألف»[5]. وقال شُرَيْحُ بن محمد الرُّعَيْنِيُّ (ت ٥٣٩هـ) في كتابه (نهاية الإتقان في تجويد القرآن): «حروف الحلق ستة... وأما الألف فهي هوائية، ويقال أيضاً إن مخرجها بعد مخرج الهمزة، لأن الصوت ينقطع عنده، والواو والياء هوائيان عند الخليل، والياء شجرية عند

---

(١) ابن مجاهد: أحمد بن موسى بن العباس، أبو بكر البغدادي، شيخ الصنعة في القراءات، وأَوَّل مَن سبَّع السبعة، ولد سنة ٢٤٥هـ، وتوفي سنة ٣٢٤هـ، من مؤلفاته: السبعة في القراءات (ينظر: الذهبي: معرفة القراء ٢/ ٥٣٣، وابن الجزري: غاية النهاية ١/ ١٣٩).

(٢) الكتاب الأوسط ص٨١-٨٣.

(٣) الموضح ١/ ١٦٣.

(٤) المصدر نفسه ١/ ١٨١-١٨٣.

(٥) الكشف ١/ ١٣٩.

سيبويه والواو شفهية»[1].

وقد انتهى الأمر بعلماء التجويد المتأخرين إلى التمييز بين مخرج حروف المد ومخرج حروف اللين، وجعلوا المخارج سبعة عشر مخرجاً، كما سنبين في الفقرة الآتية، إن شاء الله.

(٣) أما مذهب الجَرْمِيِّ فإن أغلب من ذكره اكتفى بالإشارة إليه إشارة موجزة من غير سرد للمخارج[2]، إلا القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب (من علماء القرن الرابع)، الذي عقد باباً لمخارج الحروف في آخر كتابه دقائق التصريف اتبع فيه مذهب الجَرْمِيِّ في عدد المخارج وترتيبها، من غير أن يصرح باسمه، وحصل اضطراب في تتابع المخارج، وسقط الباء من المخرج الأول، وسقط مخرج الضاد، ومخرج الطاء والدال والتاء. ولكن لأهمية ما ذكره المؤدِّب في تأكيد شهرة هذا المذهب بين العلماء في القرون المبكرة سوف أنقل بعض ما قاله في الموضوع.

قال المؤدب: «ولحروف العربية أربعة عشر مخرجاً:

فمخرج الواو والميم من الشفتين.

ومخرج الجيم والشين والياء من وسط اللسان، بينه وبين وسط الحنك.

ومخرج الظاء والثاء والذال بين طرف اللسان وأطراف الثنايا....

وقال سيبويه: مخارج حروف العربية ستة عشر مخرجاً، وإنما صارت ستة عشر في قوله لأنه فَرَّقَ بين مخرج اللام والنون والراء، وغيره جعل مخرجها كلها من موضع واحد، وهو وسط اللسان»[3].

المرحلة الثالثة: إعادة صياغة نظرية ترتيب المخارج وعددها:

كان الخليل قد جعل للواو والياء والألف حَيِّزاً واحداً هو الجَوْفُ، وسمَّاها جوفية

---

(١) نهاية الإتقان ٢٤و، ٦و.

(٢) ينظر: العماني: الكتاب الأوسط ص٨٣، والداني: التحديد ص١٠٤، وعبد الوهاب القرطبي: الموضح ص٧٩، والسيوطي: همع الهوامع ٢/ ٢٢٨.

(٣) دقائق التصريف ص٥٤٧-٥٤٨.

وهوائية، سواء كانت حروف مَدٍّ أو كانت الواو والياء حَرْفَيْ لِينٍ، وجعل سيبويه الألف من أقصى الحلق، والياء من وسط اللسان، والواو من الشفتين، سواء كاناً حرفي مد أو حرفي لين.

وحاول بعض المتأخرين الجمع بين مذهبي الخليل وسيبويه في تحديد مخارج الحروف الثلاثة، فجعلوا ما ذكره الخليل للمدية، وجعلوا ما ذكره سيبويه للَّيِّنَةِ، ومن هؤلاء محمد بن محمود السَّمَرْقَنْدِيُّ (ت ٧٨٠هـ) فقال بعد أن ذكر مخارج الحروف على مذهب سيبويه: «وقيل: إن الألف والواو والياء إذا سكنتا وتحرك ما قبلها بجنسها جَوْفِيَّةٌ، أو هوائية، أو هاوية، لأنها لا تقع في الأحياز التي ذكرناها فتُنْسَبُ إليها، لكنها تخرج من الجوف، فتذهب في هواء الفم. والأصح أن الألف من هواء الحلق، والياء الساكنة المكسور ما قبلها من هواء وسط الفم، والواو الساكنة المضموم ما قبلها من هواء الشفة، والياء المتحركة والساكنة المفتوح ما قبلها شَجْرِيَّة، والواو المتحركة والساكنة المفتوح ما قبلها شفوية»[١].

واتضحت فكرة الجمع بين المذهبين لدى ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) الذي أخذ مخرج الحروف الجوفية من الخليل وأضافه إلى مخارج سيبويه وعدَّ المخارج سبعة عشر مخرجاً، فقال في كتاب (التمهيد في علم التجويد): «مخارج الحروف عند الخليل سبعة عشر مخرجاً، وعند سيبويه وأصحابه ستة عشر، لإسقاطهم الجوفية»[٢].

ورجَّح ابن الجزري هذا المذهب الجديد في كتابه النشر، فقال: «أما مخارج الحروف فقد اختلفوا في عددها، فالصحيح المختار عندنا وعند مَن تقدَّمنا من المحققين: كالخليل بن أحمد، ومكي بن أبي طالب، وأبي القاسم الهذلي، وأبي الحسن شريح وغيرهم[٣]، سبعة عشر مخرجاً، وهذا الذي يظهر من حيث الاختبار... وقال كثير من النحاة والقراء هي ستة عشر فأسقطوا

---

(١) روح المريد في شمع العقد الفريد ص٦٥-٦٦.

(٢) التمهيد ص١١٣.

(٣) لم يُصَرِّح أحد من هؤلاء العلماء بأن المخارج سبعة عشر، لكن يفهم من كلامهم في بعض المواضع أنهم يجعلون مخرج حروف المد من الجوف، متابعين في ذلك مذهب الخليل (ينظر: مكي: الرعاية ص١٣٩و١٤٢، والهذلي: الكامل ص٣٤٨، وشريح الرعيني: نهاية الإتقان ٢٤و، ٦و).

مخرج الحروف الجَوْفِيَّة التي هي حروف المد واللين...»[1].

وأدرج ابن الجزري اختياره هذا في منظومته المشهورة بالمقدمة الجزرية في علم التجويد، حيث قال:

٩. مَخَارِجُ ٱلْحُرُوفِ سَبْعَةَ عَشَـــرْ عَلَى ٱلَّذِي يَخْتَارُهُ مَنِ ٱخْتَبَرْ

١٠. فَأَلِفُ ٱلْجَوْفِ وأُخْتَاهَا وَهِي حُرُوفُ مَدٍّ للهَوَاءِ تَنْتَهِـي

وانتصر شُرَّاحُ المقدمة الجزرية لهذا المذهب متابعين ناظمها في ذلك.

واجتهد محمد المرعشي في توضيح هذا المذهب في عدد المخارج، فقال: «اعلم أن في عددها اختلافاً بين العلمـاء، والمختار عند الجمهور أنها سبعة عشر»[2]. ووَصَفَ الياء التي تخرج من وسط اللسان مع الجيم والشين بأنها الياء غير المدية[3]. والواو التي تخرج من الشفتين بالواو غير المدية[4]. وقال: إن مخرج جَوْفِ الحلق والفم تخرج منه حروف المد، «وجَعْلُ مخرجِ حروف المد جَوْفَ الحلق والفم هو مسلك الجمهور، لأن سيبويه جعل الألف من مخرج الهمزة، والواو والياء المَدِّيَّيْنِ من مخرجيهما غير مَدِّيَّيْنِ»[5]، ومن ثم فإنه يَعُدُّ حروف العربية واحداً وثلاثين حرفاً[6].

وتابع المؤلفون في علم التجويد من المعاصرين مذهب ابن الجزري في عَدِّ المخارج سبعة عشر، وفي تخصيص مخرج مستقل لحروف المد هو الجَوْفِ، باعتباره مذهب الجمهور[7].

---

(١) النشر ١/ ١٩٨.

(٢) جهد المقل ص١٢١.

(٣) المصدر نفسه ص ١٢٩.

(٤) المصدر نفسه ص ١٣٥.

(٥) المصدر نفسه ص ١٣٧.

(٦) ينظر: بيان جهد المقل ص٣٢.

(٧) ينظر: عبد الفتاح المرصفي: هداية القاري ١/ ٦٥، وأحمد الطويل: فن الترتيل وعلومه ٢/ ٥٥٩، وحسني شيخ عثمان: حق التلاوة ص٤٣٣، ومحمد شحادة الغول: بغية عباد الرحمن ص١٤٧، وأحمد خالد شكري وزملاؤه: المنير ص١٠٥.

ولا شك في أن هذا المذهب ينبني على فكرة صحيحة أيَّدها الدرس الصوتي الحديث، وهي فكرة التفريق بين مخرج الأصوات المُصَوِّتَةِ أو الذائبة (أي حروف المد)، ومخرج الواو والياء إذا كانا صامتين أو جامدين، بأن يكونا مُحَرَّكَيْنِ أو ساكنين بعد فتح، لكن الدرس الصوتي الحديث فَصَلَ مخارج المصوِّتات عن مخارج الصوامت.

المبحث الثاني
عدد المخارجِ وترتيبها في الدرس الصوتي الحديث

وقع الدرس الصوتي العربي الحديث تحت تأثير عاملين: الأول كتابات المستشرقين وما ترجم من كتب الغربيين في علم اللغة[1]، والثاني: الاتصال المباشر بالدرس الصوتي الغربي من خلال الدراسة في الجامعات الغربية، ويتفاوت الدارسون في مقدار التأثر بهذين العاملين، ولا شك في رواد الدراسة الصوتية العربية جميعهم مصريون، ومعظمهم درسوا في جامعات الغرب، ومن ثم تأثروا بما درسوه وحاولوا أن يُطَبِّقُوهُ في بحوثهم حول اصوات اللغة العربية.

ويكاد الدارسون المُحْدَثُونَ لمخارج حروف العربية يتفقون على أمرين:

الأول: عدِّ مخارج حروف العربية عشرة، وقد يزيد بعضهم مخرجاً، وينقص آخر مخرجاً.

الثاني: ترتيب المخارج ترتيباً تنازلياً يبدأ بالشفتين، وينتهي بالحنجرة أو أقصى الحلق.

ويبدو أن أول كتاب حديث في الأصوات اللغوية العربية هو كتاب (الأصوات اللغوية) للدكتور إبراهيم أنيس الذي صدرت طبعته الأولى سنة ١٩٤٧م. ويليه كتاب (مناهج البحث في اللغة) للدكتور تمام حسان، الذي صدر سنة ١٩٥٥م، ثم كتاب (علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي) للدكتور محمود السعران، سنة ١٩٦٢م، وكتاب (أصوات اللغة) للدكتور عبد الرحمن أيوب، سنة ١٩٦٣م، وكتاب (علم اللغة العام: قسم الأصوات) للدكتور كمال محمد بشر، سنة ١٩٦٩م، ثم تتابعت الكتب والدراسات حول أصوات العربية.

---

(١) من أقدمها ما تضمنه كتاب (التطور النحوي للغة العربية) للمستشرق الألماني برجستراسر، وكتاب (اللغة) للغوي الفرنسي ج. فندريس.

وسوف أعرض وجهة نظر المحدثين في عدد مخارج الحروف العربية وترتيبها من خلال تتبع ذلك عند أشهر أعلام الدرس الصوتي الحديث.

أولاً: مخارج حروف العربية عند الدكتور إبراهيم أنيس:

لم يبتعد الدكتور إبراهيم أنيس كثيراً عن طريقة تناول علماء العربية لمخارج الحروف، سوى أنه بدأ بأصوات الشفتين، وعدَّ اللام والراء والنون من مخرج واحد، وقدَّم بعض المخارج على بعض، وخصَّص الفصل الرابع من كتابه (الأصوات اللغوية) لمخارج الأصوات (الصامتة) وصفاتها، وهو يستغرق الصفحات (٤٤-١٠٤) من الطبعة الرابعة للكتاب، ورتَّب الأصوات في مجموعات حسب مخارجها على هذا النحو:

(١) الأصوات الشفوية: ب م.

(٢) الصوت الشفوي الأسناني: ف.

(٣) المجموعة الكبرى من الأصوات المتقاربة المخارج، وهي:

(أ) الذال والثاء والظاء.

(ب) الدال والضاد والتاء والطاء.

(ت) اللام والراء والنون.

(ث) السين والزاي والصاد.

وقال الدكتور إبراهيم أنيس عن هذه المجموعة: «ووجه الشبه بين كل هذه الأصوات أن مخارجها تكاد تنحصر بين أول اللسان (بما فيه طرفه) والثنايا العليا (بما فيها أصولها)، على أنه رغم تقارب مخارجها تُفَرِّقُ بينها صفات صوتية متباينة تحتم علينا تقسيمها إلى مجاميع فرعية يشترك أفرادها في المخرج»[1].

(٤) أصوات وسط الحنك: الشين والجيم.

---

(١) الأصوات اللغوية ص٤٦.

(٥) أصوات أقصى الحنك: الكاف والقاف.

(٦) الأصوات الحلقية: الغين والخاء، والعين والحاء، والهمزة والهاء.

وقال عن هذه المجموعة: «والمحدثون من علماء الأصوات اللغوية لم يحاولوا حتى الآن تحديد وظيفة الحلق بين أعضاء النطق، ولعل البحوث المستقبلة تكشف لنا عن أسرار جديدة لأصوات الحلق»[١]. ومن ثم فإن معالجة الدكتور أنيس لمخارج حروف هذه المجموعة لم تبتعد عما قاله علماء العربية عنها من قبل، ومن المفيد نقل ما قاله عن مخرج الغين والخاء، لأنه سيكون موضع جدل عند من جاء بعده من المحدثين، وهو قوله: «الغين: صوت رخو مجهور مخرجه أدنى الحلق إلى الفم، فعند النطق به يندفع الهواء من الرئتين مارّاً بالحنجرة فيحرك الوترين الصوتيين، ثم يتخذ مجراه في الحلق حتى يصل إلى أدناه إلى الفم، وهناك يضيق المجرى فيُحْدِثُ الهواء نوعاً من الخفيف، وبذلك تتكون الغين.

الخاء: تشترك مع الغين في كل شيء، غير أن الغين صوت مجهور نظيره المهموس هو الخاء...»[٢].

ولم يدرج الدكتور أنيس الواو ضمن حروف الشفة، والياء ضمن حروف وسط الحنك، لأنه تناولهما عند ما تحدث عن مخارج حروف اللين، سالكاً مسلك الخليل على ما يبدو.

ثانياً: مخارج الحروف لدى الدكتور تمام حسان:

عالج الدكتور تمام حسان موضوع مخارج الحروف في كتابه (مناهج البحث في اللغة)، لكنه نحا منحىً يبتعد عن منهج علماء العربية، بل هو ينتقد ذلك المنهج، متأثراً على ما يبدو بالدرس الصوتي الغربي حيناً، وبعدم وضوح موقفهم لديه أحياناً، يتضح ذلك من قوله: «المخرج: مكان النطق، ويمكن أن نحصر المخارج والصفات التي تستخدمها العربية الفصحى في التمييز بين أصواتها... والمخارج التي نذكرها هنا تختلف إلى حد ما عن تلك التي توجد في

---

(١) المصدر نفسه ص٨٨.

(٢) الأصوات اللغوية ص٨٨.

علم التجويد والقراءات اختلافاً اقتضاه منهج البحث الحديث، وسنشير عند كل نقطة من نقط الخلاف بين هذه المخارج وتلك إلى وجه النقص الذي نراه في وجهة نظر النحاة والقراء.

هذه المخارج هي:

١. شفوي Bi-labial: ويكون بتقريب المسافة بين الشفتين بضمهما، أو إقفالهما في طريق الهواء الصادر من الرئتين.

٢. شفوي أسناني Labio-dental: هو نتيجة اتصال الشفة السفلى بالأسنان العليا لتضييق مجرى الهواء.

٣. أسناني Dental: مبني على اتصال طرف اللسان بالأسنان العليا.

٤. أسناني لثوي Dental-alveolar: وهو ما اتصل طرف اللسان فيه بالأسنان العليا، ومقدمة اللسان باللثة، وهي أصول الثنايا.

٥. لثوي Alveolar: وهو مـا اتصل فيه طرف اللسان باللثة أثناء النطق.

٦. غاري Palatal: وهو الذي تحدث فيه صلة بين مقدم اللسان وبين الغار (وهو الحنك الصلب الذي يلي اللثة).

٧. طبقي Velar: وهو ما نتج عن اتصال مؤخر اللسان بالطبق (وهو الجزء الرخو الذي في مؤخرة سقف الفم)...

٨. لهوي Uvalar: وهو ما اتصل فيه مؤخر اللسان باللهاة (وهي آخر جزء من مؤخر الطبق).

٩. حَلْقِي Pharyngal: ونقصد به المخرج الناتج من تضييق الحلق...

١٠. حنجري Glottal: وهو نتيجة الإقفال أو التضييق في الأوتار الصوتية التي في قاعدة الحنجرة.

ولقد خلط النحاة العرب خلطاً كبيراً في تحديد هذه المخارج، وحسبك أن ترى ابن الجزري يفاضل بين الآراء المختلفة في تحديد عدد منها، حتى إذا عدَّ سبعة عشر مخرجاً وجدناه يُسَمِّي النون مرة ذلقية لأنها تخرج من ذلقة اللسان، ومرة أخرى خيشومية لأنها تنطق في تجويف

الفم [كذا] وهو الخيشوم، ومرة ثالثة يقول: إنها من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا، فهو بهذا يُعْطِي النون مخرجاً خاصًّا حيناً، ويجمعها مع الراء واللام حيناً، ويضمها إلى الميم في مخرج حيناً آخر.

ثم يَغْلَطُ في تحديد مخارج أصوات الخاء والغين والكاف، والطاء والدال والتاء، فيقول: إن صوتي الخاء والغين من أدنى الحلق إلى الفم وراء مخرج القاف، مع أنهما من مؤخر اللسان مع الطبق أمام مخرج القاف. وهو يجعل الكاف خلف القاف، والعكس أصح، فصوت الكاف من نفس مخرج صوتي الخاء والغين، ثم هو يقول إن الأصوات الثلاثة الأخيرة نطعية، ويقصد أنها من نطع الغار (ونسميه في هذا الكتاب الغار)، والصحيح أنها أسنانية لثوية»[1].

ويتضح من قراءة ما كتبه الدكتور تمام حسان في هذا النص عن مخارج الحروف أمران:

الأول: تأثره بالترتيب المخرجي للأصوات عند الغربيين، فمصطلحاته تمثل مخارج أصوات الإنكليزية، مع إضافة بعض المخارج التي اختصت بها العربية.

الثاني: مسارعته إلى تخطئة علماء العربية والتجويد في تحديد مخارج عدد من الأصوات، وبعضها يحتمل تعدد وجهات النظر، وبعضها ناتج عن قراءة غير دقيقة لكلامهم، وتتلخص ملاحظاته حول مخرج النون، والغين والخاء، والطاء والتاء والدال.

أما النون فلا يخفى على القارئ أنها تتميز هي والميم من بين أصوات اللغة بأنها أصوات أنفية لها معتمد في الفم ومجرى للنَّفَس من الأنف، وهي توصف بأنها ذلقية نسبة إلى ذلق اللسان، وهو طرفه، سُمِّيت بذلك لأن طرف اللسان يعتمد على اللثة عند النطق بها، كما أنها توصف بأنها صوت أغن أو أنفي لِمَا يصاحبها من خروج النفس من تجاويف الأنف أو الخياشيم، ولا أحسب أن هذا كان غائباً عن الدكتور تمام حسان، لكنه على ما يبدو غاب عنه مقصد ابن الجزري.

وأما الطاء والتاء والدال فيمكن أن توصف بأنها نِطْعِيَّة، والنِّطْعُ مُقَدَّم الحنك، وهو قريب من اللثة، وقد وصف بعض الدارسين هذه الأصوات بأنها لثوية، ووصفها البعض بأنها أسنانية

---

(١) مناهج البحث في اللغة ص٨٤-٨٦.

لثوية، فمخرج هذه الحروف لا يخلو من تعدد في وجهات النظر.

أما عدُّ مخرج الغين والخاء من مخرج الكاف فقد ذهب إلى ذلك عدد من الدارسين المحدثين، مخالفين في ذلك علماء العربية والتجويد، وسوف أناقش هذه المسألة لاحقاً.

ثالثاً: وجهات نظر أُخرى حديثة في مخارج الحروف:

تتابعت الدراسات الحديثة حول أصوات اللغة العربية، ولم يخرج معظم مؤلفيها عما أورده الدكتور تمام حسان في ترتيب مخارج حروف العربية، وربما زاد بعضهم موضعاً أو مخرجاً، وربما نقص موضعاً، وهذه إشارة إلى عدد من تلك الدراسات:

(١) جعل الدكتور محمود السعران مواضع النطق الأساسية للأصوات في لغات العالم أحد عشر موضعاً[١].

(٢) وجعلها الدكتور عبد الرحمن أيوب عشرة مواضع[٢].

(٣) وعدَّها الدكتور أحمد مختار عمر أحد عشر موضعاً[٣].

(٤) وقال الدكتور رمضان عبد التواب: «وقد استخدمت العربية الفصحى عشرة مخارج في الجهاز النطقي، هي بالترتيب...

تلك هي مخارج الأصوات في العربية الفصحى كما تدل عليها تجارب معامل الأصوات في وقتنا الحاضر... وبيننا وبين قدامى اللغويين من العرب خلاف في عدد المخارج للأصوات العربية، وفي تحديد مخارج بعض الأصوات، فعندنا الآن أن:

١. الأصوات الشفوية هي: ب م و.

٢. والشفوية الأسنانية هي: ف.

---

(١) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص١٥١.

(٢) أصوات اللغة ص١٩٥.

(٣) دراسة الصوت اللغوي ص٢٦٩-٢٧٣.

٣. والأسنانية هي: ذ ظ ث.

٤. والأسنانية اللثوية هي: د ض ت ط ز س ص.

٥. واللثوية هي: ل ر ن.

٦. والغارية هي: ش ج ي.

٧. والطبقية هي: ك غ خ.

٨. واللهوية هي: ق.

٩. والحلقية هي: ع ح.

١٠. والحنجرية هي: الهمزة والهاء.

هذا هو رأي المحدثين من علماء الأصوات في مخارج أصوات العربية الفصحى، مؤسساً على نتائج التجارب الصوتية، في المعامل وغيرها»[١].

(٥) وجعل الدكتور سعد عبد العزيز مصلوح المخارج تسعة، لأنه جمع: الدال والتاء والطاء والضاد، والسين والصاد والزاي، واللام والنون والراء، في مخرج واحد[٢].

(٦) وجعل الدكتور كمال بشر المخارج أحد عشر مخرجاً، فقدَّم وأخّر في حروف المخارج (٤و٥و٦)، لكن ترتيبه للمخارج لم يخرج عن النسق الذي سار عليه المحدثون[٣].

---

(١) المدخل إلى علم اللغة ص٣٠-٣١.

(٢) دراسة السمع والكلام ص١٧٤.

(٣) علم الأصوات ص١٨٣-١٨٥.

الخاتمة
مناقشة واستنتاج

يمكن أن يخرج المتأمل لمذهب المتقدمين والمعاصرين في عدد المخارج وترتيبها بجملة ملاحظات ونتائج، منها:

(١) ترتيب المخارج ترتيباً تنازلياً يبدأ بالشفتين وينتهي بالحنجرة وأقصى الحلق ليس جديداً في الدرس الصوتي العربي، واقتباس الدراسات الحديثة له من الدرس الصوتي الغربي مبني على عدم اطلاع المحدثين على كثير من تراثنا الصوتي العربي القديم، ومنه ترتيب الجَرْمِيِّ للمخارج.

وكان الدكتور كمال بشر قد وصف الترتيب التصاعدي للمخارج بأنه ترتيب العرب الأقدمين، ونسب الترتيب التنازلي إلى الدراسات الصوتية الحديثة[1]، ولم يكن ذلك عن موقف مسبق له تجاه الدرس الصوتي العربي القديم، فهو شديد الاعتزاز بما كتبه ابن جني وغيره من علماء العربية عن الأصوات، ولن يكون – في ما أحسب – أقل اعتزازاً بترتيب الجَرْمِيِّ للمخارج ترتيباً تنازلياً لو كان قد اطلع عليه من قبل.

(٢) ذهب معظم الدارسين المحدثين إلى أن الترتيب القديم لحروف مخارج أدنى الحلق وأقصى اللسان لم يكن دقيقاً، وأعادوا ترتيبها على نحو آخر أدق بزعمهم من الترتيب القديم، ويمكن ملاحظة ذلك في الجدول الآتي:

---

(١) علم الأصوات ص١٨٩.

ت	الترتيب القديم	الترتيب الجديد
١	ء هـ	ء هـ
٢	ع ح	ع ح
٣	غ خ	ق
٤	ق	غ خ ك
٥	ك	ـ

ويبدو أن الترتيب الجديد مبني على نظرة سريعة وملاحظة غير متفحصة لطبيعة نطق كل من (ق ك غ خ)، فهناك ما يدل على صحة الترتيب القديم لهذه الأصوات، ويمكن الاستدلال على ذلك بأمرين:

الأول: تجربة سيبويه:

كان سيبويه قد استخدم تجربة عملية للاستدلال على أن موضع القاف أعمق في آلة النطق من موضع الكاف، فقال: «والدليل على ذلك أنك لو جافيت بين حَنَكَيْكَ فبالَغْتَ ثم قُلْتَ: قَقْ قَقْ، لم تَرَ ذلك مُخِلاً بالقاف، ولو فعلته بالكاف وما بعدها من حروف اللسان أَخلَّ ذلك بهنَّ»[1].

ولو أنَّا طبَّقنا هذه التجربة على الغين والخاء لوجدنا أن ذلك غير مُخِلٍّ بهما، فلو أنك جافيت بين حَنَكَيْك وقلت (خ خ، غ غ) لأمْكَنَكَ ذلك، ولو قلت: ك ك، لم تتمكن من النطق بالكاف، وهذا يدل دلالة واضحة على أن الغين والخاء أعمق مخرجاً من الكاف.

ولو أنك بالغت في فتح الفم وتجافي الحنكين لأخل ذلك بالقاف أيضاً إلى حد كبير، ولم تجد ذلك مخلاً بالغين والخاء.

وفي ذلك دلالة واضحة على صحة ترتيب علماء اللغة العربية وعلماء التجويد لأصوات أدنى الحلق وأقصى اللسان، وأن المحدثين أخطؤوا في تخطئتهم في هذا المجال.

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٨٠.

الأمر الثاني: سلوك الغين والخاء:

إن سلوك الصوت في الاستعمال اللغوي ومقدار تأثره بمجاوره يعتمد على القرب والبعد المخرجي في الغالب، فما تدانى في المخارج كان أكثر عرضة للتأثر بما يجاوره، ومن هذا المنطلق يمكن النظر إلى مخرج كل من الأصوات الأربعة (غ خ ق ك) من خلال مقدار تأثر النون الساكنة بها، فقد أجمع العلماء وأهل الأداء على أن حكم النون الساكنة عند القاف والكاف الإخفاء، وهي درجة بين الإظهار والإدغام، شأنها في ذلك شأن ثلاثة عشر حرفاً أُخرى تَخْفَى عندها النون الساكنة.

وذهب جمهور القراء وأكثر العرب على إظهار النون الساكنة قبل الغين والخاء، شأنها في ذلك شأن حروف الحلق الستة، قال سيبويه: «وتكون [أي النون الساكنة] مع الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء بَيِّنَةً موضعها من الفم، وذلك أن هذه الستة تباعدت عن مخرج النون وليست من قبيلها فلم تُخْفَ ههنا كما لم تُدْغَم في هذا الموضع... وبعض العرب يُجْري الغين والخاء مجرى القاف»[1]. وروي ذلك عن بعض القراء أيضاً[2].

ولهذا دلالة واضحة على أن موضع الغين والخاء في آلة النطق أعمق من موضع القاف، وإن كانا يخرجان من أدنى الحلق إلى الفم.

وكل ذلك يدل على صحة مذهب علماء العربية والتجويد في تحديد مخرج الأصوات الأربعة، وضعف أو خطأ موقف دارسي الأصوات المحدثين في هذه المسألة.

(٣) مخارج المجموعة الكبرى لأصوات طرف اللسان:

هناك ثلاثة عشر صوتاً يشترك طرف اللسان في إنتاجها بالاستناد إلى الأسنان أو اللثة أو مقدم الحنك، وهي: (ل ن ر، ط د ت ض، س ص ز، ظ ذ ث)، ولم يختلف الدارسون من القدماء والمحدثين في تحديد مخرج الظاء والذال والثاء أنه من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا، لكنهم

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٥٤.

(٢) ينظر: الداني: التحديد ص١١١.

اختلفوا في تحديد مخارج الحروف الأخرى.

ولم يختلف المتقدمون في مخارج هذه الحروف سوى أن جمهورهم يعدون اللام والنون والراء من ثلاثة مخارج وعدَّها الجَرْمِيُّ ومَن وافقه من مخرج واحد، وكان الخليل بن أحمد قد عدَّها من مخرج واحد، ووصفها بأنها ذَلَقِيَّة، وذَلَقُ اللسان طرفه، كما تقدَّم.

وكان المتقدمون قد نَصُّوا على أن مخرج الضاد من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس، لكن المعاصرين جعلوا مخرجها من مخرج الطاء والدال والتاء، بناء على النطق المعاصر للضاد عندي مجيدي قراءة القرآن الكريم.

ونقطة الخلاف الجوهرية بين المتقدمين والمعاصرين في تحديد مخارج هذه المجموعة أن أكثر المعاصرين قد جعلوها من مخرج واحد، ولاشك في إمكانية التمييز بين مخارج هذه المجموعات الثلاث، وذوق هذه الحروف يدل على صحة ترتيب علماء العربية والتجويد المتقدمين لها، ولم يُقَدِّمِ المعاصرون ما يدل دلالة قاطعة على خطأ هذا الترتيب، والأَوْلَى المحافظة عليه والأخذ به حتى يقوم دليل أكيد على خلافه.

(٤) هل يمكن بعد هذا العرض لمذاهب العلماء المتقدمين والمعاصرين في عدد مخارج الحروف العربية وترتيبها الخروج برأي راجح يمكن أن تجتمع عليه كلمة الدارسين، ويجري العمل على التحقق منه بالوسائل الحديثة لدراسة الأصوات، ويستند إلى تراثنا الصوتي العربي القديم ويستفيد مما حققه علم الأصوات المعاصر.

الجواب أن ذلك مُمكِنٌ، بل هو في متناول اليد، وهو لا يبتعد كثيراً عما قرَّره علماء العربية الأوائل ولا يتعارض مع معطيات الدرس الصوتي الحديث، وينبني على مجموعة من الأسس والحقائق، في مقدِّمتها:

(١) الأخذ بمذهب الجَرْمِيِّ في ترتيب المخارج ترتيباً تنازلياً، لاسيما أن هذا الترتيب هو المعتمد في الدرس الصوتي الحديث.

(٢) الإبقاء على ترتيب المخارج كما هو عند سيبويه مع ملاحظة الأمور الآتية:

أ. عَدِّ اللام والنون والراء من مخرج واحد، وقد أخذ بذلك عدد من المتقدمين، وهو يوافق ما أخذ به معظم المعاصرين.

ب. الإبقاء على ترتيب حروف أدنى الحلق وأقصى اللسان ومخارجها كما هي عند المتقدمين لضعف مذهب المعاصرين في ترتيبها أو خطئه.

ج. وضع الضاد مع الطاء والدال والتاء، بعد أن اختفى النطق القديم للضاد ولم يعد متحققاً في النطق المعاصر.

د. الاستغناء عن مخرج النون الخيفة أو الخفيفة، لأنها من الأصوات الفرعية، والاكتفاء بمخرج النون الأصلية، على نحو ما أسقط ابن الطحان (ت ٥٦٠هـ) مخرج النون الخفية من قبل[١].

(٣) الفصل بين مخارج الحروف العربية الصَّامِتَة (الجامِدَة) الثمانية والعشرين، ومخارج الحروف المُصَوِّتَة (أي حروف المد والحركات)، وهو ما يأخذ به الدرس الصوتي الحديث، ويتوافق مع التمييز بين الواو والياء المديتين وغير المديتين. فللمصوتات مقاييس خاصة في تحديد مخارجها، تعتمد على درجة انفتاح المخرج، والموضع الذي يشترك في النطق من اللسان، وشكل الشفتين، ولبيان ذلك مكانه من كتب علم الأصوات المعاصرة.

(٤) يمكن استعمال مصطلحات الخليل في تحديد مخارج حروف العربية، مع بعض التغيرات التي تقتضيها الدقة في الإشارة إلى المخارج والوضوح في استعمال المصطلحات، ومن ثم فإن وصف (الظاء والذال والثاء) بأنها لثوية لم يعد مناسباً، لاسيما أن بعض المتقدمين قد شكك في دقة هذا الوصف، وأطبق المحدثون على عدم دقته[٢].

(٥) ينبغي استحضار ما يقوله دارسو الأصوات المحدثون من أن هناك صعوبة في اجتماع كلمة الدارسين على وصف واحد لمخارج حروف لغة ما، لأن بعض الأصوات قد يختلف حولها الدارسون، فتتعدد وجهات نظرهم في تحديد مخارجها[٣]، لكن يمكن أن يكون هناك نوع

---

(١) ينظر: مخارج الحروف وصفاتها ص٧٩، ومرشد القارئ ص٣٢و٤٠.

(٢) ينظر: التاذفي: الفوائد السرية ص١٢١ والمرعشي: جهد المقل ص١٣٥، وإبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص٤٧.

(٣) ينظر: كمال بشر: علم الأصوات ص١٨١.

اتفاق أو شبه إجماع على ترتيب المخارج، مع بقاء إمكانية وجود استثناءات يمكن أن تحسم أمرها بحوث المستقبل.

(٦) بناء على ذلك كله يمكن أن يكون الترتيب الآتي لمخارج الحروف الجامدة أو الصامتة العربية هو الترتيب الأكثر موافقة للنطق الفصيح للعربية اليوم، وهو الأكثر قرباً من الدقة العلمية، مع مراعاة مقتضيات التعليم التي تستدعي التغاضي عن بعض الاختلافات الدقيقة في المخارج أو الصفات مما يشق على الدارسين إدراكه بسهولة، مثل التمييز بين مخارج الحروف الثلاثة: اللام والنون والراء.

وإليك هذا الترتيب المُفَضَّل:

(١) الحروف الشفوية: ب، م، و (غير المدية).

(٢) الحروف الأسنانية – الشفوية: ف.

(٣) الحروف الأسنانية: ظ ذ ث.

(٤) الحروف الأَسَلِيَّة (وهي الأسنانية اللثوية): س ص ز.

(٥) الحروف النِّطْعِيَّة (وهي اللثوية): ط د ت ض.

(٦) الحروف الذَّلَقِيَّة (وهي اللثوية الغارية): ل، ر، ن.

(٧) الحروف الشَّجْرية (وهي الغارية): ج، ش، ي (غير المدية).

(٨) الحروف الطبقية: ك.

(٩) الحروف اللهوية: ق.

(١٠) حروف أدنى الحلق إلى الفم: غ خ.

(١١) حروف وسط الحلق: ع ح.

(١٢) الحروف الحنجرية: ء هـ.

هذا الترتيب يجمع أفضل ما في الدرس الصوتي العربي القديم، ويأخذ بأحسن ما في الدرس الصوتي الحديث، فهذه المخارج في الأصل هي مخارج سيبويه بعد ترتيبها ترتيباً تنازلياً

على مذهب الجَرْمِيِّ، مع دمج مخارج الحروف الثلاثة اللام والنون والراء في مخرج واحد، موافقة لجمهور المحدثين وعدد من المتقدمين، وحذف مخرج النون الخفية متابعة لابن الطحان، ونقل مخرج الضاد إلى مخرج الطاء والدال والتاء، بناء على النطق المعاصر لدى جمهور قراء القرآن الكريم.

فإن وجدتَ هذا الترتيب صحيحاً فاحمد الله على توفيقه، وإن وجدته غير ذلك فالتمس لكاتبه عذراً، فلعله وَهِمَ، أو لعلك نظرت إلى الموضوع من جانب آخر، والله ولي التوفيق في كل منهج وطريق.

فكرة الصوت الساذج
وأثرها في الدرس الصوتي العربي[1]

مقدمة:

الحمدُ لله رَبِّ العالمينَ، والعاقبةُ للمتقينَ، ولا عُدوانَ إلا على الظالمين، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمدٍ، وعلى آله وصحابته أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فإنَّ التراث الصوتي العربي يتميَّزُ بالسعة، والتنوع والحيوية والتجديد، وقد أدَّى ذلك التراث رسالته في الحفاظ على النطق العربي بريئاً من شوائب اللحن الخفي، نقياً من مظاهر العُجْمَةِ واللُّكْنَةِ، وهو لا يزال يؤدي ذلك الدور، تشهد على ذلك المقارئ القرآنية، والحلقات التعليمية، والمؤسسات العلمية.

وفي التراث الصوتي العربي، سواء تمثل في كتابات اللغويين، أم في مؤلفات علماء التجويد والقراءات، مجال واسع للاجتهاد والمراجعة، لاسيما بعد أن تقدمت دراسة علم الأصوات اللغوية واستفادت من التقنيات الحديثة، والمناهج الجديدة، وقد أثبتت الدراسات الحديثة أن ذلك التراث قد حقق إنجازات متميزة في الكشف عن خصائص الأصوات اللغوية وكيفية إنتاجها وأحكامها الصوتية في التركيب.

وكانت لعلماء اللغة العربية والتجويد محاولات جادة في تفسير ظاهرة الصوت الطبيعية، والكشف عن حقيقة الأصوات اللغوية، واستفاد متأخروهم مما توصل إليه علماء الطبيعة

---

(١) منشور في مجلة معهد الإمام الشاطبي، العدد الرابع، السنة الثانية ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م، (ص١٨٧-٢٥٦)، وهو الباحث الفائز بالمركز الأول في المسابقة العلمية الأولى التي نظمتها المجلة.

والحكماء في فهم كيفية حدوث الأصوات اللغوية وعوامل تنوعها، ويبدو أن بعض الأفكار التي لم تتأكد صحتها حول إنتاج الأصوات قد تسربت إلى مناقشات علماء التجويد المتأخرين، وكانت عقبة في طريقهم لتفسير حقائق النطق تفسيراً علمياً شاملاً لكل جوانب العملية النطقية.

وكانت أكثر تلك الأفكار تشويشاً على الدرس الصوتي العربي فكرة الصوت الساذج، التي ألقت بظلها على بحوث علماء التجويد المتأخرين لتعريف الحرف والصوت، والتمييز بين الأصوات المجهورة والشديدة، وتتلخص تلك الفكرة في أن النَّفَس الخارج من الداخل يتشكل بفعل حركة عضلات الصدر والرئتين بصورة صوت ساذج يكون مادة لحروف اللغة ومحلاً لها، وشاع لديهم بناء على ذلك تعريف الحرف بأنه صوت يعتمد على مقطع محقق أو مقدَّر.

ولا شك في أن فكرة الصوت الساذج لا تفسر العملية النطقية تفسيراً علمياً ولا تشكل أساساً صحيحاً لفهم الأصوات اللغوية، وهي في ظني مسؤولة عن إضعاف المناقشات الدقيقة التي عقدها شراح المقدِّمة الجزرية وغيرهم من علماء التجويد المتأخرين لتعريف الصوت، والحرف، وكيفية تنوع الأصوات، والفرق بين الصوت المجهور والشديد، والصوت الرخو والمهموس، وقد انعكس ذلك الخلل على مؤلفات علم التجويد الحديثة والمعاصرة بصورة لا تساعد المتعلم على الوقوف على الحقائق العلمية المتعلقة بموضوع الأصوات اللغوية التي تشكل أساس قراءة القرآن وتجويد حروفه.

ووجدت في كتابات علماء العربية والتجويد حقائق تتعلق بالعملية النطقية والأصوات اللغوية يمكن أن ينبني عليها تصور صحيح لحقيقة النطق وتفسير ظواهره، ولا يتعارض ذلك مع ما أثبتته الدراسات الحديثة للأصوات، فيرتبط الدارس بالتراث الصوتي العربي، ولا يحرمه ذلك من ثمرات الدراسات الحديثة.

وسوف يعرض هذا البحث تصور علماء العربية والتجويد لفكرة الصوت الساذج، وكيف انعكس ذلك على إدراكهم طبيعة الصوت اللغوي، وتعريف الحرف، وعوامل تعدد الأصوات التي تنتجها آلة النطق، ووجهة نظر الدرس الصوتي الحديث في هذه الموضوعات، وذلك من خلال المباحث الآتية:

(١) إنتاج الأصوات اللغوية وعوامل تنوعها في الدرس الصوتي الحديث.

(٢) الصَّوْتُ والنَّفَسُ عند سيبويه.

(٣) تعريف الصوت وكيفية حدوثه عند الحكماء.

(٤) ظهور فكرة الصوت الساذج.

(٥) أثر فكرة الصوت الساذج على علماء التجويد.

ثم الخاتمة التي تتضمن النتائج التي انتهى إليها البحث.

وقد بدأت بعرض وجهة النظر المعاصرة في إنتاج الأصوات اللغوية، وعوامل تنوع الصوت، ليكون ذلك مقياساً محدداً لتقويم الأفكار التي وَجَّهَتِ الدراسة الصوتية العربية القديمة باتجاه معين، ثم عرضت بعد ذلك جوانب الموضوع مراعياً التطور التاريخي لفكرة الصوت الساذج.

وأرجو أن يكشف هذا البحث الأبعاد التاريخية التي أدَّت إلى تشكل فكرة غير دقيقة عن حقيقة الأصوات اللغوية، وأن يؤدي إلى تخليص المؤلفات الحديثة في علم التجويد من فكرة الصوت الساذج وآثارها، حتى يسهل على المتعلمين فهم القواعد التي يدرسونها، والوقوف على العلل الصوتية للظواهر التي ينطقونها.

أسأل الله تعالى التوفيق للصواب في القول، والرشاد في العمل، اللهم اجعل ما كتبته في هذا البحث وفي غيره خالصاً لوجهك، وابتغاء مرضاتك، اللهم تقبل ما فيه من صواب واعف عما فيه من زلل، إنك غفور رحيم.

تكريت

٢/ ٤/ ٢٠٠٧

المبحث الأول
إنتاج الأصوات اللغوية وعوامل تنوعها في الدرس الصوتي الحديث

إن تتبع أثر فكرة الصوت الساذج في جهود علماء العربية والتجويد يقتضي الاحتكام إلى مقياس محدد في فهم عملية التصويت، وقد انتهت دراسة علم الأصوات في العقود الأخيرة إلى الكشف عن آلية إنتاج الأصوات اللغوية على نحو واضح، لا يدع مجالاً للاجتهاد الشخصي في فهم حقيقة الصوت، أو سبباً للاختلاف في تحديد عوامل تنوعه.

إن هواء الزفير هو مادة الصوت[1] الإنساني، والإنسان لا يتوقف عن التنفس في جميع أحواله ما دام يتصف بالحياة، وحين يكون الإنسان في حالة صمت فإن مجرى الهواء يكون مفتوحاً خلال الحنجرة والتجاويف التي فوقها، فيمر الهواء في عملتي الشهيق والزفير من غير إحداث صوت مسموع، فإن أراد الإنسان إنتاج الصوت احتاج إلى تحريك أعضاء آلة النطق لاعتراض هواء الزفير، مما يؤدي إلى حدوث الصوت.

---

(١) الصَّوْت: ظاهرة طبيعية تنتج عن جسم يهتز يؤدي إلى حدوث اضطراب تضاغطي ينتقل في الهواء على شكل موجات، تؤثر على طبلة الأذن، فيؤدي ذلك إلى الإحساس بالصوت وسماعه (ينظر: بوش: أساسيات الفيزياء ص٤٠٠، و د. سعد عبد العزيز مصلوح: دراسة السمع والكلام ص١٨-١٩). وينتقل الصوت في الهواء بسرعة يصل معدلها إلى ٣٤٠م في الثانية (ينظر: بوش: أساسيات الفيزياء ص٤٠٤، ومالمبرج: علم الأصوات ص١٢). والصوت اللغوي نوع من ظاهرة الصوت الطبيعية، ويُعَرَّفُ بأنه: أَثَرٌ سمعي يصدر طواعية واختياراً عن حركة أعضاء النطق (ينظر: كمال بشر: علم الأصوات ص١١٩).

ويتوقف إنتاج الأصوات اللغوية على وجود عاملين: الأول النَّفَسُ[1]، وهو هواء الزفير، والثاني العارض، ويتأتى من تحريك أعضاء النطق لاعتراض طريق النَّفَس بقفل أو تضييق لمجراه[2].

وإنتاج الأصوات اللغوية لا يتحقق بحركة عضو واحد من أعضاء آلة النطق ولكن بالتقاء عضوين، وقد تسهم بعض الأعضاء الأخرى بحركات مصاحبة لِتَكَوُّنِ الصوت في موضع النطق، وتتكون آلة النطق من ثلاثة تجاويف رئيسة هي: التجويف الفموي، والتجويف الأنفي، والتجويف البلعومي (أو الحَلْقي)، الذي ينتهي في الأسفل بالحنجرة، وهناك عدد من العوامل التي تؤدي إلى تنوع الصوت اللغوي، وأهمها ثلاثة هي:

١. حالة الوترين الصوتيين عند إنتاج الصوت.

٢. موضع اعتراض النَّفَس في آلة النطق.

٣. كيفية اعتراض النَّفَس في ذلك الموضع.

وتوضيح جميع المسائل المتعلقة بهذه العوامل الثلاثة يحتاج إلى مجال أوسع مما يحتمله البحث، وسوف أكتفي بذكر ما يساعد في تكوين تصور صحيح لعملية التصويت، حتى يمكن من خلال ذلك تقويم الأفكار التي وردت عند علماء العربية والتجويد حولها.

(١) حالة الوترين الصوتيين عند إنتاج الصوت:

تتكون الحنجرة من عدد من الغضاريف تشكل صندوقاً صغيراً يقع في أعلى القصبة الهوائية وفي داخله الوتران الصوتيان اللذان يتخذان أشكالاً متعددة، أهمها ثلاثة، هي[3]:

---

(١) النَّفَسُ: هو الهواء الخارج من الأنف أو الفم، والتنفس: استمداد النَّفَس، وكل ذي رئة يتنفس (ينظر: ابن منظور: لسان العرب ٨/ ١٢٢ نفس).

(٢) ينظر: جان كانتينو: دروس في علم أصوات العربية ص١٩.

(٣) ينظر: محمود السعران: علم اللغة ص١١٤، وعبد الرحمن أيوب: أصوات اللغة ص٥٧، وسعد عبد العزيز مصلوح: دراسة السمع والكلام ص١٠٧، وكمال بشر: علم الأصوات ص١٣٦.

١.التباعد، فتتشكل بينهما فتحة على شكل مثلث تسمى فتحة المزمار، يمر خلالها الهواء في عملية التنفس، ولا يؤدي ذلك إلى حدوث أي أثر صوتي، وهي الحالة التي يكون عليها الوتران عنـد نطق الأصوات المهموسة أيضاً.

٢.التضام، فينطبق الوتران أحدهما على الآخر، انطباقاً تامّاً لكن ذلك لا يمنع من نفوذ هواء الزفير بينهما، فيؤدي إلى فتحهما وغلقهما على نحو سريع، فتتشكل من هذه العملية ذبذبات متوالية سريعة، تؤدي إلى حدوث النغمة الحنجرية التي تصاحب إنتاج الأصوات المجهورة[١]، ويبلغ متوسط الذبذبات عند الرجل من ١٠٠-١٥٠ ذبذبة في الثانية، و٢٠٠-٣٠٠ ذبذبة في الثانية عند المرأة.

٣.انطباق الوترين انطباقاً محكماً، فينحبس الهواء لحظة، ثم ينفرجان فيندفع الهواء محدثاً صوتاً انفجارياً هو صوت الهمزة، أو ما يشبهها.

وهذه صورة لحالة تباعد الوترين الصوتيين (أو الثنيتين الصوتيتين)، وحالة تضامهما:

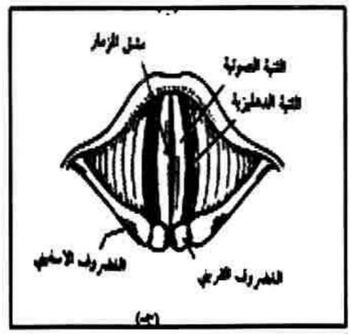

حالة تضام الوترين

حالة تباعد الوترين

---

(١) يمكنك التفريق بين المجهور والمهموس بسد أُذنيك عند النطق بالصوت، فما صاحبه دوي ناتج عن ذبذبة الوترين كان مجهوراً، وما لم يصاحبه دويٌّ كان مهموساً، فالأصوات: ذ ظ ز د ض ج...إلخ مجهورة، والأصوات: ث س ش ت ك...إلخ مهموسة (ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص٢٠).

(٢) موضع اعتراض النَّفَس

إن مرور الهواء من خلال فتحة المزمار في الحنجرة لا يؤدي وحده إلى إنتاج أصوات لغوية، وإن ما يحدث في الوترين من اهتزاز يصاحب نطق الأصوات المجهورة، أو تباعد يصاحب نطق الأصوات المهموسة ما هو إلا جزء من عملية مركبة من عدد من الأنشطة لأعضاء النطق التي تقع فوق الحنجرة لإنتاج الصوت اللغوي.

ويمكن أن تتحرك أعضاء النطق لاعتراض النَّفَس في مواضع متعددة من آلة النطق، فيؤدي ذلك الاعتراض إلى تشكل الصوت، ويسمى ذلك الموضع المخرج[١]، وتتعدد مخارج الأصوات العربية[٢]، فتجويف الحلق له ثلاثة مخارج لستة أصوات (ء هـ - ع ح - غ خ)، ولتجويف الفم عشرة مخارج لثمانية عشر صوتاً (ق-ك-ج ش ي- ض-ل-ن-ر-ت د ط -س ص ز - ث ذ ظ)، وللشفتين مخرجان لأربعة أصوات هي:(ف-ب م و)، وللخياشيم مخرج واحد للنون الخفية[٣].

(٣) كيفية اعتراض النَّفَس:

يتنوع شكل أعضاء آلة النطق في مواضع الاعتراض التي أشرت إليها في الفقرة السابقة، وهي المخارج، ويؤدي ذلك إلى تنوع الأصوات وتمايز جروسها في السمع، وأهم عامل مؤثر في تكوُّن الأصوات في مخارجها هو مقدار الاعتراض، أو درجة انفتاح المخرج[٤].

---

(١) يمكنك تحديد مخرج الصوت بالنطق به ساكناً بعد همزة وصل، فحيث انقطع صوته كان مخرجه (ينظر: الخليل: العين ١/ ٤٧، وابن الجزري: النشر ١/ ١٩٩).

(٢) أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي ص ٩٢-٩٧، والمدخل إلى علم أصوات العربية ص٦٣-٦٥.

(٣) هذا على مذهب سيبويه (ينظر: الكتاب ٤/ ٤٣٣) ومن المتقدمين والمحدثين من جعل المخارج أربعة عشر مخرجاً باعتبار اللام والراء والنون من مخرج واحد، ويضع المحدثون الضاد الحديثة في مخرج (د ت ط)، ولا يقتضي المقام الدخول في تفاصيل المخارج وبيان مذاهب القدماء والمحدثين حولها.

(٤) ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي ص ٩٧-١٠٢، والمدخل إلى علم أصوات العربية ص ٦٥-٦٧.

وتقسم الأصوات إلى صامتة (أو جامدة) ومصوتة (أو ذائبة) بناء على درجة انفتاح المخرج، فإذا كانت المخارج واسعة، ومجرى النَّفَس مفتوحاً، ولا يصاحبه إلا أدنى تضيق كان الصوت ذائباً أو مصوتاً، مثل حروف المد الثلاثة، والحركات مثلها لأنها أبعاضها، وإذا حصل قفل لمجرى النَّفَس أو تضيق من شأنه أن يحدث احتكاكاً مسموعاً كان الصوت جامداً أو صامتاً، وهي بقية أصوات العربية، ومنها الواو والياء إذا تحركتا، أو كانتا ساكنتين وقبلهما حركة ليست من جنسهما.، لكن المسافة بين اللسان والحنك الأعلى فيهما أوسع من بقية الصوامت.

وتقسم الأصوات الجامدة (الصامتة) على ثلاثة أقسام، بحسب مقدار انفتاح المخرج، وهي:

١. شديدة، أو انفجارية، وذلك إذا التقى عضوان من أعضاء آلة النطق وحَبَسا النَّفَس حبساً كاملاً ثم انْفَرَجا، وذلك عند نطق: (ب ت د ط ج ك ق ء)، ويمكن إضافة الضاد التي ينطقها مجيدو قراءة القرآن الكريم في زماننا إليها.

٢. رخوة أو احتكاكية، وذلك إذا كان اعتراض المخرج على النَّفَس لا يؤدي إلى قفل مجرى النفس، بل يبقى منفذ ضيق يتسرب منه الهواء، ويحدث عند نطق: (ف، ث ذ ظ، س ص ز، ش، غ خ، ع ح، هـ).

٣. متوسطة بين الشديدة والرخوة، أو مائعة، وذلك إذا أدَّى الاعتراض إلى قفل مجرى النَّفَس، ولكنه يتسرب من موضع آخر، ويحدث ذلك عند نطق: (م، ن، ل، ر)، ويُلْحِقُ بعض الدارسين العين بها، وتفصيل ذلك لا يليق بهذا الموضع.

وهناك كيفيات أُخرى تتعلق بكيفية اعتراض آلة النطق للنفس، تؤثر في تنوع الصوت، أهمها:

١. قد يحدث عند نطق أصوات طرف اللسان أن يتصعد أقصى اللسان فتكتسب أصوات طرف اللسان صفة الإطباق، وذلك في مقابل الأصوات المنفتحة التي لا يتصعد أقصى اللسان عند نطقها، والأصوات المطبقة أربعة (ظ، ط، ص، ض).

٢. يتسرب النَّفَس من الفم عند نطق أكثر أصوات العربية، إلاَّ في نطق النون والميم، فينخفض الحنك اللين واللهاة عند النطق بهما، فيتخذ الصوت مجراه من تجويف الأنف (أو

الخياشيم) فيكون أنفياً، أو صوتاً أَغَنَّ.

٣. تتشكل بعض الأصوات على نحو يجعل جرسها متميزاً، فتكتسي صفات صوتية تختص بها، مثل أصوات الصفير (س ص ز)، وأصوات الاستعلاء (ظ ط ص ض،ق غ خ)، والصوت المكرر (الراء)، والصوت المنحرف (اللام) والصوت المتفشي (الشين)، وأصوات القلقة (ق ط ب ج د)، وأصوات اللين (و ي).

ولا يكفي في وصف الصوت تحديد مخرجه، فلا بد من النظر إلى صفاته الصوتية، ولا أجد ضرورة للتوسع في دراسة المخارج والصفات في هذا البحث، وأحسب أن ما ذكرته يعطي القارئ فكرة عن آلية إنتاج الصوت اللغوي وعوامل تنوعه، كما يعرضها دارسو الأصوات المحدثون، وهي لا تختلف في كثير من تفاصيلها عما قرَّره علماء العربية والتجويد بشأنها إلا في بعض النقاط التي يهدف البحث إلى تسليط الضوء عليها.

ومن المهم الانتباه إلى النقاط الآتية:

١. يحدث الصوت اللغوي إذا اعترضت أعضاء آلة النطق هواء الزفير، وأدَّى ذلك الاعتراض إلى تضييق مجرى النفس أو قفله، فيحدث الصوت.

٢. يكون الصوت مجهوراً إذا اهتزَّ الوتران الصوتيان مع تكوُّن الصوت في مخرجه، ويكون مهموساً إذا لم يهتز الوتران.

٣. يكون الصوت شديداً أو انفجارياً إذا أدَّى اعتراض أعضاء آلة النطق إلى قفل المخرج وحبس النَّفَس فيه لحظة ثم إطلاقه، ويكون رخواً إذا أدَّى الاعتراض إلى تضيق المخرج من غير حبس للنَّفَس، ويكون متوسطاً إذا حصل حبس للنفس في مخرج الصوت وتسريب للنفس من موضع آخر.

ويكون الصوت الشديد مجهوراً في مثل: (ب ج ض)، ويكون مهموساً في مثل: (ت ط ك ق).

ويكون الصوت الرخو مجهوراً في مثل: (ذ ظ ز ي و غ ع)، ويكون مهموساً في مثل: (ف س ص ش ح خ هـ).

أما الأصوات المتوسطة فجميعها مجهورة، وكذلك الأصوات الذائبـــة (المصوتة) وهي حروف المد والحركات.

وأنت تلاحظ من خلال هذا العرض أن هناك تمايزاً واضحاً بين صفة الجهر والهمس، وصفة الشدة والرخاوة والتوسط، وليس في تصور المحدثين لهما أي تداخل أو غموض، وتحقق ذلك بعد أن تحددت طبيعة الصوت المجهور والمهموس من خلال اكتشاف دور الوترين الصوتيين في إنتاجها، وكذلك تحديد طبيعة الصوت الشديد والرخو.

المبحث الثاني
الصوت والنفس عند سيبويه

أَسَّسَ سيبويه (ت ١٨٠هـ) لعلم أصوات العربية في باب الإدغام خاصة في آخر الكتاب[١]، وترسخت المصطلحات التي استخدمها للتعبير عن الأفكار المتعلقة بعلم الأصوات، ويهمنا هنا تحديد وجهة نظره في آلية إنتاج الأصوات اللغوية، ووجدت أن تتبع دلالة مصطلح (الصوت) و (النَّفَس) عنده يمكن أن يكشف عن ذلك، ويمهد للحديث عن بروز فكرة الصوت الساذج من بعده.

ولاشك في أن سيبويه لم يتعرض للحديث بشكل مباشر عن آلية إنتاج الأصوات، وكيفية تنوعها، لكن دراسته للمخارج والصفات وظواهر الإدغام تكشف عن تصوره لعملية التصويت.

تحدَّث سيبويه في أول باب الإدغام عن عدد حروف العربية، وذكر أن أصل حروف العربية تسعة وعشرون، وذكر أنها تكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروف هن فروع، وأصلها التسعة والعشرون، وتكون اثنين وأربعين حرفاً بحروف أخرى هن فروع أيضاً لكنها غير مستحسنة[٢]. والظاهر الجليُّ هو أن سيبويه يريد بمصطلح (الحروف) هنا الأصوات اللغوية، وليس الرموز الكتابية، وأكثرَ سيبويه من استخدام مصطلح الحرف، والحروف بهذا المعنى، وكذلك استخدم أسماء الحروف للدلالة على جانبها الصوتي.

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٣١-٤٨٥.

(٢) الكتاب ٤/ ٤٣١-٤٣٢.

ويلفت نظر الدارس أن سيبويه استخدم مصطلح (الصوت) و(النَّفَس)،و(هواء الصوت) للتعبير عن مكوِّنات الحروف الصوتية، ولكن يمكن القول: إن مصطلح (الصوت) ليس مرادفاً لمصطلح (الحرف) عنده ويتضح ذلك من خلال النظر في النصوص التي وردت فيها هذه المصطلحات.

واستخدم سيبويه مصطلح (الصوت) أكثر من استخدامه مصطلح (النَّفَس)، واستخدم عبارة (هواء الصوت) عدة مرات أيضاً.

أما مصطلح (النَّفَس) فقد استخدمه سيبويه في تعريف المجهور والمهموس، وذلك حيث قال: «فالمجهورة: حرفٌ أُشبع الاعتماد في موضعه، ومَنَعَ النَّفَس أن يجريَ معه حتى ينقضيَ الاعتمادُ، ويجريَ الصوتُ... وأما المهموس فحرف أُضْعِفَ الاعتماد في موضعه حتى جرى النَّفَسُ معه...»[1].

وقد لا يكون سيبويه استعمل مصطلح (النَّفَس) في غير هذا الموضع، لكنه أكثر من استعمال مصطلح (الصوت)، فاستعمله في تعريف الشديد والرخو فقال: «ومن الحروف الشديد، وهو الذي يمنع الصوت أن يجريَ فيه... ومنها الرخوة... وذلك إذا قلت: الطَّسُّ، وانْقَضْ، وأشباه ذلك، أجريت فيه الصوت إن شئت»[2].

واستعمله أيضاً في بيان الصفات الأُخرى للأصوات، وقد يقرنه بكلمة (هواء) فيقول: (هواء الصوت)، ومن المفيد نقل كلامه في ذلك مع حذف بعض العبارات غير الضرورية للموضوع، قال:

«ومنها: المنحرف، وهو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت، ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة، وهو اللام. وإن شئت مددت الصوت، وليس كالرخوة، لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه، وليس يخرج الصوت من موضع

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٣٤.

(٢) الكتاب ٤/ ٤٣٤-٤٣٥.

اللام من ناحيتي مستدق اللسان فويق ذلك.

ومنها حرف شديد يجري معه الصوت، لأن ذلك الصوت غنةٌ من الأنف، فإنما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف، لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه الصوت، وهو النون والميم.

ومنها المكرر، وهو حرف شديد يجري فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام، فتجافى للصوت كالرخوة، ولو لم يكرَّر لم يجر الصوت فيـه، وهو الراء.

ومنها اللينة، وهي الواو والياء، لأن مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما...

ومنها الهاوي، وهو حرف اتسع لهواء الصوت مخرجه أشدَّ من اتساع مخرج الياء والواو...

ومنها المطبقة والمنفتحة... وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحَنَك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحَنَك، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور في ما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف.

وأما الدال والزاي ونحوهما فإنما ينحصر الصوت إذا وضعت لسانك في مواضعهن[1]...».

ولا يتضح على وجه التحديد مراد سيبويه في قوله في تعريف الصوت المجهور: «ومَنَعَ النَّفَس أن يجريَ معه»، والنَّفَسُ في اللغة هو الهواء الخارج من الفم أو الأنف[2]، وهو لا ينفك عن الجريان مع الأصوات المجهورة والمهموسة، وإلا لم يكن هناك صوت، وقد يكون مراد سيبويه منه ما عبَّر به في النصوص السابقة بقوله: «هواء الصوت»، وقد يكون مراده ما عَبَّرَ عنه في موضع آخر بقوله: «صوت الصدر» المصاحب للأصوات المجهورة، الذي يأتي الحديث عنه بعد قليل، ووقف عدد من الدارسين المحدثين عند تعريف سيبويه للمجهور والمهموس،

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٣٥-٤٣٦، وينظر أيضاً ٤/ ١٧٦.

(٢) لسان العرب ٨/ ١٢٢ (نفس).

وحاولوا استجلاء معنى إشباع الاعتماد في موضع الحرف، ومنعه النفس أن يجري معه، محاولين فهم ذلك في ضوء تعريف المجهور والمهموس في الدرس الصوتي الحديث [1].

ومما يسهم في معرفة تصور سيبويه لحقيقة الصوت اللغوي، والكشف عن دلالة مصطلح الصوت والنَّفَس عنده، الوقوف عند بعض أقواله حول ما سماه «صوت الصدر»، تلك الأقوال التي لم تحظ بعناية العلماء من بعده، مع أهميتها وقيمتها العلمية المتميزة.

قال سيبويه في باب الوقف: «واعلم أن من الحروف حروفاً مُشْرَبَةً ضُغِطَتْ من مواضعها فإذا وَقَفْتَ خرج معها من الفم صُوَيْتٌ ونَبَا اللسان عن موضعه، وهي حروف القلقلة... ومن المشربة حروف إذا وقفتَ عندها خرج معها نحوُ النَّفْخَةِ، ولم تُضْغَطْ ضغطَ الأولى، وهي: الزاي والظاء والذال والضاد، لأن هذه الحروف إذا خرجت بصوت الصدر انسلَّ آخره وقد فتر من بين الثنايا لأنه يجد منفذاً، فتسمعُ نحوَ النفخة... وأما الحروف المهموسة فكلها تقف عندها مع نَفْخٍ، لأنهن يخرجن مع التنفس لا صوت الصدر...» [2].

والعنصر الجديد في كلام سيبويه هذا هو (صوت الصدر)، ولم يرد في الكتاب ما يوضح مراده منه، ولم يذكره في الكتاب إلا في هذا الموضع، حسب استقرائي، ولكن السيرافي (ت ٣٦٨هـ) ذكر في شرح الكتاب حكاية عن سيبويه نقلها عنه تلميذه أبو الحسن الأخفش توضح المقصود بصوت الصدر، وتضع في مقابله مصطلح (صوت الفم)، من المناسب نقل بعض الفقرات منها.

قال السيرافي: «قال أبو الحسن الأخفش: سألت سيبويه عن الفصل بين المهموس والمجهور، فقال:... وإنما فرَّق بين المجهور والمهموس أنك لا تصل إلى تبيين المجهور إلا أن يدخله الصوت الذي يخرج من الصدر، فالمجهورة كلها هكذا يخرج صوتهن من الصدر... وأما

---

(١) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص١٢٤، وعبد الصبور شاهين: في التطور اللغوي ص ٢٣٠-٢٣٧.

(٢) الكتاب ٤/ ١٧٤-١٧٥.

المهموسة فتخرج أصواتها من مخارجها، وذلك مما يُزْجِي[1] الصوت، ولم يُعْتَمَدْ عليه فيها كاعتمادهم في المجهورة فأُخْرِجَ الصوتُ من الفم ضعيفاً، والدليل على ذلك أنك إذا أخفيت همست بهذه الحروف، ولا تصل إلى ذلك في المجهورة، فإذا قلت: شخص فإن الذي أزجى هذه الحروف صوت الفم...»[2].

وإذا جمعنا ما قاله سيبويه في الكتاب إلى ما رواه السيرافي عنه في شرحه اتضحت فكرة سيبويه عن إنتاج الصوت اللغوي، وقد تظل بعض الجوانب تحتاج إلى مزيد من البيان، لكن الفكرة الأساسية صارت واضحة، فمادة الصوت عند سيبويه هي الهواء، ويدل ذلك حديثه عن هواء الصوت. ثم الأصوات بعد ذلك تنقسم على قسمين رئيسين هما:

(١) أصوات تخرج بصوت الصدر، أو يدخلها الصوت الذي يخرج من الصدر، وهي المجهورة، والراجح أن سيبويه يريد بصوت الصدر النغمة الحنجرية التي تصدر من اهتزاز الوترين الصوتيين.

(٢) أصوات تخرج من مخارجها، ويُزْجِي أصواتها صوتُ الفم، لا صوتُ الصدر، وهي الأصوات المهموسة.

وتنقسم المجهورة والمهموسة بعد ذلك إلى:

(١) شديدة تمنع الصوت أن يجري معها، وذلك بحبس النَّفَس في مخارجها.

(٢) رخوة، وهي التي لا تمنع الصوت من الجريان في المخرج.

(٣)وبين الشديدة والرخوة، وهي التي تشبه الشديدة في حبس النَّفَس في المخرج لكن هواء الصوت يجد منفذاً من مكان آخر فيجري فيه، وذلك في مثل الصوت المنحرف والمكرر والأنفي.

---

(١) يُقال: أَزْجَيْتُ الشيءَ إزجاءً وزَجَّاهُ تَزْجِيَةً: إذا دفعه برفق (ينظر: لسان العرب ١٩/ ٧٣ زجا).

(٢) شرح كتاب سيبويه ٦/ ٤٦١، ونقله: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص١٢١، وهنري فليش: العربية الفصحى ص١٩٩، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص١١٤.

ولم تجد فكرة سيبويه عن صوت الصدر وصوت الفم صدى في حديث علماء العربية عن المجهور والمهموس، وأخذوا بتعريفه للمجهور الذي تحدَّث فيه عن منع النَّفَس أن يجري معه[1]. وتصرف بعض العلماء بتعريف سيبويه للمجهور والمهموس والشديد على نحو ما فعل المبرد في المقتضب، فاستعمل (الصوت) في تعريف المجهور، واستعمل النَّفَس في تعريف الشديد، عكس ما فعل سيبويه، وذلك في قوله:

«ومن الحروف حروف تجري على النَّفَس، وهي التي تسمَّى الرخوة.

ومنها حروف تمنع النَّفَس، وهي التي تسمى الشديدة.

ومنها حروف إذا ردَّدتها في اللسان جرى معها الصوت وهي المهموسة.

ومنها حروف إذا ردَّدتها ارْتَدَعَ الصوت فيها، وهي المجهورة»[2].

ويكاد شَمِرُ بن حَمْدَوَيْهِ الهَرَوِيُّ (ت ٢٥٥هـ) ينفرد[3] بأخذه بفكرة سيبويه عن صوت الصدر في تعريفه للمجهور والمهموس، فقال: «الهمس من الصوت ما لا غور له في الصدر، وهو ما هُمِسَ في الفم... والهمس والهميس حِسُّ الصوت في الفم مما لا إشراب له من صوت الصدر ولا جهارة في المنطق، لكنه كلام مهموس في الفم كالسر»[4].

وشاع بين علماء العربية والتجويد الذين جاءوا بعد سيبويه الجزء الغامض من تعريفه للمجهور والمهموس وهو الذي يصاحبه مَنْعُ النَّفَس أو جريه، وتلاشى الجزء الواضح منه وهو الذي يصاحبه صوت الصدر أو صوت الفم، مما مهَّد لبروز فكرة الصوت الساذج، واضطراب العلماء في تعريف المصطلحين بعد ذلك.

---

(١) ينظر: ابن السراج: الأصول ٣/ ٤٠١، وابن جني: سر صناعة الإعراب ١/ ٦٩.

(٢) المقتضب ١/ ١٩٤.

(٣) ذكره ابن جني عرضاً في سر صناعة الإعراب ١/ ٧٣.

(٤) لسان العرب ٨/ ١٣٧ (همس)، وورد في كتاب (العين ٤/ ١٠) من قوله: «حس الصوت في الفم».

المبحث الثالث
تعريف الصوت وكيفية حدوثه عند الحكماء

كان للفلاسفة المسلمين مشاركة في دراسة الصوت بصفته ظاهرة طبيعية، وكتب أبو علي بن سينا (ت٤٢٨هـ) رسالته في (أسباب حدوث الحروف)، وكان لأبحاث هؤلاء الفلاسفة الذين سماهم بعض المؤلفين بالحكماء تأثير على تعريف الصوت والحرف عند علماء التجويد المتأخرين خاصة، وقد يكون لهم دور في ظهور نظرية الصوت الساذج أيضاً، ومن ثم فإنه من المفيد عرض وجهة نظرهم في الصوت وكيفية حدوثه، مما وقفت عليه من كلامهم.

ومن أقدم ما وقفت عليه من ذلك قول أبي نصر الفارابي (ت٣٣٩هـ) في كتابه (الموسيقى الكبير): «التصويت الإنساني يحدث بسلوك الهواء في الحُلُوقِ وقَرْعِهِ مُقَعَّرَاتِ أجزاء الحلوق وأجزاء سائر الأعضاء التي يسلك فيها، مثل أجزاء الفم وأجزاء الأنف.

وهذا الهواء هو الذي يجذبه الإنسان إلى رئتيه وداخل صدره من خارج لِيُرَوِّحَ به عن القلب، ثم يدفعه منها إذا سَخُنَ إلى الخارج.

فإذا دفع الإنسان هواء النفس إلى خارج جملة وترفق لم يحدث صوتٌ محسوس، وإذا حصر الإنسان هذا الهواء في رئتيه وما حواليها من أسفل الحلق، وسرَّب أجزاءه إلى الخارج شيئاً شيئاً على اتصال، وزَحَمَ به مُقَعَّرَ الحلق وصَدَمَ أجزاءه حدثت حينئذ نَغَمٌ بمنزلة ما يحدث بسلوك الهواء في المزامير، فإذا ضيَّق مسلكه كانت النغمة أحدَّ، وإذا وسَّع كانت النغمة أثقل... واستقصاء أمر الأشياء المعينة بهذه الجهات من المصوتات فليس يحتاج إليه في هذه الصناعة»[1].

---

(١) كتاب الموسيقى الكبير ص ١٠٦٦، وتناول الفارابي في كتابه (الحروف) أيضاً الحديث عن إنتاج الأصوات اللغوية فقال: «وظاهر أن تلك التصويتات إنما تكون من القرع بهواء النفس بجزء أو أجزاء من حلقه، أو=

وجاء في رسائل إخوان الصفا (فصل في كيفية إدراك القوة السامعة للأصوات) وفيه: «فأما كيفية القوة السامعة للأصوات، فاعلم يا أخي أن الأصوات نوعان حيوانية وغير حيوانية... والحيوانية نوعان منطقية وغير منطقية، فغير المنطقية هي أصوات سائر الحيوانات الغير ناطقة[1]، وأما المنطقية فهي أصوات الناس، وهي نوعان: دالة وغير دالة، فغير الدالة كالضحك والبكاء والصياح، وبالجملة كل صوت لا هجاء له.

وأما الدالة فهي الكلام والأقاويل التي لها هجاء، وكل هذه الأصوات إنما هي قرعٌ يحدث في الهواء من تصادم الأجرام، وذلك أن الهواء لشدة لطافته، وخفة جوهره وسرعة حركة أجزائه يتخلل الأجسام كلها، فإذا صدم جسمٌ جسماً آخر انسل ذلك الهواء من بينهما، وتدافع وتموج إلى جميع الجهات، وحدث من حركته شكلٌ كُرَوِيٌّ، واتسع كما تتسع القارورة من نفخ الزَّجَّاجُ فيها، وكلما اتسع ذلك الشكل ضعفت حركته وتموجه، إلى أن يسكن ويضمحل.

فمن كان حاضراً من الناس وسائر الحيوانات الذي له أُذُنٌ بالقرب من ذلك المكان، فبتموج ذلك الهواء بحركته يدخل في أُذُنَيْهِ إلى صِمَاخَيْهِ في مؤخر الدماغ، ويتموج أيضاً ذلك الهواء هناك، فتحس عند ذلك القوة السامعة بتلك الحركة وذلك التغيير»[2].

وتحدَّث أبو علي بن سينا (٤٢٨هـ) في رسالته في (أسباب حدوث الحروف) عن تعريف الصوت، وسبب حدوثه وعوامل تنوعه، ومما قاله: «الفصل الأول: في سبب حدوث الصوت:

=بشيء من أجزاء ما فيه وباطن أنفه أو شفتيه، فإن هذه هي الأعضاء المقروعة بهواء النفس، والقارع أولاً هي القوة التي تسرب هواء النفس من الرئة وتجويف الحلق أولاً فأولاً إلى طرف الحلق الذي يلي الفم والأنف وإلى ما بين الشفتين، ثم اللسان يتلقى ذلك الهواء فيضغطه إلى جزء جزء من أجزاء باطن الفم، وإلى جزء جزء من أجزاء أصول الأسنان وإلى الأسنان، فيقرع به ذلك الجزء، فيحدث من كل جزء يضغطه اللسان عليه ويقرعه به تصويت محدود، وينقله اللسان بالهواء من جزء إلى جزء من أجزاء أصل الفم، فتحدث تصويتات متوالية كثيرة محدودة». (وينظر: عدنان محمد سلمان: دراسات في اللغة والنحو ص ١٥٠).

(١) الأفصح القول: غير الناطقة.

(٢) رسائل إخوان الصفا ١/ ١٨٨-١٨٩.

تقديري أن السبب القريب للصوت تَمَوُّجُ الهواء دفعةً بسرعة وقوة من أي سبب كان... أما في القرع فباضطرار أن الهواء إذا صار منضغطاً من القارع وقد وَجَدَ مَخْلَصاً في تلك المسافة التي يجري فيها القارع بقوة وسرعة، وأما في القلع فباضطرار القالع الهواء الذي يدفعه من المكان الذي يخلو من الهواء من القالع، وفي كليهما يلزم انقياد الهواء البعيد التموج وشكل القالع في ذلك المكان، ويكون الانبساط في القرعي أكثر منه، وفي القلعي أقل، ثم يصل ذلك التموج إلى الهواء الساكن في الصِّمَاخِ إلى ذلك العصب المفروش في سطحه»[1].

وقال أيضاً: «الفصل الثاني: في سبب حدوث الحروف: أما نَفْسُ التموج فإنه يفصل الصوت، وأما حال التموج في نَفْسِهِ من اتصال أجزائه وتلمسها أو تشظيها وتشذبها فيفعل الحدة والثقل، أما الحدة فيفعلها الأولان، وأما الثقل فيفعله الثانيان، وأما حال التموج من جهة الهيئات التي يستفيدها من المخارج والمحابس في مسلكه فيفعل الحرف.

والحرف هيئة للصوت عارضة له يتميز بها عن صوت آخر مثله في الحدة والثقل تميزاً في المسموع»[2].

ويتراءى في كلام ابن سينا تمييزه بين الصوت والحرف، فالتموج يفعل الصوت، والهيئات التي يستفيدها التموج من المخارج والمحابس في مسلكه يفعل الحرف، ومن ثَمَّ عَرَّفَ الحرف بأنه: هيئة عارضة للصوت. ويبدو أن فكرة ابن سينا هذه في التمييز بين الصوت والحرف جعلت الفخر الرازي (ت٦٠٦هـ) يتساءل عن الحرف «هل هو نفس الصوت أو هيئة موجودة في الصوت مغايرة له»[3]. ومن التفريق بين الحرف والصوت جاءت فكرة الصوت الساذج، فيما يترجح عندي، على نحو ما سنتحدث عن ذلك في المبحث اللاحق، إن شاء الله.

وتحدَّث الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ) في مقدمات تفسيره الكبير عن الحرف والصوت، ومما قاله في ذلك: «ولاشك أن حدوث الصوت في الحيوان إنما كان بسبب خروج النَّفَس من

---

(١) أسباب حدوث الحروف ص ٣٠-٣١، وينظر: ص٥.

(٢) المصدر نفسه ص ٧،وينظر: ص٣٢.

(٣) التفسير الكبير ١/ ٢١.

الصدر... وأيضاً لاشك أن هذه الحروف إنما تتولد عند تقطيع الصوت، وهي مخارج مخصوصة في الحلق واللسان والأسنان والشفتين»[1].

وتحدَّث في موضع آخر عن تعريف الصوت وسبب حدوثه، وعن تعريف الحرف وعلاقته بالصوت، فقال: «ذكر الرئيس أبو علي بن سينا في تعريف الصوت أنه كيفية تحدث عن تموج الهواء المنضغط بين قارع ومقروع، وأقول: إن ماهية الصوت مدركة بحس السمع، وليس في الوجود شيء أظهر من المحسوس حتى يُعَرَّفَ بالمحسوس به، بل هذا الذي ذكره إن كان ولابد فهو إشارة إلى سبب حدوثه لا إلى تعريف ماهيته»[2].

ثم قال الرازي: «قيل سببه القريب تَمَوُّجُ الهواء، ولا نعني بالتموج حركة انتقالية من مبدأ واحد بعينه إلى منتهى واحد بعينه، بل حالة شبيهة بتموج الهواء، فإنه يحدث شيئاً فشيئاً لصدم بعد صدم، وسكون بعد سكون، وأما سبب التموج فإمساس عنيف، وهو القرع، أو تفريق عنيف وهو القلع»، ثم نَقَلَ الرازي تعريف ابن سينا للحرف بقوله: «قال الشيخ الرئيس في حد الحرف: إنه هيئة عارضة للصوت، يتميز بها عن صوت آخر مثله في الخفة والثقل تميزاً في المسموع[3]».

ونقل بعض علماء السلف عبارات هؤلاء الفلاسفة عن تعريف الصوت وسبب حدوثه، فقال الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ): «الصوت هو الهواء المنضغط عن قرع جسمين، وذلك ضربان: صوتٌ مجرد عن تنفس بشيء كالصوت الممتد، وتنفس بصوت ما، والمتنفس ضربان: غير اختياري كما يكون من الجمادات ومن الحيوانات، واختياري كما يكون من الإنسان، وذلك ضربان: ضرب باليد كصوت العود وما يجري مجراه، وضرب بالفم، والذي بالفم ضربان: نطق وغير نطق، وغير النطق كصوت الناي، والنطق منه إما مفرد من الكلام، وإما مركب كأحد

---

(١) التفسير الكبير ١/ ٢١-٢٢.

(٢) المصدر نفسه ١/ ٣٥.

(٣) المصدر نفسه.

الأنواع من الكلام»[1].

وتسربت عبارات الفلاسفة في تعريف الصوت إلى بعض شروح المقدمة الجزرية وجرى جدل في ذلك، فقال التاذفي (ت ٩٧١هـ): «والصوت هواء متموج بتصادم جسمين، كما ذكره الجعبري (ت ٧٣٢هـ) في شرح الشاطبية، وجزم به ابن الناظم (ت ٨٣٥هـ) [2]، وفي شرح حاشية العقائد النسفية لشيخ الإسلام كمال الدين ابن أبي شريف (ت ٩٠٥هـ) [3]: إن مطلق الصوت عندنا كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير لتموج الهواء والقلع والقرع خلافاً للحكماء في زعمهم أنه كيفية في الهواء بسبب التموج المعلول للقرع الذي هو إمساس بعنف، أو القلع الذي هو انفصال بعنف، بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع، فعلى كلا المذهبين لا يكون الصوت هواء أصلاً، وقول القسطلاني (ت ٩٢٣هـ) في (لطائف الإشارات) [4]: إن الصوت هو الحاصل من دفع الرئة الهواء المحتبس بالقوة الدافعة، فيتموج فيصدم الهواء الساكن فيحدث الصوت من قرع الهواء المندفع من الرئة، إشارةٌ إلى تعريف الصوت الخارج من الفم على رأي الحكماء، لا مطلق الصوت»[5].

ولا إشكال في أن ينقل علماء التجويد من شُرَّاح المقدمة الجزرية وغيرهم تعريف الصوت وسبب حدوثه وكيفية سماعه عن كتب الحكماء والفلاسفة القدماء أو من كتب الفيزياء المعاصرة، فإن ذلك مما يساعد على فهم ظواهر النطق على نحو أقرب إلى الحقيقية، لكن الإشكال في أن تتسرب بعض المفاهيم غير الدقيقة إلى كتب علماء العربية أو التجويد فتشوش على طريقة فهمهم للأصوات اللغوية، وتفسيرهم لظواهر النطق، على نحو ما حصل في تعريف الحرف، وأثر ما

---

(١) المفردات ص٢٩١-٢٩٢.

(٢) ينظر: أبو بكر أحمد بن الجزري: الحواشي المفهمة ص٥١.

(٣) محمد بن أبي شريف القدسي، واسم الحاشية: الفرائد في حل شرح العقائد (ينظر: حاجي خليفة: كشف الظنون ٢/ ١١٤٨).

(٤) لطائف الإشارات ١/ ١٨٣.

(٥) الفوائد السرية ٨ظ، وينظر: الفضالي: الدرة المضية ص٤٩.

سماه البعض بالصوت الساذج في ذلك، وهو ما نلمح الإيحاء به من تعريف ابن سينا للحرف بأنه هيئة عارضة للصوت.

وإذا كان الفلاسفة والحكماء قد تحدَّثوا عن تعريف الصوت وبينوا أسباب تنوعه واختلافه بمعارف عصرهم فإن نقل عباراتهم كما هي في كتب علم التجويد أو علم الأصوات اللغوية في زماننا لإيضاح عملية التصويت أمر يفتقر إلى الدقة العلمية، وقد يؤدي إلى ترسيخ مفاهيم غير صحيحة، وذلك لقصور عباراتهم عن كشف جميع تفاصيل عملية التصويت كما أدركها الباحثون في زماننا، ومن ثم يلزم الرجوع إلى الكتب الحديثة المؤلفة في الفيزياء والتشريح لتوضيح أجزاء الآلة المصوتة وعملها، وبيان كيفية حدوث الصوت فيها.

ولاشك في أنَّ من لجأ من علماء العربية والتجويد الأوائل إلى كتب الحكماء في تعريف الصوت لم يجانب المنهج الصحيح، لكن ذلك أدَّى بهم إلى تبني بعض التصورات غير الدقيقة مثل فكرة الصوت الساذج التي سنتحدث عن ظهورها وآثارها في المباحث الآتية، إن شاء الله تعالى.

المبحث الرابع
ظهور فكرةِ الصوت الساذج

أخذت تتسلل إلى بعض كتب اللغة العربية في القرن الرابع الهجري وما بعده المعارف اللغوية التي يتداولها الفلاسفة وأهل المنطق، وبرزت في كتابات ابن جني وأسهمت في تشكيل نظريته في تعريف الصوت والحرف، والتي أخذها عنه بعض علماء العربية وعلماء التجويد.

عقد ابن جني في كتابه (سر صناعة الإعراب) مبحثاً لتعريف الصوت والحرف، لخص فيه نظريته في كيفية إنتاج الأصوات اللغوية وعوامل تنوعها واختلاف جروسها، فقال:

«اعلم أن الصوت عَرَضٌ يخرج مع النَّفَس مستطيلاً متصلاً، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، فيُسَمَّى المقطعُ أينما عَرَضَ له حرفاً، وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها، وإذا تفطنت لذلك وجدته على ما ذكرته لك، ألا ترى أنك تَبْتَدِئُ الصوت من أقصى حلقك، ثم تبلغ به أي المقاطع شئت، فتجد له جرساً ما، فإن انتقلت عنه راجعاً منه، أو متجاوزاً له، ثم قطعت، أحسست عند ذلك صدىً غير الصدى الأول، وذلك نحو الكاف، فإنك إذا قطعت بها سمعت هنا صدى ما، فإن رجعت إلى القاف سمعت غيره، وإن جزت إلى الجيم سمعت غيرَ ذَيْنِكَ الأَوَّلَيْنِ»[1].

وأنت تلاحظ أن ابن جني يتصور أن الصوت يبتدئ من أقصى الحلق، ثم يخرج مع النَّفَس، ويتعرض هذا الصوت للاعتراض في تجاويف آلة النطق فتتشكل منه الحروف، وسمَّى

---

(١) سر صناعة الإعراب ص٦.

مواضع الاعتراض مقاطع، وهي في الواقع مخارج الحروف[1].

ويلتقي تعريف ابن جني للصوت والحرف بتعريف ابن سينا لهما، ويتلخص في أن الصوت: «كيفية تحدث من تموج الهواء المنضغط بين قارع ومقروع»، وأن الحروف «هيئة عارضة للصوت يتميز بها عن صوت آخر»، كما سبقت الإشارة إلى ذلك في المبحث السابق، لكن ابن جني زاد الأمر إيضاحاً وتفصيلاً فكشف عن نظرية الصوت الساذج حين شبَّه الصوت اللغوي بالصوت الصادر من الناي.

قال ابن جني: «ولأجل ما ذكرنا من اختلاف الأجراس في حروف المعجم باختلاف مقاطعها، التي هي أسبابُ تَبَايُنِ أصدائها، ما[2] شبَّهَ بعضهم الحلق والفم بالنَّايِ[3]، فإن الصوت يخرج فيه مستطيلاً أملسَ ساذَجاً، كما يجري الصوت في الألف غُفْلاً بغير صنعة، فإذا وضع الزامر أنامله على خروق الناي المنسوقة، ورواح بين أنامله، اختلفت الأصوات، وسُمِعَ لكل خرق منها صوت لا يشبه صاحبه، فكذلك إذا قُطِعَ الصوت في الحلق والفم باعتمادٍ على جهات مختلفة، كان سبب استماعنا هذه الأصوات المختلفة. ونظير ذلك أيضاً وَتَرُ العود... وإنما أردنا بهذا التمثيل الإصابة والتقريب، وإن لم يكن هذا الفن مما لنا ولا لهذا الكتاب به تعلق، ولكن هذا القبيل من هذا العلم، أعني علم الأصوات والحروف، له تعلق ومشاركة للموسيقى، لما فيه من صنعة الأصوات والنَّغَم»[4].

وعلى الرغم من دقة التحليل لدى ابن جني، وجمال التشبيه، إلا أن هناك خللاً في تصوره للصوت والحرف، لأنه يتصوَّر أن هناك مصدراً لإنتاج الصوت الساذج[5] الذي يشبه صوت

---

(١) ينظر: هنري فليش: التفكير الصوتي عند العرب (بحث في مجلة) ص ٥٨.

(٢) ما: زائدة للتأكيد

(٣) قال الفارابي في كتابه الموسيقى الكبير (ص١٠٦٦): «فإن الحلوق كأنها مزامير طبيعية، والمزامير كأنها حلوق صناعية».

(٤) سر صناعة الإعراب ١/ ٩-١٠.

(٥) السَّاذَجُ: فارسي معرَّب (الجواليقي: المعرب ص٢٤٦)، وقيل: هو معرَّب ساذه، والساذج: الخالص غير=

الألف، موضعه أقصى الحلق، وأن ذلك الصوت يحمله النَّفَس إلى التجاويف العليا لآلة النطق فتتقاطعه، وينتج من كل مقطع حرف من حروف اللغة.

وقد يكون ابن جني يقصد بالصوت الساذج النغمة الحنجرية التي تنتج من اهتزاز الوترين وتصاحب نطق الأصوات المجهورة وسماها سيبويه بصوت الصدر، وهو أمر محتمل، لكننا نجده يتحدث عن الصوت الساذج في إنتاج صوت الكاف، وهو صوت مهموس لا دور للوترين الصوتيين في نطقه، ولا وجود للنغمة الحنجرية معه، وصوته يتكون في مخرجه شأنه شأن كل الأصوات المهموسة.

ونقل عبد الوهاب القرطبي (ت ٤٦٢هـ) فكرة ابن جني في الصوت والحرف ملخصة في كتابه الموضح، فقال: «الألفاظ بأسرها إنما تتركب من حروف وحركات وسكون، وهذه الأشياء الثلاثةُ لكلِّ منطوقٍ به كالمادة، عنها يأتلف ومنها ينشأ، فالحروف هي مقاطع تعرض للصوت الخارج مع النَّفَس ممتداً مستطيلاً، فتمنعه عن اتصاله بغايته، فحيث ما عرض ذلك المقطع سُمِّيَ حرفاً، وسُمِّيَ ما يُسَامتُهُ ويحاذيه من الحلق والفم واللسان والشفتين مخرجاً، ولذلك اختلف الصوت باختلاف المخارج والصفات...»[1].

وعَرَضَ أبو محمد الحسن بن علي العمانيُّ في كتابه (الأوسط في علم القراءات) الذي ألَّفَهُ سنة ٤١٣هـ[2] لتعريف الحرف والصوت، وشرح الفكرة التي ذكرها ابن جني، ولم يصرِّح العمانيُّ بالمصدر الذي اعتمد عليه، واكتفى بعبارة «قال بعضهم»، و«بعضهم يُشَبِّهُ»، وقد يكون هذا البعض ابن جني وقد يكون مصدراً أقدم نقل كلاهما منه، وأجد من المفيد نقل نص كلام العماني لما فيه من الإضافات المفيدة في التفريق بين الحرف والصوت وبيان دلالة كل منهما عنده.

=المشوب، وفي اللسان: حجة ساذِجة وساذَجة، بكسر الذال وفتحها: غير بالغة، وقال ابن سيده: وأراها غير عربية، وإنما يستعملها أهل الكلام في ما ليس ببرهان قاطع (ينظر: لسان العرب ٣/ ١٢١ سذج، وتاج العروس ٦/ ٣٣).

(١) الموضح ص٨٧.

(٢) الكتاب الأوسط ص٦٢.

قال العماني: «اعلم أن الكلام مبنيٌ من الحروف، والحرف مُوَلَّدٌ من الصوت، فأول ما يجبُ علينا تبيينهُ والكشف عنه هو الصوتُ.

قال بعضهم: الصوتُ عَرَضٌ يخرج مع النَّفَس مستطيلاً متصلاً حتى يَعْرِضَ له في الحلق والفم والشفتين مقاطعُ [تثنيه] [1] عن امتداده واستطالته، فَيُسَمَّى المقطعُ أينما عَرَض له حرفاً، فهذا قد جَمَعَ بين الصوت والحرف، وحَدَّهما حَدّاً لا يخرجان عنه، فأتى باستيفاء المعنى وحُسْنِ العبارة، غير أنه لا يدرك إلا بالتأمل. وأنا أُبيِّنُهُ بياناً لا يخرج الفهمُ عنه، إن شاء الله.

اعلم أن الصوت مَنْشَؤُه الصدر، وهو نَفَسٌ يرتفع إلى الحلق، فيستطيل ويمتد حتى يحصرَهُ بعض المقاطع، فينحصرُ هناك، فإذا حَصَرَه مقطعٌ تولَّد منه حرف، فأنت إذا أطلعت النَّفَس من صدرك، ثم ثَنَاه حيِّزٌ سمعتَ له جَرْساً، فإن انتقلت منه إلى حيِّز آخر سمعت جَرْساً آخر، فالصوت هو الذي يستطيل، والمقطع الذي يثنيه عن الامتداد وهو الحرف.

وبعضهم يُشَبِّهُ الحلقَ والفمَ بالناي، فإن الصوت يخرج فيه ساذجاً أمْلَسَ، كما يجري الصوت في الألف غُفْلاً، فإذا وضع الزامرُ أنامله على خروق الناي المشقوقة اختلفت الأصوات، وسُمِعَ لكل خَرْقٍ منها صوتٌ لا يُشْبِهُ صاحبه، فكذلك إذا قُطِعَ الصوت في الحلق والفم باعتماد على جهاتٍ مختلفة كان سبب استماعنا هذه الأصواتَ مختلفة الأجراس»[2].

وشرح رضي الدين الاستراباذي (ت ٦٦٨هـ) نظرية الصوت الساذج بأوفى من ذلك، حيث قال: «لأن الصوت الساذج هو محل الحروف، والحروف هيئة عارضة له، غير مخالف بعضه بعضاً في الحقيقة، بل إنما تختلف بالجهارة واللين والغلظ والرقة، ولا أثر لمثلها في اختلاف الحروف، لأن الحرف الواحد قد يكون مجهوراً وخفياً، فإذا كان ساذَجُ الصوتِ الذي هو مادَّةُ الحرفِ ليس بأنواع مختلفة، فلولا اختلاف أوضاع آلة الحروف، وأعني بآلتها مواضع تكونها في اللسان والحلق والسِّنِّ والنِّطْعِ والشفة، وهي المسماة بالمخارج، لم تختلف الحروف»[3] ، وكلام

---

(١) زيادة من سر صناعة الإعراب لابن جني ١/ ٦.

(٢) الكتاب الأوسط ص ٧٦-٧٧.

(٣) شرح الشافية ٣/ ٢٥٠.

الاستراباذي عن الصوت الساذج واضح، ويدل على أن من أخذ بهذه النظرية يعتقد أن الحروف تتشكل من الصوت الساذج الذي يصدر من أقصى الحلق، وأن النَّفَس يحمله خلال تجاويف آلة النطق كما صرَّح الاستراباذي نفسه بذلك في قوله: «لأن النَّفَس الخارج من الصدر، وهو مركب الصوت، يحتبس إذا اشتد اعتماد الناطق على مخرج الحرف»[1].

ونقل بعض شرَّاح الجزرية فكرة الصوت الساذج، لكنه جعله خاصاً بالحيوان غير الآدمي، وأن أصوات البشر تُشَبَّهُ به، فقال عمر بن إبراهيم المسعدي (ت ١٠١٧هـ) وهو يتحدث عن حروف المد الثلاثة: «وهذه الثلاثة بالصوت الساذج أشبه، لكنها تتميَّزُ عنه بتَصَعُّدِ الألف، وتَسَفُّلِ الياء، واعتراض الواو، والصوت الساذج هو العاري عن الحركات والسكنات، ويكون في الحيوان غير الآدمي...» [2]، وأحسب أن تخصيص المسعدي له بالحيوان غير الآدمي محض اجتهاد، وكلام ابن جني والاستراباذي صريح بنسبته لخلوق البشر.

ولم يرد مصطلح الصوت الساذج في معظم كتب علم التجويد، لكن ظهرت فيها آثار الفكرة التي يشير إليها هذا المصطلح، وهي أن حروف اللغة تمر بمرحلتين، الأولى: مرحلة الصوت الساذج، والتي لم يبين القائلون بها مصدر هذا الصوت، سوى أنهم قالوا إنه يخرج من أقصى الحلق، وقال عمر بن إبراهيم المسعدي: «.. مادة الصوت، وهي الهواء الخارج من الجوف الحاصل بتموج الرئة»[3].

والمرحلة الثانية: هي مرحلة تَشَكُّلِ الصوت الساذج حروفاً، حين تعترض آلة النطق ذلك الصوت.

ويبدو لي أن عدم انكشاف الوترين الصوتيين للنظر، وعدم وضوح دورهما في إنتاج الأصوات اللغوية لدى علماء العربية والتجويد المتقدمين قد مَهَّدَ لقبولهم فكرة الصوت الساذج الذي يصدر من أقصى الحلق وتقوم أعضاء آلة النطق بتقطيعه حروفاً، وإذا كان المقصود

---

(١) المصدر نفسه ٣/ ٢٥٩.

(٢) الفوائد المسعدية ص٣٢.

(٣) الفوائد المسعدية ص٣٤.

بالصوت الساذج النغمة الحنجرية التي تصدر من اهتزاز الوترين الصوتيين التي تصاحب نطق الأصوات المجهورة، فإن ذلك أمر صحيح ومقبول، لكن القائلين بفكرة الصوت الساذج والآخذين بها في تفسير عملية التصويت يعدون الصوت الساذج المادة الخام لجميع الأصوات المجهورة والمهموسة، وهو ما لا يستقيم مع حقيقة أن الأصوات المهموسة تتكون في مواضعها ويصدر صوتها من مخارجها.

ولا يخفى على القارئ أن مفهوم الصوت الساذج يقرب من مفهوم (صوت الصدر) الذي قال به سيبويه، لكن سيبويه جعل معه (صوت الفم) الذي فسَّر به حصول الأصوات المهموسة، ومن ثم فإن فكرة سيبويه أقرب إلى الصواب، أو هي الحقيقية بعينها، لكن علماء التجويد خاصة المتأخرين منهم تأثروا بفكرة الصوت الساذج في تعريف الحرف والصوت، وأغفلوا ما قاله سيبويه عن صوت الصدر وصوت الفم، على نحو ما سنوضح في المبحث الآتي.

المبحث الخامس
أثر فكرة الصوت الساذج على علماء التجويد

كان جُلُّ اهتمام علماء التجويد المتقدمين منصبّاً على المسائل العملية في النطق وبيان ما يُسَهِّلُ تطبيق الأحكام وضبط الأداء، أما المسائل النظرية والتعريفات والتعليلات العقلية فكان اهتمامهم بها محدوداً، لكن المتأخرين وَسَّعُوا دائرة اهتمامهم، واستفادوا مما دوَّنه الفلاسفة في تعريف الصوت وأسباب تنوعه، وأطال بعضهم الوقوف عند ظاهرة الصوت، وكان يحول بينهم وبين بلوغ نهاية الشوط في إدراك حقيقة الصوت الإنساني أمران:

الأول: عدم معرفة دور الوترين الصوتيين في إنتاج الأصوات.

والثاني: التراث النظري الذي ورثوه عن سابقيهم وفيه ما هو مفيد، وفيه ما هو معيق عن إدراك الحقيقة.

وإذا كان لعلماء التجويد في العصور السابقة عذرهم في أنهم بذلوا جهدهم في فهم الحقائق العلمية المتعلقة بالصوت في ضوء معارف عصرهم، فإن المؤلفين في العصر الحديث في علم التجويد لم ينتفعوا بما كشفه التقدم العلمي في ما يتعلق بدور الوترين الصوتيين في إنتاج الصوت، وفي ما يتعلق بإدراك حقيقة الصوت وكيفية تنوعه. فبقيت آثار نظرية الصوت الساذج تتراءى في كتاباتهم، وظلَّ الغموض المترتب على عدم إدراك دور الوترين في إنتاج الصوت مهيمناً على عباراتهم، ويترتب على ذلك آثار سلبية على استيعاب المتعلمين لقواعد هذا العلم الشريف وفهم أحكامه.

(١) موقف علماء التجويد المتقدمين

إن المؤلفات الجامعة في علم التجويد ظهرت في القرن الخامس الهجري، وأشهر ما وصلنا من تلك المؤلفات: كتاب (الرعاية) لمكي بـــن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)، وكتاب (التحديد)

لأبي عمرو الداني (ت٤٤٤هـ) وكتـــاب (الموضح) لعبد الوهاب القرطبي (٤٦٢هـ)، وسوف أتتبع أقوالهم المتعلقة بإنتاج الأصوات اللغوية وعوامل تنوعها في هذه الكتب الثلاثة.

خصَّص مكي في أول كتاب (الرعاية) عدداً من الأبواب تحدَّث فيها عن فضل القرآن وفضل قراءته وآداب القارئ والمقرئ، ثم انتقل للحديث عن الحروف التي يؤلَّفُ منها الكلام، وعلَّل تسمية كل منها حرفاً بقوله: «وإنما سُمِّيَ كل واحد من هذه التسعة والعشرين على اختلاف ألفاظها حرفاً لأنه طرف للكلمة كلها، طرفٌ في أوَّلها وطرفٌ في آخرها، وطرفُ كلِّ شيءٍ حَرْفُهُ من أوله ومن آخره»[١].

وتحدَّث عن المتحرك والساكن وأحوالهما، ثم أطال في الحديث عن صفات الحروف وألقابها، فذكر أربعة وأربعين لقباً، قال في آخر الحديث عنها: «فاعرف هذه الصفات والألقاب، واختلاف معانيها وأحكامها وطباعها، فلولا اختلاف صفات الحروف ومخارجها وأحكامها وطباعها التي خلقها الله – جلَّ ذكره- عليها، ما فُهِمَ الكلام ولا عُلِمَ معنى الخطاب، ولكانت الأصوات ممتدة لا تُفْهَمُ، من مخرج واحد، وعلى صفة واحدة كأصوات البهائم... قال [أبو عثمان المازني ت٢٤٨هـ]:ولو كانت المخارج واحدة، والصفات واحدة، لكان الكلام بمنزلة أصوات البهائم التي لها مخرج واحد، وصفة واحدة لا تُفهم...»[٢].

ولا يبدو في كلام مكي هذا أي أثر لفكرة الصوت الساذج، على الرغم من حديثه عن أصوات البهائم التي تأتي على صفة واحدة، والتصور العام لإنتاج الأصوات اللغوية في هذا النص لا يتعارض مع ما هو مقرر في علم الأصوات في زماننا، على الرغم من حاجته إلى الوضوح والتفصيل.

ولم يخرج مكي في تعريف المجهور والمهموس، والشديد والرخو، عما قرَّره سيبويه من قبل، فقد حافظ على عباراته ومصطلحاته، فقال في تعريف المجهور: «حرفٌ قَوِيٌّ يَمْنَعُ النَّفَس

---

(١) الرعاية ص٩٣.

(٢) الرعاية ص ١٤٢-١٤٣.

أن يَجْرِيَ معه»، وعرَّف المهموس بقوله: «حَرْفٌ جَرَى مَعَ النَّفَسَ»[1]. وعرَّف الشديد بأنه: «مَنَعَ الصَّوْتَ أن يجريَ معه»[2] ، وقال عن الصوت الرخو: «جرى معه الصوت »، وأضاف: «ألا ترى أنك تقول(الس)، (الش) فيجري النَّفَس والصوت معهما»[3].

وإذا كان تأثير فكرة الصوت الساذج غير واضحة في كلام مكي في الرعاية فإن تأثير عدم إدراك دور الوترين في إنتاج الأصوات يبدو واضحاً من خلال احتفاظه بعبارات سيبويه، ومن خلال الجمع بين (النَّفَس والصوت) في تعريف الصوت الرخو.

وورد في كلام مكي عن وصف الهمزة بالجَرْسي قوله: «سُمِّيَت بذلك لأن الصوت يعلو بها عند النطق بها... والجَرْسُ في اللغة الصوت، فكأنه الحرفُ الصوتيُّ، أي المصوَّتُ به عند النطق، وكل الحروف يصوَّتُ بها عند النطق بها، لكن الهمزة لها مزية زائدة في ذلك»[4].

وقول مكي: «وكل الحروف يصوَّت بها» قد يشير إلى اعتقاده أن كل صوت إنما يتكون في مخرجه، لا أن الصوت الساذج يخرج من أقصى الحلق ثم يُشَكِّلُهُ حرفاً اقتطاعه في مخرج، كما يقول أصحاب هذه النظرية.

وكان أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ) أكثر اقتصاداً من مكي في الحديث عن عملية التصويت، واكتفى بالحديث عن تعريف المجهور والمهموس، والشديد والرخو، ولم يخرج في ذلك عن عبارات سيبويه ومصطلحاته، فقال: «فالمهموسة عشرة أحرف... ومعنى المهموس أنه حرف أُضعف الاعتماد في موضعه، فجَرَى معه النَّفَس، والمجهورة هي ما عدا المهموسة... ومعنى المجهورة أنه حرف قَوِيَ الاعتماد في موضعه فمنعَ النَّفَس أن يجريَ معه»[5].

وقال أيضاً: «والشديد ثمانية أحرف... ومعنى الشديد أنه حرف اشتد لزومه لموضعه،

---

(١) الرعاية ص ١٦-١٧.

(٢) الرعاية ص ١١٧.

(٣) الرعاية ص ١١٩.

(٤) الرعاية ص ١٣٣.

(٥) التحديد ص ١٠٥- ١٠٦.

حتى منع الصوت أن يجريَ معه... وأما الرخوة فثلاثة عشر حرفاً... ومعنى الرخو أنك إذا قلت: الظش والغض أجريت فيه الصوت إن شئت».

ولخَّص عبد الوهاب القرطبي (٤٦٢هـ) في كتابه (الموضح) الأفكار التي تضمنتها المصادر التي اعتمد عليها، وفي مقدمتها كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني، والرعاية لمكي، والتحديد للداني، ويتضح ذلك في ما كتبه عن عملية التصويت، فتأثر بنظرية الصوت الساذج، ولخص ما قاله ابن جني حولها[١]، وسبق نقل كلامه في المبحث الخاص بها.

وحافظ عبد الوهاب القرطبي على تعريف سيبويه للصوت المجهور والمهموس، والشديد والرخو، واستعمل في تعريف الأوَّلَيْنِ مصطلح مَنْعِ النَّفَسِ وجَرْيِهِ، ومع الأخيرين مَنْعِ الصوت وجَرْيِهِ، وهو عين ما قاله سيبويه من قبل[٢].

ولم يخرج علماء التجويد في القرون اللاحقة للقرن الخامس عما تقرَّر في المصادر الأولى لعلم التجويد، في تعريف المجهور والمهموس والشديد والرخو، مع عدم وجود أثر واضح لنظرية الصوت الساذج فيها[٣].

(٢) موقف علماء التجويد المتأخرين

ليس هناك مقياس ثابت لتمييز المتأخرين من المتقدمين، فكل من سبقنا فهو متقدِّم علينا، والعرف هو الذي يحدد ذلك، وأقصد بالمتأخرين في هذا المقام من عاش بعد عصر ابن الجزري من علماء التجويد، والذي يُسَوِّغُ مثل هذا التحديد أن دراسة علم التجويد اتخذت منحى جديداً بعد ابن الجزري يتلخص في أمرين:

الأول: أن أكثر المؤلفات التي كُتِبَتْ بعد ابن الجزري في علم التجويد كانت شرحاً لمنظومته: «المقدمة في ما على قارئ القرآن أن يعلمه».

---

(١) الموضح ص ٧١.

(٢) الموضح ص ٨٨-٨٩.

(٣) ينظر: العطار: التمهيد ص ٢٨٠، والمرادي: المفيد ص ٤٨، وابن الجزري: التمهيد ص٩٧-٩٨.

الثاني: أن كتابات العلماء في هذه الحقبة اتسمت بالتدقيق والتفصيل من خلال شرح ألفاظ المقدمة، أو من خلال معالجة المسائل التي أثارها شرَّاحها.

وقد يطول الحديث إذا قصدنا تتبع ما قاله كل شارح أو مؤلِّف من هذه الحقبة، حول عملية التصويت، ومن ثم فإني سوف أقتصر على عرض وجهة نظر عدد من العلماء الذين يعكسون تصور أهل زمانهم حول الموضوع، مع التركيز على بعض الأفكار التي أبدعتها كتابات بعضهم، ومحاولتهم كشف القناع عن الحقائق المتعلقة بإنتاج الصوت اللغوي وعوامل تنوعه.

وسوف أعرض وجهة نظر ابن الناظم أبي بكر أحمد بن الجزري (ت٨٣٥هـ)، وهو أول من شرح المقدمة الجزرية، وكان لشرحه تأثير مستمر على الشرَّاحِ اللاحقين والمؤلفين الآخرين في علم التجويد، ثم أعرض نصّاً نادراً يُصَوِّرُ عملية التصويت صاغه عصام الدين أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبري زاده(ت ٩٦٨هـ) في شرحه على المقدمة، وأختم المبحث بعرض وجهة نظر خاتمة المحققين محمد بن أبي بكر المرعشي الملقب ساجقلي زاده (ت١١٥٠هـ) الذي كان ذا فكر صوتي رائد لم يَخْلُ بينه وبين بلوغ الحقيقة الكاملة لعملية التصويت إلا تداعيات الصوت الساذج، وغموض دور الوترين الصوتيين في إنتاج الأصوات اللغوية.

١. قول ابن الناظم:

أبدأ بعرض ما قاله ابن الناظم، وكلامه موزَّع في أكثر من مكان، وسوف أنقل ما له علاقة بعملية التصويت، وتعريف الحرف والصوت، وهو يتعلق بثلاث قضايا:

الأولى: تعريف الحرف والصوت، قال: «المخارج: جمع مخرج، اسم لموضع الخروج، وهو عبارة عن الحيِّز المولد للحرف.

والحروف: جمع حرف، ويريد حروف الهجاء لا حرف المعنى، وسُمِّيَ بذلك لأنه غاية الطرف وغاية كل شيء حرفه، أي طرفه.

ومادتُهُ: الصوتُ، وحَدُّه: هواء متموِّجٌ بتصادم جسمين، ومن ثَمَّ عمَّ به.

والحرفُ صوتٌ معتمدٌ على مقطعٍ محقَّقٍ أو مقدَّرٍ، ويختص بالإنسان وضعاً، والحركة

عَرَضٌ تَحُلُّهُ»[1].

والثانية: مخرج حروف المد، قال: «ويقال لهذه الثلاثة: حروف المد واللين، وحروف العلة، والجوفية والهوائية، لأن مخرجهن من جوف الفم والحلق، وهو الخلاء، وليس لهنَّ حيِّزٌ، ولذلك أشار بقوله: (للهواء تنتهي)، **وهُنَّ بالصوت أشبه**، ويتميزن عنه بتصعد الألف، وتسفل الياء، واعتراض الواو»[2].

والثالثة: تعريف المجهور والمهموس، والشديد والرخو، قال: «وسُمِّيَتْ هذه الحروف مهموسة لجريان النَّفَس فيها...

وسميت هذه الحروف مجهورة لمنع النفس أن يجري معها...

وسميت شديدة لمنعها الصوت أن يجري معها...

والرخاوة في اللغة اللين، وسميت بذلك لجري النَّفَس معها والصوت»[3].

وقال ابن الناظم في توضيح الأصوات المتوسطة: «والحروف التي بين الرخوة والشديدة خمسة، يجمعها قولك: (لِنْ عُمَر)، وهي: اللام والنون، والعين، والميم، والراء. وإنما سُمِّيَت أو وُصِفَت بذلك لأن الرخوة إذا نُطِقَ بها في نحو: اجلسْ وافرشْ جرى معها النَّفَس والصوت، والشديدة إذا نُطِقَ بها في نحو: اضربْ واقعدْ انحبس الصوت والنَّفَس معها، ولم يجريا، والتي بين الرخوة والشديدة إذا نُطِقَ بها في نحو: انْعَمْ واعْمَلْ لم يجر الصوت والنفس معهما جريانهما مع الرخوة، ولم ينحبس انحباسهما مع الشديدة»[4].

ويمكن لمح أثر نظرية الصوت الساذج في كلام ابن الناظم في تعريفه للحرف بقوله: صوت معتمد على مقطع محقق أو مقدر، وكذلك في قوله عن حروف المد: «وهن بالصوت

---

(١) الحواشي المفهمة ص ٥١.

(٢) المصدر نفسه ص ٥٢.

(٣) المصدر نفسه ص ٥٧-٥٨.

(٤) المصدر نفسه ص٥٩.

أشبه»، وهو يريد بذلك الصوت الساذج، وقد جاءت العبارة لدى المسعدي: «وهذه الثلاثة بالصوت الساذج أشبه»[1].

وكذلك يمكن لمح أثر غموض دور الوترين في إنتاج الأصوات ما حصل من تداخل في تعريف المجهور والمهموس، والشديد والرخو، وقد سبقت الإشارة إلى أن سيبويه استعمل مصطلح (النَّفَس) مع المجهور والمهموس، ومصطلح (الصوت) مع الشديد والرخو، وحافظ علماء العربية على هذا التقليد، وتابعهم كثير من علماء التجويد، لكن بوادر التداخل بينهما بدأت تظهر، فقال مكي: «ألا ترى أنك تقول: الس، الش، فيجري النفس والصوت معهما»[2]، وهو ما نقله ابن الناظم عنه.

وقد تابع كثير من شرَّاح المقدمة الجزرية وغيرهم من المتأخرين ابن الناظم في ما سَطَّرَهُ في شرحه للمقدمة عن الحرف والصوت، وعن تعريف المجهور والمهموس والشديد[3].

٢. قول طاش كبري زاده:

وتابع طاش كبري زاده (ت ٩٨٦هـ) ابن الناظم في جميع ما قاله عن الحرف والصوت وتعريف المجهور والشديد[4]، لكنه أتى بقول متميِّز في وصف عملية التصويت لم أجده بنصه عند أحد ممن كان قبله، ونقله عنه بعض من جاء بعده[5]، وذلك قوله: «**فائدة مهمة**: اعلم أن الهواء الخارج من داخل الإنسان إن خرج بدفع الطبع يُسَمَّى نَفَساً بفتح الفاء، وإذا خرج بالإرادة وعرض له تموُّج بتصادم جسمين يُسَمَّى صوتاً، وإذا عرض للصوت كيفيات مخصوصة بسبب آلات مخصوصة يسمى حروفاً، وإذا عرض للحروف كيفيات أُخَرُ عارضة بسبب الآلات تُسَمَّى

---

(١) الفوائد المسعدية ص٣٢.

(٢) الرعاية ص ١١٩.

(٣) ينظر: المزي: الفصول المؤيدة ص ٥٥-٥٦، وزكريا الأنصاري: الدقائق المحكمة ص ١٩، وعلي القاري: المنح الفكرية ص٨، والبرلوي: الدر النضيد ص ٢٤و٤٥.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الجزرية ص ٦٨و٨٧.

(٥) ينظر علي القاري: المنح الفكرية ص١٤، والمرعشي: جهد المقل ص١٢٣.

تلك الكيفيات صفات.

ثم إن النَّفَس الخارج الذي هو وظيفة حرف إن تكيف كله بكيفية الصوت حتى حصل صوت قوي كان الحرف مجهوراً، وإن بقي بعضه بلا صوت يجري مع الحرف كان الحرف مهموساً، وأيضاً إذا انحصر صوت الحرف في مخرجه انحصاراً تامّاً فلا يجري يسمَّى شدة، كما في (الحج) فإنك لو وقفت على قولك: الحج، وجدت صوتك راكداً محصوراً حتى لو رمت مد صوتك لم يمكنك، وأما إذا جرى الصوت جرياناً تامّاً ولا ينحصر أصلا يسمى رخوة[كذا]، كما في (الطش)، فإنك إذا وقفت عليها وجدت صوت الشين جارياً تمده إن شئت، وأما إذا لم يتم الانحصار ولا الجري يكون متوسطاً بين الشدة والرخاوة...»[1].

وهذا النص يعالج عملية التصويت بدءاً بالصوت والحرف، وانتهاء بتعريف المصلحات الأربعة: المجهور والمهموس، والشديد والرخو، ولا يخفى على القارئ أثر نظرية الصوت الساذج على تعريف طاش كبري زاده للصوت، فهو يجعل تحول النفس إلى حرف يمر بثلاث محطات: النَّفَس – الصوت – الحرف، ولو أنه دمج مرحلتي الصوت والحرف في محطة واحدة لطابق المحدثين في تصورهم لحدوث الصوت، لكن نظرية الصوت الساذج أفسدت عليه ذلك.

وكذلك لم يتخلص طاش كبري زاده من أثر عدم وضوح دور الوترين الصوتيين في عملية التصويت في تعريفه للمجهور والمهموس، واضطر إلى القول بأن المهموس يبقى بعضه بلا صوت، وبعضه يجري بصوت ليتوافق مع نظرية الصوت الساذج، ومع ذلك فإنه استطاع أن يتخلص من عقدة (النَّفَس والصوت) في تعريف المصطلحات الأربعة، على نحو ما ترى، وهذا إنجاز كبير حققه طاش كبري زاده، ومهَّد الطريق للمرعشي من بعده لتدوين بعض الأفكار الجديدة في فهم عملية التصويت، وإن لم يتخلص نهائياً من آثار النظريات السلبية السابقة.

٣. قول محمد المرعشي:

استطاع محمد المرعشي (ت ١١٥٠هـ) أن يخرج من فلك المقدمة الجزرية، في وقت كان

---

(١) شرح المقدمة الجزرية ص٨٩-٩٠.

أكثر علماء التجويد يحرصون على شرحها، فألَّف كتابه (جهد المقل) ثم لم يلبث أن كتب عليه تعليقات بمثابة الشرح له، وأتى في الكتابين بتحقيقات دقيقة لكثير من المسائل الصوتية، وما يهمنا هنا هو ما كتبه عن عملية التصويت، ومدى تأثره بالأفكار الصوتية التي كانت سائدة، وما قَدَّمَهُ من تعديل لبعض العبارات أو التعريفات المتعلقة بذلك.

قال في كتابه (جهد المقل) معلقاً على تعريف علماء التجويد لكل من المجهور والمهموس، والشديد والرخو، محاولاً الكشف عن العلاقة بين النَّفَس والصوت: «فصل: اعلم أن مبدأ أصوات جميع الحروف عند الجهر بالقراءة جَهْرِيٌّ، ولو كان الحرف مهموساً، وإن صوت الحرف وإن كان مجهوراً فهو لا يتحقق بدون النَّفَس، لأن حقيقية الصوت هو النَّفَس المسموع، كما سبق[1].

فاحتباسُ الصوت يستلزم احتباسَ النَّفَس معه، وجَرْيُهُ جَرْيَهُ، وإنَّ نَفَس الحروف وإن كان مهموساً فهو لا ينفك عن الصوت، لأن حقيقة الحرف هو الصوت المعتمد على المخرج كما سبق.

وإنَّ نَفَسَ الحرف المجهور قليلٌ، ونَفَسَ الحرف المهموس كثيرٌ[2]، فما ذَكَرَ أنه قد يجري النَّفَس ولا يجري الصوت كالكاف والتاء، أي المثناة الفوقية، معناه يجري النَّفَسُ الكثير ولا يجري الصوت القوي الذي حصل في مبدأ الحرف، وليس المراد نفي جريان الصوت بالكلية، أَلاَ ترى أنه ذكر أنَّ صوت الشين في (الطش) جارٍ تمدُّه إن شئت، مع أن الشين صوت مهموس كالكاف

---

(١) قال المرعشي (جهد المقل ص ١٢٣): «اعلم أنَّ النَّفَس الذي هو الهواء الخارج من داخل الإنسان إن كان مسموعاً فهو صوت، وإلا فلا، والصوت إن اعتمد على مخرج محقق أو مقدر فهو حرف، وإلاَّ فلا». ولا يخفى على القارئ أثر مقولة الصوت الساذج في كلام المرعشي هذا.

(٢) قال الدكتور محمد السعران (علم اللغة ص ١٢٧): «وما هو جدير بالملاحظة أن الصوامت المهموسة يحتاج نطقها إلى قوة من (إخراج النَّفَس) (= الزفير) أعظم من التي يتطلبها نطق الصوامت المجهورة، ويمكن أن نلمس هذا الفارق في قوة النفس إذا بسطنا الكف أمام الفم، ونحن ننطق صامتاً مهموساً، مثلوّاً بنظيره المجهور: ث، ذ/ س، ز... إلخ».

والتاء، وما ذكره أنه قد يجري الصوت ولا يجري النَّفَس كالضاد والغين، يعني المعجمتين، معناه: يجري الصوت القوي ولا يجري معه نَفَسٌ كثيرٌ، كما يجري في المهموس، وليس المراد نفيُ جريانِ النَّفَس بالكلية، ألا ترى إلى ما قال البعض: إن الرخاوة جريان الصوت والنَّفَس.

إذا علمت هذا فاعلم أن صوت الحرف ونَفَسَهُ إما أَنْ يَحْتَبِسَا بالكلية فيحصل صوت شديد، وهو في الحروف الشديدة، أو لا يحتبسا أصلاً بل يجريا جرياناً كاملاً، وهو في الحروف الرخوة، أو يتوسطا بين كمال الاحتباس وكمال الجري وهو في الحروف البينية، فهذه ثلاثة أنواع:

ففي النوع الأول: إنْ جَرَى بعد ذلك الاحتباس نَفَسٌ كثيرٌ فالحرف شديد مهموس، وإن لم يَجْرِ فالحرف شديد مجهور.

وفي النوع الثاني: إن كان صوت الحرف جارياً كله مع نَفَسٍ قليل فالحرف رخو مجهور، وإن كان جارياً كله مع نفس كثير فالحرف رخو مهموس...

والنوع الثالث: مجهور كله...»[1].

ويبدو أن المرعشي لم يجد تفريق العلماء قبله بين الشديد والمجهور، والرخو والمهموس، من خلال جري الصوت والنَّفَس وعدم جريه، متوافقاً مع ما يُحِسُّهُ من أن الصوت لا ينفك عن النَّفَس، فلجأ إلى قوة جري النّفس وضعفها في التفريق بينهما، على نحو ما مرَّ في كلامه السابق، وهي وسيلة عملية تعكس بعض خصائص هذه الأصوات، واستطاع المرعشي أن يُعَوِّضَ عن عدم معرفته بدور الوترين الصوتيين في عملية التصويت بالآثار التي تترتب على اهتزازهما مع المجهور، وسكونهما مع المهموس، على نحو ما وَجَدَ سيبويه من قبل في (صوت الصدر) و(صوت الفم) وسيلة للتمييز بينهما، فالصوت القوي المصاحب للحروف المجهورة عند المرعشي هو النغمة الحنجرية التي تترتب على اهتزاز الوترين الصوتيين، عكس الحروف المهموسة التي لا يصاحب نطقها ذلك الصوت.

وزاد المرعشي في كتابه (بيان جهد المقل) هذا المقياس الجديد للتفريق بين المجهور

---

(١) جهد المقل ص ١٤٥-١٤٧.

والمهموس، والشديد والرخو، توضيحاً وتأكيداً وذلك قوله: «جَرْيُ النَّفَسِ: يعني جَرْيَ نَفَسٍ كثير، لأن المخرج إذا ضعف الاعتماد عليه ينسلُّ النَّفَسُ كثيراً، ويَضْعُفُ الصوت، وإذا قوي الاعتماد لا يَنْسَلُّ النَّفَسُ كثيراً ويَقْوَى الصوت، ثم إن المجهور الرخو يجري نفسه قليلاً مع صوته، لأن النَّفَس داخل في حقيقة الصوت، كما سبق في التتمة[1]، فلا ينفك جريان الصوت عن جريان النَّفَس، فالمراد بعدم جريه في الجهر عدم جري النَّفَس الكثير، سواء لم يجر أصلاً كما في المجهور الشديد، أو جرى قليلاً كما في المجهور الرخو»[2].

وقال في موضع آخر من (بيان جهد المقل): «وأما إذا كرَّرْتَ المجهور والمهموس الرخوين، كما إذا كرَّرْتَ الذال المعجمة والسين المهملة محركتين، لا تجد النَّفَسَ محصوراً بل جارياً في كليهما، وذلك لأن الرخاوة جري الصوت، وهو لا ينفك عن جري النفس، لأن النَّفَس ركن الصوت، لكن جري النفس في المهموس الرخو أكثر من جريه في المجهور الرخو، فيوجد الفرق أيضاً، لكنه لا يعرفه إلا المهرة»[3].

وقال أيضاً: «لأن جريان الصوت يستلزم جريان النَّفَس، لأن النفس داخل في حقيقة الصوت كما سبق، لكنا قلنا بدله: مع نَفَسٍ قليل أو كثير لأجل التفصيل، ثم إن المراد من جري الصوت هنا تمام جريه، وعدم انحصاره أصلاً، لا في مبدئه ولا في منتهاه، فالمراد من احتباس الصوت والنفس في الشديدة أعم من أن يوجد بعدَ احتباسِهِمَا جَرْيُهُمَا كما في الكاف والتاء المثناة الفوقية، أو لا يوجد كما في حروف: قطب جد، فإن هذه الحروف وإن وُجِدَ فيها بعد احتباس صوتها صوت زائد عند فتح مخارجها، لكن ذلك الصوت آني غير جارٍ، وهذا غاية البيان والله الموفق»[4].

ولا يتسع المقام لتتبع كل ما قاله المرعشي عن عملية التصويت وعوامل تنوعها، وفي ما

---

(١) ينظر: جهد المقل ص ١٢٣.

(٢) بيان جهد المقل ١٤ظ.

(٣) المصدر نفسه ١٥و.

(٤) المصدر نفسه ١٥ظ-١٦و.

قاله جوانب تستحق أن يوقف عندها وتسليط الضوء عليها، ولا يعني ذلك أن كل ما قاله مسلم به، لاسيما أن بعض رواسب نظرية الصوت الساذج لا تزال تتراءى في بعض ما كتبه، مع عدم وضوح دور الوترين الصوتيين لديه.

لكن اعتماده لكثرة النَّفَس وقلته في التفريق بين المجهور والمهموس يدل على دقة نظره وعمق تحليله، بعد أن أيَّدَ الدرس الصوتي الحديث هذه الملاحظة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

(٣) موقف المؤلفين في علم التجويد في العصر الحديث من فكرة الصوت الساذج

ليس هناك حدٌّ فاصل بين العصر الحديث والقديم، لكننا يمكن أن نَعُدَّ القرنين الأخيرين ضمن العصر الحديث، ويتصدر كتب هذه الحقبة كتاب الشيخ محمد مكي نصر (كان حيّاً ١٣٠٥هـ) المسمَّى (نهاية القول المفيد في علم التجويد)، الذي جمع فيه مؤلفه خلاصة ما سطرَّه علماء التجويد المتأخرون، من شرَّاح المقدمة الجزرية وغيرهم، وذكر أنه استمد مادته من أربعة وعشرين كتاباً، منها سبعة من شروح المقدمة[١].

وتابع الشيخ محمد مكي نصر علماء التجويد في تفسير عملية التصويت وتعريف الصفات الصوتية، وخصص فصلاً لبيان ما تُعْرَفُ به الصفة من همس وجهر ونحوهما، نَقَلَ فيه قول طاش كبري زاده في إنتاج الأصوات وكيفية تنوعها[٢]، ثم عرَّف المصطلحات الأربعة بالتعريف المشهور بين علماء التجويد فقال:

الجهر: انحباس جري النَّفَسِ عند النطق[٣].

والهمس: جريان النَّفَسِ عند النطق بالحرف[٤].

---

(١) ينظر: نهاية القول المفيد ص٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ص٤١.

(٣) المصدر نفسه ص ٤٤.

(٤) المصدر نفسه ص ٤٥.

والشدة: انحباس جري الصوت عند النطق بالحرف[1].

والرخاوة: جريان الصوت مع الحرف[2].

ونقل بعد أن فرغ من الحديث عن هذه الصفات كلام المرعشي في العلاقة بين هذه الصفات ودور الصوت والنفس في تحققها[3].

وإذا كان محمد مكي نصر قد عاش في حقبة مبكرة من العصر الحديث وكان يعتمد على كتب التجويد المتأخرة فإن العقود الأخيرة قد أتاحت للمؤلفين في علم التجويد مصدرين جديدين هما: الكتب الأصول لهذا العلم من مؤلفات القرن الخامس والقرون التي تلته، وكتب علم الأصوات الحديث، لكن معظم مَن كتب في علم التجويد في العقود الأخيرة لم يستفد من هذين المصدرين، وهيمنت على كتاباتهم رواسب فكرة الصوت الساذج، وعدم وضوح دور الوترين الصوتيين في الحنجرة.

وإذا كانت الظروف التي عاش فيها علماء التجويد في العصور السابقة قد فرضت عليهم تلك الفكرة لتفسير عملية التصويت، ولم تُتِحْ لهم معارفُ عصرهم أكثر من ذلك فإن الاستمرار في ترداد عبارات تلك الحقبة بجانب ما حصل من تقدم في فهم طبيعة الصوت والكشف عن عوامل تنوعه أمر مخالف للمنهج العلمي، ينبغي التنبه له والعمل على تداركه.

وتنوعت المؤلفات الحديثة في علم التجويد، وكثرت كثرة تصعب متابعتها والوقوف عليها، وغلب عليها النقل من كتب القرون المتأخرة لتفسير عملية التصويت، على الرغم مما في هذه الكتب من جوانب إيجابية كثيرة علمية وتعليمية، لكن المحافظة على عبارات الكتب القديمة في تعريف المجهور والمهموس، والشديد والرخو، ونقل عبارات القدماء في التفريق بينها، يشكل عقبة في طريق المتعلمين في إدراك حقيقية الصوت وفهم صفات الأصوات على نحو يتناسب مع

---

(١) نهاية القول المفيد ص ٤٦.

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه ص ٤٧-٤٩.

الحقائق العلمية التي انتهى إليها تطور علم الأصوات في العصر الحديث.

وليس من الضروري تتبع كل ما ورد في كتب علم التجويد الحديثة عن عملية التصويت وعوامل تنوع الصوت، وسوف أكتفي بعرض ما ورد في عدد من الكتب المهمة التي ألفَّها أساتذة متخصصون، من أصحاب الرواية ولهم باع في البحث والتعليم، مما له علاقة بتعريف المجهور والشديد وضدهما، والفرق بين هذه الصفات.

جاء في كتاب (فن الترتيل وعلومه)[1]:

١. الهمس: جريانُ النَّفَس مع الحرف عند النطق به ساكناً.

٢. الجهر: انحباس جري النَّفَس مع الحرف عند النطق به.

٣. الشدة: انحباس جري الصوت مع الحرف عند النطق به.

٤. الرخاوة جريان الصوت مع الحرف حال النطق به.

٥. والتوسط: اعتدال الصوت عند النطق بالحرف لعدم كمال احتباسه وعدم كمال جريانه.

ثم عقد المؤلف مبحثاً في (توضيح هذه الصفات الخمس (الهمس والجهر والشدة والتوسط والرخاوة) قال فيه:

«أ- مدار التعريف فيها:

يلاحظ أن الفرق بين هذه التعريفات هو: جَرْيُ النفس أو انحباسه بالنسبة (للهمس والجهر) فالنفس الخارج من الصدر يبقى جارياً مع الهمس، أما مع الجهر فلا يجري.

وجَرْيُ الصوت أو انحباسه بالنسبة (للشدة والرخاوة والتوسط) كذلك.

فمدار التعريف فيها هو (النَّفَس والصوت).

---

(١) أحمد الطويل: فن الترتيل وعلومه ٢/ ٥٧٩-٥٨١.

ومدار الجهر على انقطاع النَّفَس، ومدار الشدة على امتناع الصوت وعدم جريانه، فإذا امتنعا كان الحرف مجهوراً.

ب- الفرق بين النَّفس والصَّوْت:

النَّفَس: الهواء الخارج من الفم دون أن يُسْمَعَ.

والصوت هو النفس المسموع الخارج من الفم.

فالهواء الخارج من الرئة إن خرج بطبعه فهو (نَفَس).

وإن خرج بإرادة الإنسان واحتكَّ بالحنجرة فهو صوت.

فالصوت له تموُّج وتذبذب دون النَّفَس.

ج- قوة المخرج وضعفه.

ويلاحظ كذلك أن انحباس النَّفَس أو الصوت: يعتمد على قوة الاعتماد على مخرج الحرف وانحصاره فيه.

وأن جريان النَّفَس أو الصوت: يعتمد على ضعف الاعتماد على مخرج الحرف وعدم انحصاره فيه»[1].

وهذا البيان للعلاقة بين الصفات الخمس مبني على ما تقرَّر في كتب علم التجويد المتأخرة، مع بعض الإضافات التي قد تثير إشكالات جديدة، وتزيد الغموض الذي اكتنف هذه الطريقة في تعريف الصفات الخمس والتعبير عن العلاقة بينها، ولعل القارئ يدرك أصول هذه التعريفات في كتب علماء العربية والتجويد، بما لا يحوج إلى التعليق عليها بأكثر من هذا.

وسار على المنهج نفسه مؤلفو كتاب (المنير في أحكام التجويد) مع اختلاف طفيف في بعض ألفاظ التعريفات، وفي بيان العلاقة بين الصفات، فقالوا[2]:

---

(١) المصدر نفسه ٢/ ٥٨٢.

(٢) أحمد خالد شكري وزملاؤه: المنير ص ١٢٧-١٢٨.

١. الهمس: جريان النَّفَس عند النطق بالحروف.

٢. الجهر: انحباس النَّفَس عند النطق بالحرف.

٣. الشدة: انحباس الصوت عند النطق بالحرف.

٤. الرخاوة: جريان الصوت عند النطق بالحرف.

ثم أخذوا في بيان العلاقة بين هذه الصفات ودور النَّفَسَ والصوت في النطق بها، فقالوا: «ويلاحظ أن علاقة هذه الصفات: الشدة والتوسط والرخاوة بالصوت، وأن علاقة الهمس والجهر بالنفس.

فالصوت: الهواء الخارج بإرادة الإنسان، ويحدث له تموج بتصادم جسمين أو بسبب تضييق مجراه أو غلقه نهائياً ثم إطلاقه.

والنّفَس: الهواء الخارج من داخل الإنسان بدافع الطبع. وعليه فلا تعارض بين التعريفين، وإن كان يلزم من انحباس النَّفَس انحباس الصوت، ولا يلزم من انحباس الصوت انحباس النفس، كما في حروف الجهر، لأن الصوت لا يتصور انبعاثه دون نفس، وعليه فالمتوقع أن يكون جميع الحروف الشديدة مجهورة، إلا أن الكاف والتاء مهموسان[١] والجمع بين هاتين الصفتين أن يقال: إن الشدة في هذين الحرفين باعتبار بداية النطق بهما والهمس فيهما باعتبار انتهاء النطق بهما.

وفي الحروف الرخوة المجهورة كالضاد[٢] والغين يجري الصوت ولا يجري معه نفس كثير كما يجري مع المهموس، ولا يفهم منه عدم جريان النَّفَس بالكلية لأن جريان الصوت يقتضي وجود نَفَسٍ معه ولو كان يسيراً»[٣].

ولا شك في أن مؤلفي الكتاب مُحِقُّونَ في شعورهم بوجود تعارض في هذه التعريفات،

---

(١) هذا على قول علماء العربية والتجويد، أما المتخصصون بدراسة الأصوات في زماننا فيضيفون إليها القاف والطاء، وبعضهم يضيف الهمزة أيضاً.

(٢) الضاد في نطق مجيدي القراءة صوت شديد، في زماننا.

(٣) المنير ص١٢٩.

وأحسب أن محاولتهم دفع هذا التعارض لم تؤد إلى إزالته، أو كشف الغموض الذي يكتنف الصورة التي تشكلها تلك التعريفات لعملية التصويت، وذلك لأنها في الأصل لم تنبن على معرفة تامة بوظيفة الوترين الصوتيين وآلية إنتاج الأصوات اللغوية.

وأختم الحديث عن أثر فكرة الصوت الساذج بالإشارة إلى ما ورد في كتابين مهمين في قواعد التجويد وأصول تدريسه، هما كتاب (حق التلاوة) وكتاب (أصول تدريس التجويد) للأستاذ حسني شيخ عثمان، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تعريفه للحرف، ومن خلال تعريفه للصفات الصوتية.

قال في تعريف الحرف: «الحرف هو الصوت البشري الذي يتشكل معتمداً على مخرج محقق أو مقدر، فإن لم يعتمد الصوت على مخرج فليس بحرف، ويتشكل صوت كل حرف (متميزاً عن سواه) بانحراف الموجات الصوتية بهيئة مخصوصة بكل حرف، متأثرة بأجواء المخرج (التي تعين على تميز صوت الحرف عن غيره).

فلكل حرف (عند نطقه) محل يتشكل فيه صوته، ويُسمَّى هذا المحل مخرجاً، فالمخارج مقاطع تعترض الصوت الصادر فتمنعه من إيصاله لمنتهاه بهيئته الأولى لموجاته الصوتية، فحيثما عرض ذلك وانحرفت الموجات الصوتية لتتشكل هيئة جديدة لها سُمِّيَ الصوت حرفاً، وسُمِّيَ ما يسامته ويحاذيه من الحلق والفم واللسان والشفتين مخرجاً، ولذلك اختلفت أصوات الحروف باختلاف المخارج واختلاف الكيفيات التي تعرض للصوت عند خروجه، والاختلاف هو خاصية حكمة الله تعالى المودعة في بني آدم، إذ بها يحصُل التفاهم، ولولا ذلك لكان الصوت واحداً بمنزلة أصوات البهائم العجماوات، والتي لا يتميز عند الكلام، ولا يُعلم المراد، فباختلاف المخارج والصفات يُعْلَم، وبالاتفاق يُعْدَم»[1].

ولاشك في أن أصول هذا النص ترجع إلى ما قاله ابن جني في تعريفه الحرف، وما قاله مكي ابن أبي طالب عن دور الصفات في اختلاف الأصوات، وهو ينبني على فكرة الصوت الساذج، يدل على ذلك ما ورد فيه: (فالمخارج مقاطع تعترض الصوت الصادر)، والصوت

---

(١) حق التلاوة ص٤٠٣ - ٤٠٥، وأصول تدريس التجويد ص٢٠٥.

الصادر هو الصوت الساذج، وأحسب أن الحديث في النص عن الموجات الصوتية وانحرافها أو تشكلها لا يغير من جوهر الفكرة التي يتضمنها.

ويؤكد ارتباط تصور المؤلف لعملية التصويت بالتراث الصوتي العربي القديم تعريفه للصفات الصوتية، بقوله[1]:

١. الهمس: جَرْيُ النَّفَس عند النطق بالحرف.

٢. الجهر: انحباسُ جَرْيِ النَّفَس عند النطق بالحرف.

٣. الشدة: انحباسُ جَرْيِ الصوت عند النطق بالحرف.

٤. الرخاوة: جَرْيُ الصوت مع الحرف.

ويبدو لي أن مؤلف الكتابين كان مطلعاً على المصادر الحديثة التي تعنى بإنتاج الصوت وتشريح الحنجرة، فقد عرض صورة لأعضاء آلة النطق، ولوحة تبين أوضاع الوترين الصوتيين[2]، لكن ذلك وحده لم يكن كافياً لأنه لم يربط بين تلك الأوضاع وعملية التصويت، وحدوث صفة الجهر باهتزاز الوترين، وصفة الهمس ببقائهما ساكنين.

وأود أن أُذكرَّ القارئ أن إشارتي إلى بعض الجوانب السلبية في الكتب المذكورة المتعلقة بإنتاج الأصوات اللغوية وعوامل تنوعها، لا تغض من القيمة العلمية والعملية لهذه الكتب، فما القضية التي نناقشها إلا جزئية صغيرة في موضوع أقرب إلى الجانب النظري منه إلى الجانب العملي، وأعتذر إلى المؤلفين لهذه الكتب، فالمقصود هو التنبيه إلى ما في بعض الأفكار المطروحة فيها من قصور من وجهة نظري، والباحث حين يجد ملاحظات على ما كتبه مَن قبله فإن الواجب العلمي والنصيحة لأهل العلم تقتضي التنبيه عليها، وليس في ذلك في ظني مساس بمكانة مؤلفيها ولا إنكار لفضلهم في عامة ما كتبوه فيها وفي غيرها.

---

(١) حق التلاوة ص ٢٢٥ و٢٢٩، ينظر: أصول تدريس التجويد ص٢٧٦ – ٢٧٨.

(٢) ينظر: أصول تدريس التجويد ص٢٠٠-٢٠١.

الخاتمة

إن التراث الصوتي العربي بجوانبه كافة: ما كتبه علماء اللغة العربية، وعلماء التجويد، وما كتبه الفلاسفة والحكماء، إنجاز علمي رائع، سبق فيه العربُ غيرَهم، ينبغي التنويه به ودراسته وإبراز الجوانب المتميزة فيه، وفهم ما يمكن أن يؤخذ على بعض الأفكار فيه من خلال المعرفة العلمية المتاحة لكاتبيه في زمانهم.

وكذلك فإن الجهود المبذولة اليوم في تعليم القرآن، روايةً للقراءات، وتعليماً لقواعد التجويد، وشرحاً للأحكام، وتقويماً للأداء، سواءٌ أكان ذلك من خلال مؤسسات التعليم الرسمية بكل مستوياتها ووسائلها في التعليم، أم كان من خلال الجمعيات العلمية، أو حلقات التعليم في المساجد وغيرها، أو من خلال البرامج المرئية والمسموعة، أو الكتابات الورقية أو المسجلة، كل تلك الجهود تَسُرُّ المهتم بأمر القرآن وتعليمه، وتبعث على التفاؤل في أن المستقبل سوف يشهد امتداداً لهذه الحركة المباركة، فتصير القراءة الصحيحة للقرآن جزءاً من الثقافة العامة في المجتمعات الإسلامية، كما هي علم من العلوم، وتصير قراءة القرآن وتفهم معانيه متاحة لكل من يرغب في ذلك، وتتحقق رسالة القرآن في إصلاح الأفراد وتقويم المجتمعات.

تلكم رسالة عظيمة يحمل عِبْأَها أهل القرآن، لأنهم يُعَلِّمون الناس قراءته، ويبينون معانيه، ويشرحون أحكامه، ومن ثَمَّ فإنهم تقع عليهم مسؤولية عظيمة، وأحسب أن عليهم أن يتساءَلوا: هل وسائل التعليم التي يعتمدونها هي أفضل ما هو متاح في هذا العصر؟ وهل جميع الأفكار التي تتعلق بالصوت اللغوي، والتي يذكرونها في كتب تعليم التلاوة، متوافقة مع الحقائق التي أثبتها علم الصوت الحديث؟

إن ما ورد في هذا البحث يشير إلى وجود بعض القضايا في كتب هذا العلم تحتاج إلى مراجعة، لاسيما ما يتعلق بوصف عملية التصويت وتعريف المجهور والشديد وضدهما، فإن الاستناد إلى فكرة الصوت الساذَج في تفسير عملية التصويت لم يعد مقبولاً، وكذلك بناء تعريف

المجهور والمهموس على جري النَّفَسِ ومنعه، والشديد والرخو على جري الصوت ومنعه، لم يعد كافياً، في إيضاح حقيقية هذه الصفات والتميز بينها.

وأحسب أنه قد حان الوقت لتخليص كتب التجويد التعليمية من ذلك، وتلزم مراجعة هذه الكتب من خلال الاستعانة بمصدرين:

الأول: علم الأصوات اللغوية.

الثاني: علم التشريح.

ولا يحتاج معلم التجويد ومتعلمه إلى كل التفاصيل الدقيقة لهذين العلمين، لكن لابد من فهم المبادئ الأساسية لتكوين آلة النطق ومكوِّنات الحنجرة، وكيفية عملها، ومعرفة حقيقة الصوت اللغوي والقوانين التي تخضع لها ظاهرة الصوت، ولا يستغني دارس التجويد عن النظر في كتب هذا العلم التي كتبها علماء التجويد في العصور السابقة، لأن الجوانب العلمية والتطبيقية الخاصة بقراءة القرآن لا تهتم بها كتب علم الصوت الحديث.

وقد يعترض بعض من يسمع هذا الكلام، ويقول: وهل كان علماء القراءة على خطأ كل هذه القرون، أَلَمْ يُعَلِّمُوا القراءة على نحو صحيح، ويحافظوا على أداء القرآن سليماً من اللحن والتحريف؟ والجواب: نعم لاشك في ذلك، ولكن لا يخفى على المهتم بأمر القراءة القرآنية أنَّ لها جانبين:

الأول: الرواية، وهي تعتمد على التلقي، ولا مجال للاجتهاد فيها.

الثاني: الدراية، وهي تعتمد على النظر والاجتهاد في فهم حقائق النطق.

وعلم التجويد علم دراية، وهدفهُ تعليم القراءة الصحيحة، وقد أدَّى دوره خلال القرون الماضية، وحقق هدفه في تعليم القراءة الصحيحة، وهو لا يزال يؤدي ذلك الدور، لكن هذا العلم وسيلة لتحقيق الهدف، وهو كالطريق إن كانت معبَّدة أوصلت السائر فيها إلى هدفه بسرعة وبأقل عناء، وإن كانت غير معبدة أوصلته إلى غايته ولكن بعد جهد وتعب، والحكمة تقتضي تجنب المشقة ما أمكن، وهذا البحث دعوة لرفع الحرج وتجنب المشقة في تعليم القراءة.

ولعل القارئ ينتظر في خاتمة هذا البحث البديل الذي يقدِّمه لفكرة الصوت الساذج،

وتعريف صفات الأصوات، وليس من السهل اختزال عملية التصويت الإنساني في سطور، ولكني سوف أحاول أن أشير إلى العناصر الأساسية فيها. ويمكن أن يكون بديل فكرة الصوت الساذج طريقة سيبويه في التمييز بين المجهور والمهموس، وهي أن الأصوات المجهورة تخرج بصوت الصدر (أي النغمة الحنجرية) والمهموسة تخرج بصوت الفم من مخارجها، وليس هناك مشكلة بعد ذلك في تعريف الصوت الشديد (أو الانفجاري) بأنه ما يحتبس النَّفَس في مخرجه، والرخو (أو الاحتكاكي) بأنه ما يضيق مجرى النفس في مخرجه.

فإن أراد القارئ أوضح من ذلك فسيجده في الدرس الصوتي الحديث وخلاصته أن هواء الزفير هو مادة الصوت، أي المادة التي يتمكن الإنسان من استخدامها في إنتاج الأصوات، ولابد من تحريك أعضاء النطق لتحقيق ذلك، أما إذا كانت أعضاء النطق ساكنة ومجرى النَّفَس مفتوحاً فلا يتحقق الصوت، كما في حالة التنفس الاعتيادي.

إن إنتاج الصوت اللغوي يتطلب اجتماع عاملين هما:

١. النَّفَس وهو هواء الزفير.

٢. العارضُ، وهو اعتراض آلة النطق لمجرى النفس بقَفْلٍ أو تضيق، فيؤدي ذلك إلى تدافع جزئيات الهواء وتكوُّن موجة صوتية تسري في الهواء حتى تصدم أُذن السامع.

ولا يخفى على القارئ أن عملية التصويت أكثر تعقيداً من هذه الصورة المبسطة، لكنها ليست مما يعجز المرء عن تصوره أو معرفته، ويمكن أن نحدد مولِّدات الصوت الرئيسة بموضعين هما:

(١) الوتران الصوتيان في الحنجرة، ويتخذان عدة أوضاع، أهمها اثنان، فإن بقيا متباعدين مَرَّ خلالهما النَّفَس أثناء عملية التصويت حتى يبلغ موضع الاعتراض، وهو المخرج، ولا يؤثران في هذا الحالة على النَّفَس، حتى تتدخل الأعضاء في المخرج بقفل أو تضيق، ويؤدي ذلك إلى حدوث الصوت، ويسمى الصوت الذي يحدث في هذه الحالة مهموساً.

فإن تضامَّ الوتران الصوتيان في أثناء عملية التصويت أدَّى ضغط النفس إلى فتحهما ثم غلقهما بسرعة كبيرة، ومرَّات كثيرة، وهو ما يُعَبَّرُ عنه بذبذبة الوترين الصوتيين، ويؤدي ذلك إلى صدور النغمة الحنجرية، التي يحملها النَّفَس حتى يبلغ موضع الاعتراض من آلة النطق ويحدث

قفل أو تضييق لمجرى النفس، ويؤدي إلى حدوث صوت يتداخل مع النغمة الحنجرية ليتشكل الصوت المجهور.

ومن خلال ذلك تعلم أن الصوت المجهور هو الذي يتذبذب الوتران الصوتيان عند النطق به، والمهموس هو الذي لا يتذبذب الوتران عند النطق به في مخرجه، وسبق تفصيل ذلك في المبحث الأول.

ولكي تقف على حقيقة مصطلح الصوت الشديد والصوت الرخو عليك أن تنظر في موضع اعتراض النفس، أي المخرج، فإن حصل حَبْسٌ للنفس ثم إطلاق كان الصوت شديداً، وإن حصل تضيق فقط كان الصوت رخواً، وإن حصل حَبْسٌ في موضع الاعتراض وتسريب للنفس من موضع آخر كان الصوت متوسطاً.

ويمكن التعبير عن آلية إنتاج هذه الأصوات بالقول إن بعض الأصوات أُحادي التصويت أي أن الصوت يخرج من موضع واحد أو جهة واحدة، وذلك في الأصوات المهموسة، التي يخرج صوتها من مخارجها، وبعض الأصوات ثنائي التصويت، مثل الأصوات المجهورة التي يتكون صوتها من النغمة الحنجرية مع ما يحدث للنَّفَس في موضع الاعتراض.

والأمر يحتمل تفصيلاً أكثر من هذا، ويمكن الاطلاع على كثير منه في كتب علم الأصوات، وقد يكون في بعض ما كتبته قصور، لكني أحسب أن الفكرة الأساسية للبحث صحيحةٌ ومهمةٌ، ويجب على كل مشتغل بعلم التجويد تأليفاً أو تعليماً أن يقف عندها، ويتابع درسها في المصادر المتخصصة حتى تنكشف له حقيقة الموضوع كاملة، وسيقتنع حينئذ بصحة الدعوة إلى التخلص من رواسب فكرة الصوت الساذج في كتب علم التجويد. والله تعالى أعلم.

وجهة نظر جديدةٍ في مخارجِ الأصواتِ الستة[1]

مقدمة:

الحمدُ لله رَبِّ العالمين، والعاقبةُ للمتقين، ولا عدوانَ إلا على الظالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحابته أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن دراسة مخارج الأصوات اللغوية من أهم موضوعات علم الأصوات النطقي، وكان لعلماء اللغة العربية المتقدمين وعلماء القراءة والتجويد عناية كبيرة بهذا الموضوع، لأنهم يعدونه من أهم الموضوعات التي ينبني عليها ضبط النطق وتصحيح القراءة، وحَظِيَ هذا الموضوع أيضاً بعناية كبيرة من دارسي الأصوات اللغوية المحدثين، وكانت لهم وجهات نظر جديدة في بعض جوانبه، تستند في كثير منها إلى ما أتاحته لهم الوسائل الحديثة لدراسة الصوت اللغوي.

وكنت أحسب أن الموضوع قد استوفى كل مقوماته الأساسية، وأن ما بَقِيَ للدارسين فيه هو النظر في بعض جوانبه الجزئية والتفصيلية، وكنت أجد وَصْفَ المتقدمين للأصوات الستة (ء هـ ع ح غ خ) بأنَّ مخرجها من الحلق من المُسَلَّمَاتِ، وأنَّ الهمزة و الهاء تخرج من أقصى الحلق، والعين والحاء من وسط الحلق، والغين والخاء من أدنى الحلق إلى الفم، ولم يُغَيِّرِ المحدثون من هذا الوصف سوى أشياء طفيفة، كالقول إن أقصى الحلق يُقْصَدُ به الحنجرة، ومن ثم وصفوا الهمزة والهاء بأنهما حنجريان، وأبقوا وصف العين والحاء على ما هو عليه، واقترح بعضهم عدَّ الغين والخاء طبقية، وهي أشياء تعبر عن وجهات نظر لا تغير من جوهر الموضوع.

وكانت تلفت نظري أشياء تتعلق بعلم الأصوات اللغوية من خلال رحلتي الطويلة مع هذا العلم، سواء من القراءة في كتب علماء العربية والتجويد، أم من القراءة في ما كُتِبَ بالعربية في

---

(١) منشور في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد:٧٧، السنة: ٣٣، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م (ص١١-٥٦).

هذا العلم في العصر الحديث، أو من خلال البحث في بعض موضوعات هذا العلم، والتأليف فيه، وكان البحث في تفاصيل أعضاء آلة النطق وكيفية إنتاج الأصوات اللغوية مما يستوقفني كثيراً، وازداد اهتمامي بتشريح الحنجرة ومكوناتها وعملها، مع أن البحث في مثل هذه الموضوعات مما يصعب على الدارسين للغة الخوض فيه، وقديماً قال الفخر الرازي: «إن مباحث الحرف والصوت وتشريح العضلات الفاعلات للحروف... أمور صعبة دقيقة»[1]، لكني حاولت الاستعانة ببعض كتب التشريح المترجمة إلى اللغة العربية وما فيها من صور توضيحية لأعضاء آلة النطق لاسيما مكونات الحنجرة.

وحاولت أن أُحدِّد بالضبط مواضع نطق الأصوات الستة: (الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء)، بعد أن وجدت أن التحديد السابق لمخارج هذه الأصوات غير كاف في تعيين مواضعها من الحنجرة أو تجويف الحلق بالضبط.

ولم أجد في كتب علم الأصوات اللغوية الحديثة ما يساعد على التدقيق في مخارج هذه الأصوات، لأن كثيراً من مادة هذه الكتب هو ترجمة من المصادر الغربية، ولم يُبْدِ علماء الصوت الغربيون اهتماماً بهذه الأصوات لأن أكثرها غير موجودة في لغاتهم، وقد قال الدكتور إبراهيم أنيس، وهو شيخ الباحثين العرب المحدثين في الأصوات - رحمه الله تعالى: «والمحدثون من علماء الأصوات اللغوية لم يحاولوا حتى الآن تحديد وظيفة الحلق بين أعضاء النطق، ولعل البحوث المستقبلة تكشف لنا عن أسرار جديدة لأصوات الحلق»[2].

وقد تكشفت لي حقائق جديدة عن مخارج الأصوات الستة، فما كان يقال في كتب علم الأصوات الحديثة من أن لسان المزمار لا علاقة له بعملية النطق، وأن الوترين الصوتيين الكاذبين ليس لهما دور في عملية التصويت قول قد يكون غير دقيق، كما أن تحديد مخارج هذه الأصوات به حاجة إلى إعادة النظر، وذلك لأن القول:

(١) إن مخرج الهمزة والهاء من أقصى الحلق أو من بين الوترين الصوتيين غير دقيق

---

(١) التفسير الكبير ١/ ٣٧.

(٢) الأصوات اللغوية ص٨٨.

ويمكن إعادة النظر فيه.

(٢) وإن مخرج العين والحاء من وسط الحلق يخلو من الدقة المطلوبة في تحديد مخارج الأصوات.

(٣) وإن تحديد مخرج الغين والخاء بأدنى الحلق من الفم عند علماء العربية، أو بأقصى اللسان والحنك أو القول إنه من الطبق عند المحدثين لا يحدد مخرج هذين الصوتين على نحو دقيق.

ويحاول هذا البحث تقديم تصور جديد لمخارج الأصوات الستة، ويُبَيِّنُ بالتحديد مخرج كل منها، ودور الوترين الصوتيين الكاذبين والغلصمة (لسان المزمار) في إنتاجها. وسوف أعرض وجهة النظر هذه من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: تجويف الحلق ومكوناته.

المبحث الثاني: مخارج الأصوات الستة عند علماء العربية والتجويد.

المبحث الثالث: مخارج الأصوات الستة عند المحدثين.

المبحث الرابع: التصور الجديد لمخارج الأصوات الستة.

وإني إذ أعرض وجهة نظري هذه فإني أود أن أُذَكِّرَ القارئ أنها لا تتضمن أية دعوة إلى تغيير النطق، أو مراجعة القراءة، فالبحث يقوم على تحليل النطق العربي المعاصر، المتمثل في أعلى صور الفصاحة فيه بقراءة القرآن، ويهدف إلى فهم أدق لهذا النطق، واكتشاف حقيقة ما يجري عند نطق الأصوات الستة، وهي حقيقة واحدة لا تتعدد، لكن قد تتعدد صور إدراكها، فتقترب منها أو تبتعد، وأحسب أني بهذا البحث قد اقتربت منها أو توصلت إليها.

وسيلاحظ القارئ إدراج المصطلحات الإنكليزية الدالة على أجزاء الحنجرة ومكوناتها إلى جانب المصطلحات العربية، على الرغم من عدم إجادتي للغة الإنكليزية، وذلك لغلبة استعمال هذه المصطلحات في كتب التشريح المترجمة إلى العربية، ولتعدد المصطلحات العربية المقابلة لها في بعض الأحيان، مما قد يسبب الغموض لدى القارئ، فتكون هذه المصطلحات دليلاً له إلى المقصود بالمصطلح العربي.

هذا ما تَرَجَّحَ عندي بعد البحث والنظر، أردت أن أعرضه على أهل الاختصاص، ليقولوا كلمتهم فيه، فإن كان صحيحاً فإني أرجو أن يُسْهِمَ في زيادة معرفتنا بمخارج الأصوات الستة، ويُيَسِّرَ على الدارسين والمتعلمين التعامل معها، وإن وجدوه غير ذلك فإني أرجو أن ينظروا إليه على أنه اجتهاد بشري يحتمل الخطأ والصواب، وسوف أكون شاكراً لكل من يصحح بعض ما ورد في البحث من جوانب الضعف والتقصير، أو الخطأ والشطط، حتى لا يغترَّ بما ورد فيه بعض من يقرؤه، وحتى أرجع عنه إلى ما هو أصح منه، إن شاء الله.

ويلزمني توجيه الشكر إلى الأساتذة الأفاضل الذين قرؤوا البحث وأبدوا وجهات نظرهم فيه تأييداً أو تسديداً، فإني أفدت من ملاحظاتهم، وأخص بالذكر الأستاذ عمار محمد الخطيب، الباحث في القراءات والصوتيات، والمقيم في كندا، والدكتور عبد الرحمن بن معاضة الشهري الأستاذ المساعد بكلية التربية في جامعة الملك سعود، والدكتور الطبيب سالم حسين إبراهيم، اختصاصي الأنف والأذن والحنجرة بكلية الطب في جامعة تكريت، وأخي الدكتور سالم قدوري الحمد الأستاذ بكلية التربية للبنات في جامعة تكريت أيضاً، جزاهم الله تعالى جميعاً كل خير.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

تكريت

٤/ ٣/ ٢٠٠٧م

١٥/ ٢/ ١٤٢٨هـ

المبحث الأول
تجويف الحلق ومكوناته

تتكون آلة النطق لدى الإنسان من ثلاثة تجاويف رئيسة، هي تجويف الفم، وتجويف الأنف، وتجويف الحلق، وهو الذي يعنينا هنا الحديث عنه، لأن الأصوات الستة تخرج منه.

ويُرَادُ بالحَلْقِ، أو التجويف الحَلْقِيِّ، الموضع الذي تخرج منه الأصوات العميقة الستة، وينتهي من الأسفل بالحنجرة ومن الأعلى بالتجويف الفموي والتجويف الأنفي، وتُعَدُّ الحنجرة أهم عضو في التجويف الحلقي، لأنها تضم الوترين الصوتيين اللذين تصدر منهما النغمة الحنجرية التي تعطي صفة الجهر لعدد من أصوات اللغة.

ويتداخل المعنى اللغوي لكلمة الحلق بمعنى كلمة (البُلْعُوم)[1]، لكن علماء العربية المتقدمين استخدموا كلمة (الحَلْقِ) دون كلمة البلعوم للدلالة على التجويف الذي تصدر منه الأصوات الستة[2]، واستخدم عدد من المحدثين كلمة الحلق[3] أيضاً، بينما استخدم بعضهم كلمة البلعوم[4].

---

(١) ينظر: لسان العرب ١١/ ٣٤٣ (حلق) و ٩/ ٣٦٧ (بلع) و ١٤/ ٣٢٢ (بلعم).

(٢) ينظر: سيبويه: الكتاب ٤/ ٤٣٣.

(٣) إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص١٨، ومحمود السعران: علم اللغة ص١١٣، وكمال بشر: علم الأصوات ص١٣٨.

(٤) عبد الرحمن أيوب: أصوات اللغة ص٦٣، وسعد مصلوح: دراسة السمع والكلام ص١١٨.

وهذه صورة لأعضاء آلة النطق يتضح من خلالها موقع تجويف الحلق فيها:

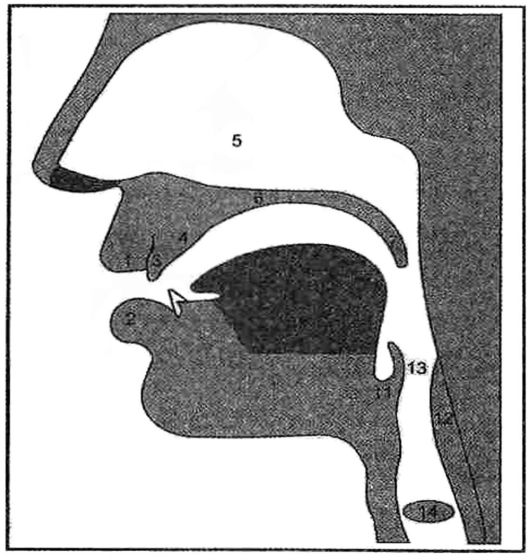

1 و2 ـ الشفتان
3 ـ الأسنان
4 ـ اللثة
5 ـ تجويف الأنف (الخيشوم)
6 ـ وسط الحنك
7 ـ أقصى الحنك (اللهاة)
8 ـ طرف اللسان
9 ـ وسط اللسان
10 ـ أقصى اللسان
11 ـ لسان المزمار
12 ـ فتحة المريء
13 ـ تجويف الحلق
14 ـ الحنجرة الوتران الصوتيان

وتقع الحنجرة في أقص تجويف الحلق، وهي تتألف من عدد من الغضاريف التي تُشكِّلُ حُجْرَةً صغيرة أو صندوقاً صغيراً يقع في أعلى القصبة الهوائية، ويضم في داخله الوترين الصوتيين، وأهم غضاريف الحنجرة[1]:

١. الغُضْرُوفُ الدَّرَقِيُّ أو التُّرْسِيُّ، [Thyroid Cartilage] ويتكون من صفحتين غضروفيتين، تلتقيان عند البروز الكائن في وسط الرقبة، والمسمى تفاحة آدم، وهو ناقص الاستدارة من الخلف.

---

(١) ينظر: ابن سينا: أسباب حدوث الحروف ص٩، وعبد الرحمن أيوب: أصوات اللغة ص٤٧ ـ ٤٩، وعبد القادر الخليل: المصلح الصوتي ص٣١، وسعد مصلوح: دراسة السمع والكلام ص٩٠. وبسام عشمه: علم التشريح السريري ص١٦٥، وريتشارد سنل: التشريح السرير لطلبة الطب ص٩٤٢.

٢. الغضروف الحَلَقِيُّ، [Cricoid Cartilage]وهو يُشْبِهُ الحَلَقَة، وكامل الاستدارة، لكنه عريض من الخلف ضيق من الأمام، ويشكل قاعدة الحنجرة، ويرتبط به الجزء الأسفل من الغضروف الدرقي بقرن غضروفي من كل جانب.

٣. الغضروفان الهَرَمِيَّان، [Arytenoid Cartilages]ويُسَمَّيَانِ في كتب التشريح بالغضروفين الطَّرْجَهَالِيَّيْنِ، وهما غضروفان صغيران، كل واحد منها يُشْبِهُ الهَرَمَ المثلث، وهما يستندان على الجدار الخلفي العريض من الغضروف الحلَقي، ويمتدان في داخل فراغ الحنجرة من الخلف إلى الأمام، ويتصل بكل منهما نسيج عضلي يُشَكِّلُ نصف دائرة من كل جانب، وهما يشكلان الوترين الصوتيين اللذين يسميان في كتب التشريح بالطَّيَّتَيْنِ الصوتيتين أو الثَّنِيَّتَيْنِ الصوتيتين [Vocal Folds].

وهذه صورة لغضاريف الحنجرة من الخارج:

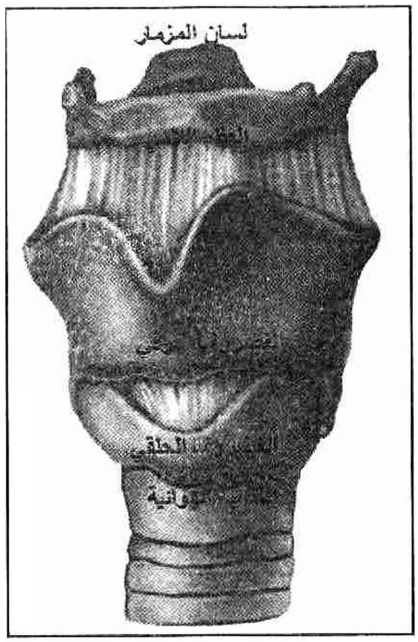

مصدر الصورة: Dynamic Human Anatomy

Student version ٢,٠ Arthur F. Dalley

Douglas J. Gould

Copyright ٢٠٠٥

وهذه صورة لغضاريف الحنجرة مفككة منظور إليها من الأمام:

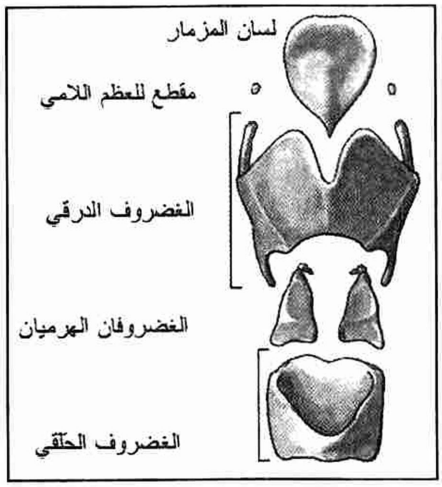

مصدر الصورة: الكتاب السابق

ويُعَدُّ الوتران الصوتيان من أهم أجزاء الحنجرة في العملية النطقية، ويتخذان عدة أوضاع، أهمها[1]:

أ. حالة التنفس الاعتيادي، ويكونان متباعدين، وتكون الفتحة بينهما على شكل مثلث، وهي الحالة نفسها تقريباً عند نطق الأصوات التي توصف بالهمس، مثل: ث، س، ش، ت، ك.. إلخ.

ب. حالة إصدار النغمة الحنجرية، التي تعطي عدداً من الأصوات صفة الجهر، مثل: ب، ذ، د، ج، ي...الخ. ويكونان في حالة تضام وانطباق غير شديد، بحيث يسمحان لتيار الزفير من المرور، ويؤدي إلى تذبذبهما، فتحدث النغمة الحنجرية المصاحبة للأصوات المجهورة.

ج. حالة نطق صوت الهمزة، وذلك بأن ينطبق الوتران انطباقاً قوياً، فينضغط الهواء

---

(١) ينظر: محمود السعران: علم اللغة ص١١٤، وعبد الرحمن أيوب: أصوات اللغة ص٥٧، وأحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي ص١٠٦، ومالمبرج: علم الأصوات ص٤٧، وفوزي الشايب: محاضرات في اللسانيات ص٦٠، وكمال بشر: علم الأصوات ص١٣٥.

خلفهما لحظة، ثم ينفرجان فيحدث صوت الهمزة.

وهذه صورة تبين الأوضاع التي يتخذها الوتران الصوتيان:

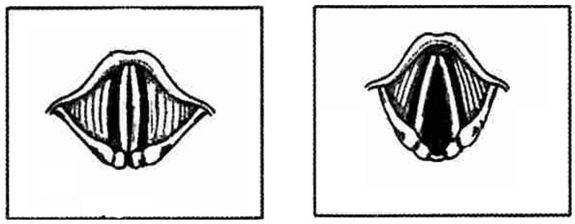

حالة انفتاح الوترين　　حالة تضام الوترين

مصدر الصورة: كتاب: التشريح السريري لطلبة الطب ص ٩٤٥

ويوجد فوق الوترين الصوتيين طَيَّتَانِ على شكل الوترين الصوتيين تقريباً، تُسَمَّيَانِ بالوترين الصوتيين الكاذبين، أو الزائفين، تمييزاً لهما عن الوترين الصوتيين الصادقين اللذين تحدثنا عنهما قبل قليل، ويُعْتَقَدُ أنهما ليس لهما علاقة بعملية التصويت، ومِن ثَمَّ سُمِّيَا بالكاذبين أو الزائفين، ويُسَمَّيَانِ

في بعض المصادر بالطَّيَّةِ أو الثَّنِيَّة الدهليزية[1] [Vestibular Fold].

وقد تبدو صورة الوترين الصوتيين (أو الثنية الصوتية) والوترين الكاذبين (أو الثنية الدهليزية) في الشكل الآتي:

---

(١) ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي ص٨١، وسعد مصلوح: دراسة السمع والكلام ص١٠١، وبسام عشمه: علم التشريح السريري ص١٧٢ ـ ١٧٣، وريتشارد سنل: التشريح السريري لطلبة الطب ص٩٤٤.

كأنهما متلاصقين، ولكنهما في الحقيقة يفصل بينهما جيب الحنجرة [Sinus of the Larynx]ولكن الصورة المأخوذة لهما من الأعلى تظهرهما كأنهما متلاصقين.

ويحمي تجويف الحنجرة من الأعلى لسان المزمار، ويسمى في كتب اللغة العربية (الغَلْصَمَة) [1]، ويسمى في كتب التشريح العربية الفُلْكَة [Epiglottis] وهو عبارة عن نسيج غضروفي مرن، يُشْبِهُ ورقة الشجر، ويقع خلف جذر اللسان مباشرةً، ويتكون من سطحين: علوي ويسمى بالسطح اللساني لمواجهته جذر اللسان، وسفلي ويسمى بالسطح الحنجري لمواجهته فتحة الحنجرة، ولهذا الغضروف وظيفة أساسية، وهي حماية الحنجرة من دخول الطعام والشراب إليها عند عملية البلع، وذلك بتغطيته سطح الحنجرة من الأعلى[2].

ويذهب بعض الدارسين إلى أنه لا دخل للسان المزمار في تكوُّن أي صوت كلامي[3]، وقال آخرون: إنه يمكن للسان المزمار أن يسهم في تكييف الرنين بما يحدثه من تغيير في حجم تجويف الحنجرة، أما أهميته بالنسبة للتصويت فلا تزال موضع نظر[4].

ولتجويف الحلق بمكوناته التي أشرت إليها وظيفتان أساسيتان[5]:

الأولى: كونه ممرًّاً للطعام والشراب من الفم إلى المريء الذي تقع فتحته خلف الحنجرة،

---

(١) ينظر: لسان العرب ١٥/ ٣٣٧ (غلصم).

(٢) ينظر: ريتشارد سنل: التشريح السريري لطلبة كلية الطب ص ٩٤٢، وبسام عشمه: التشريح السريري ص ١٦٦، وعبد القادر الخليل: المصطلح الصوتي ص٣٢.

(٣) ينظر: محمود السعران: علم اللغة ص١١٣.

(٤) ينظر: سعد مصلوح: دراسة السمع والكلام ص ٩٣، وسمير شريف استيتية: الأصوات اللغوية ص٥٨.

(٥) ينظر: عبد الرحمن أيوب: أصوات اللغة ص٦٤، وسعد مصلوح: دراسة السمع والكلام ص١٢٣.

ويقوم لسان المزمار بتغطية الحنجرة عند البلع، كما أن تجويف الحلق يشكِّل ممرَّاً للهواء الداخل من الأنف أو الفم إلى الحنجرة، فالقصبة الهوائية، ثم الرئتين وبالعكس.

والوظيفة الثانية: هي أن تجويف الحلق يمكن أن يسهم في عملية التصويت، فيكون مخرجاً لعدد من الأصوات اللغوية، ففي أسفل منه تخرج الهمزة والهاء من الحنجرة، ومن وسطه تخرج العين والحاء، ومن أدناه إلى الفم تخرج الغين والخاء، لكن دارسي الأصوات لا ينسبون إلى لسان المزمار والوترين الصوتيين الكاذبين أيَّاً من هذه الأصوات .

ومن المفيد النظر في تجاويف الحنجرة ومعرفة مكوناتها الداخلية، لنحدد على ضوء هذه المعرفة دورها في إنتاج أصوات الحلق الستة، وهذا وصف لتجويف الحنجرة كما ورد في كتب التشريح[1]:

تجويف الحنجرة Cavity of the larynx

يمتد تجويف الحنجرة من مدخلها العلوي إلى الحد السفلي للغضروف الحَلَقِيِّ، ويمكن تقسيمه على ثلاثة أجزاء: (١) الجزء العلوي أو الدهليز و(٢) الجزء الأوسط و(٣) الجزء السفلي وهذا مقطع طولي لتجويف الحنجرة:

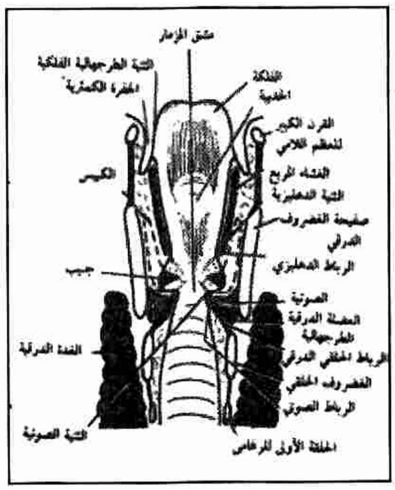

(١) ينظر: ريتشارد سنل: التشريح السريري لطلبة الطب ص٩٤٤، وبسام عشمه: التشريح السرير ص١٧٧-١٦٨.

مصدر الصورة: كتاب التشريح السريري لطلبة الطب ص٩٤٥

ودهليز الحنجرة يمتد من مدخلها إلى الثنيتين (أو الطيتين) الدهليزيتين، وهما طيتان سميكتان من الغشاء المخاطي تغطيان الرباطين الدهليزيين، وللدهليز جدار أمامي وخلفي وجداران جانبيان.

ويتشكل الجدار الأمامي للدهليز من السطح الخلفي للفلكة (أي الغلصمة أو لسان المزمار)، و يتكون الجدار الخلفي من الغضروفين الطرجهاليين (أي الهرميين) ومن طية الغشاء المخاطي بينهما التي تحوي العضلة الطرجهالية المستعرضة، والجداران الجانبيان تكونهما الثنيتان الطرجهاليتان اللتان تحويان العضلة الطرجهالية الفلكية.

ويتضيق الدهليز من الأسفل بالثنيتين الدهليزيتين الورديتين اللتين تبرزان إنسياً (أي من ناحية الجسم) [١]، والمشق الدهليزي هو الفرجة بين الثنيتين الدهليزيتين، والرباط الدهليزي الذي يقع داخل كل ثنية دهليزية هو الحرف الغليظ السفلي للغشاء المربع الزوايا، ويمتد الرباط من الغضروف الدَّرَقي إلى جانب الغضروف الطرجهالي.

والجزء الأوسط من الحنجرة يمتد من مستوى الثنيتين الدهليزيتين إلى مستوى الثنيتين الصوتيتين، والثنيتان الصوتيتان بيضاوا اللون وتحويان الرباطين الصوتيين (أي الوترين الصوتيين)، وكل رباط صوتي هو الحرف العلوي المتغلظ للرباط الحلقي الدرقي، ويمتد من الغضروف الدرقي أماماً إلى الناتئ الصوتي للغضروف الطرجهالي من الخلف، والمشق المزماري هو الفرجة بين الثنيتين الصوتيتين من الأمام والنواتئ الصوتية للغضروفين الطرجهاليين (أي الهرميين) من الخلف.

وبين الثنيتين الدهليزية والصوتية على كل جانب يوجد رَدْبٌ[٢] صغير يُسَمَّى جَيْبَ الحنجرة، وهو مبطن بالغشاء المخاطي الذي يمتد منه رِتْجٌ صغير إلى أعلى بين الثنية الدهليزية

---

(١) المعجم الوجيز ص ٢٧.

(٢) الرَّدْبُ في التشريح: جيب يخرج من عضو أنبوبي (ينظر: المعجم الوجيز ص ٢٦٠).

والغضروف الدرقي يسمى كيس الحنجرة.

والجزء السفلي من الحنجرة يمتد من مستوى الثنيتين الصوتيتين إلى الحد السفلي للغضروف الحَلَقِيِّ، وتتكون جدرانه من السطح الداخلي للرباط الحلقي الدرقي والغضروف الحلقي.

المبحث الثاني

مخارج الأصوات الستة عند علماء العربية والتجويد

أقدم مَن درس مخارج الأصوات العربية هو الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠ هـ) في مقدمة كتابه (العين)، فقال عن مخارج الأصوات الستة: «فأقصى الحروف كلها العين ثم الحاء، ولولا بحَّةٌ في الحاء لأشبهت العين لقرب مخرجها من العين، ثم الهاء، ولولا هَتَّةٌ في الهاء، وقال مرَّة (هَهَّةٌ)، لأشبهت الحاء لقرب مخرج الهاء من الحاء، فهذه ثلاثة أحرف في حيِّز واحد، بعضها أرفع من بعض، ثم الخاء والغين في حيِّز واحد، كُلُّهُنَّ حَلْقِيَّةٌ»[١]. ووصفهن الخليل بقوله: «فالعين والحاء [والهاء] والخاء والغين حلقية، لأن مبدأها من الحَلْقِ»[٢].

وذكر الخليل الهمزة مع الياء والواو والألف وسماها هوائية، لأنها لا يتعلق بها شيء[٣]، ويبدو أن إدراج الخليل للهمزة مع هذه الأصوات لأنها قد تُسَهَّلُ فتصير إليهن، يدل على ذلك قوله في موضع آخر: «وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق، مهتوتة مضغوطة، فإذا رُفِّهَ عنها لانت فصارت الياء والواو والألف، إلى غير طريقة الحروف الصِّحاح»[٤]. فالهمزة عند الخليل صوت من أقصى الحلق إذا كانت مُحَقَّقَةً، وهي هوائية إذا كانت مُسَهَّلَةً.

وسلك سيبويه (ت ١٨٠ هـ) طريقاً أخرى في ترتيب مخارج أصوات الحلق، غير ما ذهب إليه شيخه الخليل، وذلك حيث قال: «ولحروف العربية ستة عشر مخرجاً، فللحلق منها ثلاثة:

---

(١) العين ١/ ٥٧.

(٢) العين ١/ ٥٨.

(٣) العين ١/ ٥٨.

(٤) العين ١/ ٥٢.

فأقصاها مخرجاً: الهمزة والهاء والألف.

ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء.

وأدناها مخرجاً من الفم الغين والخاء»[1].

وأخذ علماء العربية بترتيب سيبويه لمخارج أصوات الحلق،بل إن ابن جنـي(ت ٣٩٢هـ) انتقد ترتيب الخليل للحروف فقال: «فأما ترتيبها في كتاب العين ففيه خلل واضطراب، ومخالفة لما قدَّمناه آنفاً، مما رتبه سيبويه، وتلاه أصحابه عليه، وهو الصواب الذي يشهد التأمل له بصحته»[2].

وقال ابن جني «واعلم أن مخارج هذه الحروف ستة عشر: ثلاثة منها في الحلق، فأولها من أسفله وأقصاه: مخرج الهمزة والألف والهاء... ومن وسط الحلق مخرج العين والحاء، ومما فوق ذلك مع أول الفـم: مخرج الغين والخـاء»[3].

ولست بصدد تتبع كل ما ورد في كتب علماء اللغة العربية حول مخارج أصوات الحلق، لأن في ذلك إطالة، ومن غير إفادة أيضاً،كما أنني لست بصدد عقد موازنة بين مذهب الخليل وسيبويه، وأكتفي بالتنبيه على أهم ما في المذهبين من فوارق، وهي تتلخص في أن الخليل جعل الهمزة المحققة أقصى الحروف مخرجاً، ثم الهاء والحاء والعين من مخرج أو حيِّز واحد، ثم الغين والخاء من حيز، وجعلهن سيبويه من ثلاثة مخارج، لكنه ضم إلى الهمزة الهاء والألف، بينما أسقط الخليل الألف من الحلقية وألحقها بالهوائية[4].

أما علماء التجويد فإن أكثرهم نحا منحى سيبويه في ذكر مخارج أصوات الحلق[5]، إلا أن

---

(١) الكتاب ٤/ ٥٣٣.

(٢) سر صناعة الإعراب ١/ ٥١.

(٣) المصدر نفسه ١/ ٥٢.

(٤) ينظر: حلمي خليل: التفكير الصوتي عند الخليل ص٢٧-٢٨، وأحمد محمد قدور: أصالة علم الأصوات عند الخليل ص٣٦-٣٧.

(٥) ينظر: الداني: الحديد ص١٠٢، وعبد الوهاب القرطبي: الموضح ص٧٨، والعطار: التمهيد ص٢٧٧.

بعضهم أخرج الألف من حروف الحلق، فقال مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧ هـ): «فأما الحروف التي تخرج من الحلق فستة: الهمزة والهاء والحاء والعين والخاء والغين، وقد زاد قومٌ الألف»[١]، وفعل ذلك أيضاً شريح بن محمد الرعيني (ت ٥٣٧هـ) في كتابه (نهاية الإتقان) فقال: «حروف الحلق ستة: الهمزة من أقصى الحلق وتليها الهاء، ومن وسط الحلق الحاء وتليها العين، ومن أدناه الخاء وتليها الغين»[٢].

وانتهى الأمر بعلماء التجويد إلى الأخذ برأي الخليل في إخراج الألف من حروف الحلق، وتخصيص مخرج الجوف لحروف المد ومنها الألف، والأخذ بترتيب سيبويه للمخارج الأخرى وجَعْلِهَا سبعة عشر بإضافة مخرج الجوف إليها، وتبلور هذا الاتجاه عند ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) فإنه قال في كتابه (التمهيد في علم التجويد) الذي ألَّفه سنة (٧٦٩هـ): «مخارج الحروف عند الخليل سبعة عشر مخرجاً، وعند سيبويه وأصحابه ستة عشر، لإسقاطهم الجوفية... فللحلق ثلاثة مخارج لسبعة أحرف: فمن أقصاه الهمزة والألف، لأن مبدأه من الحلق، ولم يذكر الخليل هذا الحرف هنا، والهاء، ومن وسطه العين والحاء المهملتان، ومن أدناه الغين والخاء»[٣].

ورجَّح ابن الجزري في كتابه (النشر في القراءات العشر) الذي انتهى من تأليفه سنة (٧٩٩هـ) مذهب مَن جعل المخارج سبعة عشر، فقال: «أما مخارج الحروف فقد اختلفوا في عددها فالصحيح المختار عندنا وعند من تقدمنا من المحققين... سبعة عشر مخرجاً، وهذا الذي يظهر من حيث الاختبار»[٤].

ومن ثم قال ابن الجزري بعد ذلك في منظومته (المقدمة في ما على قارئ القرآن أن يعلمه)[٥]:

---

(١) الكشف ١/ ١٣٩.

(٢) نهاية الإتقان ورقة ٣٤ و، وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ١/ ٥.

(٣) التمهيد ص١١٣.

(٤) النشر ١/ ١٩٨، وينظر: المرعشي: جهد المقل ص١٢١.

(٥) منظومة المقدمة ص١.

مخارجُ الحروفِ سبعةَ عَشَـرْ على الذي يختارُهُ مَنِ اخْتبَرْ
فألفُ الجَوْفِ وأُخْتَاها وَهِي حروفُ مَـدٍّ للهواءِ تَنْتَهِـي
ثُمَّ لأقصى الحَلْقِ همزٌ هـاءُ ثم لوَسْطِهِ فعينٌ حَـــاءُ
أدْنَاهُ غينٌ خاؤُها والقـــافُ أقصى اللسانِ فَوْقُ ثُمَّ الكافُ

المبحث الثالث
مخارج الأصوات الستة عند المحدثين

كانت الكتابات الأُولى لدى الدارسين المُحْدَثِين عن أصوات العربية تنحو منحى ما قرَّره علماء العربية والتجويد الأوائل في ترتيب مخارج الحروف، فقال المستشرق الألماني برجشتراسر بعد أن سرد مخارج الأصوات على نحو ما ورد عند سيبويه: «فهذا كله صحيح ما فيه شك، من وجهة نظر علماء الغرب»[1]. وقال المستشرق الألماني أرتور شادِهْ وهو يتحدث عن ترتيب سيبويه للمخارج: «إنه بلغ في تعيين مواضع الحروف ومخارجها من الصحة والدقة، مما يَعْسُرُ علينا الزيادة والإصلاح»[2].

وكان الدكتور إبراهيم أنيس أول مَن درس مخارج أصوات الحلق من الدارسين العرب المحدثين، وقدَّم لكلامه بالإشارة إلى أن المحدثين، ويقصد دارسي الأصوات من الغربيين، لم يحاولوا تحديد وظيفة الحلق بين أعضاء النطق، ثم قال: «ولعل البحوث المستقبلة تكشف لنا عن أسرار جديدة لأصوات الحلق»[3]. وأحسب أن عدم اهتمام دارسي الأصوات من الغربيين بأصوات الحلق متأتٍّ من عدم وجود أكثر هذه الأصوات في لغاتهم، فهي لا تشكل قضية عندهم.

ثم ذكر الدكتور إبراهيم أنيس مخارج الأصوات الستة، وتابع علماء العربية في تحديد مخرج الغين والخاء، وهو أدنى الحلق إلى الفم، وفي تحديد مخرج العين والحاء، وهو وسط الحلق، لكنه في

---

(١) التطور النحوي ص١٣.

(٢) علم الأصوات عند سيبويه وعندنا ص٦٤.

(٣) الأصوات اللغوية ص٨٨ - ٨٩.

تحديد مخرج الهمزة والهاء استفاد من اكتشاف المحدثين للوترين الصوتيين ودورهما في النطق، فالهمزة تنطق بانطباق الوترين انطباقاً تاماً، فلا يسمحان بمرور الهواء إلى الحلق، ثم ينفرج الوتران فجأة فيُسْمَعُ صوت الهمزة، وتُنْطَقُ الهاء بتباعد الوترين الصوتيين وضغط الهواء خلالهما فيُسْمَعُ نوعٌ من الحفيف الذي يشكِّلُ صوت الهاء[1].

ويطول الكلام إذا تتبعت عبارة كل واحد من دارسي أصوات العربية المحدثين على انفراد، وقد يكون جمع أقوالهم في مخارج أصوات الحلق مفيداً من ناحيتين، الأولى: اختصار الكلام، والثانية: عرض عباراتهم في مخرج الصوت الواحد في موضع واحد مما يسهل الموازنة بينها.

وأحسب أننا لسنا بحاجة إلى تتبع أقوالهم في مخرج صوت الهمزة، لأنه ليس موضع اختلاف بين المحدثين، فهم جميعاً متفقون على أن الهمزة تخرج من بين الوترين الصوتيين على نحو ما قال د.إبراهيم أنيس[2].

وهم أيضاً متفقون على أن الهاء تخرج من فتحة المزمار الكائنة بين الوترين الصوتيين، وذلك بتباعدهما وضغط الهواء خلالها[3]، وهو ما أحسب أنهم واهمون فيه، على نحو ما سأبين في المبحث الآتي.

أما مخرج العين والحاء فإن عباراتهم جاءت متقاربة، فقال الدكتور محمود السعران في تحديد مخرج الحاء: «يحدث احتكاك هذا الصوت في الفراغ الحلقي أعلى الحنجرة، إذ يضيق المجرى الهوائي في هذا الموضع بحيث يُحْدِثُ احتكاكاً، يُرْفَعُ الحنكُ اللين ولا يتذبذب الوتران الصوتيان، فالحاء صامت مهموس حلقي احتكاكي»، ثم قال عن العين: «وهو النظير المجهور للحاء»[4].

---

(١) ينظر: الأصوات اللغوية ص٨٨ -٩١.

(٢) ينظر: محمود السعران: علم اللغة ص١٣١، وكمال بشر: علم الأصوات ص٢٨٨.

(٣) ينظر: المصدران السابقان ص١٤٨ و ص٣٠٤.

(٤) ينظر: المصدران السابقان ص١٤٨ و ص٣٠٣-٣٠٤.

وقال الدكتور أحمد مختار عمر: «الحلق مع جذر اللسان، ويسمى الصوت حينئذ حلقياً، وينتج في هذا المخرج صوتان هما الحاء والعين، ويتم إنتاجهما عن طريق تقريب جذر اللسان من الجدار الخلفي للحلق، بصورة تسمح بمرور الهواء، مع حدوث احتكاك (استمراري)، ويُمَيَّزُ بين الحاء والعين أن الأولى مهموسة والثانية مجهورة»[1]. وصارت العبارة لدى الدكتور سعد مصلوح «جذر اللسان مع الجدار الخلفي للبلعوم الفموي، ومنها مخرج العين والحاء»[2].

وقال الدكتور تمام حسان: «وصوت العين حلقي رخو مجهور مرقق. ويتم نطقه بتضييق الحلق عند لسان المزمار، ونتوء لسان المزمار إلى الخلف حتى يتصل أو يكاد بالجدار الخلفي للحلق... أما صوت الحاء فحلقي رخو مهموس مرقق، وهو المقابل المهموس لصوت العين»[3].

وقال الدكتور فوزي الشايب: «وعند نطق الحاء يحصل تضييق لمجرى الهواء عن طريق تقريب الحائطين الأمامي والخلفي للحلق... والعين هي النظير المجهور للحاء»[4].

وأحسب أن عبارات هؤلاء الأساتذة الأفاضل لم تَنْبَنِ على أساس علمي واضح، بل هي أقرب إلى الخيال حين تُصَوِّرُ تقارب الحائطين الأمامي والخلفي للحلق لإنتاج صوتي الحاء والعين، وليس ثم حائطان بالمعنى الحقيقي، وليس ثم تقارب بين جذر اللسان والحائط الخلفي للحلق أو البلعوم الفموي، وليس ثم علاقة مباشرة بين نطق الحاء والعين ولسان المزمار، على نحو ما سنبين في المبحث الآتي، إن شاء الله تعالى.

أما مخرج الغين والخاء فإن أكثر المحدثين يذهبون إلى أنهما يتكونان بأن يقترب أقصى اللسان من أقصى الحنك بحيث يكون بينهما فراغ ضيق يسمح للهواء بالنفاذ محدثاً احتكاكاً،

---

(١) دراسة الصوت اللغوي ص٢٧٢، وينظر: عبد القادر الخليل: المصطلح الصوتي ص٦٧.

(٢) دراسة السمع والكلام ص١٧٤.

(٣) مناهج البحث في اللغة ص١٠٢-١٠٣.

(٤) محاضرات في اللسانيات ص١٩٠.

والخاء صوت مهموس، والغين صوت مجهور[1].

وقال الدكتور تمام حسان عن الغين: «وهذا الصوت طَبَقِيٌّ رِخْوٌ مجهورٌ مُرَقَّقٌ... ويتم النطق به بأن يرتفع مؤخر اللسان حتى يتصل بالطبق، وخَلْقٍ صلة تسمح للهواء الرئوي بالمرور... لقد اعتبر النحاة والقراء الحلق مخرج الغين، وبهذا يستطيع الباحث أن يقف منهم أحد موقفين ينبني كل منهما على طريقة فهمهم لاصطلاح (حلق)، فإذا كان مفهوم هذا الاصطلاح في أذهانهم مطابقاً لما نفهمه نحن الآن [وهو الفراغ الكائن بين الحنجرة وجذر اللسان][2]، فهم – ولاشك – مخطئون في القول بأن صوت الغين يخرج من الحلق، أما إذا كان فهمهم للاصطلاح أوسع من فهمنا له حتى ليشمل مابين مؤخر اللسان والطبق، فلا داعي للقول بخطئهم، والمقابل المهموس لهذا الصوت هو صوت الخاء... وما قيل عن النحاة والقراء في اعتبارهم صوت الغين صوتاً حلقياً يقال بحذافيره في صوت الخاء»[3].

ويحسن تذكير القارئ بأن (الطَّبَق) يراد به الجزء اللين من الْحَنَكِ (أي:سقف الفم)، حيث تُنْطَقُ الكاف، ولاشك في أن النحاة والقراء لا يتجاوزون بدلالة مصطلح (الحلق) ما هو معروف من دلالته على التجويف الكائن فوق الحنجرة إلى خلف جذر اللسان، وأول مجرى النفس إلى الخيشوم، ومن ثم فإن الأمر يحتاج إلى التحقق للوقوف على أي الفريقين وقع في الخطأ: النحاة والقراء أم من يذهب إلى تخطئتهم من المحدثين.

ويذهب أكثر دارسي الأصوات المحدثين إلى عدِّ صوت الخاء والغين صوتين طبقيين يشاركان صوت الكاف في المخرج[4]، وعبَّر بعضهم بعبارة (أقصى الحنك)[5]. أو (مؤخرة

---

(١) ينظر: محمود السعران: علم اللغة ص١٤٧.

(٢) ينظر: مناهج البحث في اللغة ص٨٥.

(٣) مناهج البحث في اللغة ص١٠١ – ١٠٢.

(٤) ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي ص٢٧٤، وعبد القادر الخليل: المصطلح الصوتي ص٦٧، وفوزي الشايب: محاضرات في اللسانيات ص١٩٢، وسعد مصلوح: دراسة السمع والكلام ص١٨٤.

(٥) ينظر: كمال بشر: علم الأصوات ص٣٠٣.

سقف الحنك)[1]، وهي قريبة من دلالة كلمة(الطبق) التي تعني الجزء اللين من الحنك .

وقد خطَّأَ دارسو الأصوات المحدثون علماء العربية والتجويد في تحديدهم مخرج الغين والخاء، بناء على هذا التصور لمخرجهما، على نحو ما صرَّح الدكتور تمام حسان، وغيره[2]، وهم يرتبون أصوات أقصى اللسان على هذا النحو: (ك غ خ ـ ق).

وأحسب أن هذا التصور لمخرج الغين والخاء لدى المحدثين غير مُسَلَّم به بصورة نهائية، لأن إمكانية نطق خاء أو غين من الطبق لا تلغي إمكانية نطقهما من اللهاة أو من أعلى تجويف الحلق، أو حسب عبارة سيبويه من أدنى الحلق إلى الفم، كما مرَّ، وسوف أناقش هذه القضية في المبحث الآتي، إن شاء الله تعالى.

---

(١) ينظر: عبد الرحمن أيوب: أصوات اللغة ص٢١٣.

(٢) ينظر: رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة ص٣٠-٣١.

المبحث الرابع
تصور جديد لمخارج الأصوات الستة

هناك عدد من المسائل الصوتية التي بحثها علماء العربية والتجويد، ودارسو الأصوات اللغوية المحدثون، تختص بصفات أصوات الحلق، ولا أجد ضرورة لتناولها في هذا البحث، لأنها لا يتعلق بها ما نحن بصدد مناقشته من تحديد مخارج هذه الأصوات، ومن تلك المسائل ما يأتي:

١. تحديد صفة الهمزة من حيث الجهر والهمس، فقد قال المتقدمون إنها صوت مجهور، وينفي المحدثون أن تكون كذلك، واختلفوا في وصفها بالهمس، أو نفي الجهر والهمس عنها.

٢. إخراج الألف من بين أصوات الحلق، فقد ذكره سيبويه مع الهمزة والهاء، كما سبق، وتابعه كثير من علماء العربية والتجويد، وأخرجه عدد من العلماء المتقدمين والمحدثين من هذه المجموعة وخصصوا مخرج الجوف له ولحروف المد الأخرى.

٣. ناقش عدد من العلماء ترتيب أصوات المخرج الواحد، وأيهما متقدم على الآخر، فهل ترتيب أصوات الحلق: ء هـ ع ح غ خ، أو هو: (ء هـ ح ع خ غ)، وكانت لهم آراء في هذه المسألة، لا ضرورة لمناقشتها هنا أيضاً.

٤. جعل سيبويه صوت العين ضمن الأصوات المتوسطة، وتابعه في ذلك علماء العربية والتجويد، لكن بعض الدارسين استشكل إدراج العين ضمن المتوسطة، ونظيرُهُ المهموسُ (الحاء) صوت رخو، أو احتكاكي.

ومع أهمية تحقيق هذه المسائل الصوتية إلا أنها لا تعلق لها بما نحن بصدده، وسأكتفي بهذه الإشارة إليها، ومَن رغب في التوسع فيها فيمكنه متابعة ذلك في المصادر التي فصَّلت الحديث عنها.

وأود تذكير القارئ بأن الاختلاف في تحديد مخارج أصوات العربية ليس بالأمر الجديد، فقد حصل على نطاق محدود بين علماء العربية والتجويد، وحصل على نطاق واسع في العصر الحديث، وإذا أراد الباحث أن يحدد سبب ذلك الاختلاف فإنه قد يكون عدم انكشاف حركة بعض أعضاء آلة النطق سبباً في الاختلاف في تحديد مخارج عدد من الأصوات أو كيفية نطقها.

وإذا كان الاختلاف قد وقع في تحديد مخارج أصوات طرف اللسان، وهي من أكثر الأصوات وضوحاً في العملية النطقية، فإن حصوله في أصوات الحلق، وهي بعيدة، وحركة أعضاء النطق عند تكونها غير واضحة، أمر متوقع، وغير مستغرب.

وقد يكون من أسباب الاختلاف في تحديد مخارج أصوات الحلق عدم تدقيق بعض الدارسين في مكونات الحنجرة والتجويف الحلقي، فينعكس ذلك على تصورهم لمخارج هذه الأصوات، وطريقة تعبيرهم في وصفها.

ولاشك في أن من أهم منجزات علم الأصوات الحديث اكتشاف مكوِّنات الحنجرة، ودورها في عملية التصويت، لكن خلو اللغات الأوربية من أكثر أصوات الحلق قد أضعف عنايتهم بهذه الأصوات، على نحو ما صرَّح بذلك الدكتور إبراهيم أنيس، كما مرَّ، وحَرَم ذلك دارسي أصوات العربية المحدثين من تحقيق بعض المسائل المتعلقة بأصوات الحلق، عن طريق الوسائل الحديثة لدراسة الأصوات اللغوية عندهم.

ولاحظت في كتب علم الأصوات اللغوية الحديثة المرور السريع ببعض مكونات الحنجرة وأجزاء تجويف الحلق، خاصة ما سماه بعض الدارسين بالوترين الكاذبين (أي الطيتين الدهليزيتين)، ولسان المزمار، حيث صرَّح كثير منهم بأنها لا دور لها في إنتاج الأصوات، على نحو ما أشرت إليه من قبل، وقد أهمل بعض الدارسين ذكر هذه الأعضاء، وتصوَّر تجويف الحلق كأنه تجويف أنبوبي له جدران لها القابلية على التضام وتضيق مجرى النفس وإنتاج الأصوات، وأحسب أن هذا التصور قد أدَّى إلى حصول بعض الأوهام في تحديد مخرج الحاء والعين بشكل خاص.

ولعل من المفيد تنبيه القارئ وتذكيره بأهمية معرفة مكونات الحنجرة وتجويف الحلق في تحديد مخارج الأصوات الستة على نحو أكثر دقة، وترتكز هذه المحاولة في إعادة تحديد مخارج هذه

الأصوات على تصور دور جديد لبعض أجزاء الحنجرة، والحلق، وهي بالتحديد لسان المزمار وما سمَّوْهُ بالوترين الكاذبين، لأنني لاحظت وجود دور مهم لهذه الأعضاء في إنتاج أصوات الحلق، ويمكن تقسيم الأعضاء التي تشترك في إنتاج الأصوات الستة على قسمين:

الأول: الحنجرة، وفوقها لسان المزمار (أو الغلصمة).

الثاني: تجويف البلعوم (أو الحلق) فوق الحنجرة.

والحنجرة تتكون من صندوق غضروفي صغير، كما سبق بيان ذلك من قبل، لكن يجب التأكيد على أن لهذا الصندوق صِمَامَيْنِ: أحدهما سُفْلِيٌّ، ويمثله الوتران الصوتيان الحقيقيان (أو الصادقان)، والآخر عُلْوِيٌّ، ويمثله الوتران الصوتيان الزائفان، وأنا أدعو في هذا المقام إلى ترك وصفهما بالكاذبين أو الزائفين، وأقترح تسميتهما بالوترين العلويين، في مقابل الوترين السفليين، بناء على التسمية السائدة لهذه الأجزاء من الحنجرة بالوترين، وإلا فإنهما أقرب إلى الشفتين الرقيقتين الصغيرتين، وقد يكون الوتران العلويان أكثر كثافة وسماكة من الوترين السفليين، وبين الوترين العلويين والوترين السفليين توجد حجرة صغيرة سمَّاها بعض الدارسين (جيب الحنجرة) كما سبق بيان ذلك عند الحديث عن مكونات الحنجرة.

ويمكن تصور موضع الوترين العلويين (أو الطية الدهليزية) والسفليين (أو الطية الصوتية) وبينهما جيب الحنجرة من خلال هذه الصورة المأخوذة بالأشعة لمنطقة الحنجرة:

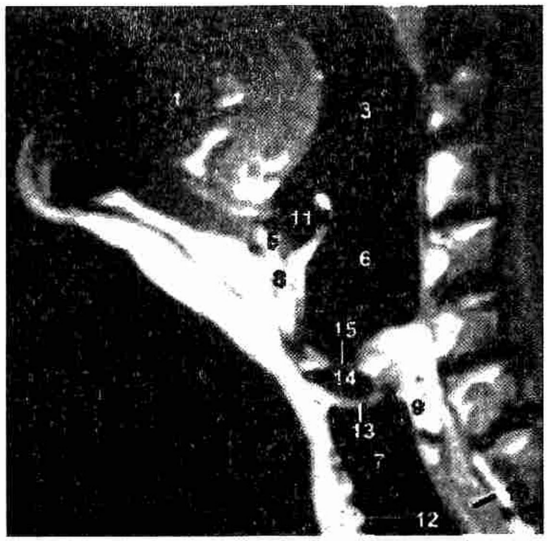

بيان الأجزاء المؤشرة في منطقة الحنجرة:

الرقم (١٥): الطية الدهليزية (أو الوتران الصوتيان الزائفان): Vestibular Fold

الرقم (١٤) جيب الحنجرة Ventricle

الرقم (١٣) الطية الصوتية (أو الوتران الصوتيان): Vocal fold

مصدر الصورة كتاب: Dynamic Human Anatomy

Student version ٢٠٠ Arthur F. Dalley

Douglas J. Gould

Copyright ٢٠٠٥

ولا يعني رفع صفة (الكاذبين) عن الوترين العلويين أن لهما القابلية على إنتاج النغمة الحنجرية التي يصدرها الوتران السفليان، وإنما يعني أنهما يشاركان في إنتاج بعض أصوات الحلق الستة، بأن يكونا موضعاً لاعتراض النفس وتضييق مجراه، على نحو ما سنوضح ذلك بعد قليل.

وأما لسان المزمار، أو الغلصمة، فله وظيفة غير نطقية عند الدارسين، وهي حماية الحنجرة عند بلع الطعام، ويمنحه هذا البحث وظيفة نطقية، وهي الاشتراك في إنتاج بعض الأصوات الستة.

أما تجويف الحلق الكائن فوق الحنجرة فأحسب أنه لا يشكل تجويفاً أنبوبياً كاملا، فهو عبارة عن حجرة يحدها من الأسفل لسان المزمار وأعلى الحنجرة، ومن الخلف جدار الحلق الخلفي، وينفتح من الأعلى إلى التجويف الأنفي، ومن الأمام يشكل جذر اللسان واللهاة وما يحيط بها من الحنك اللين والفتحة الكائنة بين سطح أقصى اللسان واللهاة الواجهة الأمامية لهذه الحجرة.

ولا شك في أن اللهاة لها القابلية على التراجع إلى الخلف والاتصال بالجدار الخلفي لتلك الحجرة، فينسد طريق النفس إلى التجويف الأنفي، ولكن هذه العملية لا علاقة لها بإنتاج الأصوات الستة، أما جذر اللسان فإن تراجعه إلى الخلف لا يصل إلى الجدار الخلفي للتجويف الحلقي، أو يقترب منه على نحو يؤدي إلى إنتاج أي من الأصوات الستة.

أما الجزء الأسفل من تلك الحجرة فإنه لا يشكل أنبوباً أو ما يشبه الأنبوب، فليس ثمة سوى لسان المزمار الذي يغطي فتحة الحنجرة عند عملية البلع، ولا يصل إلى الجدار الخلفي المقابل له، فوق فتحة المريء، كما تصوَّر ذلك بعض الدارسين في تحديد مخرج العين والحاء، لأنه لو وصل إلى الجدار الخلفي للتجويف الحلقي المقابل له لأدى ذلك إلى سد منفذ الطعام إلى المريء.

وهذه صورة للحنجرة تبين مكوناتها من الخلف:

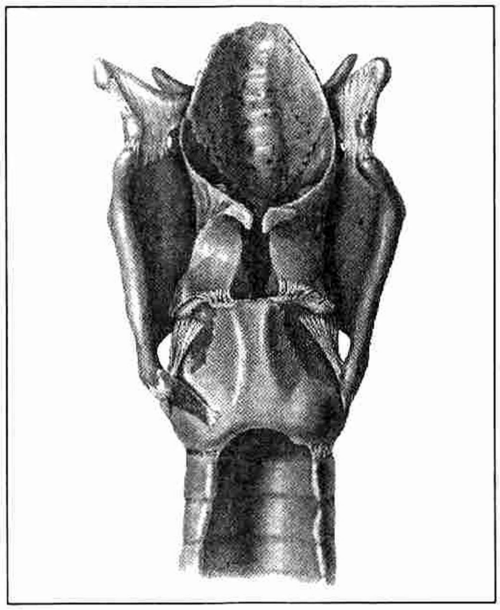

مصدر الصورة كتاب: Dynamic Human Anatomy

Student version ٢٠٠ Arthur F. Dalley

Douglas J. Gould

Copyright ٢٠٠٥

وبناء على هذا التصور لأجزاء الحنجرة وتجويف الحلق ودورها في إنتاج الأصوات اللغوية، وهو ما أرجو أن يكون صحيحاً في معظمه، سوف أعرض وجهة النظر الجديدة في تحديد مخارج الأصوات الستة، وسوف أتحدث عنها صوتين صوتين، على نحو ما رتبها معظم

الدارسين من المتقدمين واللاحقين، وهي الهمزة والهاء، والعين والحاء، والغين والخاء.

(١) مخرج الهمزة والهاء:

حدَّد الخليل وسيبويه مخرج الهمزة من أقصى الحلق، وتابعهم في ذلك علماء العربية والتجويد، وخَصَّصَ الدارسون المحدثون ذلك بقولهم: إن مخرج الهمزة هو من بين الوترين الصوتيين، وذلك بأن ينطبقا فينحبس النَّفَس خلفهما، ثم ينفرجا فجأة فيُسْمَعُ صوت الهمزة، ولا تعارض بين المذهبين، فلم يكن علماء العربية والتجويد السابقون على معرفة بالوترين، وعَبَّرُوا عنهما بعبارة أقصى الحلق. وليس لديَّ ما أزيده على ما قالوا، سوى أني أصف مخرج الهمزة بأنه (حنجري سفلي) بناء على وصف الوترين اللذين تصدر عنهما الهمزة بالوترين السفليين، تمييزاً لهما عن الوترين العلويين اللذين كانا يوصفان بالكاذبين، واقترحت تسميتهما بالعلويين.

أما صوت الهاء فإن القدماء والمحدثين ذهبوا إلى أنه من مخرج الهمزة إلا أنه ينتج بتباعد الوترين الصوتيين (السفليين) ويندفع الهواء بينهما محدثاً حفيفاً يتشكل منه صوت الهاء، فالهاء بهذا الوصف صوت حنجري رخو مهموس.

وقد ترجح لدي أن هذا الوصف لإنتاج صوت الهاء غير دقيق في بعض جوانبه، خاصة تحديد النقطة التي يخرج منها، وترجح عندي أن مخرج الهاء هو من بين الوترين الصوتيين العلويين اللذين وُصِفَا بالكاذبين، وأحسب أن الوقت حان لتبرئتهما من هذه الصفة، فإنهما صادقان، كالوترين الصوتيين السفليين. فالهاء يتم نطقه بتقارب الوترين العلويين، ويندفع النفس خلالهما في ممر ضيق، فيحدث الحفيف الذي يتشكل منه صوت الهاء، مع بقاء الوترين الصوتيين السفليين متباعدين كحالتهما في نطق الأصوات المهموسة، ويتحصل من ذلك وصف الهاء صوتياً على هذا النحو:

الهاء صوت حنجري (علوي) رخو (أي احتكاكي) مهموس.

وإذا أردت أن تتحقق من صحة هذا المذهب فيمكنك تكرار نطق الهمزة والهاء(أءْ، أهْ، أءْ، أهْ) أو (ءءءء)، وتكرار نطق الهاء (هـ هـ هـ هـ) فسوف تحس أن مخرج الهاء من نقطة أعلى من النقطة التي يخرج منها صوت الهمزة.

وكذلك لو أنك نطقت صوت الهاء بقوة ونحوت به نحو الحاء (هههههحححححح)

لوجدت أن الحاء تخرج من حيث ينقطع صوت الهاء، ومعنى ذلك أن مخرج الهاء أعلى من مخرج الهمزة، وذلك الموضع هو ما بين الوترين العلويين حين يقترب أحدهما من الآخر .

وهذه صورة لمخرج الهمزة والهاء كما تتصورها الدراسات الصوتية السابقة:

الصورة منقولة من اللوحة التي أعدها الدكتور أيمن رشدي سويد لمخارج حروف العربية

ويلاحظ على هذه الصورة عدم الإشارة إلى الوترين الصوتيين الكاذبين (أو الطيتين الدهليزيتين)، وقد أظهرت الصورة أن الهمزة والهاء يخرجان من مخرج واحد هو الوترين الصوتيين، لكن الهمزة بانطباقهما، والهاء بانفتاحهما، ويترجح عندي أن مخرج الهمزة من الوترين السفليين، وأن مخرج الهاء من الوترين العلويين، والصورة الآتية توضح موضع المخرجين:

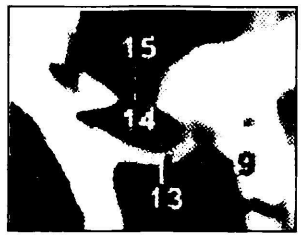

فالموضع عند رقم (١٣) هو مخرج الهمزة، والموضع عند رقم (١٥) هو مخرج الهاء.

(٢) مخرج الحاء والعين:

ذهب علماء العربية والتجويد إلى أن الحاء والعين يخرجان من وسط الحلق، كما ذهب هذا المذهب عدد من الدارسين المحدثين، لكن بعضهم حاول تخصيص مخرج الصوتين على نحو أكثر تحديداً، فذهب بعضهم إلى أنهما ينتجان بتقريب الحائطين الأمامي والخلفي للحلق، وقال بعضهم: بأن نطقهما يتم بمشاركة لسان المزمار وتراجعه إلى الخلف حتى يكاد يتصل بالجدار

الخلفي للحلق، و نحو ذلك من الأقوال التي نقلتها من قبل، وأحسب أن هذه التحديدات لمخرج الصوتين تفتقر إلى الدقة.

وترجح عندي أن مخرج الصوتين هو من بين الوترين الصوتيين العلويين، وذلك بتقاربهما إلى درجة تسمح للهواء بالنفوذ من خلالهما، فيحدث احتكاك مسموع يتشكل منه الصوتان، والحاء مهموس، والعين مجهور، ويمكن وصفها بناء على ذلك على هذا النحو:

الحاء صوت حنجري علوي، رخو (احتكاكي)، مهموس.

والعين صوت حنجري علوي، رخو (احتكاكي)، مجهور.

ولا أجد في عملية النطق بالحاء والعين حصول تقريب لحائطي الحلق، ولا تراجع لسان المزمار إلى الجدار الخلفي، فحركة أعضاء التجويف الحلقي عند النطق بالصوتين ليست من الخلف والإمام، لإحداث التضييق الذي يلزم لنطق الصوتين، وكل ما هناك تقارب الوترين الصوتيين العلويين بحركة من الجانبين إلى الداخل، لأن امتدادهما طولي من الأمام إلى الخلف، ويبدو أن الفتحة بينهما تتخذ شكلاً أقرب إلى الشكل الذي يتخذه الوتران الصوتيان السفليان حينما يكونـــان متباعدين، وهو الشكل المثلث، لكن قاعدة المثلث في الوترين السفليين من الخلف ورأسه في الأمام، بينما قاعدة المثلث في الوترين العلويين من الأمام ورأسه من الخلف .

وإذا أردت أن تتأكد من صحة ما ذكرته لك من كون مخرج الحاء والعين من بين الوترين العلويين، فانطق بصوت الهاء مع إطالة الصوت به، ثم ضيِّق الفتحة بين الوترين العلويين اللذين يخرج من بينهما الهاء، على ما رجحت من قبل، فإنك ستجد الصوت يتحول إلى صوت الحاء، إذا ازداد اقتراب الوترين بعضهما من بعض، وهذا يدلك على أن الهاء والحاء والعين تخرج من مخرج واحد، والفرق بينهما أن الهاء تخرج بتباعد الوترين العلويين والحاء والعين بتقاربهما.

وهذه صورة مخرج العين والحاء كما تتصورها الدراسات الصوتية السابقة:

الصورة منقولة من اللوحة التي أعدها الدكتور أيمن رشدي سويد لمخارج حروف العربية

والملاحظ في الصورة أنها تجعل مخرج العين والحاء باتصال لسان المزمار بالجدار الخلفي لتجويف الحلق، وهو أمر ليس عليه دليل واضح، والراجح في تحديد مخرج الصوتين أنهما يخرجان من بين الوترين الصوتيين العلويين (أو الطيتين الدهليزيتين)، من موضع الرقم (١٥) في الصورة الآتية:

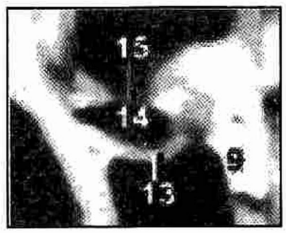

(٣) مخرج الخاء والغين:

حدَّد علماء العربية والتجويد مخرج الخاء والغين من أدنى الحلق إلى الفم، وهي عبارة فيها من العموم ما يمكن أن تختلف فيه الآراء، لكن المتقدمين لم يحاولوا تقييد ذلك العموم فيها، وحافظوا على ذلك التحديد لمخرج الصوتين.

أما المحدثون فإن القليل منهم حافظ على العبارة القديمة، كما سبق أن نقلنا بعض أقوالهم، والكثيرون أعطوا تحديداً جديداً لمخرج الصوتين، وهو من بين أقصى اللسان والحنك اللين، أو الطبق، عند مخرج الكاف، وانتقدوا تحديد المتقدمين لمخرج الصوتين.

ولاشك في أن امتداد نطق الخاء والغين يصل إلى منطقة اللهاة، لكن يبدو أن مبدأ الصوتين من نقطة أعمق من ذلك، وكان سيبويه قد حاول إثبات أن مخرج القاف أعمق من مخرج الكاف، فقال: «والدليل على ذلك أنك لو جَافَيْتَ بين حَنَكَيْكَ فَبَالَغْتَ، ثم قُلْتَ: قَقْ، قَقْ، لم تَرَ

ذلك مُخِلاً بالقاف، ولو فعلته بالكاف وما بعدها من حروف اللسان أخلَّ ذلك بهن»[1]، ولو أننا فعلنا ما ذكره سيبويه لم نجد ذلك مخلا بالخاء والغين، وهو ما يدل على أنهما يخرجان من نقطة أعمق من الموضع الذي ذكره المحدثون في تحديد مخرجيهما، وهذه صورة تبين مخرج الخاء والغين عند المحدثين:

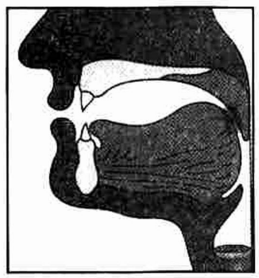

والذي يترجح عندي أن الخاء والغين يُنْطَقان باقتراب لسان المزمار (أي: الغلصمة) من حافتي فتحة الوترين العلويين، وهو يقتضي تراجع أقصى اللسان نحو الخلف، ويؤدي ذلك إلى سماع الحفيف الذي يتشكل منه صوت الخاء والغين، والخاء مهموس، والغين مجهور، ويمر النفس بعد ذلك من فوق أقصى اللسان، بينه وبين أقصى الحنك، واللهاة مسترخية في طريق النفس مائلة إلى الأمام، وقد تكون هذه الصورة لمخرج الحرفين أدق من الصورة السابقة:

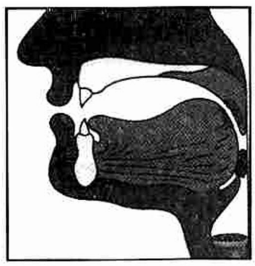

ومن الممكن أن يكون مخرج الصوتين أعمق مما يبدو في الصورة قليلاً، كما في الصورة الآتية:

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٨٠.

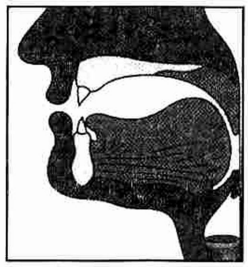

ويمكن وصف الخاء والغين بناء على هذا التصور في طريقة نطقهما على النحو الآتي:

الخاء: صوت غَلْصَمِيٌّ، رِخْوٌ، مهموسٌ، مستعلٍ.

والغين: صوت غَلْصَمِيٌّ، رخوٌ، مجهورٌ، مستعلٍ.

وكلمة (غَلْصَمِيٌّ) تحدد مخرج الصوتين، وهي تعني (لسان المزمار)، والنسبة إلى كلمة واحدة خير من النسبة إلى كلمتين، لاسيما أن كلمة (الغَلْصَمَة) هي المستخدمة في التراث اللغوي العربي على ما يسمَّى الآن لسان المزمار. ولاشك في أن كل صوت يخرج بالتقاء عضوين، وعادة ما ينسب إلى أحدهما، والنسبة في الخاء والغين إلى (الغَلْصَمَة) أوضح من النسبة إلى الوترين العلويين، حتى لا يلتبس مخرجهما بمخرج الحاء والعين.

وقد يعترض البعض على هذا التحديد لمخرج الصوتين، ويصر على عدِّهما من أقصى اللسان، وهو أمر محتمل، لأن صوتهما يمر على هذه النقطة، ولكن يبدو لي أن مصدر التصويت فيهما أعمق من ذلك، ويترجح عندي أنهما عند اقتراب السطح الحنجري للغَلْصَمَة (أي لسان المزمار) من الحافة العليا للوترين الصوتيين العلويين، مع بقائهما متباعدين، وتستطيع أن تتحسس ذلك بأن تضيق مخرج الصوتين حتى تجد أن الصوت قد انقطع بانطباق الغلصمة على الوترين العلويين.

وهذا التحديد لمخرج الصوتين أقرب إلى وصف علماء العربية والتجويد لمخرجهما بأنه من أدنى الحلق إلى الفم، من قول المحدثين أنهما طبقيان. والله تعالى أعلم.

خاتمة

الحمدُ لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحابته والتابعين لهم بإحسان إلى يـوم الدين. وبعد

فإن العلوم ثمرة جهود أجيال متتابعة من الدارسين، ولا عجب أن يضيف المتأخرون على جهود السابقين، وها نحن نجد العلوم تتقدم على نحو مطرد وسريع، يبني اللاحقون على ما أسسه السابقون، وهكذا تبنى الحضارات وتتكامل العلوم وتتقدم، ولا أنسب لنفسي في هذا البحث إدراك ما لم يدركه الأولون، ولكن هي أفكار طرقت صفحات الفكر، وألَحَّتْ عليَّ فدوَّنتها في هذه الورقات، فإن كانت صواباً فالفضل لله وحده، وهو المنعم والموفق والمعين، وإن كانت غير ذلك فمن تقصيري وعجزي، وأرجو أن يكون في إخلاص القصد، والرغبة في خدمة هذا العلم الشريف، وخدمة متعلميه، وفي قلة الوسائل والمصادر، وصعوبة الأحوال وفقدان الأمن ما يُعْتَذَرُ به لي.

إن فكرة هذا البحث تدور حول تقديم تصور جديد لتحديد مخارج أصوات الحلق الستة، وقد عرضتُ وجهة نظر المتقدمين والمحدثين، ثم أتبعت ذلك ببيان بعض الأفكار التي انبنت عليها وجهة نظري في إعادة تحديد مخارج هذه الأصوات، وانتهيت من ذلك إلى ما يأتي:

الهمزة: صوت حنجري سفلي، شديد (انفجاري) مهموس أو لا مجهور ولا مهموس، وليس في هذا التحديد من جديد سوى إضافة كلمـــة (سفلي)، للدلالة على أن الهمزة تنطق بانطباق الوترين الصوتيين السفليين.

الهاء: صوت حنجري علوي، رخو (احتكاكي) مهموس، وهو تحديد جديد لمخرج هذا الصوت، وهو عندي أقرب إلى اليقين، ومعنى (علوي) أي الهاء يُنْطَقُ من بين الوترين العلويين اللذين كانا يوصفان عند الدارسين المحدثين بالكاذبين.

والحاء: صوت حنجري علوي، رخو (احتكاكي) مهموس.

والعين: صوت حنجري علوي، رخو (احتكاكي) مجهور.

وهذا التحديد أقرب عندي إلى اليقين، وقد تتساءل عن الفرق بين هذين الصوتين والهاء، ويتلخص ذلك في أن الهاء ينتج بتباعد الوترين العلويين، والحاء والعين بتقاربهما.

والخاء: صوت غَلْصَمِيٌّ رخو (احتكاكي) مهموس، مستعلٍ.

والغين: صوت غَلْصَمِيٌّ رخو (احتكاكي) مجهور، مستعل.

ويترجح عندي هذا التحديد على ما قال به بعض المحدثين من أنهما صوتان طبقيان، وهو بعيد جداً على نحو ما بينت في ما سبق من قول.

وهذه صورة طبيعية لمقطع من الحنجرة من الأعلى، وهي صورة تساعد على تصور موقع مخارج أصوات الحلق التي يقترحها هذا البحث:

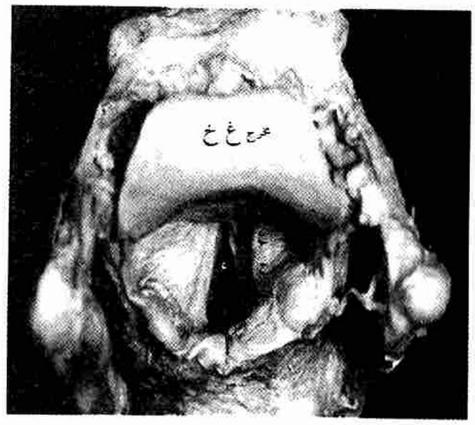

مصدر الصورة كتاب: **Human Anatomy:**
Color Atlas And Text
Third Edition

وبعد أن انتهيت من عرض معالم وجهة النظر هذه في تحديد مخارج أصوات الحلق أرجو من القارئ أن لا يتعجل بالحكم على ما ورد في هذا البحث بالبطلان، وأدعوه أن يطيل التأمل في نطق الأصوات الستة، وأن يحاول التمييز بين حركة الوترين الصوتيين السفليين، وحركة الوترين الصوتيين العلويين، وحركة لسان المزمار (أي الغلصمة)، فالحركة التي نحسها في الحنجرة عند نطق الهمزة هي حركة الوترين السفليين، والحركة التي نحسها في الحنجرة عند حمل ثقل ووضعه

هي حركة الوترين العلويين، والحركة التي نحسها في منطقة ما فوق الحنجرة عند البلع هي حركة لسان المزمار، وتستطيع أن تبتكر وسائل أخرى في تحسس تلك الحركات والتمييز بينها، وإذا ما أتيحت لبعض القراء وسائل آلية أكثر دقة لتحقيق بعض فرضيات هذا البحث فإني أرجو أن يسارع إلى إعلانها.

ثم إني أقترح ترك تسمية الوترين العلويين (أو ما يسمى بالطية الدهليزية أو الثنية الدهليزية) بالكاذبين أو الزائفين، تلك التسمية التي استندت إلى الاعتقاد بأنهما لا دور لهما بعملية النطق، وللتمييز بينهما وبين الوترين الحقيقيين أجد أن نسميهما بالوترين الصوتيين العلويين، في مقابل الوترين الصوتيين السفليين، ما دام لكل منهما دوره في إنتاج الأصوات، هذه على الأقل تسميات مقترحة لدارسي الأصوات اللغوية، ولا تخص أهل التشريح.

ووجدت بعد أن انتهيت من كتابة هذا البحث أن ما قاله الخليل بن أحمد في تحديد مخارج هذا الأصوات أقرب إلى الحقيقية مما قاله سيبويه واللاحقون، فقد جعل الهمزة وحدها في حِيِّز من أقصى الحلق، والهاء والحاء والعين من حيِّز واحد أيضاً، وتميزت الهاء بهَهَّةٍ، والحاء ببُحَّةٍ، عن العين، وجعل الخاء والغين في حيِّز واحد، وكنت أمرُّ على كلام الخليل واستحضر ما يقوله العلماء من صحة تحديد سيبويه لمخارج هذه الأصوات، وضَعْفِ مذهب الخليل، وأجد الآن الأمر على العكس من ذلك، على الرغم مما في كلام الخليل من عدم التخصيص والتحديد لمخارج تلك الأصوات.

ولا شك عندي في أن ما ورد في هذا البحث يحتاج إلى تمحيص وتسديد، من خلال التعمق في دراسة مكونات الحنجرة وتشريحها خاصة الغلصمة (لسان المزمار) والوترين (العلويين)، ومن خلال الاستعانة بما تقدمه الوسائل الحديثة في دراسة الأصوات، لكن ملاحظاتي الذاتية في نطق الأصوات الستة، والاستعانة ببعض الحقائق التي تضمنتها كتب الأصوات اللغوية وكتب التشريح، قادتني إلى كتابة هذا البحث، عسى أن يجد من المتخصصين عناية وتأملاً لإيضاح ما فيه وتمحيصه.

جعله الله تعالى من العلم النافع، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

ٱستخدام صورة آلة ٱلنطق ومخارج ٱلحروف في تعليم قواعد ٱلتلاوة تأصيل وتحليل[1]

مُقَدِّمَة:

الحمدُ لله رَبِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمد، وعلى آله وصحابته أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد

فإنَّ علم التجويد من العلوم الأصيلة في تراث الأمة العلمي، وهدفه تعليم تلاوة القرآن الكريم على النحو الصحيح، ويستند علم التجويد في تحقيق ذلك الهدف إلى ركيزتين:

الأولى: القواعد النظرية المدونة في الكتب.

والثانية: التلقي الشفهي من أفواه المعلمين المتقنين.

واستعان علماء التجويد منذ قرون مبكرة بوسائل الإيضاح المتمثلة بصورة آلة النطق وعليها مخارج الحروف، وكان ذلك إنجازاً علمياً متميزاً، وسبقاً تربوياً مهماً، وقد لجأ إليه دارسو الأصوات اللغوية المحدثون في تيسير تعليم أصوات اللغة والكشف عن خصائص الأصوات وكيفية نطقها.

واستخدم المؤلفون في علم التجويد من المحدثين صورة آلة النطق في كتبهم على نطاق واسع، ووضعوا صورة لمخرج كل صوت من أصوات العربية، ونقل بعضهم تلك الصور من

---

(١) منشور ضمن وقائع ندوة (القرآن الكريم والتقنيات المعاصرة: نقنية المعلومات)، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ٢٤-٢٦شوال ١٤٣٠هـ = ١٣-١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٩م (٦٢ص).

كتب علم الأصوات اللغوية، واجتهد آخرون في رسمها، وأتاحت وسائل التعليم الإلكتروني الحديثة استخدام الصور المتحركة لنطق الأصوات، كما أتاح التقدم في علم التشريح والتصوير الإشعاعي الحصول على صور أكثر دقة لأعضاء النطق وإظهار مكوناتها التي لا تقع تحت النظر.

ولم يحظ موضوع استخدام صورة آلة النطق ومخارج الحروف في تعليم قواعد التلاوة بدراسة مستقلة تتناول الجانب التاريخي، كما تتناول الجانب الموضوعي، مع بيان الحكم الشرعي في استخدام تلك الصور.

وكنت أشعر بحاجة هذا الموضوع إلى الدراسة، وشجعني إدراجه ضمن محاور (ندوة القرآن الكريم والتقنيات المعاصرة) على الشروع بتلك الدراسة، لمناقشة الجوانب المتعلقة باستخدام الرسوم التوضيحية في تعليم التلاوة: الشرعية، والتاريخية، والموضوعية.

ويتضمن البحث المباحث الآتية:

الأول: الحكم الشرعي في التصوير، وفي استخدام صورة آلة النطق ومخارج الحروف.

الثاني: استخدام صورة آلة النطق في التراث الصوتي العربي القديم.

الثالث: استخدام صورة آلة النطق في كتب علم الأصوات اللغوية.

الرابع: استخدام صورة آلة النطق في كتب علم التجويد المعاصرة.

الخامس: صورة النطق في البرامج الإلكترونية الحديثة.

وتتضمن خاتمة البحث أهم النتائج التي توصل إليها البحث، والمقترحات التي يتقدم بها الباحث لاستخدام صورة آلة النطق في تعليم قواعد التلاوة.

وقد استعنت في كتابة هذا البحث بما تيسر لي من مصادر مخطوطة ومطبوعة مما له صلة بموضوعه، وببعض البرامج المحملة على الأقراص الليزرية الخاصة بتلاوة القرآن،وبالدخول على بعض المواقع التي تهتم بعلم الأصوات في الشبكة الدولية للمعلومات.

وآمل أني قد وُفِّقْتُ في كتابة هذا البحث على نحو يتناسب وأهمية موضوعه، وأن يأخذ

مكانه في أعمال هذه الندوة المباركة، والحمد لله رب العالمين[1].

تكريت ١/ ١١/ ١٤٢٩هـ

---

(١) أتوجه بالشكر إلى الإخوة الذين قدموا لي المساعدة في بعض جوانب إعداد هذا البحث، وهم:

١. الأستاذ إحسان قاسم الصالحي، الباحث العراقي المقيم في إستانبول، الذي زودني بمخطوطة كتاب (تجويد القراءة ومخارج الحروف) لابن وثيق، المحفوظة في مكتبة أيا صوفيا.

٢. الدكتور عادل محمد عبد الرحمن الشنداح، الأستاذ في جامعة بغداد، الذي زودني بصورة مخارج الحروف في مخطوطة كتاب الفوائد المسعدية، المحفوظة في مكتبة الأسد في دمشق.

٣. الأستاذ عمار محمد الخطيب الباحث في القراءات والصوتيات، والمقيم في كندا، الذي أرشدني إلى موقع الصوتيات التابع لجامعة ايوا الأمريكية، وزودني ببرنامج أكاديمية حفاظ الوحيين.

٤. الأستاذ ضيف الله العامري، الطالب في مرحلة الماجستير في قسم القراءات، بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، الذي زودني بنسخة من كتاب (أحكام التصوير في الفقه الإسلامي).

٥. الأستاذ معن محمد عبيد، المدرس في قسم الترجمة في كلية الآداب بجامعة تكريت، الذي ساعدني في ترجمة ملخص البحث إلى اللغة الإنكليزية، كما ترجم لي صفحة الدخول إلى موقع الصوتيات التابع لجامعة ايوا.

جزاهم الله تعالى كل خير.

المبحث الأول
الحكم الشرعي في التصوير
وفي استخدام صورة آلة النطق ومخارج الحروف

التصوير مصدر الفعل (صَوَّرَ)، وهو رسم صورة الأشياء أو الأشخاص على لوح أو حائط أو نحوهما بالقلم أو بآلة[1]. وما ورد في القرآن من لفظ التصوير فإنه يتعلق باسم الله تعالى (المُصَوِّر)، فالله تعالى هو: ﴿ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤]،«وهو الذي صوَّر جميع الموجودات ورتبها، وأعطى كل شيء منها صورة خاصة وهيئة مفردة يتميز بها على اختلافها وكثرتها»[2].وجاءت الآيات الأخرى معبرة عن آثار هذا الاسم المبارك، ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ﴾ [آل عمران: ٦]، ﴿وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ﴾ [غافر: ٦٤، والتغابن٣].

ولم يرد في القرآن الكريم ما يشير إلى الحكم الشرعي في التصوير[3]، لكن ورد النهي عن

---

(١) ينظر: لسان العرب لابن منظور ٦/ ١٤٣ (صور)، والمعجم الوجيز، إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص٣٧٣.

(٢) لسان العرب لابن منظور ٦/ ١٤٣ (صور)، وينظر: البيهقي: كتاب الأسماء والصفات ص ٤٤.

(٣) قال القرطبي وهو يفسر قوله تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ﴾ [سبأ: ١٣]: «المسألة الثالثة: حكى مكي في (الهداية) له: أنَّ فرقة تُجَوِّزُ التصوير وتحتج بهذه الآية، قال ابن عطية: وذلك خطأ وما أحفظ عن أحد من أئمة العلم مَن يُجَوِّزُهُ، قلت: ما حكاه مكي ذكره النحاس قبله، قال النحاس: قال قوم عَمَلُ الصور جائز لهذه الآية،ولَمَّا أخبر الله -عز وجل- عن المسيح، وقال قوم قد صح النهي عن النبي -ﷺ- عنها والتوعد لمن عملها أو اتخذها، فنسخ الله عز وجل بهذا ما كان مباحاً قبله».(الجامع لأحكام القرآن ج١٤/ ص٢٧٢).

التصوير في عدد من الأحاديث النبوية الشريفة الصحيحة، وسوف أنقل بضعة أحاديث تتعلق بالموضوع رواها البخاري (محمد بن إسماعيل ٢٥٦هـ) ومسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ) في صحيحيهما، وأُتْبِعُ ذلك بما استنبطه الفقهاء منها من أحكام:

١. حديث ابن عباس، عن أبي طلحة -رضي الله عنه- قال: قال النبيُّ ﷺ:(لا تدخلُ الملائكة بيتاً فيه كلبٌ ولا تصاوير)[١]، وفي رواية مسلم: (لا تدخلُ الملائكةُ بيتاً فيه كلبٌ ولا صورة). وزاد في رواية (إلا رَقْماً في ثوب)[٢].

٢. حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: سمعت النبيَّ ﷺ يقول: (إنَّ أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصوِّرون)[٣].

٣. حديث أم المؤمنين عائشة – رضي الله عنها – قالت: قدم رسول الله ﷺ من سفر، وقد سَتَرْتُ بِقِرَامٍ لي على سَهْوَةٍ لي، فيها تماثيل، فلما رآه رسول الله ﷺ هَتَكَهُ وقال: (أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاهون بخلق الله)، قالت: فجعلناه وِسَادة أو وِسَادَتَيْنِ[٤].

وفي رواية مسلم أنها نَصَبَتْ ستراً فيه تصاوير، فدخل رسول الله ﷺ فنزعه، قالت: فقطعته وسادتين... فكان رسول الله ﷺ يرتفِقُ عليهما[٥].

وفي رواية أنها اشترت نُمْرُقَةً (وهي الوسادة الصغيرة) فيها تصاوير...، وفيها أن النبي ﷺ قال: (إن أصحاب هذه الصور يُعَذَّبُونَ يوم القيامة، يقال لهم: أَحْيُوا ما خلقتم)[٦].

٤. جاء رجل إلى ابن عباس فقال: إني رجل أُصَوِّرُ هذه الصور، فَأَفْتِنِي فيها، فقال له: ٱدْنُ

---

(١) صحيح البخاري ص١١٥٤، رقم الحديث ٥٩٤٩.

(٢) صحيح مسلم ص٨٧٢، رقم الحديث ٢١٠٦.

(٣) صحيح البخاري ص١١٥٥، رقم الحديث ٥٩٥٠، وصحيح مسلم ص٨٧٥ رقم الحديث ٢١٠٩.

(٤) صحيح البخاري ص١١٥٥، رقم الحديث ٥٩٥٤، والقِرَام: الرقيق الستر، والسَّهْوَةُ: شبيهة بالرف أو الطاق (ينظر: شرح صحيح مسلم للنووي ١٤/ ٨٨).

(٥) صحيح مسلم ص٨٧٤ رقم الحديث ٢١٠٧، ومعنى (يرتفق): يتكأ بوضع مرفقه عليهما.

(٦) صحيح البخاري ص١١٥٥ رقم الحديث ٥٩٥٧، وصحيح مسلم ص٨٧٥ رقم الحديث ٢١٠٧.

مني، فدَناَ منه، ثم قال: أَدْنُ مني، فدنا حتى وضع يده على رأسه، قال: أُنَبِّئُكَ بما سمعت من رسول الله ﷺ، سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: (كلُّ مُصَوِّر في النار، يَجْعَلُ له، بكل صورة صوَّرها، نفساً تعذبه في جهنم)، وقال: إن كنت لا بُدَّ فاعلا فاصْنَعِ الشَّجَرَ وما لا نَفْسَ له[1].

وقد اعتنى الفقهاء، وشرَّاح الأحاديث المتقدمون، بهذه الأحاديث واستنبطوا منها الحكم الشرعي الخاص بعمل التصاوير واتخاذها في الملابس أو البيوت، وقد لخَّص الإمام النووي (يحيى بن شرف ت ٦٧٦هـ) ذلك أحسن تلخيص إذ قال: «قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: تصوير الحيوان حرام شديد التحريم، وهو من الكبائر، لأنه مُتَوَعَّدٌ عليه بهذا الوعيد الشديد المذكور في الأحاديث، وسواء صنعه بما يُمْتَهَنُ أو بغيره، فَصَنْعَتُهُ حرام بكل حال، لأن فيه مضاهاة لخلق الله تعالى، وسواء ما كان في ثوب أو بساط أو درهم أو دينار أو فلس، أو إناء، أو حائط أو غيرها.

أما تصوير صورة الشجر ورِحَال الإبل وغير ذلك مما ليس فيه صورة حيوان، فليس بحرام، هذا حكم نفس التصوير .

وأما اتخاذ المصوَّرِ فيه صورةُ حَيَوَانٍ، فإن كان مُعَلَّقاً على حائط، أو ثوباً ملبوساً أو عمامة ونحو ذلك مما لا يعد ممتهناً فهو حرام، وإن كان في بساط يُدَاسُ ومِخَدَّة ووِسَادة ونحوها مما يُمْتَهَنُ فليس بحرام، ولكن هل يمنع دخول ملائكة الرحمة ذلك البيت فيه كلام نذكره قريباً، إن شاء الله.

ولا فرق في هذا كله بين ما له ظِلٌّ وما لا ظِلَّ له، هذا تلخيص مذهبنا في المسألة، وبمعناه قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وهو مذهب الثوري ومالك وأبي حنيفة وغيرهم... والله أعلم »[2].

ونقل ابن حجر العسقلاني (أحمد بن علي ت ٨٥٢هـ) عن الخطابي (حمد بن محمد

---

(١) صحيح مسلم ص٨٧٦ رقم الحديث ٢١١٠، وللحديث رواية أخرى عند مسلم، وعند البخاري (ينظر صحيح البخاري ص ١١٥٦ رقم الحديث ٦٣.

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي ١٤/ ٨١-٨٢.

ت٣٣٨هـ) أنه قال: «إنما عَظُمَت عقوبة المصوِّر لأن الصُّوَرَ كانت تُعْبَدُ من دون الله، ولأن النظر إليها يَفْتِنُ، وبعض النفوس إليها تميل، قال: والمراد بالصور هنا التماثيل التي لها روح »[١].

وقال شاه ولي الله الدهلوي (أحمد بن عبد الرحيم ت ١١٧٦هـ) في تعليل نهي النبي ﷺ عن صناعة التصاوير: «ومنها صناعة التصاوير في الثياب والجدران والأنماط، فنهى عنها رسول الله ﷺ ومدار النهي شيئان:

أحدهما: أنها أحد وجوه الإرفاه والزينة، فإنهم كانوا يتفاخرون بها ويبذلون أموالاً خطيرة فيها، فكانت كالحرير، وهذا المعنى موجود في صورة الشجر وغيرها.

وثانيهما: أن المخامرة بالصورة واتخاذها وجريان الرسم بالرغبة فيها يفتح باب عبادة الأصنام ويُنَوِّهُ أمرها ويذكرها لأهلها، وما نشأت عبادة الأصنام في أكثر الطوائف إلا من هذه، وهذا المعنى يختص بصورة الحيوان، ولذلك أُمِرَ بقطع رأس التماثيل لتصير كهيئة الشجر، وخَفَّ فساد صناعة صورة الأشجار»[٢].

وقال عبد الله بن عباس – رضي الله عنهما: «الصورةُ الرأسُ، فإذا قُطِعَ الرأس فليس بصورة»[٣]، وقال ابن قدامة المقدسي (عبد الله بن أحمد ت ٦٢٠هـ) في هذا المعنى مستدلاً بقول ابن عباس: «فإن قُطِعَ رأسُ الصورةِ ذَهَبَتِ الكراهة»[٤].

وكثرت في عصرنا وسائل إنتاج الصور وتعددت الأغراض التي تستخدم فيها، وكُتِبَت البحوث والدراسات حول هذا الموضوع، وقد بسط القول فيها الأستاذ محمد بن أحمد علي واصل في رسالته للماجستير الموسومة بـ(أحكام التصوير في الفقه الإسلامي)[٥]، وهي أوسع

---

(١) فتح الباري ١٠/ ٣٨٤.

(٢) حجة الله البالغة ٢/ ١٩٢.

(٣) سنن البيهقي الكبرى ٧/ ٢٧٠، رقم الحديث ١٤٣٥٧.

(٤) المغني ٧/ ٢١٦.

(٥) أُعِدَّتْ في قسم الفقه بكلية الشريعة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤١٧هـ واطلعت على الطبعة الثالثة منها التي نشرتها دار طيبة للنشر والتوزيع بالرياض ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م، وتقع

عمل علمي اطلعت عليه في هذا المجال[1].

وتتألف الرسالة من:

التمهيد: في بيان حقيقة التصوير (ص٢٩-١٦١).

الباب الأول: أحكام صناعة الصُّوَر (ص١٦٢-٣٦٤).

والباب الثاني: أحكام استخدام الصُّوَر (ص٣٦٥-٥٨٣).

والباب الثالث: أحكام بذل المال في الصور (ص٥٨٤-٦٦٤).

ولا يتسع المقام لعرض محتويات الرسالة كلها، لكن من المفيد نقل بعض فقرات الخاتمة التي لخصت أهم نتائج البحث، ولها صلة مباشرة بموضوعنا، ومنها[2]:

«٣. إن أنواع التصوير بالنظر إلى الوسيلة نوعان:

أولهما: التصوير اليدوي، ويشمل التصوير المجسَّم من ذوات الظل، والتصوير المسطح[3].

وثانيهما: التصوير الآلي، ويتضمن التصوير الفوتوغرافي، والتلفزيوني، والسينمائي، والتصوير بالأشعة[4].

في (٧٥٥ صفحة).

(١) ذكر الأستاذ محمد واصل في قائمة مصادره (ص٧٠١) عدة كتب في الموضوع ذاته، منها:

١. أحكام التصوير في الفقه الإسلامي للشيخ عبد الرحمن عبد الخالق.

٢. أحكام التصوير في الفقه الإسلامي للشيخ محمد الحبش.

٣. حكم التصوير في الإسلام للأمين الحاج محمد أحمد.

(٢) أحكام في الفقه الإسلامي ص٦٦٨-٦٧١.

(٣) التصوير المسطح: هو التصوير الذي ليس له ظل.

(٤) التصوير الإشعاعي: تصوير الأعضاء الباطنة بواسطة الأشعة السينية (ينظر: المعجم العربي الأساسي ص٧٥٦).

٤. إن الصور – باعتبار ذات الصورة – نوعان كذلك:

أولهما: صورة ذوات الروح، من بني الإنسان، والحيوان.

وثانيهما: صورة غير ذوات الروح من المخلوقات الكونية، النامية منها كالأشجار والنباتات، وغير النامية كالجبال والأحجار والأفلاك ونحوها.

٨. إن لصناعة الصور والتصوير أسباباً متعددة تدعو إلى ذلك، من أهمها: صناعةُ الصور محبةً وتعظيماً لصاحب الصورة، أو لأسباب أمنية، أو إدارية، أو صحية، أو تعليمية، وإعلامية، أو اقتصادية، وصناعية، أو مادية تجارية، أو لأسباب تاريخية، أو فنية تجميلية، أو ما أشبه ذلك.

١١. إباحة صناعة صور غير ذوات الروح عموماً، وإباحة اتخاذها، سواء كانت صوراً لأشجار، أو أحجار، أو أنهار، أو غير ذلك، لوجود الدليل على جواز صناعتها واتخاذها.

١٢. تحريم صناعة صور ذوات الروح عموماً، مُجَسَّمَة أو مُسَطَّحَة، وتحريم استعمالها بنَصْبٍ، أو تعليق في بيت، أو شارع أو حديقة، أو غير ذلك، سواء كانت نصفية، أو كاملة، مُشَوَّهَة أو غير مُشَوَّهة، خيالية، يدوية أو آلية، لأن كل ما ذُكِرَ يسمى صورةً، لغةً وشرعاً وعرفاً، مع وجود الفارق بين كل من التصوير المُجَسَّمِ، والمُسَطَّحِ، والآلي، من حيث شدة التحريم وخفته.

وسواء كانت في ثياب، أو ستار مُعَلَّقٍ، أو خاتم، أو آنية، أو كانت الآنية على شكل صورة مجسمة، أو غير ذلك مما يكون وَضْعُ الصور فيه مشعراً بتكريمها وصيانتها عن الامتهان والابتذال.

وسواء كانت الصورة صغيرة، أو كبيرة، ما دامت واضحة المعالم، والرأس باق فيها.

وذلك لعموم النصوص النبوية الواردة بتحريم صناعة سائر الصور ذوات الروح، واتخاذها، ولِمَا في ذلك من المضاهاة لخلق الله تعالى في التصوير اليدوي، والوقوع في مشابهة عُبَّاد الصور والأصنام، وما قد تفضي إليه تلك الصور من تعظيم غير الله تعالى، وعبادة غيره سبحانه.

ويستثنى من أصل تحريم صور ذوات الروح ما يلي:

أولاً: ما تدعو إليه الضرورة، أو تقتضيه المصلحة العامة المعتبرة، وذلك مثل ما يُحْتَاج إليه

من الصور في المجال الأمني، أو الحربي، أو الإداري، أو **التعليمي**، أو الإعلامي، أو الطبي، أو غير ذلك من المجالات الخاصة منها والعامة، وسواء كانت الصور المذكورة من ذوات الظل، أو من غيرها، يدوية أو آلية، ثابتة أو متحركة، لأن الضرورات تبيح المحظورات، ولكن ذلك مقيد بما تندفع به الضرورة، أو تُحَقَّقُ به المصلحة فقط.

ثانياً: إذا كانت صورة ذوات الروح مقطوعة الرأس – إن كانت مُجَسَّمَة – أو مَمْحُوَّة – إن كانت مسطحة – لأنها تكون حينئذ كهيئة الشجرة، ولا يغني عن ذلك خيط في العنق، لإيهام فصل الرأس عن الجسد.

ثالثاً: لعب الأطفال التي كانت معروفة في العهد القديم، والتي تُصْنَعُ من الخرق، والرِّقَاعِ، دون ما تصنعها المصانع المعاصرة من مادة البلاستك ونحوه، بشكل يضاهي خلق الله تعالى، وذلك لما فيها من قوة المشابهة والمضاهاة لخلق الله تعالى، ولما في بعضها من إثارة الغرائز، وكوامن الفطرة.

رابعاً:ما كان من صور ذوات الروح ممتهناً، مبتذلاً، وذلك كالصور التي تكون على الفُرُش، والمَخَادِّ، والأواني، إذا كانت الصورة فيها غير مرتفعة، أو كانت الآنية غير مرتفعة، كالصحون، والأطباق، ونحوهما، مما يستخدم منها خاصة، فيجوز استخدام الصور المهانة، دون صناعتها فتحرم بكل حال، لما في صناعتها من المضاهاة إن كانت يدوية» انتهى ما نقلته من خاتمة الرسالة.

وبعد هذا العرض الموجز لأحكام التصوير في الفقه الإسلامي من خلال الرسالة المشار إليها، يلزم التوقف عند حكم استخدام صورة آلة النطق ومخارج الحروف في تعليم قواعد التلاوة، وفي أيٍّ الأبواب السابقة يندرج، ولا شك في أن ذلك يدخل في باب الجواز، في الأقل، إن لم تكن ضرورات التعليم اليوم تدعو إليه وتوجبه، سواء كان ذلك رسماً يدوياً، أو تصويراً ضوئياً متحركاً أو ثابتاً، أو تصويراً إشعاعياً، أو مادة مجسمة، ويمكن أن ندرج ذلك في أحد الأبواب الآتية:

١. باب الضرورة، لأن التصوير وسيلة تعليمية بصرية تُقَرِّبُ إلى ذهن الطالب الشرح النظري للموضوعات المعقَّدة[١].

٢. باب عدم اكتمال الصورة، فالصورة المقطوعة الرأس لا كراهة معها كما تقدَّم في قول ابن عباس، وقد حَمَل بعض العلماء الرأس المقطوع الجسد على ذلك أيضاً، فقال المقرئ عمر بن إبراهيم المسعدي (ت ١٠١٧هـ) وهو يُسَوِّغُ إيراده صورة الفم وعليها مخارج الحروف في شرحه للمقدمة الجزرية: «واعلم أن هذا التصوير ليس من التصوير المحرَّم، لأن التصوير المحرَّم إنما هو تصوير حيوان كامل أو ناقص يعيش الحيوان مع ذلك النقص، كناقص اليد أو الرجل، بخلاف الذي لا يعيش به، كناقص الرأس، فلا يحرم، ومنه تصوير الفم المتقدم»[٢].

٣. باب الرسوم التوضيحية، وهي التي لا تعطي الملامح التفصيلية للشيء، كما في الصورة الحقيقية، وإنما يُكْتَفَى فيها بالعناصر ذات الدلالة التعبيرية أو الرمزية، والأجزاء ذات الأهمية للموضوع، فإذا كان حكم التحريم أو الكراهة يجري على الصور ذوات الروح، لما فيها من مضاهاة خلق الله، فإن الرسم التوضيحي ليس فيه هذه الصفة، ومعظم ما يستخدمه علماء التجويد وعلماء الأصوات من صور لآلة النطق هو من باب الرسوم التوضيحية التي لا تظهر تفاصيل الشيء الذي تمثله، إلى جانب أن أكثرها يمثل مقاطع من آلة النطق، لا تظهر معه معالم صورة الرأس.

وفي السُّنَّةِ النبوية ما يدل على جواز الرسوم التوضيحية وأهميتها في توصيل المعنى للمتلقي، من ذلك:

(١) ما رواه البخاري، عن عبد الله بن مسعود ﷺ أنه قال: خَطَّ النبيُّ ﷺ خطّاً مربعاً، وخَطَّ خطّاً في الوسط خارجاً منه، وخَطَّ خُطَطاً صِغَاراً، إلى هذا الذي في الوسط، من جانبه الذي في الوسط، قال: (هذا الإنسان وهذا أجله محيط به، أو قد أحاط به، وهذا الذي هو خارِجٌ أَمَلُهُ،

---

(١) ينظر: أحكام التصوير في الفقه الإسلامي لأحمد واصل ص١٣٦.

(٢) الفوائد المسعدية ص٤١.

وهذه الخُطَطُ الصغار الأَغْرَاضُ، فإن أخطأه هذا نَهَشَهُ هذا، وإن أخطأه هذا نَهَشَهُ هذا) [1].
وأخرجه البخاري أيضاً من طريق أنس بن مالك بأوجز من هذا[2].

(٢) ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن عبد الله بن مسعود، قال: خَطَّ لنا رسول الله - ﷺ - خَطًّا بيده، ثم قال: هذا سبيل الله مستقيماً، قال: ثم خَطَّ خطوطاً عن يمينه وعن شماله، ثم قال: هذه السُّبُلُ، وليس منها سبيل إلا عليه شيطان يدعو إليه، ثم قرأ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾ [3] [الأنعام ١٥٣].

وفي هذين الحديثين دلالة واضحة على أهمية الرسوم التوضيحية في بيان المعنى، وشَدِّ انتباه المتلقي إليه، ولم يرد في متن الحديث صورةٌ لما خَطَّه النبي ﷺ على الأرض، لكن شُرَّاح الحديث النبوي حاولوا تصوير ذلك الرسم، وأورد ابن حجر - رحمه الله - في فتح الباري، وهو يشرح حديث الأمل والأجل، عدة رسوم وضعها العلماء لِمَا خطَّه النبي - ﷺ - وهذه نسخة من تلك الصور:

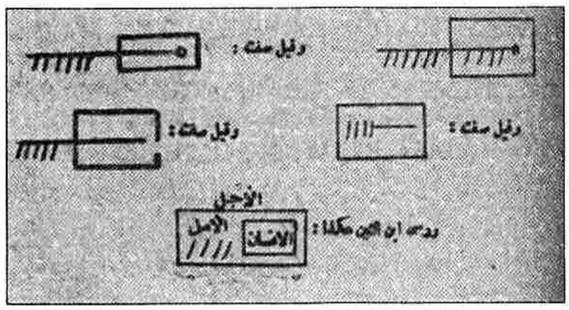

(فتح الباري لابن حجر ١١/ ٢٣٧)

---

(١) صحيح البخاري ص١٢٣٣، رقم الحديث ٦٤١٧، وينظر: سنن الترمذي ص٤٠١ رقم الحديث ٢٤٥٤، وسنن الدارمي ٢/ ٣٠٤، وسنن ابن ماجه ص٤٥٦ رقم الحديث ٤٢٣١.

(٢) صحيح البخاري ص١٢٣٣، رقم الحديث ٦٤١٨، وينظر: سنن ابن ماجه ص٤٥٦، رقم الحديث ٤٢٣٢.

(٣) مسند أحمد بن حنبل ص٣٢٦ رقم الحديث ٤١٤٢، وص ٤٣٧ رقم الحديث ٤٤٣٧، وابن حبان في صحيحه ص٤٣-٤٤ رقم الحديث ٦و٧، وأخرجه الدارمي في سننه ١/ ٦٧، والحاكم في المستدرك ٢/ ٢٦١ رقم الحديث ١/ ٢٩٣ وصححه.

وأحسبُ أَنَّ في الحديثين دلالة أكيدة على مشروعية استخدام وسائل الإيضاح، ومنها الرسوم التوضيحية في التعليم والموعظة، وأنَّ هذا ينطبق على صورة آلة النطق، ومخارج الحروف، التي أوردها المتأخرون من علماء التجويد في كتبهم، وأكثر منها علماء الأصوات والمؤلفون في علم التجويد في العصر الحديث.

والخلاصة أن استخدام صورة آلة النطق في تعليم قواعد التلاوة على أي نحو كانت لا يدخل ضمن دائرة النهي، وليس من التصوير المحرَّم، لأنها ليست من الصور المعمولة للتعظيم، وإنما هي موضوعة للتعليم، كما أنها لا تشكل صورة كاملة لما فيه روح، وإنما هي صورة لجزء من الرأس، مما لا يمكن أن يحيا به الإنسان، وأكثر تلك الصور رسوم إيضاحية وليست صوراً طبيعية، ومن ثم فإنها لا تقع ضمن دائرة ما ورد النهي عنه من التصوير.

المبحث الثاني
صورة آلة النطق في التراث الصوتي العربي

ارتبط الدرس الصوتي العربي بأول عمل علمي درس قواعد اللغة العربية، وهو كتاب سيبويه (أبي بشر عمرو بن عثمان ت ١٨٠هـ)، فقد جمع أكثر المباحث الصوتية اللغوية العربية، خاصة في باب الإدغام في آخر الكتاب، واعتمد علماء العربية على ما كتبه سيبويه في دراستهم لأصوات اللغة العربية.

وكذلك اعتمد علماء القراءة والتجويد على ما كتبه سيبويه عن الأصوات في الكتاب، سواء في ذلك كتب القراءات، أو كتب علم التجويد بعد ظهورها مستقلة عن كتب القراءات في أول القرن الخامس الهجري، مثل كتاب (الرعاية في تجويد القراءة) لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) وكتاب (التحديد في الإتقان والتجويد) لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ).

ويلفت نظر الدارس عدم ظهور صورة لأعضاء آلة النطق في كتب علماء العربية وعلماء القراءة والتجويد الأوائل، فأقدم مصدر ظهرت فيه يرجع إلى أوائل القرن السابع الهجري، ولا يعني ذلك عدم معرفتهم بتلك الأعضاء، فقد ذكر سيبويه الحلق وأقسامه، والفم، واللسان وأقسامه، والحنك الأعلى (سقف الفم)، والأسنان وأقسامها، والشفتين، والخياشيم (تجويف الأنف)، وهي الأجزاء الرئيسة في آلة النطق[١]، وتابعه على ذلك علماء العربية والتجويد[٢].

ولعل ذلك يرجع إلى أحد السببين الآتيين أو كليهما:

---

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٣٣-٤٣٤.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب لابن جني ١/ ٥٢، والتحديد للداني ص١٠٢.

الأول:شعورهم بعدم الحاجة إلى تلك الصورة في بيان مخارج الحروف.

الثاني: تأثرهم بالحكم الشرعي الخاص بحرمة تصوير ما فيه روح، وتحرجهم من الإقدام على ذلك، وإن كانت الصورة مقطوعة عن الجسد.

وبعد مضي السنين وتعمق دراسة علوم العربية والقراءة والتجويد وتشعبها أورد العلماء صورة آلة النطق وعليها مخارج الحروف في كتبهم بياناً لتلك المخارج وتقريباً لها إلى نظر الدارس والمتعلم، وقد وقفت على أربعة مصادر أورد فيها مؤلفوها تلك الصورة، وهي:

١. مفتاح العلوم، للسكاكي المتوفى سنة ٦٢٦هـ[١].

٢. كتاب في تجويد القراءة ومخارج الحروف، لابن وثيق الأندلسي المتوفى سنة ٦٥٤هـ[٢].

٣. الفوائد المسعدية في حل المقدمة الجزرية لعمر بن إبراهيم بن علي المسعدي المتوفى سنة ١٠١٧هـ[٣].

---

(١) يوسف بن أبي بكر بن محمد السكاكي الخوارزمي، عالم بالنحو والتصريف وعلوم البلاغة، من أشهر مؤلفاته (مفتاح العلوم)، توفي بخوارزم سنة ٦٢٦هـ (ينظر: معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ١٣/ ٢٨٢، والأعلام لخير الدين الزركلي ٨/ ٢٢٢).

(٢) إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن، أبو إسحاق، وقيل: أبو القاسم، الأندلسي الإشبيلي، إمام مشهور مجوِّد محقق، ولد بإشبيلية سنة ٥٦٧هـ ورحل إلى المشرق، فأقرأ في الموصل والشام ومصر، وتوفي في الإسكندرية سنة ٦٥٤هـ له رسالة في رسم المصحف، ورسالة في تجويد القراءة ومخارج الحروف (ينظر: معرفة القراء للذهبي ٣/ ١٣٠١، وغاية النهاية لابن الجزري ١/ ٢٤-٢٥).

(٣) عمر بن إبراهيم بن علي المسعدي (أو السعدي) مقرئ حموي الأصل، دمشقي المولد والوفاة، له شرح المقدمة الجزرية المسمى (الفوائد المسعدية)،توفى سنة ١٠١٧هـ (ينظر: الأعلام لخير الدين الزركلي ٥/ ٣٩).

٤. أرجوزة البيان في حكم تجويد القرآن، لمحمد حسين الأصفهاني، وهو مجهول الوفاة، وجاء في آخر الكتاب صورة لآلة النطق[١].

وللوقوف على طريقة هؤلاء العلماء في بناء صورة آلة النطق، ولاكتشاف خصائص كل صورة، أعرض كل صورة منها ثم أُتبعها بالتحليل، وأستخلص السمات المشتركة بينها بعد ذلك.

أولاً: صورة آلة النطق في كتاب مفتاح العلوم للسكاكي[٢]

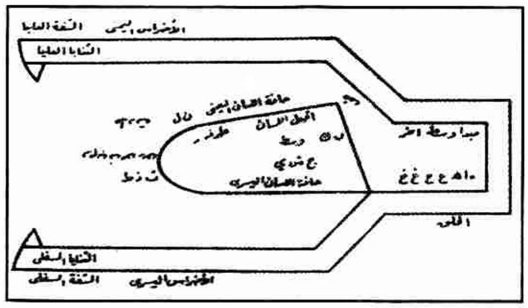

يُعَدُّ السكاكيُّ أقدم مَن أورد صورة لمخارج الحروف من علماء العربية والتجويد، في كتابه (مفتاح العلوم) الذي ذكر فيه علوم العربية، وأورد تلك الصورة وهو يتحدث عن مخارج الحروف في باب الصرف في أول الكتاب إذ قال: «ومخارجها عند الأكثر ستة عشر على هذا النهج... ويُتصَوَّرُ ما ذكرناه من الشكل المُصَوَّر».

وتتميز الصورة بما يأتي:

(١) تُمَثِّلُ الصور مقطعاً عَرْضِيًّا لآلة النطق، وليس جانبياً، شأنها في ذلك شأن الصور الثلاث الأخرى، وهي بهذا تختلف عن أكثر الصور التي توردها الكتب الحديثة في علم التجويد وعلم الأصوات، والتي تمثل مقطعاً جانبياً لآلة النطق، كما سيأتي لاحقاً.

---

(١) لم أقف على ترجمة لمحمد حسين الأصفهاني، وهو متأخر ينقل في كتابه عن الشيخ خالد الأزهري المتوفى سنة ٩٠٥هـ وبعض مخطوطات كتابه (أرجوزة البيان) نُسِخَتْ سنة ١٢٣٢هـ (ينظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (مخطوطات التجويد) ص٢٦).

(٢) مفتاح العلوم ص١٣.

(٢) لا تتطابق الصورة مع صورة آلة النطق الحقيقية، فهي أقرب إلى الرمزية منها إلى الواقعية، مع أن السكاكي ذكر معظم أعضاء النطق عليها كما هو ظاهر، وأغفل ذكر الخياشيم والحنك.

(٣) وَزَّعَ السكاكي حروف العربية التسعة والعشرين على الصورة حسب مخارجها، وهي تبدو متوافقة مع ترتيبها المعروف، سوى بعض حروف طرف اللسان، فإنَّ في ترتيبها بعض التداخل.

ولم يتيسر لي الاطلاع على مخطوطات كتاب (مفتاح العلوم) للتأكد من دقة الصورة المنشورة في النسخة المطبوعة.

ثانياً: صورة آلة النطق في كتاب في تجويد القراءة لابن وثيق[1]

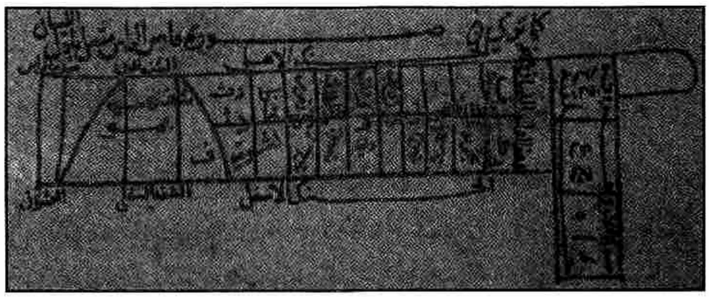

يُعَدُّ ابن وثيق أول من أورد صورة للمخارج من علماء التجويد، فبعد أن ذكر مخارج الحروف وصفاتها قال: «وهذه صورة الحروف المتقدمة، كما ترى». ووضع فوق الصورة هذا

---

(١) كتاب في تجويد القراءة ومخارج الحروف لابن وثيق ورقة ٨٧ظ، مخطوط في مكتبة أيا صوفيا في استانبول بتركيا، علماً أن الكتاب صدر في طبعتين محققتين: الأولى بتحقيق الدكتور أبو السعود أحمد الفخراني، مطبعة الأمانة، القاهرة ١٤١١هـ = ١٩٩٠م، والثانية بتحقيق الدكتور غانم قدوري الحمد، مجلة الحكمة، العدد (٣٠) المدينة المنورة، جمادى الآخرة ١٤٢٩هـ، وأعاد نشره ضمن كتاب: ثلاث رسائل في علم التجويد، دار عمار، عمان١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩. واعتمدت على النسخة المخطوطة في نقل صورة مخارج الحروف للمحافظة على نص الصورة كما ورد في المخطوطة، ويلاحظ أن الدكتور الفخراني أعاد في تحقيقه للكتاب إخراج الصورة على نحو أكثر تنسيقاً من الأصل.

العنوان: «صورة فَأْسِ[1] الرأس متصل بأول اللسان».

وتتميز هذه الصورة بما يأتي:

١. تبدو الصورة أشبه بجدول دُوِّنت عليه أسماء أعضاء آلة النطق، ووُزِّعَتْ عليه حروف العربية، ولكنها مع ذلك تُشَكِّلُ مقطعاً عَرْضِيًّا في الجزء الخاص بمخارج حروف اللسان والشفتين، ومقطعاً جانبياً أو طولياً لمخارج حروف الحلق.

٢. ذكر ابن وثيق معظم أعضاء النطق، وذكر ما يتصل بها مثل (مقدم الرأس) و(العُثْنُون)[2]، وأغفل ذكر الخياشيم والأسنان، وهو لم يَعُدَّ الجوف ضمن المخارج لأنه يأخذ بمذهب سيبويه الذي لم يذكر الجوف ضمن مخارج حروف العربية.

٣. قَطَّعَ ابن وثيق الصورة إلى مقاطع، كل مقطع يمثل مخرجاً، ووزَّع عليها حروف العربية التسعة والعشرين، وتبدو بعض الحروف وكأنها قد ذكرت في موضعين، خاصة حروف طرف اللسان، وقد يكون ذلك راجعاً إلى عمل الناسخ.

٤. ألحق ابن وثيق بكل مخرج ألقاب الخليل التي لَقَّب بها الحروف، سوى لقب الجوفية أو الهوائية، وهي ثمانية ألقاب: حَلْقِيَّة، ولَهَوِيَّة، وشَجْرِيَّة، وذَلَقِيَّة، ونِطْعِيَّة، وأَسَلِيَّة، ولِثَوِيَّة، وشَفَهِيَّة.

٥. تبدو الصورة التي أوردها ابن وثيق أكثر دقة وتفصيلاً من الصورة التي أوردها السكاكي، لكنها مع ذلك أقرب إلى الرمزية منها إلى الصورة الحقيقية.

---

(١) فَأْسُ الرأس: «طَرَفُ مُؤْخِرِهِ المشرفِ على القَفَا». (لسان العرب ٧/ ٣٨ فأس).

(٢) العُثْنُون من اللحية: ما نبت على الذقن وتحته (ينظر: لسان العرب ١٧/ ١٤٨ عثن).

ثالثاً: صورة آلة النطق في كتاب الفوائد المسعدية في حل الجزرية[1]

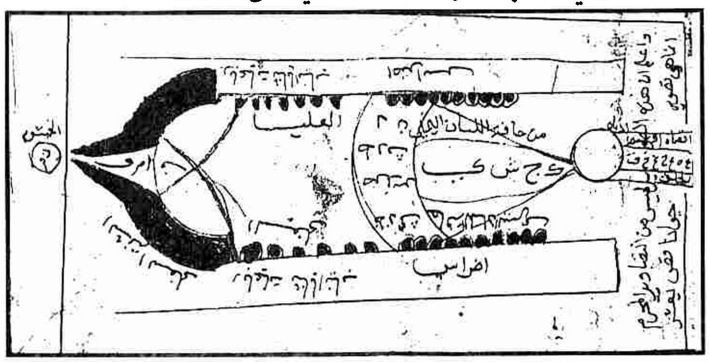

وَضَحَّ المسعدي هَدَفه من إيراد تصوير الفم، وَبيَّن الحكم الشرعي فيه، حيث قال: «يجب إخلاص الحروف وبيانها وإخراجها من مخارجها المقدَّرة لها على حسب ما تقدَّم، وَلْنُوضِحْ ذلك بتصوير الفم، ووضع كل حرف في مخرجه لينكشف للطالب مراده بذلك، فإن معرفة المخارج من أهم ما يتطلب من القارئ ويتحتم عليه، وهذه صورة الفم المذكور:... واعلم أن هذا التصوير ليس من التصوير المحرَّم، لأن التصوير المحرَّم إنما هو تصوير حيوان كامل، أو ناقص يعيش الحيوان مع ذلك النقص، كناقص اليد أو الرجل، بخلاف الذي لا يعيش به كناقص الرأس فلا يحرم، ومنه تصوير الفم المتقدم»[2].

وتمتاز صورة الفم التي أوردها المسعدي بما يأتي:

١. تُشَكِّلُ الصورة مقطعاً عَرْضِيًّا لآلة النطق، وهي لا تتطابق مع شكلها الحقيقي، لصعوبة إبراز جميع مكوناتها من خلال الصورة العرضية، خاصة الحلق والخيشوم، وقد أثبت المسعدي الخيشوم وجعله في مقدَّم الصورة، وجعل الحلق في آخرها، لكن الصورة تبدو أكثر

---

(١) لم يدرج ناشر الكتاب صورة مخارج الحروف، وذكر في الحاشية (ص٤١) أنها موجودة في أكثر نسخ الكتاب الخطية، وحصلت على الصورة من مخطوطة الظاهرية رقم (٨٣٣٥) بمساعدة الأخ الدكتور عادل محمد عبد الرحمن الشنداح الأستاذ بجامعة بغداد (ينظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (مخطوطات التجويد) ص١٣٤). وأثبت المحقق في الطبعة الثالثة (ص٤١) صورة حديثة لآلة النطق.

(٢) الفوائد المسعدية ص٤١.

طولاً مما يجب.

٢. أثبت المسعدي أسماء أعضاء آلة النطق، لكنه أغفل ذكر الحنك الأعلى، ولعل طبيعة المقطع العَرْضِيِّ للصورة منعه من ذلك، كما أنه لم يذكر الجوف، مع أن ابن الجزري جعل الجوف أول المخارج.

٣. أثبت المسعدي حروف العربية في مواضعها من آلة النطق موزعة حسب مخارجها، لكن أصوات طرف اللسان جاءت موزعة في عَرْضِ الصورة، وليس في طولها، ولم يتضح لي موقع حرف الضاد في الصورة، مع عدم وضوح بعض حروف الشفتين، وقد يكون ذلك من الناسخ .

٤. أثبت المسعدي الأسنان في صفين: علوي وسفلي، وفي كل صف ست عشرة سنّاً، وكَتَبَ على العلوي (العليا)، وعلى السفلي (السفلى)، وأغفل ذكر (الضاحك) وجعله مع الأضراس، ولا تخلو الصورة من اضطراب في هذه الناحية، لصعوبة إظهار مكونات الفك العلوي والفك السفلي في صورة عَرْضِيَّة.

رابعاً: صورة آلة النطق في كتاب أرجوزة البيان للأصفهاني

كتاب (أرجوزة البيان في حكم تجويد القرآن) لمحمد حسين الأصفهاني، ليس منظومة، وإن كان اسمه يشير إلى ذلك، ومؤلفه ليس له ترجمة معروفة، لكنه عاش في القرون المتأخرة على ما يبدو، وهو ينقل في الكتاب عن ابن الجزري المتوفى سنة ٨٣٣هـ كثيراً، وعن الشيخ خالد الأزهري المتوفى سنة (٩٠٥هـ)، في موضعين[١].

وردت صورة آلة النطق في آخر مخطوطة مكتبة المتحف العراقي المرقمة (١٠١٩) [٢]، وجاء قبلها هذه العبارة: «مخارج الحروف في الحلق واللسان والفم في الصحيفة الآتية كما ترى،

---

(١) أرجوزة البيان ٢٢و، ٢٢ط.

(٢) ينظر عن مخطوطات الكتاب: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (مخطوطات التجويد) ص٢٦.

فافْهَمْ تَرْشَدْ »:

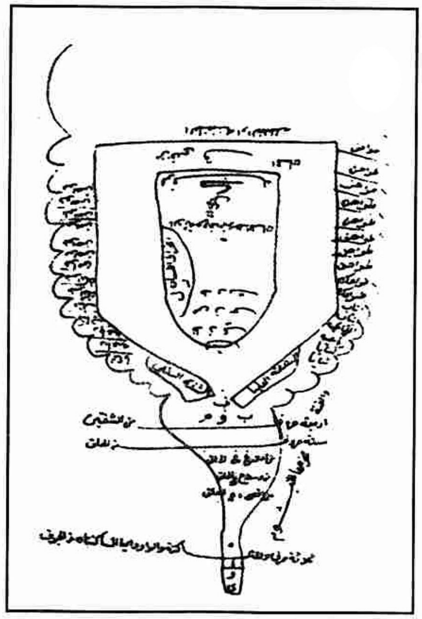

ولعل هذه الصورة أكثر صور مخارج الحروف التي تحدثنا عنها دقة وتفصيلاً، وهي تمتاز بما يأتي:

١. تبدو الصورة مُكَوَّنَةً من مقطعين، المقطع الأول للفم واللسان، وهو مقطع عَرْضِيٌّ، والمقطع الثاني للحلق والجوف، وهو مقطع طولي أو جانبي، وأمكن بذلك إظهار جميع أجزاء الحلق والجوف على نحو أكثر وضوحاً.

ورد في الصورة أسماء أعضاء النطق بشكل تفصيلي، وهي: الجوف، والحلق بأقسامه الثلاثة، واللسان بأقسامه، والشفتان، والأسنان بأسمائها، والخيشوم، وكُتِبَ في الصورة في منطقة أقصى الحلق (الطنطنة أو الطلطلة)[1].

---

(١) معنى الطَّنْطَنَة: صوت الطُّنبور، أو كثرة الكلام والتصويت به (ينظر: لسان العرب لابن منظور ١٧/ ١٣٩ (طنن)، أما الطلطلة فقد جاء في لسان العرب (١٣/ ٤٣٣-٤٣٤ (طلل): «والطُّلَطِلَةُ والطُّلاطِلَةُ: كلتاهما الداهية... والطُّلاطِلَةُ: لحمة في الحلق، قال الأصمعي: الطُّلاطِلَةُ هي اللحمة السائلة على طرفِ المُسْتَرَطِ،

(٣) ذُكِرَت الحروف في مخارجها بصورة دقيقة، على مذهب من جَعَلَ المخارج سبعة عشر، وهو مذهب المتأخرين من علماء التجويد، من شُرَّاح المقدمة الجزرية وغيرهم.

ويبدو أن الناسخ أخطأ في رسم الثاء مع (ظ ذ)، فجعله ياء، والياء مذكور في مخرجه مرتين، الياء المدية في مخرج الجوف، وغير المدية من وسط اللسان، على مذهب من جعل المخارج سبعة عشر.

ولم يكتفِ راسم الصورة بذكر الحروف في مواضعها من الصورة، بل نص عليها كتابة، فكتب مثلا: أربعة حروف من الشفتين، ستة حروف من الحلق، ثلاثة حروف... من الجوف، والغنة مخرجها الخيشوم... إلخ، ذكر الراء مع اللام ووصفهما بانحراف اللسان، بناء على ما ذهب إليه بعض علماء العربية والتجويد من وصف الراء بالانحراف أيضاً[1].

(٤) ذَكَرَ راسم الصورة الأسنان العليا والسفلى بأسمائها، وقد ذكر السفلى كاملة ست عشرة سِنًّا، لكنه ذكر من العليا أربع عشرة، لأنه ذكر سبع طواحن وثنية واحدة.

وتمتاز الصور الأربع التي مَرَّ وصفها بخصائص مشتركة، وهي:

(١) تتشكل كل صورة منها من مقطع عَرْضِيٍّ، ولا يساعد ذلك على إظهار جميع أعضاء آلة النطق بسهولة، ولعل هؤلاء العلماء الذين أثبتوا هذه الصور لم يلجؤوا إلى المقطع الجانبي أو الطولي ابتعاداً عن ظهور صورة آلة النطق على نحو أكثر مشابهة للصورة الحقيقية للرأس.

ويعتمد أكثر علماء التجويد والأصوات المعاصرين الصورة الجانبية لأعضاء آلة النطق

ويُقال: وقعت طُلاطِلَتُهُ، يعني لَهَاتَهُ إذا سقطت».

فالصواب إذن في هذه اللفظة الطُّلَطِلَةُ أو الطُّلاطِلَة، وليس الطنطنة، اللهم إلا أن يكون ذلك على الإبدال، أي إبدال اللام نوناً، والطُّلاطِلةُ: اللهاة.

(١) وصف بعض علماء التجويد الراء بأنه صوت منحرف كاللام، وهو مذهب الكوفيين ومكي، ورجحه ابن الجزري، و المنحرف عند سيبويه والبصريين صوت واحد هو اللام (ينظر: التحديد للداني ص١٠٨، والموضح للقرطبي ص٩٢، والمفيد للسخاوي ص ٥٠، وشرح المقدمة الجزرية لغانم قدوري الحمد ص٣١٣).

لأنها أكثر وضوحاً من الصورة العَرْضِيَّة، ولأنها لا تدخل في دائرة التصوير المحرَّم، وهي لا تشكل إلا جزءاً من الرأس.

(٢) خلت جميع الصور السابقة من الإشارة إلى الحنجرة، ووردت الإشارة إلى موضعها بعبارة (أقصى الحلق)، التي هي مخرج الهمزة والهاء، والسبب في ذلك هو أن الحنجرة لا تبدو للعيان، ولم يكن أثرها لديهم واضحاً في عملية التصويت، ومن ثم فإن علماء العربية والتجويد المتقدمين لم يذكروها ضمن أعضاء آلة النطق، لأن المعلومات الخاصة بتشريح الحنجرة لم تكن في متناول أيديهم، ومن ثم اكتفوا بذكر أقصى الحلق.

(٣) كان تَصَوُّرُ علماء العربية والتجويد الذين أوردوا الصور السابقة لأعضاء آلة النطق صحيحاً في جملته، وكان توزيعهم للحروف على مخارجها صحيحاً أيضاً، ولا يقلل من قيمة عملهم تبنيهم للمقطع العَرْضِيِّ في رسم الصورة، وعدم إشارتهم إلى الحنجرة.

(٤) لا تُعَدُّ هذه الصور صوراً بالمعنى المتبادر لمفهوم الصورة، وإنما هي رسوم توضيحية لمواضع خروج الحروف من الحلق، واللسان، والشفتين.

المبحث الثالث
صورة آلة النطق في كتب
علم الأصوات اللغوية الحديثة

ليس من هدف هذا البحث تقصي تطور التأليف في علم الأصوات اللغوية العربية في العصر الحديث، لكن تتبع استخدام صورة آلة النطق في كتب التجويد المعاصرة يحتاج إلى الوقوف على كتب علم الأصوات للوقوف على مدى تأثيرها في كتب علم التجويد من هذه الناحية، لأن المؤلفين في علم التجويد من المحدثين قَلَّدُوا علماء الأصوات على ما يبدو في الاعتماد على المقطع الجانبي لآلة النطق بدلاً من المقطع العَرْضِيِّ، كما نبين في المبحث اللاحق.

وترتبط الدراسات الصوتية العربية الحديثة بالدرس الصوتي الغربي أكثر من ارتباطها بالتراث الصوتي العربي القديم، لأن الروَّاد الأوائل من الدارسين العرب في العصر الحديث تخرجوا في الجامعات الغربية، وتأثروا بما درسوه هناك.

ويُعَدُّ كتاب (الأصوات اللغوية) للدكتور إبراهيم أنيس - رحمه الله- أول كتاب عربي حديث في علم أصوات العربية، وصدرت طبعته الأولى سنة ١٩٤٧م، وتضمن الكتاب صورة رئيسة لآلة النطق، وصورتين للحركات المعيارية، وصورتين لمخرج الذال والظاء[١].

وتبدو الصور التي أوردها الدكتور أنيس لأعضاء آلة النطق مقتبسة من كتاب (تلفظ اللغة الانكليزية) لدانيال جونز، ويتضح ذلك من خلال الموازنة بين الصورتين الآتيتين[٢]:

---

(١) ينظر: الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس ص١٦و٣٤و٤٧.

(٢) ينظر: الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس ص١٦، وكتاب دانيال جونز ص٦:

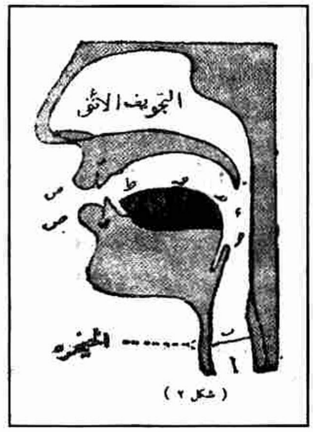

من كتاب د.إبراهيم أنيس

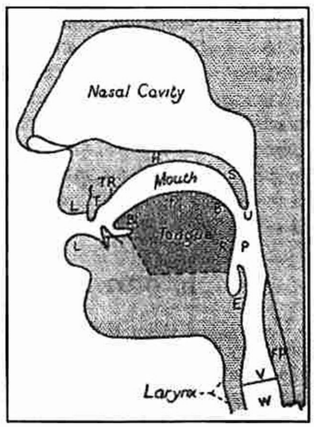

من كتاب دانيال جونز

وتتميز الصورتان بما يأتي:

١. تُكَوِّنُ كل واحدة من الصورتين مقطعاً جانبياً لآلة النطق، على خلاف صور آلة النطق التي وردت في كتب علم التجويد القديمة التي كانت تمثل مقاطع عَرْضِيَّة.

٢. ظهرت جميع أعضاء آلة النطق في الصورتين، بقدر ما تسمح به الصورة الجانبية، وقد ظهر في الصورة موقع الحنجرة، وتجويف الأنف، وبقية الأعضاء على نحو واضح.

٣. لم يُعْنَ الدكتور إبراهيم أنيس بتوزيع حروف العربية على أعضاء النطق في الصورة التي أوردها.

٤. تبدو الصورة أكثر قرباً من الصورة الحقيقية لآلة النطق، لكنها لا تُكَوِّنُ صورة كاملة للرأس، وإنما هي تمثل القسم الذي تظهر فيه أعضاء آلة النطق فقط.

ويبدو أن اعتماد الدكتور إبراهيم أنيس على كتاب دانيال جونز في صورة آلة النطق قد فتح الباب أمام الدارسين العرب للاعتماد على ما أورده دانيال جونز من صور أخرى لمخارج الأصوات، على نحو ما سنبين في المبحث اللاحق إن شاء الله.

وتتابعت المؤلفات في علم أصوات العربية بعد كتاب الدكتور إبراهيم أنيس، واعتنى

P.٦ ، Daniel Jones،The pronunciation of English

مؤلفوها بإيراد صورة آلة النطق، مع صور أُخرى تمثل مقاطع من آلة النطق، أو تمثل ظواهر فيزياوية تتعلق بالصوت اللغوي، ونحو ذلك.

ولا يتسع المقام لتتبع جميع تلك المؤلفات، وسوف أكتفي بتتبع صورة آلة النطق في المؤلفات الأولى التي أرست شكل علم أصوات العربية الحديث، وتركت أثرها في المؤلفات اللاحقة، وهي:

(١) كتاب مناهج البحث في اللغة، للدكتور تمام حسان، الذي صدرت طبعته الأولى سنة ١٩٥٥م، وتضمن صورة لأعضاء آلة النطق، ليس لها صلة على ما يبدو بصورة آلة النطق عند دانيال جونز، وهي هذه[1]:

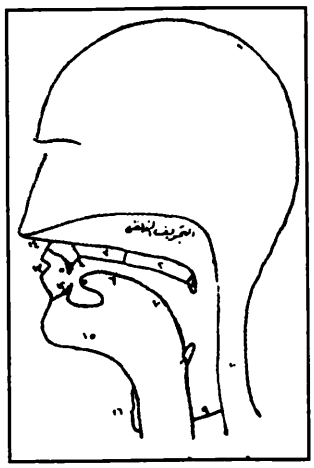

من كتاب مناهج البحث في اللغة

وهي تُكَوِّنُ صورة كاملة للرأس، لكنها تبدو غير متناسقة الأجزاء كما هو ظاهر.

وألحق الدكتور تمام حسان بالكتاب اثنتي عشرة صورة مأخوذة بالأشعةالسينية لآلة النطق لعدد من الأصوات اللغوية، وتبدو مثل هذه الصور محدودة الفائدة في دراسة مخارج

---

(١) ينظر: مناهج البحث في اللغة ص٦٤.

الحروف، لكنها تكشف عن مقدار انفتاح الفك العلوي عن الفك السفلي بشكل خاص، عند النطق بالصوت.

(٢) كتاب أصوات اللغة، للدكتور عبد الرحمن أيوب، صدرت طبعته الأولى سنة ١٩٦٣م، وتضمن صوراً متعددة لتشريح غضاريف الحنجرة وغيرها من أجزاء آلة النطق، لكنه أورد صورة لآلة النطق لها ملامح صورة آلة النطق لدى دانيال جونز[١].

(٣) علم الأصوات، للدكتور كمال بشر، الذي صدر في طبعته الأولى سنة ١٩٦٩م باسم (علم اللغة العام: القسم الثاني الأصوات)، وصدر في طبعته الأخيرة سنة ٢٠٠٠م، وصورة مخارج آلة النطق هي نفسها في طبعات الكتاب كافة، وهي هذه[٢]:

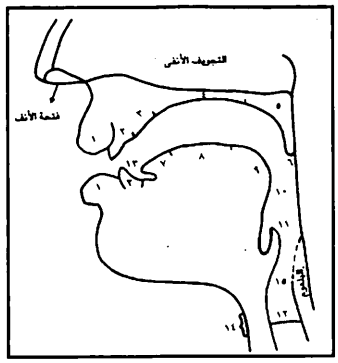

من كتاب علم الأصوات

والراجح أن هذه الصورة منقولة عن أحد كتب علم اللغة الغربية، كما سيتبين من الحديث عن صورة آلة النطق في المصدر الآتي.

(٤) دراسة الصوت اللغوي، للدكتور أحمد مختار عمر، الذي صدرت طبعته سنة ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م، وتضمن صورة لآلة النطق، وهي[٣]:

---

(١) ينظر: أصوات اللغة ص٨٤.

(٢) ينظر: علم الأصوات ص١٣٣، وعلم اللغة العام (القسم الثاني: الأصوات) ص٨٢.

(٣) دراسة الصوت اللغوي ص٨٨.

من كتاب دراسة الصوت اللغوي

وصرَّح المؤلف أن الصورة مقتبسة من كتاب (علم اللغة العام) لروبنز[1]، وهذه الصورة كما ترى هي نفسها التي أوردها الدكتور كمال بشر، ولم يصرح بأخذها من كتاب روبنز، لكن هذا الكتاب هو أحد مصادره التي ذكرها في الطبعات الأولى من كتابه[2].

وهناك كتب أُخرى في علم أصوات العربية ظهرت بعد الكتب التي ذكرتها، يطول البحث بتتبع ما ورد فيها من صور لآلة النطق، وهي لا تعطي أبعاداً جديدة للموضوع.

وتكاد الصور المعروضة هنا تشترك بالميزات التي ذكرتها عند الحديث عن صورة آلة النطق في كتاب الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس، ومن ثم فإن إعادة الحديث عن تلك الميزات هنا أمر لا ضرورة له.

الملاحظ على مؤلفي الكتب المذكورة أنهم اكتفوا بصورة واحدة لآلة النطق عليها أسماء الأعضاء، ولم يخصصوا صورة لكل مخرج من مخارج الأصوات.

---

(١) General Linguistics، ١٩٦٦ Robins : G. B، R. H .

(٢) ينظر: علم اللغة العام (القسم الثاني: الأصوات) ص٢٦١.

المبحث الرابع
صورة آلة النطق في كتب علم التجويد المعاصرة

كان استخدام صورة آلة النطق محدوداً في كتب علم التجويد في القرون المتقدمة، كما مرَّ في المبحث الثاني، ولم أجد مَن استخدمها من علماء التجويد في الحقب المتأخرة، وكانت قد ظهرت مؤلفات مهمة في علم التجويد في تلك الفترة، إلى جانب شروح المقدمة، منها كتاب (تحفة الطالبين في تجويد كتاب رب العالمين) للشيخ منصور بن عيسى بن غازي السَّمَانُودِيِّ (كان حّياً سنة ١٠٩٢هـ) [١]، وكتاب (تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين) لعلي بن محمد النوري الصفاقسي (ت ١١١٨هـ) [٢]، وكتاب (جهد المقل) وشرحه، كلاهما لمحمد المرعشي (ت١١٥٠م) [٣]، ولم يستخدم أيٌّ من هؤلاء العلماء صورة آلة النطق في كتبهم.

واستجدَّ طَبْعُ كتب علم التجويد في مطلع القرن الرابع عشر الهجري، وأقدم ما طُبعَ منها كتاب (نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد) لمحمد مكي نصر الجريسي المتوفى سنة ١٣٢٢هـ = ١٩٠٢م، وكان قد فرغ من تأليفه سنة ١٣٠٥هـ، وطُبعَ بمطبعة بولاق سنة ١٣٠٨هـ = ١٨٨٩م[٤].

---

(١) طُبعَ بمؤسسة قرطبة بالقاهرة سنة ١٤٢٨هـ، وطُبعَ بدار عمار في عمان بتحقيقي سنة ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

(٢) مطبوع في مكتبة الثقافية الدينية في القاهرة سنة ١٩٨٦م.

(٣) طُبعَ (جهد المقل) بدار عمار بتحقيق أخي الدكتور سالم قدوري الحمد ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م، وطُبعَ مع بيان جهد المقل بمؤسسة قرطبة بالقاهرة ٢٠٠٤م.

(٤) ينظر: نهاية القول المفيد ص٣.

وشَرَحَ الشيخ محمد بن علي بن خلف الحسيني الشهير بالحداد (المتوفى سنة ١٣٥٧هـ = ١٩٣٩م)، شيخ المقارئ المصرية في زمانه، منظومة (هداية الصبيان في تجويد القرآن) وسماه (إرشاد الإخوان لهداية الصبيان)، وطُبِعَ سنة ١٣٢٠هـ[١].

ولم يستخدم الجريسي صورة آلة النطق في كتابه (نهاية القول المفيد)، وكذلك لم يستخدمها الشيخ الحداد في كتابه (إرشاد الإخوان).

وظهر عدد من المؤلفات في علم التجويد في النصف الثاني من القرن الرابع عشر الهجري، منها كتاب (البرهان في تجويد القرآن) للشيخ محمد الصادق قمحاوي، الذي فرغ من تبييضه سنة ١٣٧٥هـ[٢]، ولم يستخدم فيه صورة آلة النطق.

وأول كتاب ظهرت فيه صورة آلة النطق من كتب علم التجويد في العصر الحديث، في ما اطلعت عليه منها، كتاب (فن التجويد) لعزت عبيد الدعاس، الذي كان مدرساً بدار المعلمين بحمص، ولم أقف على طبعته الأولى، لكن الطبعة الخامسة من الكتاب التي صدرت سنة ١٣٨٥هـ = ١٩٦٦م، تضمنت الصورة الآتية[٣]:

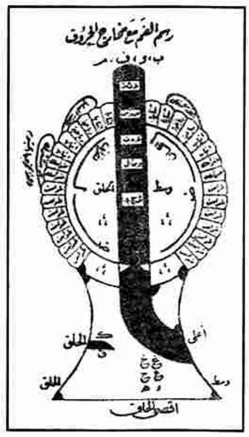

(١) ينظر: إرشاد الإخوان ص٩٩.

(٢) ينظر: البرهان ص٥٥.

(٣) فن التجويد ص٤١.

من كتاب فن التجويد

وهذه الصورة تشبه إلى حد كبير صورة كتاب (أرجوزة البيان)، سوى أن اتجاه مقطع الفم في هذه الصورة عكس اتجاهه هناك، مع عدم ذكر مخرج الجوف، كما نقص عدد الأسنان سِنّاً واحدة من كل جانب.

ومع ما تبدو عليه هذه الصورة من التناسق في الرسم، والدقة في توزيع الحروف، إلا أنها تعاني من النواقص التي مرَّ ذكرها في آخر الحديث عن صورة آلة النطق في كتب التجويد القديمة، وفي مقدمتها أن المقطع العَرْضِيَّ للصورة لا يتيح إبراز جميع أعضاء آلة النطق بسهولة.

وحصل في كتب التجويد التي صدرت بعد كتاب الدعاس تغيير سريع في استخدام صورة آلة النطق، وبدا ذلك في كتاب (حق التلاوة) لحسني شيخ عثمان، وهو أول كتاب من كتب التجويد يستخدم الصورة الجانبية لآلة النطق، كما أنه أول كتاب يستخدم صورة مستقلة لكل مخرج من مخارج الحروف، وبلغ عدد صور آلة النطق في الكتاب سبعاً وعشرين صورة، في طبعته الثانية الصادرة سنة ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م، مع صور أخرى للشفتين في أشكال متعددة وهذه صورة آلة النطق الرئيسة في الكتاب[1]:

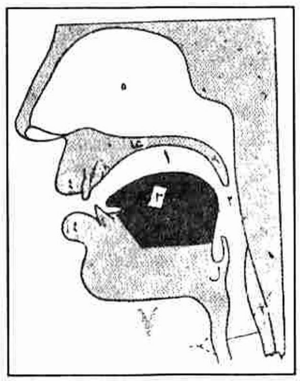

من كتاب حق التلاوة

ولا يخفى على القارئ أن هذه الصورة مقتبسة من كتاب دانيال جونز، التي أشرنا إليها من

---

(١) حق التلاوة ص١١٥.

قبل، وكذلك بقية الصور في الكتاب.

وفي آخر طبعات الكتاب التي اطلعتُ عليها والصادرة سنة ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م، عزَّز المؤلف الصور التي أوردها في الكتاب عدداً ونوعاً، وأضاف صوراً جديدة لأوضاع الشفتين في أثناء نطق الحركات، كما أورد لوحة تُبَيِّنُ أوضاع الوترين الصوتيين في عملية التصويت[١].

وصار المؤلفون في علم التجويد يحرصون على الاستعانة بصور آلة النطق في تبيين مخارج الحروف، وإظهار طبيعة الصفات الصوتية، وانتهى ذلك بإخراج لوحة مستقلة لمخارج حروف العربية[٢].

ولا يتسع البحث لتتبع صورة آلة النطق في كل ما صدر من مؤلفاتِ علم التجويد في السنين الأخيرة، لكن يمكن الإشارة إلى اتجاهين في طريقة استخدامها لصورة آلة النطق، وهما:

الاتجاه الأول: أورد مؤلفو عدد من الكتب صورة واحدة لآلة النطق، مُثْبَتاً عليها أسماء الأعضاء، و مُوَزَّعاً عليها أحياناً حروف العربية حسب مخارجها[٣].

وجميع تلك الصور تمثل مقطعاً جانبياً لآلة النطق، وبعضها مقتبس من صورة آلة النطق لدانيال جونز، وبعضها الآخر يمثل مخططاً جديداً لا يبتعد كثيراً عن تلك الصورة، لكنَّ بعض

---

(١) حق التلاوة (طبعة ٢٠٠٤) ص٤٠٥. وكذلك فعل الأستاذ حسني شيخ عثمان في كتابه الآخر (أصول تدريس التجويد) في طبعته الأولى الصادرة سنة ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م، حيث نقل فيه معظم الصور التي أوردها في كتابه (حق التلاوة).

(٢) لم يورد الأستاذ محمد سالم محيسن في كتابه (الرائد في التجويد) أي صورة لأعضاء آلة النطق، في الطبعة الأولى الصادرة سنة ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م.

وكذلك لم يستخدم الشيخ عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي صورة آلة النطق في كتابه (هداية القاري إلى تجويد كلام الباري) في الطبعة التي اطلعت عليها، والصادرة سنة ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م .

(٣) ينظر: الملخص المفيد في علم التجويد لمحمد أحمد معبد ص٧٧، وعلم التجويد: أحكام نظرية، وملاحظات عملية تطبيقية ص٥٦ للدكتور يحيى عبد الرزاق الغوثاني، والواضح في أحكام التجويد للدكتور محمد عصام مفلح القضاة ص٢٨.

تلك الصور لا يتوافق مع تفاصيل الصورة الحقيقية لآلة النطق من بعض النواحي، مثل هذه الصورة[1]:

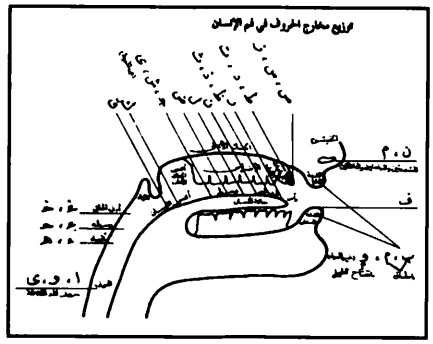

من كتاب الملخص المفيد

الاتجاه الثاني: أورد كثير من المؤلفين في علم التجويد صوراً متعددة تمثل مخارج جميع الحروف، إما على شكل لوحة موحدة، أو صور موزعة، إلى جانب صورة تظهر عليها أسماء آلة النطق، ومن تلك الكتب:

١. فن الترتيل وعلومه، للشيخ أحمد الطويل[2].

٢. إحكام أحكام تجويد حروف القرآن الكريم، للشيخ أحمد محمد فارس[3].

٣. بغية عباد الرحمن لتحقيق تجويد القرآن،لمحمد بن شحادة الغول[4].

٤. المنير في أحكام التجويد، تأليف مجموعة من الباحثين، إصدار جمعية المحافظة على القرآن الكريم[5].

---

(١) ينظر: الملخص المفيد في علم التجويد لمحمد أحمد معبد ص٧٧، وبغية عباد الرحمن لمحمد بن شحادة الغول ص١٤٤.

(٢) ينظر:فن الترتيل وعلومه ٢/ ٥٥٧-٥٥٨.

(٣) ينظر: إحكام أحكام تجويد حروف القرآن الكريم ص٧٣-٩٠.

(٤) ينظر: بغية عباد الرحمن ص١٤٨-١٥٩.

(٥) ينظر: المنير ص١١٣-١٢٠.

واعتمد عدد من هؤلاء المؤلفين في صورة آلة النطق على الصورة التي رسمها دانيال جونز، ويظهر ذلك في الكتب الثلاثة الأولى، وحاول بعضهم إخراج صور جديدة، كما في الكتاب الرابع[١].

وأعدَّ الدكتور أيمن رشدي سويد بمساعدة الدكتور عادل إبراهيم أبو شعر لوحة لمخارج الحروف العربية، تضم ثمانياً وعشرين صورة، بحجمين صغير وكبير[٢].

وتتميز صور المخارج في هذه الكتب بما يأتي:

١. الدقة والوضوح في الرسم بشكل عام[٣].

٢. تخصيص صورة لمخرج كل حرف، إلى جانب صورة آلة النطق التي تظهر عليها أسماء الأعضاء.

٣.الإشارة في بعض الكتب إلى حالة الوترين الصوتيين في مخرج كل حرف، كما في الصور الواردة في كتاب (المنير).

٤.استند جميع المؤلفين لهذه الكتب في صناعة صور آلة النطق ومخارج الحروف إلى المقطع الجانبي لآلة النطق الذي تظهر من خلاله أجزاء آلة النطق أكثر مما تظهر مع المقطع العَرْضِيِّ الذي استند إليه مؤلفو كتب التجويد المتقدمون.

والمدقق في صور مخارج الحروف في الكتب المذكورة، وما ورد في لوحة المخارج التي أعدها الدكتور أيمن رشدي سويد، يجد اختلافاً في طريقة تحديد عدد من مخارج الحروف، وهو أمر يشير إلى عدم دقة تنفيذ بعض تلك الصور، كما يظهر ذلك في الجدول الآتي:

---

(١) وردت ملاحظة في الكتاب تشير إلى أن رسم صور آلة النطق في الكتاب من تنفيذ (نداء زقوق) مدرسة التلاوة في الجامعة الأردنية (ينظر: المنير ص١١٣).

(٢) توزيع دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق (د.ت).

(٣) بدت صور المخارج في كتاب (إحكام أحكام تجويد حروف القرآن الكريم) للشيخ أحمد محمد فارس صغيرة بحيث اختفت بعض معالم الصورة فيها.

موازنة بين صور المخارج في كتب علم التجويد العاصرة

الصورة / مخرج الحرف	لوحة د.أيمن	فن الترتيل	المنير	بغية عباد الرحمن
الزاي		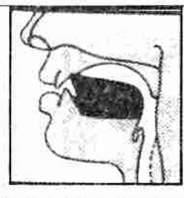		
القاف		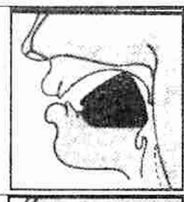		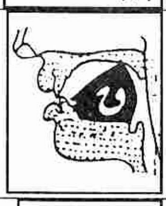
الغين		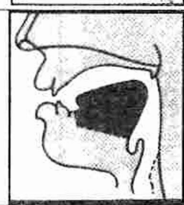		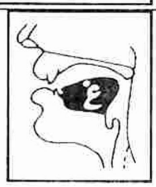
الجيم			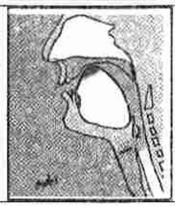	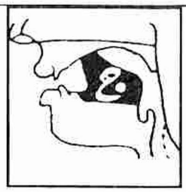

المبحث الخامس
صورة النطق في البرامج الإلكترونية الحديثة

أتاح التقدُّم في برامج الحاسوب استخدام الصور المتحركة لآلة النطق، وإظهار حركة الأعضاء في أثناء النطق بالحروف، وفي ذلك فائدة كبيرة للمتعلم، لكن دقة تلك الصور تعتمد على مدى إدراك القائمين على تلك البرامج للعملية النطقية وقدرتهم على التعبير عنها.

وهناك عدة أشكال لهذه البرامج، وهي تتفاوت من حيث السهولة والتعقيد، كما تتفاوت من حيث الدقة والوضوح، ولا يتسع المقام لتتبع كل ما هو متداول من تلك البرامج لكثرتها وتنوعها، ويحتاج التعامل معها إلى خبرات ومهارات خاصة، وهي جديرة ببحث منفرد ممن يجيد التعامل مع تلك البرامج.

وسوف أقتصر في هذا المبحث على عرض وتحليل ثلاثة منها، وهي تعطي فكرة عن واقع تلك البرامج وما تتيحه من إدراك لطبيعة مخارج الحروف ومهارات في القدرة على التعامل معها في التطبيق والأداء، واثنان منها خاصان بتلاوة القرآن الكريم ومخارج حروف العربية، والثالث خاص بنطق أصوات عدد من اللغات الأوربية، ولا يخلو من فائدة لمتعلم التجويد، لأن المادة الأساسية لجميع اللغات هي الأصوات التي تنتجها آلة النطق التي يمتلكها البشر جميع.

البرنامج الأول
بيان المخارج والصفات

أنتجته شركة **صخر** للحاسبات، وهو البرنامج المصاحب للتلاوة المسجلة للقارئ الشيخ علي الحذيفي، ويتضمن صورة لآلة النطق، بجانبها لوحة بحروف العربية، وأسفل منها لوحة بصفات الحروف، وتتحرك آلة النطق عند الضغط على أي حرف من الحروف لتعطي صورة لمخرج ذلك الحرف مع صوته، ويصاحب ذلك إظهار صفات الحرف أسفل تلك اللوحة، على

شكل قائمة مؤشرة، وبجانبها صفات الحرف مجتمعة، مع النص على مخرجه.

وهذه صورة لتلك اللوحة، في أثناء الضغط على حرف الباء:

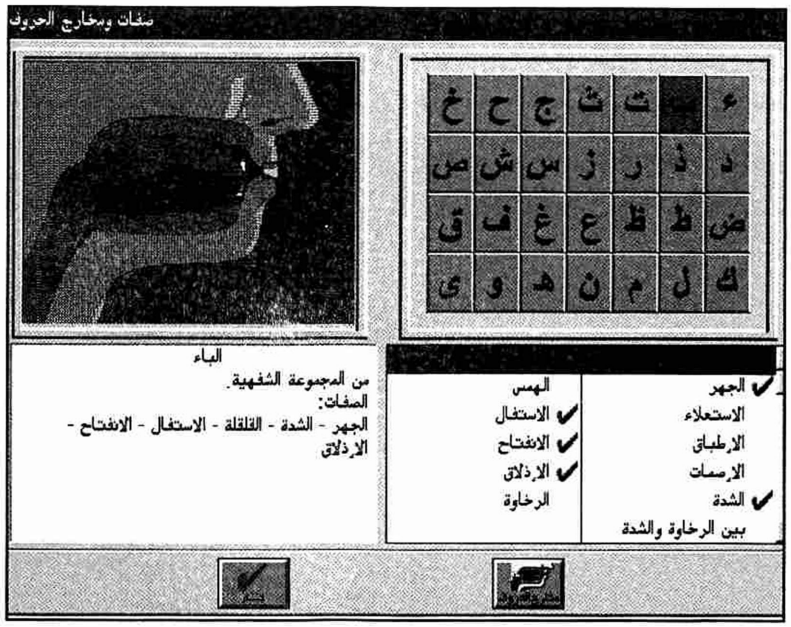

صورة المخارج والصفات من إنتاج شركة صخر

ولا شك في فائدة هذه اللوحة لمتعلم التجويد، فإنها تُوَقِّفُهُ على مخرج الحرف وصفاته بالصورة والصوت، لكن الصورة تبدو بحاجة إلى دقة أكبر لتكون قريبة من شكل آلة النطق عند إنتاج الأصوات، إلى جانب أن سرعة حركة الأعضاء عند النطق بالحرف تُفَوِّتُ على المتعلم التأمل في صورة المخرج على مهل، ومن ثم فإن هذا البرنامج بحاجة إلى تطوير لإظهار مخرج الحرف على مراحل، على نحو ما نجد في بعض البرامج الأخرى.

البرنامج الثاني

شرح مخارج الحروف

من إصدارات أكاديمية حُفَّاظ الوَحْيَيْنِ العالمية للتعلم عن بُعْدٍ، سنة ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م، والبرنامج يجمع بين لوحة مخارج الحروف للدكتور أيمن رشدي سويد، ونسخة مطورة من البرنامج الذي أنتجته شركة صخر المصاحب لتلاوة الشيخ علي الحذيفي، ويتألف البرنامج

من أربع صفحات، على النحو الآتي:

الصفحة الأولى: تعريف بالأكاديمية[1]، وبمصادر البرنامج، واسم المصمم له السيد إيهاب شاكر.

الصفحة الثانية: صفحة بيان مخارج الحروف، وهذه صورة لمحتويات تلك الصفحة:

وتتألف الصفحة من ثلاثة حقول عرضية، كما هو واضح، وهي:

الحقل الأول: مقدمة عن مخارج الحروف، تتضمن تعريف الحرف لغة واصطلاحاً، وعدد الأسنان وأسمائها، ثم تعريف المخرج لغة واصطلاحاً، وذكر المخارج العامة الخمسة: الجوف، والحلق، واللسان، والشفتان، والخيشوم. ثم بين المخارج الخاصة السبعة عشر.

الحقل الثاني: شكل توضيحي لمخارج الحروف، يتضمن قائمة بأسماء المخارج على يمين الصحيفة، وتظهر صورة ثابتة للمخرج على يسارها، وتتغير عند الضغط على أي من المخارج

---

(١) عنوان موقع حفاظ الوحيين على الشبكة الدولية للمعلومات هو: (www.alwhyyn.net).

المذكورة لتظهر صورته، وهذه الصورة منقولة من لوحة مخارج حروف العربية التي أعدها الدكتور أمين رشدي سويد.

الحقل الثالث: مثال تطبيقي على كل مخرج، ويتوسط الحقل صورة لآلة النطق، وتتوزع حروف العربية في حقلين عن يمين الصورة ويسارها، وعند الضغط على أي حرف من الحروف تتحرك أعضاء آلة النطق لتشير إلى مخرج الحرف، مصحوبة بصوت الحرف منطوقاً به ساكناً بعد همزة مفتوحة، هكذا: أَبْ، أَتْ، أَجْ...، وهناك خيار يجعل حركة أعضاء النطق تتكرر عند النطق بالحرف.

والمتأمل في حركة أعضاء النطق عند الضغط على أي من الحروف يلفت نظره عدم التطابق أحياناً بين تلك الحركة ووصف مخرج الحرف، مثل عدم خروج طرف اللسان عند النطق بالظاء، وعدم ارتفاع أقصى اللسان عند النطق بالكاف حتى يلامس سقف الحنك، وعدم انفتاح طريق النفس إلى الخيشوم عند النطق بالميم والنون.

الصفحة الثالثة: صفحة تعليم النطق بالحروف، وهذه صورة لمحتويات تلك الصفحة:

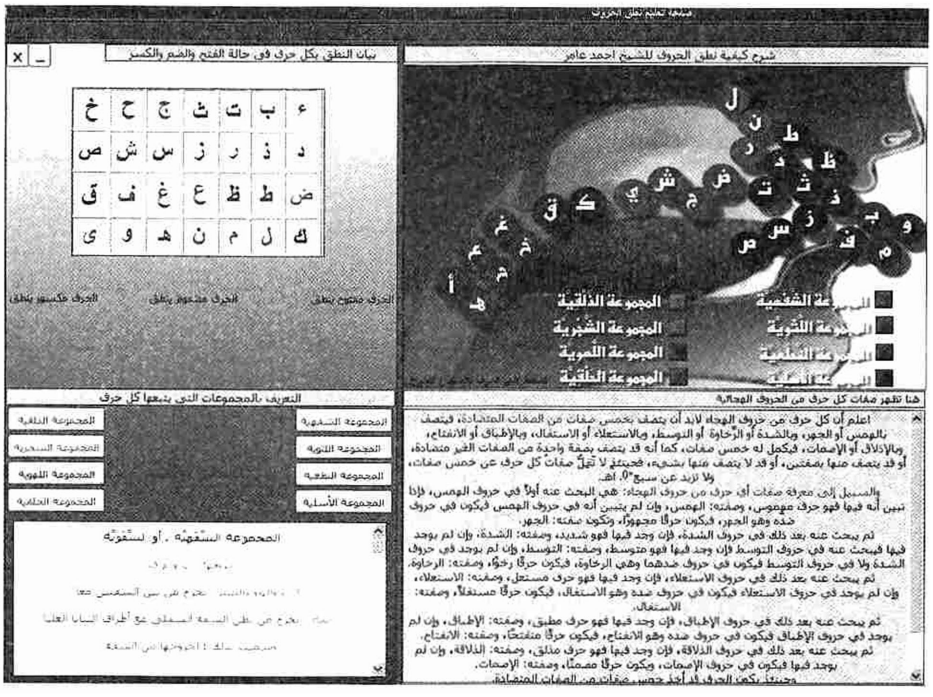

وتتألف هذه الصحيفة من أربع أقسام، كما ترى، وهي:

القسم الأول: شرح كيفية نطق الحروف للشيخ أحمد عامر، وهو يتألف من صورة لآلة النطق، وعليها حروف العربية، مُمَيَّزَة بالألوان في ثمانية مجموعات، وعند الضغط على أي حرف من الحروف تظهر صفات الحرف مكتوبة في الشريط الكائن أسفل الصورة، مصحوبة بصوت الأستاذ أحمد عامر، وهو يشرح كيفية النطق بالحرف.

القسم الثاني: بيان النطق بكل حرف في حالة الفتح والضم والكسر، وهو يتألف من جدول يضم جميع حروف العربية، وكل حرف مرسوم بلون مجموعة مخرجه التي ينتمي إليها، وعند الضغط على أي من هذه الحروف يظهر مكتوباً أسفل الجدول مع حروف المد الثلاثة، مصحوباً بالنطق باسم الحرف وصوته في الحالات الثلاث.

القسم الثالث: يتضمن بيان صفات الحروف، وفيه تعريف بالصفات السبعة عشر المشهورة في كتب علم التجويد، وهي الصفات العشرة التي لها ضد، ثم الصفات السبعة التي ليس لها ضد، وأُضِيفَ إليها سبع صفات أخرى مما زاده مكي بن أبي طالب في كتابه (الرعاية لتجويد القراءة) على الصفات السبعة عشر المذكورة، ويُلاحَظُ أن تعريف الحرف المجهور والمهموس، والشديد والرخو، انبنى على ما ورد في كتب علم التجويد المتأخرة، ولم يُرَاعَ فيه المفاهيم الصوتية الحديثة.

القسم الرابع: التعريف بالمجموعات التي يتبعها كل حرف، وفيه ذكر لثمانية مجموعات، وهي: الشَّفَوِيَّةُ، واللِّثَوِيَّةُ، والنِّطْعِيَّةُ، والأَسَلِيَّةُ، والذَّلَقِيَّةُ، والشَّجْرِيَّةُ، واللَّهَوِيَّةُ، والحَلْقِيَّةُ، وهي التي لَقَّبَ بها الخليل بن أحمد الحروف حسب مخارجها.

الصفحة الرابعة: صفحة الاختبار، وهي تتضمن ألعاب تعليمية تجويدية هادفة، وهذه صورة لتلك الصفحة:

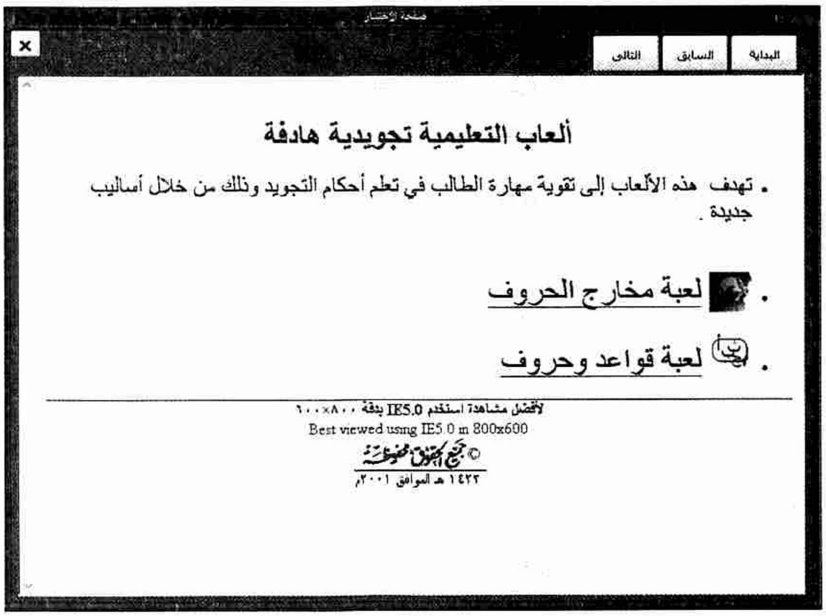

وليس من الضروري هنا ونحن نتحدث عن صورة آلة النطق في هذا البرنامج الدخول في تفاصيل هذه الصفحة.

ولا يخفى على القارئ مدى التطور الذي حصل في هذا البرنامج، وما يحققه من فائدة للمتعلمين، ولديَّ عدد من الملاحظات التي يمكن أن ترتقي به نحو الأفضل، وهي:

(١) يمكن أن تكون صور مخارج الحروف، لاسيما المتحركة، منها أكثر دقة مما هي في البرنامج.

(٢) يمكن استعمال العربية الفصحى في تعليم النطق بالحروف، بدلاً من العامية المستعملة في البرنامج.

(٣) يمكن الإفادة مما أحرزه علم الصوت الحديث في الكشف عن طبيعة الأصوات اللغوية في تعريف عدد من المصطلحات الصوتية، خاصة تعريف الصوت المجهور والمهموس، وتعريف الشديد والرخو.

البرنامج الثالث

أصوات اللغة الإنكليزية

وهو موقع خاص بأصوات اللغة الإنكليزية المنطوقة (الأمريكية) والإسبانية والألمانية على الشبكة الدولية للمعلومات[1]، ويُقدِّم هذا الموقع صورة بصرية وصوتية لكل صوت من أصوات تلك اللغات، والأصوات فيه مقسمة إلى صامتة (Consonants)، ومُصَوِّتة (Vowels)، وتُقَسَّمُ الأصوات الصامتة إلى مجموعات بحسب موضع النطق (المخرج) وبحسب طريقة النطق (الصفات)، وكذلك الأصوات المصوتة.

وعند فتح نافذة أي مجموعة تظهر رموز أصوات كل مجموعة في صفين: صف المجهورة على اليمين، وصف المهموسة على اليسار، وعند الضغط على أي رمز تظهر على الشاشة ثلاثة خيارات:

الأول: لإظهار صورة صوتية بصرية لنطق الصوت.

والثاني: لإظهار وصف مخرج الصوت خطوة خطوة من خلال عدة صور، واحدة تُظْهِرُ شكل اللسان، وأخرى تُبَيِّنُ حالة اللهاة، وصورة لبيان وضع الشفتين،وأخرى لإيضاح وضع الوترين الصوتيين عند النطق بالصوت.

والثالث: سماع النطق بالصوت من خلال صورة حيَّة لمقطع للفم، مرة والحرف في أول الكلمة، وأُخرى في وسطه، وثالثة في آخر الكلمة.

وهذه صورة لصفحة الدخول على الأصوات الانفجارية (الشديدة) في الموقع:

---

(١) هذا البرنامج عبارة عن جهد تعاوني بين قسم اللغة الأسبانية، و قسم اللغة البرتغالية، وقسم اللغة الألمانية، و قسم السمع و أمراض النطق، و قسم التكنولوجيات الأكاديمية في جامعة إيوا (The University of Iowa) في الولايات المتحدة الأمريكية، وعنوانه على الشبكة الدولية للمعلومات هو: http://www.uiowa.edu/~acadtech/phonetics

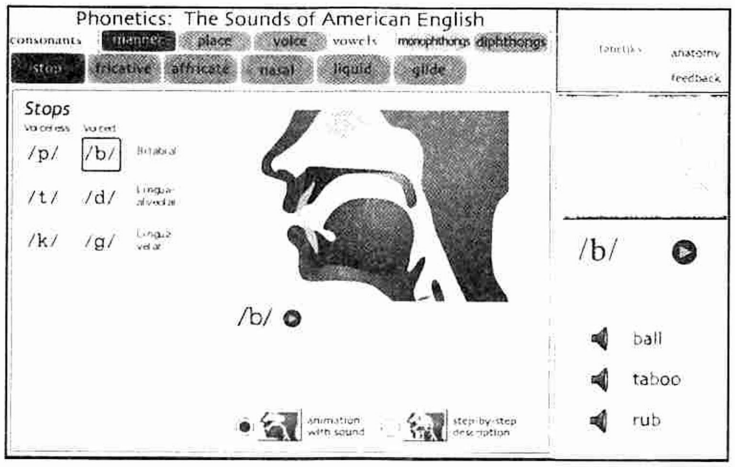

وهذه صور مقتطعة ومرتبة تمثل مراحل وصف مخرج الصوت:

نوع الصورة / الصوت	حالة الشفتين	حالة اللسان	حالة اللهاة	حالة الوترين
ب				
م				

ولا شك في أن هذا البرنامج يبدو أكثر إتقاناً في شكل صور المخارج الثابتة والمتحركة، مما يجعل تصور عملية إنتاج الصوت أكثر وضوحاً في ذهن المتعلم ، وأحسب أنه يمكن الإفادة منه في إنتاج برامج جديدة لدراسة مخارج الحروف وصفاتها، وتعليم النطق الصحيح بحروف اللغة العربية، مع الأخذ بنظر الاعتبار ما قد يكون من فوارق في نطق بعض الحروف بين العربية واللغات الأوربية.

خاتمة البحث

(١) لا يدخل استخدام صورة آلة النطق في تعليم قواعد التلاوة في التصوير المحرَّم شرعاً، ومن ثَمَّ ليس هناك عائق من ناحية الحكم الشرعي في استخدام تلك الصور على أي شكل كانت.

(٢) إن الصورة الجانبية لآلة النطق أولى بالاستخدام من الصورة العَرْضِيَّة، لأن الصورة الجانبية يتأتى فيها إظهار معظم أجزاء آلة النطق، ومع ذلك ينبغي الاعتراف لعلماء التجويد المتقدمين بفضل السبق إلى استخدام صورة آلة النطق في دراسة مخارج الحروف.

(٣) اكتفى علماء التجويد المتقدمون الذين استخدموا صورة آلة النطق بصورة واحدة تظهر عليها حروف العربية حسب المخارج، مع كتابة أسماء الأعضاء عليها، وسار على ذلك عدد من المؤلفين المعاصرين، لكن أكثر المؤلفين في علم التجويد من المعاصرين يستخدمون صوراً متعددة لآلة النطق في كتبهم، فيخصصون صورة يُبَيِّنُونَ فيها أسماء أعضاء آلة النطق، ثم يخصصون صورة لكل مخرج من مخارج حروف العربية، وأحسب أن هذا هو المنهج الذي يجب على المؤلفين في علم التجويد الالتزام به، لأنه يساعد المتعلم على إدراك موضع كل حرف من آلة النطق، ويبين له الفروق الدقيقة بين مخارج الحروف، مما يؤدي إلى تميزها في السمع.

(٤) لا بد من مراعاة الدقة في صناعة الصور المستخدمة في كتب علم التجويد، حتى تكون أكثر تعبيراً عن الأوضاع الحقيقية لآلة النطق، وحتى تزول الاختلافات التي تظهر في الصور المستخدمة الآن، مما قد يشوش على المتعلمين.

(٥) على المشتغلين بموضوع تعليم قواعد التلاوة والتأليف في علم التجويد الاستفادة من البرامج الإلكترونية الحديثة في صناعة الصور المتحركة الخاصة بآلة النطق ومخارج الحروف.

(٦) عرض البحث ثلاثة برامج إلكترونية لتعليم مخارج الحروف وصفاتها، الأول:

البرنامج المصاحب لتلاوة الشيخ علي الحذيفي، وهو من إنتاج شركة صخر، والثاني: من إصدارات أكاديمية حفاظ الوحيين العالمية للتعلم عن بُعْدٍ، والثالث: من إنتاج فريق عمل في جامعة إيوا الأمريكية، وهو خاص بأصوات عدد من اللغات الأوربية، وقد أظهر البحث ما في هذه البرامج من صفات إيجابية، وما يمكن أن يسهم في تطويرها.

(٧) إن إنتاج صور دقيقة لآلة النطق تخدم المتعلمين لقواعد التلاوة يحتاج إلى تضافر جهود عدد من الدارسين من اختصاصات متعددة، حتى تكتمل جميع جوانب الصورة على نحو دقيق، ومن أهم الاختصاصات المطلوبة للنهوض بهذا الأمر:

١. متخصص بالقراءة والتجويد.

٢. متخصص بعلم الأصوات اللغوية.

٣. متخصص بعلم التشريح (الرأس والعنق).

٤. متخصص بالأشعة.

٥. متخصص ببرامج الحاسوب.

٦. متخصص بالرسم.

وآمل في الختام أن أكون قد بَيَّنتُ في هذا البحث أهم النقاط المتعلقة بموضوع استخدام صورة آلة النطق ومخارج الحروف في تعليم قواعد التلاوة، وأرجو أن تسهم نتائج هذا البحث في تحسين استخدام المؤلفين في علم التجويد لصورة آلة النطق.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحابته وسلَّم

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

تكرير الراء
في مذاهبِ أهل الأداء[1]

مقدمة:

الحمدُ لله رَبِّ العالمين، والعاقبةُ للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحابته أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد لفتت نظري مقولةٌ وردت في كتب علم التجويد المؤلَّفةِ في القرون المتأخرة وفي العصر الحديث، وهي أنَّ صفة التكرار في الراء تُعْرَفُ لِتُجْتَنَبَ لا لِيُعْمَلَ بها، كالسحر يُتَعَلَّمُ لِيُجْتَنَبَ، وأن تكرير الراء لَحْنٌ يجب التحفظ عنه، ومن ثم قالوا: طريقُ السلامة منه أن يُلصق اللافظ به ظهر لسانه بأعلى حَنَكِهِ لصقاً محكماً مرة واحدة.

ولم أقف على هذه العبارة في كتب علماء العربية المتقدمين الذين نَصُّوا على أن الراء اخْتُصَّتْ بصفة التكرار من بين سائر أصوات العربية، وامتنعت لذلك من أن تُدغم في غيرها، ونَقَلَ ذلك عنهم علماء التجويد الأوائل إلا أنهم حذَّروا القارئ من إظهار التكرار إلى الحد الذي يَقْبُحُ، وأوجبوا إخفاءَه، لاسيما في الحرف المشدَّد، لكن أحداً منهم لم يذكر أنَّ تكريرها يجب أن يَسْقُطَ عنها جملة.

ويبدو لي أن بعض قرَّاء القرآن في زماننا تأثروا بمقولة وجوب اجتناب التكرار في الراء، واجتهد بعضهم في التحفظ منه إلى درجة أن الراء صارت تخرج في نطقه مُحَصْرَمَةً كالطاء، فتكاد

---

(١) منشور في مجلة الدراسات القرآنية، الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، العدد الأول، السنة الأولى ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م (ص٣٢٧-٣٦٥).

تُسْمَعُ البسملة منه على هذا النحو: بسم الله الطَّحْمَان الطَّحِيم. وهو لا شك تحريف للقراءة، وخروجٌ بها عن سمتها الأصيل .

وبعد إمعان النظر في هذه المسألة، وتقليب الفكر في أقوال علماء التجويد فيها، وموازنة ذلك بما يقدِّمه علم الأصوات اللغوية المعاصر حولها، وجدت من المفيد عرض الموضوع ومناقشته وإطلاع المختصصين على تفاصيله، للإسهام في بلورة فهم صحيح لهذه الصفة وكيفية أدائها.

وسوف أعرض الموضوع من خلال النقاط الآتية:

١. صفة التكرار عند علماء العربية المتقدمين .

٢. رأي علماء التجويد الأوائل.

٣. بروز مذهبين في صفة التكرار في الراء.

٤. انتشار القول بأن التكرار لحن يجب تجنبه.

٥. صفة التكرار في الدرس الصوتي الحديث.

٦. مناقشة واستنتاج.

وإنني في الوقت الذي آمل فيه أن أُوَفَّقَ إلى معالجة الموضوع معالجة مقبولة لدى المهتمين به من المشتغلين بعلم التجويد وعلم الأصوات اللغوية، والقراء وأهل الأداء، فإني أدعوهم إلى المشاركة في مناقشته وتسديد ما انتهت إليه في هذا البحث وتقويمه، والله تعالى أسأل التوفيق للصواب، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

تكريت

٢٧/ شوال/ ١٤٢٧هـ

١٥/ تشرين الثاني/ ٢٠٠٦م

أولاً: صفة التكرار [1] عند علماء العربية المتقدمين:

إنَّ ما كتبه سيبويه عن الراء هو أقدم وأهم ما وصل إلينا عن الموضوع، وهو يفسر صفة التكرار صوتياً، ويوضح ما يترتب على هذه الصفة في علاقة الراء بالأصوات الأخرى، وليس من هدفنا في هذا البحث الحديث عن جميع العناصر الصوتية للراء، من مخرج وصفات وأحكام أخرى، لأن ما يهمنا الآن هو ما يتعلق بصفة التكرار.

خَصَّ سيبويه صوت الراء بصفة لايشاركه فيها أي صوت اخر، فقال: «ومنها: المكرَّر، وهو حرف شديدٌ يجري فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام، فتجافى للصوت كالرخوة، ولو لم يُكَرَّرْ لمن يَجْرِ الصوت فيه، وهو الراء»[2].

وقال في موضع آخر: «والراء إذا تَكلَّمْتَ بها خَرَجَتْ كأنها مضاعفة، والوقف يزيدها إيضاحاً...» [3].

وترتب على تميز الراء بهذه الصفة أحكام صوتية راعاها الناطقون بالعربية، وهي على تؤكد أن التكرار صفة متحققة بالفعل، وليس بالقوة، كما يصوِّر ذلك بعض المتأخرين، وأول تلك الأحكام عدم إدغام الراء في الأصوات المقاربة لها، لئلا تذهب صفة التكرار، فقال سيبويه: «والراء لا تدغم في اللام ولا في النون، لأنها مكرَّرة، وهي تَفَشَّى إذا كان معها غيرها، فكرهوا أن

---

(١) جاء في لسان العرب (٦/ ٤٥. كرر): «كرَّرَ الشيءَ... أعاده مرَّة بعد أخرى.. الجوهري: كرَّرْتُ الشيء تكريراً، وتكراراً، قال أبو سعيد الصرير..:قلت لأبي عمرو: ما بين تِفعال وتَفعال؟ فقال: تِفعَال اسم، وتَفعال بالفتح مصدر..» . وقال الرضي في شرح الشافعية (١/ ١٦٧): «وقال الكوفيون: إن التَّفعال أصله التفعيل الذي يُفيد التكرير، قلبت ياؤُه ألفاً، فأصل التكرار التكرير «. وغلب استخدام (التكرير في المصادر القديمة، و (التكرار) في المؤلفات الحديثة.

(٢) الكتاب ٤/ ٤٣٥، وينظر: ابن السراج: الأصول ٣/ ٤٠٣.

(٣) الكتاب ٤/ ١٣٦.

يُجْحِفُوا بها فتدغم مع ما ليس يتفشَّى في الفم مثلها ولا يُكَرَّر... وقد تدغم هذه اللام والنون مع الراء، أنك لاتُخِلُّ بهما كما كنت مُخِلاً بها لو أدغمتها فيهما»[1].

ولاحظ سيبويه أن الراء إذا كانت قبل الألف منعته من الإمالة على الرغم من وجود الكسرة الجالبة للإمالة، فقال: «فلما كانت الراءُ كذلك قالوا: هذا رَاشِدٌ، وهذا فِراش، فلم يميلوا، لأنهم كأنهم تكلموا براءين مفتوحتين، كانت كذلك قويت على نصب الألفات ...»[2].

وإذا جاءت الراء مكسورة بعد الألف التي يسبقها حرف استعلاء يمنع الإمالة غلبت ذلك الحرف وجَذَبَتِ الألفَ نحو الإمالة، فقال سيبويه: «ومما تغلبت فيه الراء قولك: قارِبٌ وغارِمٌ، وهذا طارِدٌ، وكذلك جميع المستعلية، إذا كانت الراء مكسورة بعد اللف التي تليها...»[3].

ولم يرد في كلام سيبويه عن الراء ما يشير إلى أن صفة التكرار ليست لازمة، أو يجب إخفاؤها، وهو كان يعيش في عصر كبار القراء مثل: نافع بن أبي نعيم قارئ أهل المدينة (ت١٦٩هـ)، وعلي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩هـ)، ويعقوب بن إسحاق البصري (ت ٢٠٤ هـ) وخلف بن هشام (ت ٢٢٩هـ) من قراء أهل العراق، ولم يكن ذلك على سيبويه لو أنه كان مأخوذاً به في الأداء في زمانه.

ولم يخرج علماء العربية الذين جاءوا بعد سيبويه عما رسمه في صفة الراء، فهذا المبرد يصف الراء بأنه «حرف ترجيع»[4]، وأنها لا تدغم في اللام والنون «لأن فيها تكراراً، فيذهب ذلك التكرير ...»[5].

وذكر ذلك ابن جني أيضاً[6]، وكشف عن وضع طرف اللسان عند النطق بالراء حيث

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٤٨.

(٢) الكتاب ٤/ ١٣٦.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المقتضب ١/ ١٩٦.

(٥) المقتضب ١/ ٢١٢.

(٦) سر صناعة الإعراب ١/ ٢٠٥.

قال: «ومنها المكرر، وهو الراء، وذلك أنك إذا وقفت عليه رأيت طرف اللسان يتعثر بما فيه من التكرير ...»[1].

وقال الرضي: «وإنما سُمِّيَ الراء مكرَّراً لأن طرف اللسان ّذا تُكُلِّمَ به كأنه يتعثر للتكرير الذي فيه...»[2].

واستعمل ابن الحاجب عبارة «ترديد اللسان «في وصف نطق الصوت المكرَّر، وذكر عدداً من الظواهر الصوتية المترتبة على تلك الصفة، وذلم حيث قال: «والمكرَّر الراء، لِمَا نُحِسُّهُ من شبه ترديد اللسان في مخرجه عند النطق به، ولذلك أجْري مُجْرَى حرفين في أحكام متعددة:

فَحَسُنَ إسكان ﴿ يَنْصُركمْ [3] ﴾ و﴿ يُشعِرُكُم [4] ﴾ ، ولم يَحْسُنْ إسكان يَقْتُلكمُ ويَسْمَعُكم [5].

وحَسُنَ إدغام مثل: ﴿ وإنْ تَصْبِرُوا وتَتَّقُوا لا يَضُرُّكم ﴾[6]، أحسن منه في ﴿ إنْ يَمْسَسْكُم ﴾[7]

ولم يُمَلْ طالب وغانم، وأُمِيلَ طارد وغارم، وامتنعوا من إمالة رَاشِد، ولم يمتنعوا من إمالة ناشد.

---

(١) المصدر نفسه ١/ ٧٢.

(٢) شرح الشافية ٣/ ٢٦٤.

(٣) آل عمران ١٦.، والملك ٢..

(٤) الأنعام ١٠٩.

(٥) قرأ أبوعمرو بن العلاء بإسكان الراء من (يَأْمُرُكم، وتأمُرُهم، ويأمُرُهم، وينصرُكُم، ويُشعرُكم) تخفيفاً (ينظر: مكي: الكشف ١/ ٢٤.، وابن الجزري: النشر ٢/ ٢١٢.

(٦) آل عمران ١٢..

(٧) آل عمران ١٤.. وقد اختلف القراء في ﴿ يَضُرُّكم ﴾ فقرأ ابن عامر والكوفيون وأبوجعفر بضم الضاد ورفع الراء وتشديدها، وقرأ الباقون بكسر الضاد وجزم الراء مخففة (ينظر: ابن الجزري: النشر ٢/ ٢٤٢).

وكل هذه الأحكام راجعة في المنع والتسويغ على التكرير الذي في الراء»[1].

ويمكن أن نستخلص عدداً من الحقائق تضمنتها النصوص السابقة منها:

١. تحديد الوضع العضوي للسان الذي يؤدي إلى تحقق صفة التكرار وأثر ذلك في النطق فقال سيبويه: «خرجت كأنها مضاعفة «ووصف المبرد للراء بأنها»حرف ترجيع «وقال ابن جني: «رأيتَ طرف اللسان يتعثر بما فيه من التكرير»، وقال ابن الحاجب «لِمَا نُحِسُّه من شبه ترديد اللسان في مخرجه»، وقال الرضي: «لأن طرف اللسان إذا تُكلِّم به كأنه يتعثر: أي يقوم فيعثر للتكرير الذي فيه».

٢. لم يرد في أي من النصوص السابقة ما يشير إلى التحفظ في النطق بصفة التكرار، بَلْهَ النَّصَّ على إعدامها في النطق.

٣. عن امتناع إدغام الراء في اللام، وامتناع الإسكان في ﴿ ينصركم ﴾ وعَدَمَهُ في مثل: ﴿يقتلكم ﴾ دليل على إيجابية صفة التكرار وفاعليتها في النطق العربي.

ثانياً: رأي علماء التجويد الأوائل:

شهد القرن الخامس الهجري ظهور المؤلفات الأولى في علم التجويد، واستند علماء التجويد في كثير مما كتبوه على ما دوَّنه علماء العربية، لكنهم أبدوا اهتماماً زائداً بالظواهر الصوتية الخاصة بقراءة القرآن، وكانت صفة التكرار من الموضوعات التي حظيت بعنايتهم، ونقلوا ما كتبه علماء العربية في تعريفها، وما يترتب عليها، لكنهم نَبَّهُوا القارئ إلى عدم المبالغة في تحقيقها وعبَّرُوا عن ذلك بوجوب إخفاء تكريرها، وسوف أتتبع أقوالهم في هذه الفقرة إلى زمن ظهور القول بأن تكرار الراء لحن يجب اجتنابه في القراءة.

وأقدم من أشار إلى صفة التكرار من علماء التجويد أبو الحسن علي بن جعفر السعيدي (ت٤١٠هـ)، فقال في كتابه (التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي) وهو يتحدث ظواهر اللحن الخفي التي يجب تجنبها في القراءة: «واللحن الخفي لايعرفه إلا المقرئ المتقن الضابط... المتجنب

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٤٩٠، ونقله أبوشامة في إبراز المعاني ص ٧٥٤.

عن الإفراط في الفتحات والضمات والكسرات والهمزات، وتشديد المشدَّدات، وتخفيف المخففات، وتسكين المُسَكَّنات، وتطنين النونات، وتفريط المدات وترعيدها، وتغليظ الراءات وتكريرها...»[1].

ويبدو لي أن السعيدي أراد التحذير من المبالغة في إظهار تكرير الراء، وكأنه قال: المتجنب عن الافراط في تكرير الراءات، يدل على ذلك تحذيره من تطنين النونات وتفريط المدات، وهو لا يريد إعدام غنة النونات أو إذهاب المد في حروف المد، وإلا لأدَّى ذلك إلى الإخلال بالقراءة.

وكان مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) وأبو عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ) اكثر عناية بصفة التكرار، فقال مكي في الرعاية. «والراء حرف قويٌّ للتكرير الذي فيه... والراء حرف اتسعت فيه العرب... وذلك لما فيه من التكرير الذي انفردت به دون سائر الحروف، واكثر ما يظهر تكريره اذا كان مشدَّداً نحو: كرَّة، ومرَّة، فواجب على القارئ أن يخفي تكريره ولا يظهره، ومتى ما أظهره فقد جعل من المشدد حروفاًومن المخفف حرفين... والتكرير: هو ارتعاد طرف اللسان بالراء، مُكَرِّراً لها، فإخفاء ذلك التكرير لابد منه... وإذا تكررت الراء، والأولى مشدَّدة أ، مفخمة أو مخففة، وجب التحفظ على إظهارهما وإخفاء التكرير...التحفظ على إظهار الراء وإخفاء التكرير واجب»[2].

واستند عدد من علماء التجويد على تأكيد مكي بإخفاء تكرير لدي في القول بأن التكرار فيها لحن يجب اجتنابه، لكن مكي في ما يترجح لدي لم يقصد أكثر من التحذير من المبالغة في إظهار التكرير، لأنه احتج بصفة التكرار على منع ترقيق الراء إذا تكررت في مذهب ورش في مثل: ﴿ مدْرَاراً ﴾، و ﴿ قَرَاراً ﴾، و ﴿ القرارُ ﴾ فقال: «وعلة ذلك أن الراء الثانية لما كانت مفتوحة، وهي حرف تكرير، كانت الفتحة عليها مقام فتحتين، فقويت الفتحة في الراء الأولى لقوتها في التكرير، وزادها قوَّةً قوَّةُ الفتحة في الراء الثانية، والألف بينهما من الفتحة، فكأنه اجتمع خمسُ

---

(١) رسالتان في تجويد القرآن ص ٢٨.

(٢) الرعاية ص ١٩٤ – ١٩٥ (مختصراً من غير تصرف).

فَتَحاتٍ»[1].

وقال أبو عمرو الداني: «ذكر الراء: وهو حرف شديد مكرَّرٌ، حركته تُعَدُّ حركتين لتكريره، قال سيبويه: والراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة، والوقف يزيدها إيضاحاً، فإذا أتى مشدداً تُوصِّلَ إلى النطق به بيسر من غير إيضاحاً، فإذا أتى مشدداً تُوُصِّلَ إلى النطق به بيسر من غير تكرير ولا عسر...»[2]

ولم يفهم علماء التجويد الذين أتوا بعد الشيخين (أعني مكياً وأباعمرو) من تحذيرهما من إظهار التكرار وجوبَ إعدامه بالكلية، بل صرَّحوا بعدم المبالغة في إظهاره، وعدم المبالغة بإخفائه، فقال أبو الفضل عبدالرحمن بن أحمد الرازي العجلي (ت ٤٥٤هـ): «ينبغي لقارئ القرآن أن يعرف ما يُحْدِثُ بعض الحروف في بعض من النقصان... وذلك أن يحترز من المدات الطويلة... وتغليظ الراءات أو إذهاب تكريرها»[3].

وقال عبدالوهاب القرطبي (ت ٤٦٢ هـ): «فَيُتَوَقَّى الإفراط في تكراره، مع حفظ نظامه وتوفية نصيبه منه...»[4].

وقال ابن الطحان (ت ٥٦. هـ): «والتكرير: تضعيف في جسم الراء لارتعاد طرف اللسان بها، ويقوى مع التشديد، ولا يبلغُ به حَدّاً يَقْبُحُ»[5].

وحذَّر أبو العلاء العطار (ت ٥٩٦ هـ) من المبالغة بإظهار التكرار، وقال: «وَلْيُجْتَنَبْ مِنَ الهَرْهَرَةِ بها»[6].

ولا يخفى على القارئ دلالة هذه النصوص على أت التكرار صفة ذاتية للراء، ولكن يجب

---

(١) الكشف ١/ ٢١٥.

(٢) التحديد ص ١٥١.

(٣) نقلاً عن الأندرابي: الإيضاح ص ٢٩٨ – ٢٩٩.

(٤) الموضح ص ١.٥.

(٥) مخارج الحروف وصفاتها ص ٩٥، مرشد القارئ له (ص ٣٧): «ولايُبْلَغُ به حدًّا يقبح».

(٦) التمهيد ص ٢٩٥.

عدم المبالغة في إظهارها، كما يجب عدم إذ هابها، وخير الأمور أوسطها، ولم يظهر في القرن السادس الهجري من يقول بأن إظهار صفة التكرار في الراء خطأ يجب الابتعاد عنه، إلا ما ورد في كلام شريح بن محمد الرعيني (ت ٥٣٩ هـ)، وهو يَرُدُّ على مَن نفى عنها التكرار حالة التشديد، فقال: «واعلم أنَّ الراء متكررة في جميع أحوالها، وأبْيَنُ ما يكون ذلك عند الوقف عليها، وقد ذهب قوم من أهل الأداء إلى أنه لاتكرير فيها مع تشديدها، وذلك لم يؤخذ علينا، غير أنا لا نقول بالإسراف فيه، وأما ذهاب التكرار جملة فلم نعلم أحداً من المحققين بالعربية ذكر أن تكريرها يسقط بحال»[١].

ثالثاً: بروز مذهبين في صفة التكرار في الراء:

لم يتحدث علماء التجويد عن مذهبين في صفة التكرار في الراء قبل القرن الثامن الهجري، ولم يكن إلا ثمة مذهب واحد هو ان التكرار صفة ذاتية في الراء، لكنهم حذَّروا من المبالغة في إظهارها.

أما في القرن الثامن فإن العلماء صاروا يتحدثون بشكل واضح وصريح عن مذهبين ويبدو لي أن إبراهيم بن عمر الجعبري (ت ٧٣٢ هـ) اسس لبروز المذهب الثاني فقد نُقِلَ عنه أنه قال في شرحه للشاطبية: «معنى قولهم: مكررٌ أَنَّ له قبول التكرير، لارتعاد طرف اللسان عند النطق به، كقولهم لغير الضاحك: إنسان ضاحكٌ، قال: واتصاف الشيء بالشيء أعم من أن يكون بالفعل أو بالقوة، وتكريره لحن، فيجب التحفظ عنه، لا به[٢].

وهذا كمعرفة السحر ليتجنبه، وطريق السلامة منه أن يلصق اللافظ به ظهر لسانه بأعلى حَنَكِهِ لصقاً محكماً مرة واحدة، ومتى ارتعد حدث من كل مرة راءً»[٣].

---

(١) نقلاً عن المرادي: شرح الواضحة ص ٤٢، والمفيد له ص ٥١،

(٢) لعله يريد: «التحفظ عنه لا به «أن يتحفظ القارئ عن الإتيان بالتكرار جملة، لا أن يأتي به ثم يتحفظ من إظهاره، والله أعلم.

(٣) نقلاً عن المرادي: شرح الواضحة ص ٤٤، والمفيد له ص ١٢١، لعدم وجود نسخة من شرح الجعبري في بلدنا في الوقت الحاضر.

وبرز بعد الجعبري الحديث عن مذهبين في صفة التكرار في الراء، فهذا أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) يقول: «وظاهر كلام سيبويه أن التكرير صفة ذاتية للراء، وإلى ذلك ذهب شريح، قال: «وقد ذهب قوم من أهل الأداء إلى أن الراء لا تكرير فيها... »، وبالتكرير قرأنا على مَن قرأ بشرق الأندلس، وبعدم التكرير البتة قرأنا على شيوخ غرناطة، وهو مذهب مكي / وأبي عبدالله أبن المعافى»[١].

وكان الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ) أكثر وضوحاً في الحديث عن هذين المذهبين حيث قال: في شرح الواضح في تجويد الفاتحة للجعبري: «واختلف أهل الأداء في التكرير هل هو صفة ذاتية للراء أو لا؟ فذهب قوم منهم شريح إلى أنه صفة ذاتية لها، قال شريح: «واعلم أن الراء متكررة في جميع أحوالها... »، وذهب قوم إلى أن وصف الراء بالتكرير عبارة عن أن معنها أنها قابلة له، لا أنها مكررة بالفعل، كما يقال لغير الضاحك ضاحك، أي بالقوة لا بالفعل، فيجب على هذا التحفيظ منه، وهو مذهب مكي وأبي عبدالله بن المعافى... وهذا اختيار الناظم يعني: الجعبري وقد قرر ذلك في شرحه للشاطبية – رحمه الله – قال: وتكريره لحن...»[٢].

وحاول ابن الجزري أن يقرِّب ما بين المذهبين، ويُوجِّهَ وجهة نظر الفريقين، فقال: «وقد توهم بعض الناس أن حقيقة التكرير ترعيد اللسان بها المرة بعد المرة، فأظهر ذلك حال تشديدها، كما ذهب إليه بعض الأندلسيين، والصواب التحفظ من ذلك بإخفاء تكريرها، وهو مذهب المحققين. وقد يبالغ قوم في إخفاء تكريرها مشددة فيأتي بها محصرمة شبيهة بالطاء، وذلك خطأ لايجوز أن يلفظ بها مشددة تشديداً ينبو اللسان نبوة واحدة وارتفاعاً واحداً من غير مبالغة في الحصر والعصر»[٣].

---

(١) ارتشاف الضرب ١/ ١١، ونقل ابن الجزري في ترجمة الحسين بن عبدالعزيز بن أبي الاحوص المعروف بابن الناظر قاضي المرية بشرق الأندلس (ت ٦٨. هـ) مؤلف كتاب (الترشيد في علم التجويد) عن أبي حيان الأندلس قوله: (غاية النهاية ١/ ٢٤٢): «رحت إليه قاصداً من غرناطة لأجل الاتقان والتجويد... ».

(٢) شرح الواضحة ص ٤٢- ٤٣، وينظر: المفيد له ص ١٢. – ١٢١.

(٣) النشر ١/ ٢١٨ – ٢١٩.

ولم نَجِدْ محاولة ابن الجزري التقريب بين المذهبين إلا صدى محدوداً في مناقشات علماء التجويد من بعده، وترجح مذهب الذين ينفون صفة التكرار عن الراء، وظهر التصريح بأن هذه الصفة تُعْرَفُ لِتُجْتَنَبَ، وقد برز ذلك عند شراح المقدمة الجزرية ومن تأثر بهم، على نحو ما سأوضح في الفقرة الآتية، إن شاء الله.

رابعاً: انتشار القول بأن التكرار لحن يجب تجنبه:

يبدو أن تتابع السنين والابتعاد عن عصر علماء العربية وعلماء التجويد الأوائل قد حجب عن المتأخرين الاطلاع على تقريراتهم بشأن صفة التكرار، وكان أكثر ما لفت تظرهم واجتذب اهتمامهم قول مكي بوجوب إخفاء تكرير الراء، ثم قول الجعبري بأن إظهار التكرار لحن، وقوله: إن طريق السلامة منه أن يلصق اللافظ به ظهر لسانه بأعلى حنكه لصقاً محكماً مرة واحدة، وقد شكَّلت هذه الأقوال موقف علماء التجويد المتأخرين خاصة شرَّاح المقدمة الجزرية، وامتد تأثير ذلك إلى المؤلفين في علم التجويد من المعاصرين الذين غابت عنهم أصول هذا العلم القديمة، فردَّدوا القول بأن صفة التكرار تعرف لتجتنب.

وأوَّل من أسس لهذا المقولة من شراح المقدمة الجزرية هو ابن الناظم أبوبكر أحمد بن الجزري (ت ٨٣٥ هـ) الذي وصف التكرار بأنه لحن، وردّ على ابن الحاجب في بيانه أكثر التكرار في أمور عدة، سبق ذكرها، وذلك حيث قال: «ثم أخبر أن الراء توصف بالتكرار أيضاً، والتكرار: إعادة الشيء وأقلُّه مرة، ومعنى قولهم: مكرَّرٌ أي يقبل التكرار لارتعاد طرف اللسان به عند التلفظ، كقولهم لغير الضاحك: إنسان ضاحك، يعني أنه قابل للضحك، ولهذا قال ابن الحاجب: لِمَا تُحِسُّهُ من مشبْهِ ترديد اللسان في مخرجه، وأما قوله: «وجرى مجرى حرفين في أمور متعددة «فليس كذلك، بل لحن، لابد في القراءة من إخفاء التكرير...»[1].

ونقل ذلك شراح المقدمة الجزرية عن أبي بكر أحمد،لأنه أول من شرحها، وهو ابن ناظمها، وإن خالف الناظم في فهم هذه الصفة وأضافوا إلى ما نقوله عنه قول الجعبري في بيان طريق السلامة منه، وسوف أنقل عدداً من أقوال كبار الشراح على نحو مختصر لبيان المنحى الذي

---

(١) الحواشي المفهمة ص ٦١، ونقله علي القاري في المنح الفكرية ص ١٦.

اتخذه بحث هذه الصفة في كتب التجويد المتأخرة.

قال عبد الدائم الأزهري (ت ٨٧٠هـ)، وهو ممن أدرك الناظم وأخذ المقدمة عنه: «فالراء تقتضي التكرار إذ هو صفة لها، والغرض تركها والتحفظ من وجودها وإظهارها، لا سيما إذا شُدّدت الراء، نحو: مَرَّ، قَرَّ، والرَّحمن. فائدة: طريق السلامة من تكرار الراء أن تلصق الراء بظهر اللسان...»[١].

وقال الشيخ خالد ألزهري (ت ٩٠٥ هـ): «ومعنى قولهم: الراء (فيه) تكرار أنه قابل للتكرير»[٢]، «فإن قلت: كيف التخلص من هذا المحذور؟ قلت: قال: الجعبري: طريق السلامة منه...»[٣].

وقال القسطلاني (ت ٩٢٣ هـ): «قال الجعبري:وتكريره لحن، فيجب التحفظ عنه لا به... قال مكي: ولابد في القراءة من إخفاء التكرير... قال الجعبري: وطريق السلامة منه...»[٤].

وقال الشيخ زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦٥هـ): «ومعنى قولهم: الراء مكرَّر أن له قبول التكرار... هو لحن يجب التحفظ منه»[٥].

وقال طاش كبري زاده (ت ٩٦٨ هـ): «وليس معناه أنه يجب تكريرها، وهو ارتداد طرف اللسان عند التلفظ، لأن ذلك لحن، إذ يلزم أن يُكَوِّن من الحرف المشدد حروفاً، ومن المخفف حرفين، بل معناه أنه يمكن التكرير في الراء فقط، وإن لم يجز ذلك، بل وجب التحفظ عنه، لا التحفظ به، كالسحر يُتَعَلَّمُ لِيُجْتَنَبَ عنه»[٦].

---

(١) الطرازات المعلمة ص ١٢٤.

(٢) الحواشي الأزهرية ص ١٥.

(٣) المصدر نفسه ص ٢٣.

(٤) اللالئ السنية ص ٤١- ٤٢.

(٥) الدقائق المحكمة ص ٣٥.

(٦) شرح المقدمة الجزرية ص ١٤.

وألمح بعض المتأخرين إلى المذهبين، وإن رجَّح مذهب من يخفي التكرار، فقال الصفاقسي (ت ١١١٨ هـ) وهو يتحدث عن الراء: «ويقع الخطأ فيها من أوجه: منها ترعيد اللسان بها إذا شُدّدَت في نحو: الرحمن الرحيم، ومن رَّبِّي، حتى تصير الحرف حرفين أو أحرفاً، بل المطلوب حبس اللسان بها، وإخفاء تكريرها، وهذا مذهب المحققين كمكي والجعبري وابن الجزري... وذهب ابن شريح في آخرين أن التكرير صفة لازمة لها، وهو مذهب سيبويه، لقوله: إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة، والصواب الأول»[1].

وردَّ محمد المرعشي (ت ١١٥٠هـ) من المتأخرين على من يقول بلصق طرف اللسان بالحنك في قوله: «ليس معنى إخفاء تكريره إعدام تكريره بالكلية، بإعدام ارتعاد رأس اللسان بالكلية، لأن ذلك لا يمكن إلا بالمبالغة في لصق رأس اللسان باللثة بحيث ينحصر الصوت بينهما بالكلية، كما في الطاء المهملة، وذلك خطأ لا يجوز كما صرحَّ ابن الجزري في النشر، لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون الراء من الحروف الشديدة مع أنه من الحروف البينة... أقول: فلا وجه لنفي التكرير عنه بالكلية»[2].

ويبدو أن استدراك المرعشي هذا لم يحظ باهتمام المشتغلين بعلم التجويد من المتأخرين الذين تبنوا المذهب الذي خطَّأه المرعشي، وهو إعدام تكريره بالكلية، وسوف أنقل نصوصاً مما ورد في كتب التجويد المؤلفة في العصر الحديث بالقدر الذي يوضح هذه الحقيقة، مما وقع في يدي من تلك الكتب.

قال الشيخ محمد علي خلف الحسيني: «وهذه الصفة تعرف لتجتنب، لا ليعمل بها... فتكرير الراء لحن يجب التحفظ عنه لا به»[3].

وقال حسن الحبَّار الموصلي: «وهو مما لايعمل به بل يجب علمه لِيُعْلَمَ قُبْحُهُ، ويُتَجَنَّبَ ارتكابُهُ»[4].

---

(١) تنبيه الغافلين ص ٥٩.

(٢) جهد المقل ص ١٥٧.

(٣) شرح إرشاد الإخوان ص ٥٨.

(٤) خلاصة العجالة ص ٣٥٢.

وقال محمد مكي نصر: «ومعنى وصفه بالتكرير كونه قابلاً له، فيجب التحرز عنه، لأن الغرض من هذه الصفة تركها»[1].

وقال محمد صادق قمحاوي: «والغرض من هذه الصفة تركها»[2].

وقال فرج توفيق الوليد: «ويسمى هذا الحرف بحرف التكرير ليجتنب لا ليؤتى به»[3].

وقال كمال الدين الطائي: «فهذه الصفة يجب أن تعرف لتجتنب لا ليؤتى بها»[4].

وقال أحمد الطويل: «المراد من التكرار صفة منها عدم العمل بها»[5]

وقال مؤلفو كتاب المنير: «وهذه الصفة تدرس لتجتنب لا ليؤتى بها»[6].

ويبدو أنَّ هذه النصوص قد تركت أثرها في نفوس المتعلمين، خاصة أن بعض الكتب التي وردت فيها هذه النصوص يعد من أشهر الكتب التعليمية في زماننا، وأحسب أن هذه المقولة ترتبت على تفسير غير دقيق لأقوال مكي، ورسَّخها كلام الجعبري، ونشرها شراح المقدمة الجزرية، وصارت مُسَلَّمة في كتب التجويد المعاصرة.

ولعل مما يساعد على فهم أعمق لصفة التكرار في الراء الاطلاع على وجهة نظر الدرس الصوتي الحديث حولها، وهو ما سوف أعرضه في الفقرة الآتية، إن شاء الله.

خامساً: صفة التكرار في الدرس الصوتي الحديث:

سبق علماءُ التجويد الدارسين المحدثين في تحديد أهم خصائص صوت الراء، وهي صفة التكرار، فطرف اللسان يرتعد، ويتعثر، ويتردد، حين النطق بالراء، وحاول بعض العلماء

---

(١) نهاية القول المفيد ص ٥٧.

(٢) البرهان ص ٢٢.

(٣) قواعد التلاوة ص ٤١.

(٤) رسالة في قواعد التلاوة ص ٧٧.

(٥) فن الترتيل وعلومه ٢/ ٥٩١.

(٦) المنير ص ١٣٧.

السابقين وصف حركة طرف اللسان على نحو يكشف عن طبيعة هذا الصوت ومن المفيد الوقوف على نصين مهمين قبل عرض وجهة نظر المحدثين:

النص الأول: قول عبدالواحد بن محمد المالقي (ت ٧٠٥ هـ) في شرح كتاب التعبير للداني، قال: «إذا نطقتَ بالراء تكيَّفَ الجزء الناطق بها من اللسان نوعاً من التكيف حال النطق، ثم انفلت من ذلك التكيف، فينقطع الصوت الذي هو ذات الراء، ثم يعود الجزء الناطق إلى ذلك التكيف، فيعود النطق بذلك الحرف هكذا مرة أخرى، فيحصل في اللسان بحسب سرعة التكيف والانفلات المتكررين صورة ترعيد وتكرير للفظها».

«وكل قرعة منها راء مستقلة، لكنه قلما يقدر الناطق على الاقتصار على القرعة الواحدة من غير تكرير إلا بعد التدرب والرياضة، مع سلامة العضو الناطق، فمن حيث كان سريع التفلت وقطع الصوت كان شديداً، ومن حيث عرض فيه التكرار السريع صار الصوت كأنه شيء واحد ممتد لم ينقطع فأشبه الرخوة»[١].

والنص الثاني للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) في شرحه كتاب (المواقف) لعضد الدين الإيجي، قال: «الغالب على الظن أن الراء التي في آخر (الدار) مثلاً راءات متوالية، كل واحد آني الوجود، إلا أن الحس لا يشعر بامتياز آناتها فظنها حرفاً واحداً زمانيا»[٢].

وقال محمد المرعشي (ت ١١٥٠هـ) معلقاً على قول السيد الشريف: «(فنظنها حرفاً واحداً زمانياً) مع أنه ليس بحرف واحد زماني في الحقيقة،لأن مدار وحدة الأمر الممتد اتصال أجزائه، وليس هنا اتصال في الحقيقة بل في الحس، وبناء على هذا الاتصال الحسي جُعِلَ في العُرْفِ حرفاً واحداً زمانياً للتكرير الذي فيه»[٣].

---

(١) شرح كتاب التيسير ص ١٨٤.

(٢) شرح المواقف ٥/ ٢٧٢، ونقله المرعشي في جهد المقل ص ١٥٦.

(٣) بيان جهد المقل ٣٧ظ.

والمقصود بالحروف الآنية: الشديدة (الإنفجارية) التي لا توجد إلا في آنٍ (أي وقت) حبس النَّفَس، وبالحروف الزمانية: الرخوة (الاحتكاكية) التي يجري فيها الصوت زماناً[1].

وتتضح قيمة هذه النصوص من الناحية العلمية أكثر بعد عرض ما قاله المحدثون في صوت الراء عامة، وصفة التكرار خاصة.

يتحدَّث علماء الاصوات المحدثون عن صنف متميز من الأصوات أطلقوا عليه الأصوات الترددية، وهي ترجمة للمصطلح الإنكليزي rolled sounds، ويعرف بأنه صامت ينطلق بطرق سريع لمقدَّم اللسان على اللِّثَةِ أو طرق اللهاة على مؤخر اللسان»[2].

يقول بترل مالمبرج: «الصوامت الترددية: تطلق هذه العبارة على الصوامت التي تنطلق بحيث يؤدي العضو الناطق، سواء أكان طرف اللسان أو اللهاة، مجموعة من الإغلاقات شديدة القصر، يفصل بينها عناصر حركية صغيرة، إن هناك نوعين من الراء بالنظر إلى العضو الناطق: الراء الأمامية أو الطرفية، والراء الخلفية اللهوية.

والأولى تُنْطَقُ بحيث يكون اللسان متقدماً على تيار الهواء، وفي اللسان مرونة يستطيع بفضلها أن يعود إلى وضعه الأول، وتتكرر الحركة ذاتها أربع أو خمس مرات متوالية لإنتاج راء قوية...»[3].

وليس في العربية صوت لهوي متكرر، ومن ثم فإن اهتماماً هنا يتركز على الراء الأمامية التي يشترك طرف اللسان في إنتاجها،وأكتفي بنقل عدد من أقوال كبار الأصواتيين العرب المحدثين في وصف صوت الراء لتتشكل من خلال ذلك صورة هذا الصوت في الدرس الصوتي الحديث.

---

(١) ينظر: جهد المقل ص ١٤٤.

(٢) ينظر: محمد علي الخولي: معجم علم اللغة النظري ص ٢٤٤.

(٣) علم الأصوات ص ٩٦، وينظر: محمود السعران: علم اللغة ص ١٤٢، وسمير شريف استيتية: الأصوات اللغوية ص ١٥٦- ١٥٧.

يقول الدكتور إبراهيم أنيس: «والراء صوت مكرر، لأنه التقاء طرف اللسان بحافة الحنك مما يلي الثنايا العليا يتكرر في النطق بها، كأنما يطرق طرف اللسان حافة الحنك طرقاً ليِّناً يسيراً مرتين أو ثلاثاً لتتكون الراء العربية»[١].

ويقول الدكتور عبدالرحمن أيوب: «الصوت اللثوي المتردد: وهو الراء العربية الساكنة أو المشددة، وللنطق به يلتقي طرف اللسان باللثة ويفارقها عدة مرات على التوالي، ويندفع الهواء من الرئتين محدثاً ذبذبة الأوتار الصوتية، وينحبس عند ملامسة طرف اللسان اللثة، ولكنه لا يلبث أن ينطلق بعد افتراقه عنها، ثم ينحبس ثانية عند ملامستها وينطلق بعد افتراقه عنه (كذا)، وهكذا، ويسمع هذا هذا الصوت على صورة سلسلة من الانحباسات والانفجارات القصيرة»[٢].

ولاحظ علماء الصوت المحدثون أن الضربات السريعة المتتابعة لأسلةِ اللسان على اللثة لا تتم عن طريق حركة عضلية محسوسة أو واعية، فكل ما في الامر هو أن طرف اللسان يوضع مسترخياً في مكانه المناسب فيأتي تيار هواء فيدفع أسلة اللسان إلى التذبذب»[٣] وهذا شيء قريب مما قاله المالقي من قبل.

وتحدَّث علماء الأصوات عن نوعين من الراء الأمامية هما:

الراء الترددية أو المكررة، وهي التي تتكرر طرقات طرف اللسان على اللثة فيها، والراء اللمسية أو المستلة التي تتكون كما تتكون الراء الترددية ولكن ليس فيها إلا طرقة واحدة من طرف اللسان على اللثة[٤].

وذهب الدكتور عبد الصبور شاهين إلى أن الراء المتحركة تكون لمسية، وأن الراء الساكنة تكون مكررة، وذلك حيث قال: «فتكون الراء المكررة حين تكون ذبذبة اللسان أكثر من مرة،

---

(١) الأصوات اللغوية ص ٦٧، وكمال محمد بشر: علم الأصوات ص ٣٤٥.

(٢) أصوات اللغة ص ٢٠٣.

(٣) ينظر: محمود السعران: علم اللغة ص ١٤٢، وفوزي حسن الشايب: محاضرات في اللسانيات ص ١٧٧.

(٤) ينظر: محمود السعران: علم اللغة ص ١٤٣، وأحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي ص ١٢..

وذلك في حال سكونها، وتكون لمسية حين تكون مرة واحدة، وذلك في حالة الراء المتحركة «[1].

وهذه الملاحظة سبق المالقي إلى التصريح بمضمونها في قوله: «اعلم أن التكرار محقق في الراء الساكنة، سواء كانت مدغمة أو غير مدغمة، أما حصول التكرار في الراء المتحركة الخفيفة فغيرُ بَيِّنٍ»[2].

ويؤكد التحليل الطبقي أصوات الراء تعدد وتنوع طرقات طرف اللسان على اللثة، يقول الدكتور سلمان العاني: «وللراء معالم تتميز بأن تتخللها ثغرة عمودية قصيرة يصل مدها إلى ١٥م/ ث تقريباً، وتظهر هذه الثغرة عمودية في وسط الرنين، ويمكن تفسيرها فسيولوجياً بأنها ضربة خفيفة من ذَلَق اللسان على الغار حيث تنقطع قوة الدفع هناك، وفي أغلب الحالات نلحظ فجوة واحدة فقط، وربما تظهر أكثر من فجوة أحيانا»[3].

إن هذه النصوص تؤكد عدداً من الحقائق التي قررها علماء العربية وعلماء التجويد حول صفة التكرار في الراء، وتضيف إليها بعض العناصر الموضحة لتلك الحقائق، ويمكن تلخيصها بما يأتي:

١. الراء صوت مكرَّر.

٢. صفة التكرار ناتجة عن عدد من طرقات طرف اللسان على اللثة.

٣. يتفاوت عدد الطرقات بتفاوت السياق الذي يكون فيه الصوت.

٤. إنَّ رفيف أسلة اللسان عند نطق الراء ناتج عن ضغط عمود الهواء عليها أكثر من كونه ناتجاً عن حركة عضلية محسوسة.

سادساً: مناقشة واستنتاج:

يتحصل من العرض السابق أن صفة التكرار في الراء قد تطورت النظرة إليها عند علماء

---

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية ص ٢٧.

(٢) شرح كتاب التيسير ص ٥٣٧.

(٣) التشكيل الصوتي ص ٥٥.

العربية والتجويد وتنوعت، فأقدم النصوص تشير إلى أنها صفة ذاتية لازمة للراء، مع عدم المبالغة في تحقيقها، لكنَّ هذا الموقف قد تغير لدى المتأخرين من علماء التجويد إلى القول بوجوب إخفاء التكرار بلصق طرف اللسان بالحنك الأعلى، وانتهى الأمر في المؤلفات الحديثة إلى القول بأن صفة التكرار تعرف لتجتنب لا ليؤتى بها.

ويبدو لي أن ما استقر في المؤلفات المتأخرة والحديثة الخاصة بعلم التجويد عن صفة التكرار قد انعكس على طريقة أداء الراء في تلاوة القرآن، فالملاحظ على جمهور العلماء أهل الأداء الحرصُ على تقليل صفة التكرار إلى أدنى حد ممكن، وربما خرج ذلك إلى إعدامها بالكلية.

ويمكن التساؤل هنا عن هذا الأداء المعاصر للراء: هل هو نفسه الذي كان في القرون التي عاش فيها علماء العربية وعلماء التجويد الأوائل الذين قالوا إن صفة التكرار ذاتية في الراء، وحذَّروا من إذهابها، كما حذَّروا من المبالغة فيها، وأنَّ النطق بالراء لم يتغير وإنما اختلف فهم العلماء للصفة، واختلفت عباراتهم عنها. أم أن الراء كانت أكثر تكريراً، مما حمل العلماء في القدم إلى وصفها بالتكرار، وان هذه الصفة قد ضعفت فيها في نطق القراء المتأخرين إلى درجة حملت المؤلفين في التجويد على القول بوجوب الحذر من الإتيان بها؟.

قد تختلف وجهات نظر الدارسين في الإجابة على هذا التساؤل، وقد يسارع البعض إلى القول بأن أداء القراء الذين رَوَوا قراءتهم الإسناد المتصل هو الفيصل في هذه المسألة، وهو قول من القوة ما يصعب التغاضي عنه أو تجاوزه، لكنَّ النظر في تاريخ هذه المسألة وملاحظة الحقائق الصوتية المتعلقة بها تجعل المرء يتردد في التسليم التام لهذا القول، وإذا صحَّ ما ورد في قول محمد المرعشي الآتي صار من الواجب على المهتمين بهذا الموضوع إعادة النظر فيه ومراجعته من خلال النظر في جميع جوانبه التاريخية والموضوعية.

ويقول محمد المرعشي – رحمه الله تعالى: «أن الإنسان كثيراً يعجز عن أداء الحروف بمجرد معرفة مخرجها وصفاتها من المؤلفات ما لم يسمعه من فم الشيخ، لَكِنْ لَمَّا طالت سلسلة الأداء تخلل أشياء من التحريفات أكثر من شيوخ الأداء، والشيخ الماهر الجامع بين الرواية والدراية، المتفطن لدقائق الخلل في المخارج والصفات، أعز من الكبريت الأحمر! فوجب علينا أن لانعتمد على أداء شيوخنا كل الاعتماد، بل نتأمل ثمار أودعه العلماء في كتبهم من بيان مسائل هذا الفن،

ونقيس ما سمعنا من شيوخ على ما أودع في الكتب، فما وافقه فهو الحق، وما خالفه فالحق ما في الكتب!»[1].

وبناء على نصيحة المرعشي هذه يمكن مراجعة المقولة التي جاءت في كتب التجويد المتأخرة والمعاصرة بأن صفة التكرار تُعْرَفُ لتجتنب، وهناك عدد من الأمور يحسن ملاحظتها عند تلك المراجعة:

١. إجماع علماء العربية المتقدمين على أن التكرار صفة لازمة للراء، ولم يرد في كلامهم ما يشير إلى غير ذلك.

٢. اعتماد المؤلفين الأوائل في علم التجويد على ما قرَّره علماء العربية بشأن صفة التكرار في الراء، ونظراً لعنايتهم بأداء القران فإنهم حذَّروا القراء من المبالغة في إظهار التكرار، وكذلك من إذهابه.

٣. قد تكون كلمة مكي بن أبي طالب في الرعاية والتي أوردتها من قبل: «واجب على القارئ أن يخفي تكريره ولا يظهره «قد أُخذت من سياقها، وفهمت على غير حقيقتها، حين قال الحجري: «تكريره لحن»، وأدى قوله: «وطريق السلامة منه أن يلصق اللافظ ظهر لسانه بأعلى حنكه لصقاً محكماً مرة واحدة «إلى الاعتقاد أن الراء العربية لا تكرار فيها، وأن هذه الصفة يجب تعلمها لاجتنابها».

٤. إن ما قرره الدرس الصوتي الحديث من شيوع الصوامت الترددية في لغات العالم يؤكد طبيعة صوت الراء الترددية في اللغة العربية، وهي بين أن تكون مكرَّرة أو لمسية بحسب موقعها من النطق.

٥. أجمع علماء العربية وعلماء التجويد المتقدمون والمتأخرون على وصف الراء بالتوسط بين الأصوات الشديدة (الإنفجارية) التي تقتضي حبس النَّفَس، والأصوات الرخـوة (الاحتكاكية) التي تقتضي إطلاق النَّفَس، ونفي صفة التكرار عن الراء تلحقه بالأصوات

---

(١) بيان جهد المقل ٦و – ٦ظ.

الشديدة، وقد تنبه المرعشي إلى هذه المسألة، وقاله وهو يرد على من يقول بوجوب إخفاء تكريره بإلصاق طرف اللسان باللثة بحيث ينحصر الصوت بينهما بالكلية: «لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون الراء من الحروف الشديدة مع أنه من الحروف البينية»[1].

٦. هناك عدد من الظواهر الصوتية ترتبت على صفة التكرار في الراء، منها أن الحركة على الراء تُعَدُّ بحركين ومن ثم منعت الإمالة في مثل (رَاشِد)، وأن الراء تمتنع من الإدغام في اللام لئلا تذهب صفة التكرار، كما أن التسكين يحسن في مثل (يَنْصُرُكم) لأن الراء المكررة تقوم مقام الحركة، ولا يحسن في مثل (يقتلكم) لعدمها، وقد قال ابن الحاجب: «وكل هذه الأحكام راجعة في المنع والتسويغ إلى التكرير الذي في الراء».

٧. ورد صوت الراء في عدد كبير من الفواصل القرآنية، وهو يحتل المرتبة بعد النون والميم[2]، والراء المتكررة من غير مبالغة ألذ وقعاً في السمع من الراء المحُصَرْمَةِ، وهو ما ينبغي أخذه بالحسبان عند إعطاء رأي في موضوع صفة التكرار في الراء.

إذا كان لابد لي من تسجيل رأي في آخر هذا البحث فأنه يترجح عندي ما قاله شريح بن محمد الرعيني: «الراء متكررة في جميع أحوالها... غير أنا لانقول بالإسراف فيه «، كما يترجح عندي ما أثبته أستاذي الدكتور عبد الصبور شاهين بقوله: «فتكون الراء مكررة، حين تكون ذبذبة اللسان أكثر من مرة، وذلك في حال إسكانها، وتكون لمسية حين تكون مرة واحدة، وذلك في حال الراء المتحركة». والله تعالى أعلم.

---

(١) جهد المقل ص ١٥٧.

(٢) ينظر: محمد الحسناوي: الفاصلة في القران ص ٢٩٦، طبع دار عمار، الأردن.

الإشمام في العربيةِ
حقيقته وأنواعه[1]

مُقَدِّمَة:

الحمدُ لله رَبِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمد، وعلى آله وصحابتهِ أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد

فإن مصطلح «الإشمام» يتردد ذكره في كتب علماء قراءة القرآن، وكتب علماء العربية، في موضوع الوقف أحياناً، وفي غيره أحياناً أُخرى، وتتنوع دلالته بحسب الموضوع الذي يرد فيه، وبحسب مذاهب العلماء في تحديد معناه الاصطلاحي.

ولم يَحْظَ موضوع الإشمام بعناية دارسي اللغة العربية من المحدثين، مع أنه يتعلق بظواهر لغوية صرفية وصوتية تختلط على بعض الدارسين، فيفسرون الإشمام في بعض المواضع بغير ما يدل عليه، ويؤدي ذلك إلى خللٍ في فهم النصوص واضطرابٍ في تفسيرها.

والمتأمل في حديث العلماء المتقدمين عن الإشمام يجد غموضاً في جوانب منه، كما يجد تبايناً بينهم في تحديد مفهومه، وحَمَلَنِي ذلك، مع ما تقدَّم من الإشارة إلى إهمال الدارسين المحدثين له واختلاط دلالته عند البعض منهم، على كتابة هذا البحث الذي آمل أن يحقق الأهداف الآتية:

الأول: تحديد دلالة مصطلح «الإشمام» في سياقاته المختلفة، ليكون ذلك عوناً لبعض الدارسين على عدم الوقوع في الخطأ في فهم دلالته.

الثاني: الإفادة من حقائق علم الأصوات الحديث في تفسير الظواهر التي تدخل ضمن

---

(١) منشور في مجلة معهد الإمام الشاطبي، جدة، العدد التاسع ١٤٣١هـ.

مصطلح الإشمام تفسيراً صوتياً يُوضِحُ معناها ويُقَرِّبُ فهمها على الدارسين.

الثالث: إبراز جهود علماء العربية، وعلماء القراءة والتجويد، في دراسة الإشمام وتحديد دلالته والتمييز بين أنواعه.

ويمكن تحقيق تلك الأهداف من خلال المباحث الآتية التي أبنى عليها هذا البحث:

المبحث الأول: مصطلح الإشمام بين الدلالة اللغوية والدلالة الاصطلاحية.

المبحث الثاني: الإشمام الوقفي.

المبحث الثالث: الإشمام الصرفي.

المبحث الرابع: الإشمام الصوتي.

ورجعت إلى مصادر متنوعة في كتابة هذا البحث، منها الكتب اللغوية من معجمات وغيرها، وكتب التجويد والقراءات، كما أفدت من كتب علم الأصوات اللغوية في تفسير جوانب من ظواهر الإشمام في العربية.

أسال الله تعالى التوفيق للصواب في ما كتبتُ، والإخلاص في ما قصدتُ، هو حسبنا، ونعم الوكيل.

تكريت

١٠/٨/٢٠٠٩م

٢٠/٨/١٤٣٠هـ

المبحث الأول
مصطلح الإشمام بين الدلالة اللغوية والدلالة الاصطلاحية

اعتاد الباحثون في العلوم اللغوية والشرعية قديماً وحديثاً على بيان المعنى اللغوي ثم المعنى الاصطلاحي للمصطلحات التي تدور حولها مباحثهم، وقد يكون هدفهم من ذلك بيان أصل المصطلح، والتمييز بين دلالته اللغوية ودلالته الاصطلاحية، حتى لا تختلط الدلالتان على الدارس أو القارئ.

وإذا كان التمييز بين الدلالتين عُرْفاً متبعاً في الدراسات اللغوية والشرعية فإن بيان دلالة مصطلح (الإشمام) في هذا البحث أمر ضروري يتوقف عليه فهم عدد من الظواهر الصوتية التي أُطلق عليها هذا المصطلح، لتجنب الخلط بينها أو القصور في فهمها.

وكلمة (الإشمام) مصدر الفعل (أَشَمَّ)، وهو قياس مطرد في كل فعل ثلاثي زيدت الهمزة في أوله، مثل الإكرام، والإحسان، والإسلام، من أكرم وأحسن وأسلم، وهناك عدد من مصطلحات القراءة والتجويد التي انبنت على هذه الصيغة، مثل الإخفاء والإدغام والإظهار والإطباق ونحوها.

ويقال من ثلاثي الفعل (أَشَمَّ): شَمَمْتُه أَشُمُّهُ، من باب نصر يَنْصُرُ، وشَمِمْتُهُ أَشَمُّه، من باب عَلِمَ يَعْلَمُ، والشَّمُّ المصدر، والشَّمُّ أيضاً الاسم، وهو حِسُّ الأنف، وتَشَمَّمَ الشيءَ واشْتَمَّهُ أدناه من أنفه لِيَجْتَذِبَ رَائِحَتَهُ، وأشمَمْتُ فلاناً الطِّيبَ جعلتُه يَشُمُّهُ[1].

---

(١) ينظر: ابن منظور: لسان العرب ١٥/ ٢١٨ (شمم).

وإطلاق لفظ (الإشمام) على الظواهر الصوتية مجاز لا حقيقة، لأن الأصوات تُسْمَعُ بالأُذن، والشمَّ موضوع للروائح التي تُسْتَنْشَقُ بالأنف، قال الخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ) في العين: «والإشمام أن تُشِمَّ الحرفَ الساكنَ حرفاً»[١] ، وقال ابن يعيش (يعيش بن علي ت٦٤٣هـ): «واشتقاق الإشمام من الشم، كأنك أشممتَ الحرف رائحة الحركة»[٢].

ويبدو أن ما في دلالة الإشمام المجازية من عموم قد جعل كثيراً من العلماء يطلقون الكلمة على كل ظاهرة صوتية حصل فيها تأثير صوت على آخر بنوع من التأثير، سواء كان ذلك في الحروف أم الحركات، ومن هنا تعددت دلالة مصطلح (الإشمام) بتعدد مواضع استعماله، لكن بعض الاستعمالات اشتهرت أكثر من غيرها، حتى أخذت حكم الدلالة الاصطلاحية.

وإذا كنا نجد سيبويه (عمرو بن عثمان ت ١٨٠هـ) قد استعمل مصطلح (الإشمام) للدلالة على ظاهرة محددة تتعلق بالوقف[٣]، كما سيأتي بيان ذلك، فإن ابن مجاهد (أحمد بن موسى ت ٣٢٤هـ) استعمل المصطلح أو ما أُخِذَ منه من أفعال للدلالة على ظواهر صوتية متعددة، منها:

(١) إشمام الصاد الزاي، حيث قال: «واختلفوا في قوله: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [الفاتحة ٦]، في السين، والصاد، والزاي، والإشمام... ولم يكن يُشِمُّ الصادَ الزايَ في القرآن كله غيرها»[٤].

وقال في موضع آخر وهو يتحدث عن قراءة حمزة بن حبيب الزيات (ت١٥٦هـ) في ﴿ٱلْمُصَيْطِرُونَ﴾ [الطور ٣٧] ، و ﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية ٢٢]: «وأشمَّ حمزةُ الصادَ الزايَ فيهما»[٥].

---

(١) العين ٦/ ٢٢٤، والأزهري: تهذيب اللغة ١١/ ١٩٩.

(٢) شرح المفصل ٩/ ٦٧.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ١٦٨، واستخدم سيبويه الفعل (يُشِمُّ)، وهو يتحدث عن لغات العرب في الفعل المبني للمجهول المعتل العين مثل: (قيل) ونحوه، كما سيأتي. (ينظر: الكتاب٤/ ٣٤٢).

(٤) السبعة ص١٠٥-١٠٦.

(٥) السبعة ص١٨٦ و ٦١٣.

(٢) إمالة الألف نحو الياء: من ذلك قوله: «أمال حمزة وحده ﴿أَنَآ ءَاتِيكَ﴾ [النمل: ٣٩]، أَشَمَّ الهمزة شيئاً من الكسر من غير إشباع، ولم يُمِلْهَا غيرُهُ»[١]. وقوله وهو يتحدث عن قراءة نافع بن أبي نعيم (١٦٩هـ): «وكان نافع يُشِمُّ الزاي من ﴿فَزَادَهُمُ﴾ [البقرة ١٠]، الإضجاع...» [٢]، وقوله وهو يتحدث عن قراءة عبد الله بن عامر (ت١١٨هـ): «وابن عامر يُشِمُّ الراء الأولى من ﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣] الكسر»[٣].

(٣) خَلْطُ حركة بأخرى: من ذلك قوله وهو يتحدث عن القراءات الواردة في ﴿ٱلْبُيُوتَ﴾ [البقرة ١٨٩]، و﴿شُيُوخًا﴾ [غافر ٦٧]، و﴿ٱلْعُيُونِ﴾ [يس ٣٤]، و﴿ٱلْغُيُوبِ﴾ [المائدة ١٠٩]، و﴿جُيُوبِهِنَّ﴾ [النور ٣١]: إن عاصم بن أبي النجود (ت١٢٧هـ) في رواية أبي بكر شعبة بن عياش (ت١٩٤هـ) عنه كان «يبدأ بالكسر ثم يُشِمُّها الضم»، وأن سليم بن عيسى (ت١٨٩هـ) عن حمزة: «كان يُشِمُّ الجيم الضم، ثم يشير إلى الكسر»[٤].

(٤) الإتيان ببعض الحركة: من ذلك قوله وهو يتحدث عن مذهب أبي عمرو بن العلاء(١٥٤هـ) في الإدغام الكبير: «وكان يُشِمُّ الحرف الأول، إذا أدغم، إعرابَهُ في الإظهار من الرفع والخفض... ولا يُشِمُّ في النصب»[٥].

ومن ذلك قوله وهو يتحدث عن مذهب أبي عمرو في اختلاس الحركة في ما تتوالى فيه الحركات في مثل قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة ٥٤]، و﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة ٦٧] وما

---

(١) السبعة ص٤٨٢.

(٢) السبعة ص١٤٠.

(٣) السبعة ص٢٠١.

(٤) السبعة ص١٧٨-١٧٩. والمثال المشهور في كتب القراءات لهذه الظاهرة هو قراءة الكسائي لهذه الأفعال ﴿قِيلَ﴾ [البقرة ١١]، و﴿وَغِيضَ﴾ [هود ٤٤]، و﴿سِيٓءَ﴾ [العنكبوت ٣٣]، بإشمام أوائلها الضم (ينظر: الداني: التيسير ص٧٢)، لكن عبارة كتاب السبعة جاءت (ص١٤١): «يضم أول ذلك كله «ولعل كلمة (يضم) مُصَحَّفَةٌ عن كلمة (يُشِمُّ).

(٥) السبعة ص١٢٢.

أشبه ذلك: «وهذا القول أشبه بمذهب أبي عمرو، لأنه كان يستعمل في قراءته التخفيف كثيراً، من ذلك... أنه كان يقرأ ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [البقرة ١٢٩]، ﴿وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾ [البقرة ١٥٩]، يُشِمُّ الميم ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ﴾ والنون من ﴿وَيَلْعَنُهُمُ﴾ اللتين قبل الهاء - الضمَّ من غير إشباع...»[(١)].

وحَمَلَ هذا التنوعُ في استعمال مصطلح (الإشمام) أبا شامة المقدسي(عبد الرحمن بن إسماعيل ت ٦٦٥هـ) على القول: «والإشمام في عُرْفِ القراء يُطْلَقُ باعتبارات أربعة:

أحدها: خَلْطُ حرفٍ بحرف كما في ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾، وما يأتي في ﴿أَصْدَقُ﴾ [النساء ٨٧]، و﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية ٢٢].

والثاني: خَلْطُ حركة بأخرى، كما يأتي في ﴿قِيلَ﴾، و﴿غِيضَ﴾ وأشباههما.

والثالث: إخفاء الحركة، فيكون بين الإسكان والتحريك، كما يأتي في ﴿تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف١١]، على ظاهر عبارة التيسير.

والرابع[(٢)]: ضَمُّ الشفتين بعد سكون الحرف»[(٣)].

وهذا التعدد في دلالة مصطلح (الإشمام) هو الذي جعل بَعْضَ مَن كتب عنه يقتصر على معنى واحد من تلك المعاني[(٤)]، أو يسهب فيذكر ستة أنواع من الإشمام، هي[(٥)]:

١. خلط حرف بحرف.

٢. خلط حركة بحركة.

---

(١) السبعة ص١٥٥، وينظر: ص٥٦٠، و ٦٣٨، و ٦٩٦.

(٢) لم يشر ابن مجاهد إلى هذا المعنى من معاني الإشمام في كتاب السبعة.

(٣) إبراز المعاني ص٧١.

(٤) ينظر: عبد العزيز الصيغ: المصطلح الصوتي ص٢٤٧، ورشيد عبد الرحمن العبيدي: معجم الصوتيات ص٤٢.

(٥) ينظر: عبد العلي المسئول: معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية ص٧٦-٨٣.

٣. إخفاء الحركة.

٤. ضم الشفتين بعد سكون الحرف.

٥. تحريك هاء الكناية بالكسر أو الضم من غير صلة.

٦. التقليل بين الفتح والإمالة.

لكن استعمال (الإشمام) للتعبير عن بعض هذه الأنواع لم يشتهر شهرة واسعة لدى الدارسين حتى يمكن أن يُعَدَّ من المصطلحات التي اعتمدها جمهور العلماء، فهي أقرب إلى الاستعمال اللغوي للكلمة منها إلى الاستعمال الاصطلاحي، كما في النوع الثالث والخامس والسادس.

ومع أن الأصل في المصطلح العلمي أن تكون له دلالة واحدة، فإنَّ مصطلح (الإشمام) اشتهر في الدلالة على أكثر من معنى اصطلاحي، وأشهر تلك المعاني:

(١) ضم الشفتين بعد سكون الحرف.

(٢) خلط حركة بحركة.

(٣) خلط حرف بحرف.

ومن ثم فإن البحث سوف يدور حول الحديث عن هذه المعاني الثلاثة، لشهرتها في كتب التراث.

ويمكن تسمية النوع الأول بالإشمام الوقفي، والثاني بالإشمام الصرفي، والثالث بالإشمام الصوتي.

المبحث الثاني
الإشمام الوقفي

الإشمام الوقفي[1] ضرب من ضروب الوقف على أواخر الكلم، وأقدم من ذكر هذا النوع من الإشمام سيبويه، في الكتاب، فبيَّنَ طبيعة هذا النوع من الإشمام والغرض منه وعلامته، إلى جانب حديثه عما يصحب الوقف من إسكان، ورَوْمٍ، وتضعيف، وصار ما كتبه سيبويه مرجعاً للدارسين من بعده.

فقد قال في بيان أنواع الوقف: «فأما المرفوع والمضموم فإنه يوقف عنده على أربعة أوجه: بالإشمام، وبغير الإشمام، كما تقف عند المجزوم والساكن، وبأن تروم التحريك، وبالتضعيف.

فأما الذين أشموا فأرادوا أن يُفَرِّقُوا بين ما يلزمه التحريك في الوصل وبين ما يلزمه الإسكان على كل حالٍ... ولهذا علامات: فللإشمام نُقْطَةٌ، وللذي أَجْرِيَ مُجْرَى الجزم والإسكان الخاء، ولِرَوْمِ الحركة خَطٌّ بين يدي الحرف، وللتضعيف الشين...

وأما ما كان في موضع نصب أو جرٍّ فإنك تروم فيه الحركة وتضاعف، وتفعل فيه ما تفعل بالمجزوم على كل حال، وهو أكثر كلامهم، وأما الإشمام فليس إليه سبيل»[2].

فالإشمام عند سيبويه يكون في المرفوع والمضموم فقط، أما الروم فيكون في الحركات الثلاث الضمة والكسرة والفتحة.

وعلَّل سيبويه اختصاص الإشمام بالضمة بقوله: «وإنما كان ذا في الرفع لأن الضمة من

---

(١) استعمل الأحمدنكري مصطلح (الإشمام الوقفي) في كتابه دستور العلماء (تنظر ص٨٣).

(٢) الكتاب ٤/ ١٦٨-١٧١.

الواو، فأنت تَقْدِرُ أن تضع لسانك في أي موضع من الحروف شئت، ثم تَضُمَّ شفتيك، لأن ضَمَّكَ شفتيك كتحريك بعض جسدك.

وإشْمَامُكَ في الرفع للرؤية وليس بصوت للأُذن، ألا ترى أنك لو قلت: هذا مَعْنٌ، فأشممت كانت عند الأعمى بمنزلتها إذا لم تُشْمِمْ، فأنت تَقْدِرُ على أن تضع لسانك موضع الحرف قَبل تَزْجِيَةِ الصوت ثم تَضُمَّ شفتيك، ولا تقدر على أن تفعل ذلك ثم تحرك موضع الألف والياء، فالنصب والجر لا يوافقان الرفع في الإشمام، وهو قول العرب ويونس [بن حبيب ت١٨٣هـ] والخليل»[١].

وفَسَّرَ أبو سعيد السيرافي (الحسن بن عبد الله ت٣٦٨هـ) قول سيبويه هذا فقال: «قال أبو سعيد: يعني أنَّا إذا قلنا: هذا خالدٌ في الإشمام فإنا ننطق ثم نضم الشفتين فيراهما المخاطب مضمومتين، فيعلم أنَّا أردنا بضمهما الحركة التي من موضعها وهي الضمة، فإذا قلنا: مررت بالرجلِ، أو: رأيت الرجلَ، ووقفنا عليه لم يمكن الإشمام، لأنا إذا نطقنا باللام ساكنة لم يمكنا أن نَعْمَلَ لمخرج الكسرة، وهي وسط اللسان، ومخرج الفتحة وهي من الحلق، تحريكاً أو سبباً يَعْلَمُ به المخاطب إذا شاهد المتكلم أنه يريد الفتح أو الكسر، فلا يكون الإشمام البتة إلا في الرفع»[٢].

وتابع أكثر النحويين سيبويه في ما ذهب إليه في معنى الإشمام والروم ومواضعهما[٣]. لكن السيرافي قال: «وبعض النحويين لا يَعْرِفُ الإشمام الذي ذكره سيبويه، ولا يُفَرِّقُ بين الإشمام والروم»[٤].

وأشارت بعض المصادر إلى ذلك الاختلاف بين النحويين في مفهوم الروم والإشمام، فقال أبو عمرو الداني (عثمان بن سعيد ت٤٤٤هـ): «وقد خالف الكوفيون[٥]وابنُ كيسان [محمد بن

---

(١) الكتاب ٤/ ١٧١-١٧٢.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٥/ ٤٣، وينظر: القرطبي: الموضح ص٢٠٩.

(٣) ينظر: ابن السراج: الأصول ٢/ ٣٢٧، وابن يعيش: شرح المفصل ٩/ ٦٧. والرضي: شرح الشافية ٢/ ٢٧٢.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٥/ ٤١.

(٥) المقصود بالكوفيين علماء اللغة والنحو الذين عاشوا في الكوفة في القرون الهجرية الأولى، ومن أخذ عنهم=

أحمد ت ٢٩٩هـ] في الروم والإشمام سيبويه، فزعموا أن الروم هو الذي يُدْرَكُ بحاسة البصر، فلا يعرفه الأعمى والبصير بقرعه السمع، واستدلوا على صحة ذلك بأن القائل إذا قال: «رُمْتُ أَخْذَ الشَّيْءِ» فإنما يُخْبِرُ بأنه حال بتأويله وبما يصل إليه[١]، وإذا قال: أشممتُ الشيء النار فإنما يخبر بأنه أَنَالَهُ شيئاً يسيراً منها، قالوا: ولذلك قلنا إن الإشمام أتم في البيان من الروم، لوجودنا فيه شيئاً من النطق بالحركة، وعدم وجود ذلك في الروم»[٢].

وقال المهدوي (أحمد بن عمار ت نحو ٤٤٠هـ): «وهذا الذي قلناه إجماع من النحويين سوى ابن كيسان، فإنه ذهب إلى أن الإشمام أظهر من الروم، واحتج في ذلك بالاشتقاق[٣]... وهذا الذي ذكره ابن كيسان صحيح في الاشتقاق، غير أن ما ذهب إليه سيبويه وجميع النحويين غير خارج عن الاشتقاق»[٤]. وقال أبو شامة المقدسي: «وزعم بعضهم أنَّ ابن كيسان ومن وافقه من الكوفيين ترجموا عن الإشمام بالروم، وعن الروم بالإشمام، وزعموا أن ذلك أقرب إلى استعمال اللفظين في وضع اللغة، ولا مُشَاحَّةَ في التسمية إذا عُرِفَتِ الحقائق»[٥].

وحاول المالقي (عبد الواحد بن محمد ت ٧٠٥هـ) توجيه مذهب سيبويه والبصريين فقال: «واصطلاح البصريين يَتَوَجَّهُ على أنك حين نطقت ببعض الحركة كأنك رُمْتَ إتمامها فلم تفعل، وعلى أنك جعلت القَدْرَ الحاصل من الإشارة بالشفتين إشماماً، لأنه كافٍ في الإشعار بحركة الوصل، والأمر في هذا قريب»[٦].

=وتابعهم في آرائهم، وفي مقدمتهم الكسائي والفراء وأبو عبيد وثعلب (ينظر: الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص١٢٥ وما بعدها، وص١٩١ وما بعدها، وابن النديم: الفهرست ص٧٢ وما بعدها).

(١) كذا في الأصل ولعله: حاول تناوله ولما يصل إليه.

(٢) جامع البيان ص٣٨٥، وينظر: الشيرازي: الموضح ١/ ٢١٦.

(٣) ينظر: ابن منظور: لسان العرب ١٥/ ١٤٩ (روم).

(٤) شرح الهداية ص٢٦٤.

(٥) إبراز المعاني ص٢٦٨.

(٦) الدر النثير ص٥٧٨.

والذي اشتهر عند المتقدمين ومَن جاء بعدهم من النحويين وعلماء القراءة مذهب سيبويه، رحمه الله، وكانت للداني عناية عظيمة ببيان ذلك في مؤلفاته، وقد لَخَّصَ مذهبه في كتابه (التيسير)، فقال: «اعلم أنَّ مِن عادة القراء أن يقفوا على أواخر الكلم المتحركات في الوصل بالسكون لا غير، لأنه الأصل، ووردت الرواية عن الكوفيين[1] وأبي عمرو بالوقف على ذلك بالإشارة إلى الحركة، وسواء كانت إعراباً أو بناء، والإشارة تكون روماً وإشماماً، والباقون لم يأت عنهم في ذلك شيء، واستحباب أكثر شيوخنا من أهل القرآن أن يوقف في مذاهبهم بالإشارة لما في ذلك من البيان.

فأما حقيقة الروم فهو تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها، فتسمع لها صوتاً خَفِيًّا يدركه الأعمى بحاسة سمعه.

وأما حقيقة الإشمام فهو ضَمُّكَ شفتيك بعد سكون الحرف أصلاً، ولا يدرك معرفة ذلك الأعمى لأنه لرؤية العين لا غير، إذ هو إيماء بالعضو إلى الحركة.

فأما الرَّوْم فيكون عند القراء في الرفع والضم، والخفض والكسر، ولا يستعملونه في النصب والفتح لخفتهما، وأما الإشمام فيكون في الرفع والضم لا غير.

وقولنا: الرفع والضم، والخفض والكسر، والنصب والفتح، نريد بذلك حركة الإعراب المنتقلة وحركة البناء اللازمة»[2].

وبَيْنَ مذهبِ سيبويه في الروم ومذهب القراء اختلافٌ، فسيبويه يجيز الروم في الفتحة إعراباً كانت أو بناءً، كما تقدَّم، والقراء لا يأخذون بذلك، قال الداني: «وهو يُسْتَعْمَلُ في الحركات الثلاث إذا كُنَّ إعراباً أو بناءً غير أنه من عادة القراء أن لا يروموا النصب والفتح لخفتهما»[3].

---

(١) المقصود بالكوفيين هنا القراء الكوفيين من السبعة، وهم عاصم وحمزة والكسائي.

(٢) التيسير ص٥٨-٥٩، وينظر له أيضاً: جامع البيان ص٣٨٢-٣٨٤، والتحديد ص١٦٩، والمفردات ص٢٣٤ و ٣٩٠و ٤٧٨ و ٥٤٨، ومفردة يعقوب ص٥٨، والأرجوزة المنبهة ص٢٧٣.

(٣) المفردات السبع ص٣٩٠.

وقال عَلَمُ الدين السخاوي (علي بن محمد ت ٦٤٣هـ): «مذهب القراء والفراء [يحيى بن زياد ت٢٠٧هـ] من النحاة وأبي حاتم سهل بن محمد[ت٢٥٥هـ] وغيرهما أنه لا يجوز الروم في المنصوب والمفتوح، كما ذكرت آنفاً، من أنه لا يقبل التبعيض كما يقبله الكسر والضم بما فيهما من الثقل، ومذهب إمام النحو سيبويه وغيره من النحويين جواز ذلك فيه، لأنه وإن خف وخرج سريعاً فلا بد من إضعاف الصوت به بعض الإضعاف، وذلك موجود بالاعتبار»[١].

ويتعلق بالإشمام الوقفي ما ذهب إليه بعض العلماء من جواز وقوعه في الساكن والمتحرك، وأكثرهم يقول إن الإشمام الوقفي خاص بالساكن سواء كان وقفاً أو غيره، قال مكي بن أبي طالب القيسي(ت ٤٣٧هـ): «والإشمام لا يكون إلا في حرف ساكن، نحو إشمامك ضمة الدال من ﴿نَعْبُدُ﴾ بعد إسكانها، وإشمامك ضمة النون الأولى من: ﴿تَأْمَنَّا﴾ وهي ساكنة، لأن أول المدغم لا يكون إلا ساكناً، فإن وقعت الترجمة بالإشمام في المتحرك فهو في الحقيقة رَوْمٌ، لأنه لا يُسْمَعُ، نحو ترجمتهم الإشمام في ﴿سِيَئَتْ﴾ و﴿قِيلَ﴾ وشبهه، هذا إشمام يُسْمَعُ، فهو كالروم، وهي ترجمة على مذهب الكوفيين لأنهم يترجمون عن الإشمام الذي لا يُسْمَعُ بالروم، ويترجمون عن الرَّوم الذي يُسْمَعُ بالإشمام الذي لا يُسْمَعُ»[٢].

وخلاصة القول: إن الإشمام هو تهيئة الشفتين للنطق بالضمة بعد إسكان الحرف، وهو لرؤية العين فقط، ومن غير تصويت تسمعه الأذن، سواء كان ذلك في حالة الوقف، كالوقف على آخر ﴿نَسْتَعِينُ﴾ أو في غير الوقف كما في إشمام النون الساكنة في ﴿تَأْمَنَّا﴾[٣]، ومن ثم

---

(١) فتح الوصيد ١/ ٣٣٦، وينظر: المهدوي: شرح الهداية ص٢٦٣، والداني: جامع البيان ص٣٨٤، وأبو شامة: إبراز المعاني ص٢٦٩، وأبو حيان: ارتشاف الضرب ١/ ٣٩٧.

(٢) الكشف ١/ ١٢٢، علماً أن مكياً لم تكن عبارته بهذا الوضوح في كتابه التبصرة (ص١٠٧)، وينظر: الرعاية ص٢٦٠

(٣) قال المالقي في الدر النثير (ص٦٥١): «فاعلم أن أصل هذه الكلمة (تَأْمَنُنَا) بنونين: الأولى لام الفعل، وحقها أن تكون محركة بالضم، والثانية ضمير المتكلم عن نفسه وغيره، إلا أنها كُتِبت في المصحف بنون واحد، وأطلق القراء على هذه الكلمة أنها تقرأ بالإدغام ثم اختلفوا في تفسير ذلك: فمنهم من التزم فيها بالإدغام الصحيح، فينطق بعد الميم بنون واحدة مشدَّدة، إلا أنه عند فراغه من النطق بالميم وتوجهه إلى النطق بتلك=

فإن ما ورد من نصوص تشير

إلى الإشمام في الكسرة إلى جانب الضمة ينبغي حمله على الروم[1].

ومن ذلك قول علماء القراءة في باب الإدغام الكبير: إن أبا عمرو بن العلاء «كان يُشِمُّ الأول إذا أدغم إعرابه في الإظهار من الرفع والخفض في كل ما أدغم إلا في الميم مع الميم، والباء مع الباء، والباء مع الميم، والميم مع الباء، ولا يُشِمَّ في النصب، وهذا قول اليزيدي [يحيى بن المبارك ت٢٠٢هـ] عن أبي عمرو»[2].

وقال الداني: «واعلم أن اليزيدي حكى عن أبي عمرو أنه كان إذا أدغم الحرف الأول من الحرفين في مثله أو مقاربه، وسواء سكن ما قبله أو تحرك وكان مخفوضاً أو مرفوعاً، أشار إلى حركته تلك دلالة عليها، والإشارة تكون روماً وإشماماً، والروم آكد لما فيه من البيان عن كيفية الحركة، غير أن الإدغام الصحيح يمتنع معه، ويصح مع الإشمام، والإشمام في المخفوض ممتنع، فإن كان الحرف الأول منصوباً لم يشر إلى حركته لخفتها...»[3].

وجاء في كتاب إعراب القرآن المنسوب للزجاج [إبراهيم بن السري ت ٣١١هـ]: «فأما القراء فإنهم يطلقون على الروم في المجرور اسم الإشمام، والحقيقة ما ذكرتُ لك عن سيبويه، وأكثر ما يجيء الإشمام والروم في إدغام أبي عمرو»[4].

=النون يضم شفتيه، يشير بذلك إلى الضمة التي تستحق النون الأولى قبل الإدغام، ثم يتبع هذه الإشارة بالنطق بالنون مشدَّدة، فتسمى تلك الإشارة إشماماً. ومنهم من حمل التعبير بالإدغام على المسامحة، فيلفظ بعد الميم بنونين على الأصل، يحرك الأولى بضمة خفيفة، ويبقي الثانية على فتحتها».

(١) الشيرازي: الموضح ١/ ٢١٨، وأبو شامة: إبراز المعاني ص٢٦٨، والرضي: شرح الشافية ٢/ ٢٧٥، وأبو حيان: ارتشاف الضرب ١/ ٣٩٧، وابن الجزري: النشر ٢/ ١٢١.

(٢) ابن مجاهد: السبعة ص١٢٢، وتنظر ص١٥٦.

(٣) التيسير ص٢٨، وينظر: جامع البيان ص١٨٢، والإدغام الكبير ١٨٨.

(٤) إعراب القرآن ١/ ٢١٩، وينظر: ابن الجزري: النشر ١/ ٢٩٦.

وإذا كان الإسكان هو الأصل في كل موقوف عليه[1]، وأكثر العرب يقف كذلك، وهو القياس[2]، وأنه هو الفصيح المختار والأصل في عادة القراء[3]، فما الذي جعل العرب والقراء من بعدهم يقفون بالروم أو الإشمام؟

الجواب على ذلك ما قاله سيبويه في الكتاب: «فأما الذين أشموا فأرادوا أن يُفَرِّقُوا بين ما يلزمه التحريك في الوصل وبين ما يلزمه الإسكان على كل حال.

وأما الذين لم يشموا فقد علموا أنهم لا يقفون أبداً إلا عند حرف ساكن، فلما سكن في الوقف جعلوه بمنزلة ما يسكن على كل حال، لأنه وافقه في هذا الموضع.

وأما الذين راموا الحركة فإنهم دعاهم إلى ذلك الحرص على أن يُخْرِجُوها من حال ما لَزِمَهُ إسكان على كل حال، وأن يُعْلِمُوا أن حالها عندهم ليس كحال ما سكن على كل حال، وذلك أراد الذين أشمُّوا، إلا أن هؤلاء أشد توكيدا»[4].

وتحدَّث أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) عن اعتناء العرب بحركات الإعراب وحرصهم على إظهارها أو الإشارة إليها في الوقف والوصل، وما الإشمام والروم إلا مظهر من مظاهر ذلك الحرص فقال معلقاً على إسكان القاف من (يُوَرِّقْنِي) وإشمامِهَا الضَّمَّ، في قول الراجز[5]:

متى أنامُ لا يُوَرِّقْنِي الكَري ليلاً ولا أسمعُ أجراسَ المَطِي

---

(١) ابن غلبون: التذكرة ١/ ٢٤٢.

(٢) السيرافي: شرح كتاب سيبويه ٥/ ٤٠.

(٣) السخاوي: فتح الوصيد ١/ ٣٣٦، وينظر: الداني: جامع البيان ص٣٨١، وابن يعيش: شرح المفصل ٩/ ٦٧، والرضي: شرح الشافية: ٢/ ٢٧٢.

(٤) الكتاب ٤/ ١٦٨.

(٥) الرجز في الكتاب لسيبويه (٣/ ٩٥) من غير نسبة، وينظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه ٣/ ٣٠٢، وابن جني: المنصف ٢/ ١٩١ وقوله: (الكَرِي) مخفف الياء أصله: (الكَرِيُّ) بوزن الصَّبِيِّ، وهو الذي يَكْرِي دابته (ينظر: ابن منظور: لسان العرب ٢٠/ ٨٢ – كرى).

«ومعلوم أن هذا الإشمام إنما هو للعين لا للأذن، وليست هناك حركة البتة، ولو كانت فيه حركة لكسرتِ الوزن، ألا ترى أن الوزن من الرجز، ولو اعْتُدَّتِ القاف متحركة لصار من الكامل، فإذا قنعوا من الحركة بأن يُومِئُوا إليها بالآلة التي من عادتها أن تستعمل في النطق من غير أن يُخْرِجُوا إلى حسِّ السمع شيئاً من الحركة، مشبعة ولا مختلسة، أعني إعمالهم الشفتين للإشمام في المرفوع، بغير صوت يُسْمَعُ هناك، لم يَبْقَ وراء ذلك شيءٌ يُسْتَدَلُّ به على عنايتهم بهذا الأمر، ألا ترى إلى مصارفتهم أنفسهم في الحركة على قلتها ولطفها حتى يخرجوها تارة مختلسة غير مشبعة، وأخرى مُشَمَّةً للعين لا للأذن»[1].

وإذا كان الوقف بالروم والإشمام مذهباً للعرب حكاه أهل اللغة عنهم، كما قال سيبويه: «حدثنا بذلك عن العرب الخليل وأبو الخطاب [الأخفش الكبير ت١٧٧هـ]، وحدثنا الخليل عن العرب أيضاً بغير الإشمام وإجراء الساكن»[2]، فإن مَن أخذ من القراء بذلك، وهم أبو عمرو بن العلاء البصري وقراء الكوفة: عاصم وحمزة وعلي بن حمزة الكسائي(ت١٨٩هـ)، قد وافقوا سَنَنَ العرب في كلامهم، ونصَّ علماء القراءة على استحباب الوقف بالروم والإشمام لبقية القراء، فقال أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون (ت٣٩٩هـ): «وأما الباقون من القراء فلم يأت عنهم استعمال الروم والإشمام في هذا كله ولا تركه، قال أبي - ﷺ - وكان شيوخنا يطالبوننا بالروم والإشمام في كل القراءات»[3].

وقال الداني: «والباقون لم يأت عنهم في ذلك شيء، واستحباب شيوخنا من أهل القرآن أن يوقف في مذاهبهم بالإشارة لما في ذلك من البيان»[4].

وقال عبد الوهاب بن محمد القرطبي (ت ٤٦٢هـ): «وكان حُذَّاق شيوخي – رحمهم الله – في ديار المشرق يأخذون للقراء السبعة كلهم بالروم والإشمام في المرفوع والمخفوض في جميع

---

(١) الخصائص ١/ ٧٤.

(٢) الكتاب ٤/ ١٦٩.

(٣) التذكرة ١/ ٢٤٢، وينظر: العماني: الكتاب الأوسط ص ١٧١.

(٤) التيسير ص٥٩.

القرآن، وهو مذهب أبي بكر بن مجاهد، رحمة الله عليه»[1].

وقال أبو الخير محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ): «وأما غير هؤلاء فلم يأت عنهم في ذلك نص إلا أن أئمة الأداء ومشايخ الإقراء اختاروا الأخذ بذلك لجميع الأئمة، فصار الأخذ بالروم والإشمام إجماعاً منهم سائغاً لجميع القراء بشروط مخصوصة، في مواضع معروفة»[2]، فلا يجوز الإشمام في الحركة العارضة للالتقاء الساكنين أو لغيره، وفي هاء التأنيث المبدلة من التاء عند الوقف، وفي ميم الجمع في مذهب من ضمها على الأصل[3].

ولم يخرج علماء القراءة عما ذهب إليه سيبويه في تعليل ظاهرة الروم والإشمام في الوقف، فقال عبد الوهاب القرطبي: «فأما من أشار من القراء فإنه اختار ذلك لما فيه من التنبيه والدلالة على الحركة أنْ لو وَصَلَ الكَلِمَ كيف كانت تكون هذه الحركة، طلباً للإبانة، وشَحًّا على ذهاب الحركة بأسرها، فيدخل على المعنى لبسٌ ما، وهو معنى قول سيبويه: أرادوا أن يُفَرِّقُوا بين ما يلزمه التحريك في الوصل وبين ما يلزمه الإسكان في كل حال»[4].

ونقل أبو بكر محمد بن القاسم بن الأنباري (ت ٣٢٧هـ) عن خلف بن هشام [ت٢٢٩هـ] ترجيح مذهب الإشمام لِمَا فيه من فائدة للمعلِّم والمتعلم، وذلك قوله: «قال خلف: وقول حمزة والكسائي أعجب إلينا لأن الذي يقرأ على مَن يتعلم منه إذا قرأ عليه وأشمَّ الحروف في الوقف عَلِمَ معلِّمُهُ كيف قراءته لو وصل، والمستمع أيضاً غير المعلم يعلم كيف يصل الذي يقرا»[5].

وتوسَّع المالقي في تعليل الوقف بالإشارة إلى الحركة بالإشمام معلقاً على قول الداني في

---

(١) المفتاح ص٧٧.

(٢) النشر ٢/ ١٢٢.

(٣) ينظر: الداني: التيسير ص ٥٩، وجامع البيان (له) ص ٣٨٥، وأبو شامة: إبراز المعاني ص٢٧٠، وابن الجزري: النشر ٢/ ١٢٢-١٢٣.

(٤) الموضح ص٢٠٨.

(٥) إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٣٨٦، ونقله ابن الباذش في الإقناع ١/ ٥٠٦.

التيسير: «لِمَا في ذلك من البيان»[1]، جامعاً بين تعليل سيبويه وتعليل خلف فقال: «يعني لِمَا في الوقف بالروم والإشمام من بيان الحركة التي تثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه، وهذا التعليل يقتضي استحسان الوقف بالروم والإشمام إذا كان القارئ بحضرته من يسمع قراءته، أما إذا لم يكن بحضرته أحد يسمع تلاوته فلا يتأكد الوقف إذ ذاك بالروم والإشمام، لأنه غير محتاج إلى أن يُبيِّن لنفسه، وعند حضور الغير يتأكد ذلك ليحصل البيان للسامع، فإن كان السامع عالماً بذلك عَلِمَ صحة عمل القارئ، وإن كان غير عالم كان في ذلك تنبيه له ليعلم حكم ذلك الحرف الموقوف عليه كيف هو في الوصل؟ وإن كان القارئ متعلماً ظهر عليه بين يدي المعلم هل أصاب أو أخطأ فَيُعَلِّمَهُ.

قال العبد [المالقي]، وكثيراً ما يعرض لي مع المتعلم في مواضع من القرآن يكون القارئ قد اعتاد الوقف عليها ولم يُنَبَّهَ على وصلها، كقوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف ٧٦]، و﴿إِنِّى لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَىَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص ٢٤] فيقف القارئ على ﴿عَلِيمٌ﴾ و﴿فَقِيرٌ﴾ بالسكون على عادته، فأَشْعُرُ بأنه لا يحسن الوصل فآمُرُهُ بوصلها، فيقرأ (عليمِ) و(فقيرِ) بالخفض...إلى غير ذلك مما يحتاج المعلم أن يتفقد فيه حال المبتدئ»[2].

ويتضح من هذا العرض أن الوقف بالإشمام مذهب للعرب معروف، ورواية عند القراء مشتهرة، وأن لذلك وظيفة في صحة القراءة ووضوح الدلالة، فَبِهِ يَعْرِفُ السامع للقارئ والناظر إليه صحة قراءته للحرف الموقوف عليه إذا ما وصله، كما أشار إلى ذلك سيبويه، ونَصَّ المالقي عليه.

---

(١) التيسير ص٥٠٦.

(٢) الدر النثير ص٥٨١-٥٨٢، ونقله ابن الجزري في النشر ٢/ ١٢٥، بتصرف يسير.

المبحث الثالث
الإشمام الصرفي

الإشمام الصرفي يختص بالفعل الثلاثي المعتل العين إذا بُنِيَ لِمَا لم يُسَمَّ فاعله، كما في نحو قِيلَ، وبِيعَ، وخِيفَ، والأصل: قُوِلَ، وبُيِعَ، وخُوِفَ، نظير الصحيح في مثل كُتِبَ، لكن العرب تستثقل الكسرة بعد الضمة، كما تستثقل الواو بعد الكسرة، فَتَصَرَّفَتْ في هذا النوع من الأفعال على ثلاثة وجوه، قال سيبويه: «وإذا قلتَ (فُعِلَ) من هذه الأشياء كسرتَ الفاء وحوَّلتَ عليها حركة العين... وذلك قولك خِيفَ، وبِيعَ، وهِيبَ، وقِيلَ.

ومن العرب من يقول: خِيف، وبِيعَ، وقِيل، فَيُشِمُّ إرادة أن يُبَيِّنَ أنها (فُعِلَ).

وبعضُ مَن يضم يقول: بُوع، وقُول، وخُوفَ، وهُوبَ، يُتْبِعُ الياءَ ما قبلها، كما قال: مُوقنٌ.

وهذه اللغات دواخل على قِيل وبِيع وخِيف وهِيب، والأصل الكسرة»[1].

والمراد بالإشمام في هذه الأفعال أن يُنحى بكسر أوائلها نحو الضمة، والياء بعدها نحو الواو، وهذا نوع آخر من الإشمام[2].

وتسمية هذا النوع بالإشمام الصرفي إشارة إلى كونه يختص بظاهرة صرفية، اعتنى ببيانها علماء الصرف في كتبهم في باب الإعلال، ويُصَنَّفُ الإعلال قديماً في موضوعات الصرف لتعلقه بأبنية الكلم وما يلحقها من تغيير، وإن كان يمثل ظاهرة صوتية في جوهره.

وغلب إطلاق مصطلح (الإشمام) على هذه الظاهرة، وإن استخدم بعضهم كلمات

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٤٢، وينظر: ابن جني: المنصف ١/ ٢٤٨، وابن عصفور: الممتع ص٤٥١.

(٢) أبو شامة: إبراز المعاني ٣٢١.

أخرى، قال علم الدين السخاوي في شرح الشاطبية: «والعلماء يُعَبِّرُونَ عن هذا بالإشمام والرَّوْمِ والضَّمِّ والإمالة.

وإنما اختار[1] من هذه الألفاظ الإشمام لأنها عبارة عامة النحويين وجماعة من القراء المتأخرين، وفي العبارة بها تنبيه على أن أول الفعل لا يُكْسَرُ كسرة خالصة.

والذين سَمَّوْهُ رَوْماً قالوا: هو رَوْمٌ في الحقيقة، وتسميته بالإشمام تَجَوُّزٌ في العبارة.

والذين سَمَّوْهُ ضَمًّا، وهم عامة أئمة القراءة، فإنما عبَّروا عنه بذلك كما عبَّروا عن الإمالة بالكسر تقريباً ومجازاً، لأن الممال فيه كسر، وهذا فيه شيء من الضم.

وأما الذين عَبَّروا عنه بالإمالة فلأن الحركة ليست بضمة محضة ولا كسرة خالصة، كما أن الإمالة ليست بكسرٍ محض ولا فتحٍ خالص»[2].

والأصل في الفعل الثلاثي المبني للمجهول المعتل العين إخلاص الكسر[3]، وهو لغة قريش وكنانة، ومن جاورهم من أهل الحجاز[4]، وهو أفصحها[5]، وهو اللغة الفاشية المختارة[6].

والإشمام لغة كثير من قيس، وعامة أسد[7]، ولغة عُقَيْل[8]، وقد قُرِئَ به في السبعة، كما سيأتي، وهو فصيح وإن كان قليلاً[9].

---

(١) يريد: القاسم بن فِيرُّهْ الشاطبي (ت٥٩٠هـ) في قصيدته حرز الأماني المشهورة بالشاطبية.

(٢) فتح الوصيد ١/ ٤٠٣، وينظر: أبو شامة: إبراز المعاني ص٣٢١.

(٣) ينظر: سيبويه: الكتاب ٤/ ٣٤٢، وابن جني: المنصف ١/ ٢٤٩.

(٤) ينظر: ابن إدريس: الكتاب المختار ١/ ٢١، وأبو حيان: ارتشاف الضرب٢/ ١٩٥.

(٥) ينظر: ابن الحاجب: الإيضاح ٢/ ٤٢٩، والرضي:شرح الكافية ١/ ٢٠٧.

(٦) أبو شامة: إبراز المعاني ص٣٢١.

(٧) ينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/ ١٩٥.

(٨) ينظر: ابن إدريس: الكتاب المختار ١/ ٢١.

(٩) الرضي: شرح الكافية ٢/ ٢٧٠.

وأما إخلاص الضم فهو لغة فَقْعَسَ ودُبَيْرَ، وهما من فصحاء بني أسد، وموجود في لغة هُذَيْل[1]، وهو أقل اللغات[2]، ولم يجئ في القرآن لقلته وشذوذه[3].

والغرض من إشمام الكسرة الضمة في هذه الأفعال أن يكون دليلاً على أن أصل الفعل (فُعِلَ)، فَيُؤْمَنَ بها التباس الفعل المبني للفاعل بالفعل المبني للمفعول به[4].

وقرأ أكثر القراء السبعة بإخلاص الكسر، وقرأ عدد منهم بإشمام الكسرة الضم، ولم يقرأ أحد منهم بإخلاص الضم لمخالفته الرسم، وذلك في سبعة أفعال، وهي: ﴿قِيلَ﴾ في البقرة [١١] ومواضع أُخر، ﴿وَغِيضَ﴾ في هود [٤٤]، ﴿وَجِأْيَءَ﴾ في الزمر [٦٩] وفي الفجر [٢٣]، ﴿وَحِيلَ﴾ في سبأ [٥٤]، ﴿وَسِيقَ﴾ في الزمر [٧١ و٧٣]، و﴿سِيَءَ﴾ في هود [٧٧] وفي العنكبوت [٣٣]، و﴿سِيَئَتْ﴾ في الملك[٢٧].

قرأ الكسائي وهشام بن عمار (ت٢٤٥هـ) بخلاف عنه عن ابن عامر بإشمام الضم في أوائلها، وافقهما نافع على ﴿سِيَءَ﴾ و﴿سِيَئَتْ﴾، وقرأ الباقون بإخلاص الكسر في أوائلها[5].

وأطال علماء اللغة والقراءة الوقوف عند هذا النوع من الإشمام، لتمييزه عن الإشمام الوقفي، ولتحديد طبيعة الحركة المُشَمَّة فيه، وهل هي قبل الحرف أو معه أو بعده. وسوف أتتبع ما قالوه في هذه المسائل الثلاث قبل عرض وجهة نظر الدرس الصوتي الحديث فيه.

(١) علاقة الإشمام الصرفي بالإشمام الوقفي

قال رضي الدين الاستراباذي (محمد بن الحسن ت٦٦٨هـ): «وحقيقة هذا الإشمام أن تَنْحُوَ بكسرة فاء الفعل نحو الضمة، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً، إذ هي تابعة

---

(١) ينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/ ١٩٦، والبحر المحيط١/ ١٩٠.

(٢) الرضي: شرح الكافية ٢/ ٢٧٠.

(٣) الزجاجي: الجمل: ص٨٩.

(٤) ينظر: ابن جني: المنصف ١/ ٢٤٩، والشيرازي: الموضح ١/ ٢٤٧.

(٥) ينظر: الداني: التيسير ص٧٢ و١٢٥و١٧١و١٨١، ومكي: التبصرة ص١٥٣، وابن الباذش: الإقناع ١/ ٥٢٤.

لحركة ما قبلها، هذا مراد القراء والنحاة بالإشمام في هذا الموضع. وقال بعضهم الإشمام ههنا كالإشمام حالة الوقف، أعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسراً خالصاً، وهذا خلاف المشهور عند الفريقين»[1].

وكان علي بن مؤمن بن عصفور (ت٦٦٩هـ) قد سَوَّى بين الإشمامين، فقال في كتابه الممتع في التصريف: «ومن العرب مَن إذا نَقَلَ الكسرة من العين إلى الفاء أشمَّ الفاء الضمة، دليلاً على أن الفاء مضمومة في الأصل، وذلك بأن تضم شفتيك ثم تنطق بالفعل، ولا تلفظ بشيء من الضمة، ولو لفظت بشيء من الضمة لكان رَوْماً لا إشماماً، قال الزجاجي [عبد الرحمن بن إسحاق ت ٣٤٠هـ]: وذلك لا يضبط إلا بالمشافهة، إشارة إلى أنه لا يُسْمَعُ بل يُرَى، وأما بعض النحويين وكافة القراء فإنهم يجعلون الكسرة بين الضمة والكسرة، والذي عليه المحققون من النحويين ما ذكرت لك، ولذلك سَمَّوْهُ إشماما»[2].

ولم يشتهر بين النحويين أو غيرهم التسوية بين الإشمام الوقفي والإشمام الصرفي، كما أشار ابن عصفور، بل صرَّح كثير منهم بأن الإشمام الصرفي يُسْمَعُ، عكس الوقفي الذي هو لرؤية العين، وليس في إطلاق الإشمام عليهما دليل على استوائهما في الحقيقة.

قال المالقي: «وإذا تقرَّر هذا لَزِمَ أن هذا النوع من الإشمام يُدْرَكُ بحاسة السمع، لأنك تفرِّقُ بسمعك بين الكسرة الخالصة في ﴿قِيلَ﴾ والكسرة المُشَمَّةِ، كما تفرِّق بسمعك بين الفتحة الممالة والفتحة الخالصة.

فإذا تقرَّر هذا ظهر أن إطلاق لفظ الإشمام عليه وعلى الإشمام المستعمل في الوقف ليس على حَدٍّ واحد ولا بمعنى واحد، فإن المستعمل في الوقف ليس إلا مجرد الإشارة بالشفتين بعد انقطاع الصوت على السكون، ولاحَظَّ فيه للسمع، إنما هو لرأي العين...»[3].

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٢٧٠-٢٧١.

(٢) الممتع ١/ ٤٥١.

(٣) الدر النثير ص٦٢٥.

ونقل أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ) أن الإشمام هنا بمعنى الاختلاط، ولا بد من سماعه، وكان ينبغي أن يسمى رَوْماً، إذ يُسْمَعُ صُوَيْتٌ، لكن عبارة مَن تقدَّم الإشمام[١].

(٢) موضع الإشارة

تَقَدَم أن الإشارة إلى الضمة في الإشمام الوقفي تكون بعد الفراغ من النطق بالحرف الموقوف عليه بالسكون، وذهب أكثر علماء العربية والقراءة إلى أن إشمام كسرة أوائل الأفعال: قِيل وغِيض، وسِيق، وما كان مثلها يكون بعد الحرف، شأن الحركات التي تتحرك بها الحروف، فالمعروف أن موضع الحركة من الحرف بعده، لا قبله ولا معه[٢].

وذهب بعض العلماء إلى أن إشمام الكسرة بالضمة يحتمل أن يكون قبل الحرف أو معه أو بعده، وأشهر من ذهب هذا المذهب من المتقدمين مكي بن أبي طالب القيسي، فقال في التبصرة: «والإشمام في هذا يجوز أن يكون مع الحرف وقبله على معنيين مختلفين قد بَيَّنَّاهما في غير هذا الباب، والإشمام في حال اللفظ بالحرف في المتصل أحسن نحو ﴿وَقِيلَ﴾ ، ﴿وَحِيلَ﴾ وشبهه، فإن كان منفصلاً حَسُنَ الإشمام قبله، نحو ﴿سِيٓءَ﴾ و﴿سِيَتْ﴾ وشبهه، وجاز معه، ومعه أحسن وأبين»[٣].

وكان قد قال في باب الوقف وهو يتحدث عن الفرق بين الروم والإشمام: «والإشمام يكون في الأواخر والأوائل والأوساط، ألا ترى كيف تُشِمُّ السين من ﴿سِيَتْ﴾ وهي أول، وتُشِمُّ النون من ﴿تَأْمَنَّا﴾ وهي وسط، وتُشِمُّ الدال من ﴿نَعْبُدُ﴾ وهي آخر... لكنه يسمع في المتحرك»[٤].

ومَيَّزَ مكي في كتابه (الكشف عن وجوه القراءات) بين الإشمام الوقفي الذي لا يسمع له

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ١٩٦.

(٢) ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب ١/ ٣٢.

(٣) التبصرة ١٥٣-١٥٤، وينظر: ابن الباذش: الإقناع ١/ ٥٣٥.

(٤) التبصرة ص١٠٧، وينظر: ابن الطحان: مرشد القارئ ص٥٦.

صوت، وبين الإشمام الصرفي الذي يسمع له صوت، وقال بأن الأوْلى تسمية هذا النوع بالرَّوم، ولم يتحدث مكي في الكشف عن موضع الإشارة لا في الإشمام الوقفي ولا في الإشمام الصرفي[1].

ونقل علم الدين السخاوي في شرح الشاطبية أن الداني ردَّ على مَن ذهب هذا المذهب، فقال: «قال الحافظ أبو عمرو رحمه الله: وقد زعم بعض مَن يُشار إليه بالمعرفة، وهو بمعزل عنها وخالٍ منها، أن حقيقة الإشمام هذا أن يكون إيماءً بالشفتين على ضمة مقدرة مع كسرة فاء الفعل كسراً خالصاً، قال وإن شئتَ أومأتَ بشفتيك قبل اللفظ بالحرف المُشَمِّ الذي تُومِئُ إلى حركته، وإن شئتَ بعده، وإن شئتَ معه.

قال أبو عمرو: وهذا كله خطأ باطل لا شك فيه، مِن قِبَلِ أن الإيماء قَبْلَ اللفظ بالحرف المُشَمِّ الذي تُومِئُ إلى حركته غير ممكن... وأما الإيماء بعد اللفظ به مكسوراً محضاً فغير مستقيم، وكذلك الإيماء معه في تلك الحال لا يمكن... وإنما حمل القائلَ على هذا القول القياسُ منه على كيفية الإشمام عند الوقف على أواخر الكلم»[2].

وقال المالقي في شرح التيسير للداني، وهو يتحدث عن مذهب من رأى أن الإشمام يكون قبل النطق بالحرف: «وقد ذكر الحافظ – يعني الداني- هذا القول في بعض تواليفه وردَّه»[3]

وناقش ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمر ت٦٤٦هـ) هذه المسألة بشيء من التفصيل وذكر أن ضمَّ الشفتين بعد إسكان الحرف غير معمول به ههنا باتفاق، فلم يبق إلا ضم الشفتين في حال التصويت، وذلك إما أن يكون قبل التصويت بالقاف من (قيل) أو بعدها، أو معها، والجميع غير مستقيم، كما قال، ثم حاول أن يكشف عن حقيقة هذا الإشمام وموضعه[4].

---

(١) ينظر: الكشف ١/ ١٢٢-١٢٣، و ١/ ٢٣١.

(٢) فتح الوصيد ١/ ٤٠٣-٤٠٤.

(٣) الدر النثير ص٦٢٦، وللداني كتاب (الروم والإشمام ومذاهب القراء فيهما) (ينظر: فهرست تصانيف الإمام أبي عمرو الداني ص٦٤، رقم ٦٠).

(٤) ينظر: الإيضاح ٢/ ٤٣٠-٤٣١.

(٣) حقيقةُ إشمامِ الكسرةِ الضَّمَّ

اعتنى علماء العربية والقراءة ببيان حقيقة الإشمام الصرفي، على ما فيه من صعوبة، وقد قال الزجاجي: «وهذا لا يضبط إلا بالمشافهة»[١]. وسوف أنقل مجموعة نصوص تلخص جهود أولئك العلماء في استجلاء هذه الظاهرة الصوتية الدقيقة، ويمكن أن يتحقق من خلال ذلك أمران: الأول إظهار مقدار ما بذلوه من جهد في هذا المجال، والثاني الإفادة من بعض تلك النصوص في الاقتراب من وصف الظاهرة وَصْفاً دقيقاً.

وكان ابن جني من أقدم من اعتنى ببيان طبيعة حركة الإشمام، فقال في كتابه (الخصائص) وهو يتحدث عن أنواع الحركات: «والتي بين الكسرة والضمة، ككسرة قاف (قِيل) وسين (سِير)، فهذه الكسرة مُشَمَّةٌ ضماً»[٢].

وقال في كتابه(سر صناعة الإعراب): «وأما الكسرة المشوبة بالضمة فنحو: قِيلَ، وبُيِعَ، وغُيِضَ، وسُيِقَ، كما أن الحركة قبل هذه الياء مشوبة بالضمة، فالياء بعدها مشوبة بروائح الواو»[٣].

وقال مكي بن أبي طالب في كتابه (الكشف عن وجوه القراءات): «إن الإشارة إلى الضم في هذه الأفعال تُسْمَعُ وتُرَى في نفس الحرف الأول، والحرف الأول مكسور، ومع ذلك الكسر إشارة إلى الضم تخالطه... وليس الحرف الأول من هذه الأفعال بمضموم، إنما هو مكسور يخالط كسرتَهُ شَيْءٌ من الضم»[٤].

وقال أبو عمرو الداني: «وحقيقة الإشمام في هذه الحروف أن يُنْحَى بكسر أوائلها نحو الضمة يسيراً دلالة على أن الضم الخالص قبل أن تُعَلَّ، كما يُنْحَى بفتحة الحرف الممال نحو الكسرة قليلاً إذا أراد ذلك لِيَدُلَّ على أن الألف التي بعد الفتحة منقلبة عن ياء أو لِتَقْرُبَ بذلك

---

(١) الجمل ص٧٦.

(٢) الخصائص ٣/ ١٢٣.

(٣) سر صناعة الإعراب ١/ ٥٩.

(٤) الكشف ١/ ٢٣١.

من كسرة وَلِيَتْهَا، وما عدا ذلك في حقيقته فباطل»[1].

وقال ابن الباذش (أحمد بن علي ت٥٤٠هـ): «وحقيقة الإشمام في هذه الأفعال أن يُنْتَحَى بكسر أوائلها انتحاءً يسيراً نحو الضمة، دلالة على أن أصلها (فُعِلَ)...»[2].

ونقل علم الدين السخاوي عدة نصوص في بيان حقيقة هذا الإشمام، وختمها بقوله: «والغرض بهذا الإشمام الذي هو حركة مركبة من حركتين: ضمة وكسرة، الدلالة على هاتين الحركتين في الأصل: أما الضمة ففي الفاء، وأما الكسرة ففي العين، لأن الأصل (فُعِلَ) مبني لِمَا لم يُسَمَّ فاعله»[3].

وقال تلميذه أبو شامة المقدسي: «والمراد بالإشمام في هذه الأفعال: أن يُنْحَى بكسر أوائلها نحو الضمة، وبالياء بعدها نحو الواو، فهي حركة مركبة من حركتين: كَسْرٍ وضَمٍّ، لأن أوائل هذه الأفعال، وإن كانت مكسورة فأصلها أن تكون مضمومة، لأنها أفعال ما لم يُسَمَّ فاعله، فأُشِمَّتِ الضم دلالة على أنه أصل ما يستحقه»[4].

وقال رضي الدين الاستراباذي في شرح الكافية: «وحقيقة هذا الإشمام أن تَنْحُوَ بكسرة فاء الفعل نحو الضمة، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً، إذ هي تابعة لحركة ما قبلها»[5].

وقال المالقي: «اعلم أن حقيقة هذا الإشمام أن تَضُمَّ شفتيك حال النطق بكسرة القاف من ﴿وَقِيلَ﴾، والغين من ﴿وَغِيضَ﴾، والجيم من ﴿وَجِأْيَءَ﴾، فيخرج صوت الكسرة مشوباً بشيء من لفظ الضمة من غير أن ينتهي إلى الضم الخالص، ويصحب الياء التي بعد هذه الكسرة

---

(١) جامع البيان ص٣٨٨.

(٢) الإقناع ١/ ٥٣٤.

(٣) فتح الوصيد ١/ ٤٠٤-٤٠٥.

(٤) إبراز المعاني ص٣٢١.

(٥) شرح الكافية ١/ ٢٧٠.

شيء من صوت الواو من غير أن ينتهي إلى الواو الخالصة»[1].

وقال البنا الدمياطي (أحمد بن محمد ت١١١٧هـ): «وكيفية اللفظ به أن تلفظ بأول الفعل بحركة تامة مركبة من حركتين إفرازاً لا شيوعاً، فجزء الضمة مقدم، وهو الأقل، ويليه جزء الكسرة وهو الأكثر، ولذا تَمَحَّضَتِ الياء»[2].

وقال السفاقسي (علي بن محمد ت١١١٨هـ): «وكيفية ذلك أن تُحَرِّك القاف بحركة مركبة من حركتين: ضمة وكسرة، وجزء الضمة مقدم، ويليه جزء الكسرة، ومن يقول غير هذا فإما أن يكون ارتكب المجاز، أو قال بما لا تحل القراءة به»[3].

ويسود في هذا النصوص اتجاهان في تحديد حقيقة الإشمام الصرفي:

الأول: يذهب إلى أن القاف محركة بحركة واحدة، هي كسرة مشوبة بالضم، والياء بعدها مشوبة بالواو، لأنها تابعة لحركة ما قبلها، ويتضح ذلك في قول ابن جني، ومكي، والداني، وابن الباذش، وأبي شامة، والرضي، والمالقي.

والآخر: يذهب إلى أن القاف محركة بضمة تتبعها كسرة، ويتضح ذلك في قول علم الدين السخاوي، والبنا الدمياطي، والسفاقسي[4].

وإذا كانت هذه النصوص لم تتفق على وصف واحد للإشمام فإن الدرس الصوتي الحديث

---

(١) الدرر النثير ص٦٢٥.

(٢) إتحاف فضلاء البشر ص١٢٩.

(٣) غيث النفع ص٥٦.

(٤) التسجيلات الصوتية لظاهرة الإشمام غير متوفرة لدي، وقد استعنت بسؤال اثنين من القراء عندنا من أهل الرواية، وهما: الشيخ إبراهيم المشهداني، إمام وخطيب جامع الطالب في الموصل، الملقب بموئل القراء، وهو من أهل الرواية، ويجيز في القراءات العشر، والثاني الدكتور صباح علاوي السامرائي، رئيس قسم اللغة العربية في كلية التربية في سامراء، وهو مجاز في القراءات.

وظهرت لي حركة إشمام (قيل) في نطق الشيخ إبراهيم كأنها ضمة على القاف وكسرة ضعيفة على الياء، بينما ظهرت في نطق الدكتور صباح كأنها ضمة على القاف مشوبة بكسرة.

قد يساعد في الكشف عن حقيقة الإشمام الصرفي، ويرجح إحدى صور الأداء له.

(٤) الإشمام الصرفي في الدرس الصوتي الحديث

استطاع الدرس الصوتي الحديث أن يحقق تقدُّماً في الكشف عن طبيعة الحركات، التي يُطْلِقُ عليها كثير من الدارسين مصطلح المُصَوِّتَات، في مقابل الصوامت، وهي تشمل الحركات وحروف المد، وأن يُحَدِّدَ على نحو دقيق مخارجها وأن يضع المقاييس الدقيقة التي تميز بينها، من خلال ما يعرف بمقاييس الحركات المعيارية.

إن محاولة الكشف عن طبيعة حركة الإشمام في(قِيلَ) وما أشبهها يقتضي أولاً الحديث عن الحركات المعيارية الأساسية، ثم الحديث عن الحركات المعيارية الثانوية التي يترجح ارتباط حركة الإشمام بها.

ولا يكاد كتاب من كتب علم الأصوات اللغوية يخلو من الحديث عن الحركات المعيارية، ويستند تصنيف هذه الحركات على ثلاثة أسس، هي[1]:

الأول: الجزء الذي يتصعد من اللسان باتجاه الحنك الأعلى، (أي سقف الفم)، إذ يمكن أن يكون مقدَّم اللسان أو مؤخره.

الثاني: مقدار ارتفاع اللسان باتجاه الحنك الأعلى، فيكون الفراغ بينهما واسعاً أو ضيقاً أو متوسطاً.

الثالث: الشكل الذي تتخذه الشفتان في أثناء النطق بالحركة، فتستديران أو تنفتحان أو تنفرجان.

وإذا ارتفع مقدم اللسان نحو الحنك الأعلى إلى أعلى نقطة يمكن أن يصل إليها نتج عن ذلك الكسرة (i)، وإذا ارتفع أقصى اللسان نحو الحنك الأعلى نتج عن ذلك الضمة(u)، وإذا انخفض اللسان إلى قاع الفم وابتعد عن الحنك الأعلى نتج عن ذلك الفتحة، وتكون مرققة إذا

---

(١) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص٣١، وأحمد مختار عمر: دراسة الصوت ص١٥٥، وسعد عبد العزيز مصلوح: دراسة السمع والكلام ص٢٠٥، وسمير شريف استيتية: الأصوات اللغوية ص٢١٤.

صاحب ذلك ارتفاع مُقَدَّمِ اللسان شيئاً قليلاً (a)، وتكون مفخمة إذا صاحب ذلك ارتفاع مؤخر اللسان شيئاً قليلاً (ɑ) ويوضح ذلك الشكل الآتي:

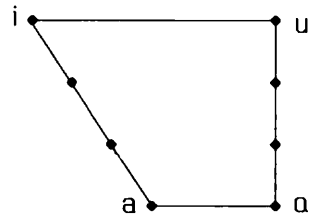

وبَيْنَ الكسرة والفتحة المرققة درجات من الانفتاح، وبين الضمة والفتحة المفخمة درجات من الانفتاح، وينتج عن تلك الدرجات حركات أُخرى، أشهرها حركتان بين الكسرة والفتحة المرققة، وحركتان بين الضمة والفتحة المفخمة، فتصير الحركات الأساسية (المعيارية) ثمانياً، على هذا النحو:

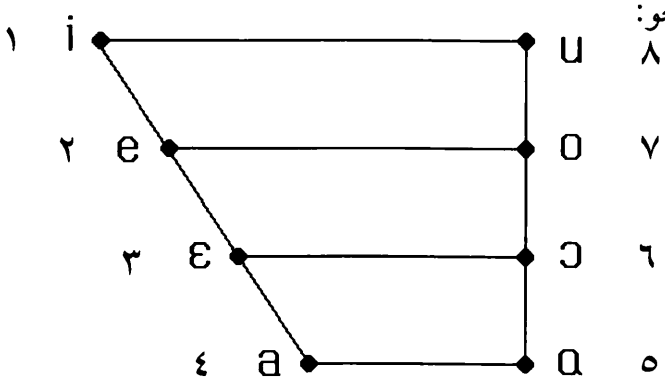

وتوصف الحركة رقم (١) بأنها أمامية ضيقة، وهي تشبه الكسرة الخالصة في العربية.

وتوصف الحركة رقم (٨) بأنها خلفية ضيقة، وهي تشبه الضمة في العربية.

وتوصف الحركة رقم (٤) بأنها أمامية واسعة، وهي تشبه الفتحة المرققة في نحو(كَتَبَ).

وتوصف الحركة رقم (٥) بأنها خلفية واسعة، وهي تشبه الفتحة المفخمة في نحو(صَرَطَ).

وتمثل الحركتان (٢و٣) الصوت الناتج عن إمالة الفتحة نحو الكسرة والألف نحو الياء، والحركة(٢) تقابل الإمالة الكبرى، ورقم (٣) تقابل الإمالة الصغرى، وهما تقتربان من النطق

بالياء في كلمة (بِيت) في العامية.

وتمثل الحركتان (٦و٧) صوت الألف المفخمة، تفخيما شديداً أو متوسطاً، وهما تقتربان من النطق بالواو في كلمة (يُوم) في العامية.

ولا يخفى على الدارس أن مجموعة الحركات الخلفية (٥-٨) تستدير الشفتان عند النطق بها، استدارة شديدة مع الحركة رقم (٨)، وخفيفة مع رقم (٦)، ومتوسطة مع الرقم (٧)، وتصلان إلى حالة تقرب من الانفتاح التام مع الحركة رقم (٥)، وتنفرجان مع الحركات الأمامية (١-٣)، وتصلان إلى حالة الانفتاح مع رقم (٤).

وتتفاوت اللغات الإنسانية في استعمالها للحركات المذكورة، وتستعمل اللغة العربية الفصحى ثلاث حركات منها، هي رقم (١) وتقابل الكسرة، ورقم (٨) وتقابل الضمة و(٤و٥) وتقابلان الفتحة مرققة ومفخمة. أما الحركات الأخرى فيوجد بعضها في عدد من القراءات القرآنية، وفي اللهجات العربية واللغات العامية.

ولاحظ الدارسون وجود أنواع أخرى من الحركات في عدد من اللغات، أطلقوا عليها الحركات المعيارية الثانوية، والملاحظ أن تدوير الشفتين، أو عدم تدويرهما، أمر أساسي في تكوين هذه الحركات وتمييزها عن الحركات المعيارية الأساسية، ومن أشهرها الحركة المعيارية الثانوية الأولى، ورمزها [y]، وتسمى الحركة الأمامية الضيقة المدورة، والفرق بين هذه الحركة والكسرة الخالصة[i] أن أولاهما مدورة والثانية غير مدورة، والطريقة الصحيحة لتعلم هذه الحركة بأن تبدأ بنطق [i] وأن تُبْقِيَ اللسان على حالة من التقدم والارتفاع، ثم تُدَوِّرُ الشفتين، وهذه الحركة شائعة في اللغة الفرنسية[١].

وسَمَّى بعض الدارسين المحدثين هذا النوع من الحركات بالمصوتات الممتزجة، ومنها الحركة الأمامية الضيقة المدورة، وقال: «ويمكن أن تصدر المصوتات المدورة الأمامية بنطق

---

(١) ينظر: سمير شريف استيتية: الأصوات اللغوية ص٢٢٠.

المصوت غير المدور الأمامي، ومن ثم تدوير الشفتين من غير تحريك اللسان»[1].

ويمكن من خلال الموازنة بين النصوص التي نقلناها عن عدد من علماء العربية والقراءة في وصف حركة الإشمام في(قِيل) ونحوها، وآلية إنتاج الحركة الأمامية المدورة التي تحدثنا عنها نجد أن هناك تقارباً بين وصف بعض العلماء وهذه الحركة، وخاصة مذهب من يجعل القاف محركة بحركة واحدة، وأوضح ما جاء من ذلك قول المالقي: «اعلم أن حقيقة هذا الإشمام: أن تضم شفتيك حال النطق بكسرة القاف من ﴿وَقِيلَ﴾... فيخرج صوت الكسرة مشوباً بشيء من لفظ الضمة من غير أن ينتهي إلى الضم الخالص...»[2].

وقد انتهى الدكتور سمير شريف استيتية من خلال دراسته للقراءات القرآنية وظواهرها من خلال منهج لساني معاصر إلى القول بأن حركة الإشمام في ﴿ قِيلَ ﴾ هي الحركة المعيارية الأمامية الضيقة المدورة، فقال: «فإشمام الحركات المعيارية قريب مما هو معروف في علم الأصوات بالحركة المعيارية الثانوية الأولى، ولا يوجد فرق بين الكسرة والإشمام إلا في تدوير الشفتين عند نطق الإشمام، وعدم تدويرها عند نطق الكسرة، وحقيقة نطق هذا النوع من الإشمام تتمثل في أن يتقدم اللسان إلى الأمام، كوضعه الذي يكون عليه عند نطق الكسرة، وفي تلك اللحظة يتم تدوير الشفتين، وهذه هي الكيفية نفسها التي يتم بها نطق الحركة المعيارية الثانوية الأولى»[3].

وقال في موضع آخر وهو يتحدث عن وجهة نظر المتقدمين: «وحقيقة الإشمام في نظرهم جعل الياء (وهي حركة أمامية طويلة) مركبة من حركتين: الضمة والكسرة، وعلماء الأصوات المعاصرون يذهبون إلى تفصيل أدق في هذه المسألة، إذ يرون أنه يستحيل الجمع بين الضمة والكسرة، إذ يكون اللسان في الأمام عند نطق الكسرة، ويكون في الخلف عند نطق الضمة، والذي يحدث عند نطق الإشمام بالضبط هو أن اللسان يتخذ الوضع الذي يكون عليه عند نطق

---

(١) ستانفورد: النظام الصوتي التوليدي ص١٩.

(٢) الدر النثير ص٦٢٥.

(٣) القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية ص٤٩.

الكسرة، وفي اللحظة نفسها يتم تدوير الشفتين، وتسمى هذه الحركة في علم الأصوات (الحركة المعيارية الثانوية الأولى) أو بحسب أوصافها (الحركة الأمامية الضيقة المدورة)، تمييزاً لها من الكسرة، والتي تدعى بحسب أوصافها: الحركة الأمامية الضيقة غير المدورة»[1].

(١) القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية ص ٢٠٦-٢٠٧.

المبحث الرابع
الإشمام الصوتي

كان حمزة بن حبيب الزيات يُشِمُّ الصادَ من ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [الفاتحة٦]، فيلفظ بها بين الصاد والزاي، وأطلق عليه ابن مجاهد مصطلح الإشمام[1]. وكذلك قرأ ﴿ٱلْمُصَيْطِرُونَ﴾ في بالطور[٣٧]، و﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ الغاشية [٢٢] بإشمام الصادِ الزايَ فيهما[2].

وقرأ حمزة والكسائي ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ﴾ في النساء [٨٧]، و﴿يَصْدِفُونَ﴾ في الأنعام [٤٦]، و﴿تَصْدِيقَ﴾ في يونس [٣٧]، و﴿فَٱصْدَعْ﴾ في الحجر [٩٤]، و﴿قَصْدُ﴾ في النحل [٩]، و﴿يُصْدِرَ﴾ في القصص [٢٣]، بإشمام الصاد الزاي أيضاً[3].

إن مصطلح (الإشمام) في هذا الموضع له دلالة غير دلالته التي مرَّت في الإشمام الوقفي والإشمام الصرفي، وقد أطلقتُ عليه مصطلح الإشمام الصوتي لأنه يشير إلى ظاهرة صوتية محضة، ليست من مسائل الصرف أو الوقف، وكان قد عالجها علماء العربية قديماً، وعلماء القراءة والتجويد، وعلماء الأصوات من المحدثين، لكن المصطلحات التي استعملوها في الدلالة على هذه الظاهرة قد تعددت، فغلب إطلاق مصطلح المضارعة عند علماء العربية، والإشمام عند علماء القراءة، والمماثلة عند علماء الأصوات المعاصرين.

---

(١) ينظر: ابن مجاهد: السبعة ص١٠٦، والداني التيسير ص١٨.

(٢) ينظر: ابن مجاهد: السبعة ص١٨٦، والداني التيسير ص٢٠٤ و٢٢٢.

(٣) ينظر المصدران السابقان: ص١٠٦ و٩٧.

(١) المضارعة

المضارَعةُ لغة: المشابهة، وهي مصدر الفعل ضارَعَ، والمضارعة للشيء أن يُضَارِعَهُ كأنه مِثْلُهُ[١]، واستعمل سيبويه مصطلح المضارعة للدلالة على تقريب صفات حرف من صفات حرف آخر من غير أن يصل ذلك إلى التماثل التام والإدغام.

قال سيبويه: «هذا باب الحرف الذي يُضَارَعُ به حرفٌ من موضعه، والحرف الذي يُضَارَعُ به ذلك الحرف وليس من موضعه: فأما الذي يُضَارَعُ به الحرف الذي من مخرجه فالصاد الساكنة إذا كانت بعدها الدال[٢]، وذلك نحو: مَصْدَر، وأصْدَر، والتَّصْدِير، لأنهما قد صارتا في كلمة واحدة... فلما كانت من نفس الحرف أُجْرِيَتَا مُجْرَى المضاعف الذي هو من نفس الحرف من باب مَدَدْتُ، فجعلوا الأول تابعاً للآخِرِ، فضارعوا به أشبه الحروف بالدال من موضعه وهي الزاي، لأنها مجهورة غير مطبقة، ولم يبدلوها زاياً خالصة كراهية الإجحاف بها للإطباق، كما كرهوا ذلك فيما ذكرتُ لك من قبل هذا... وإنما دعاهم إلى أن يُقَرِّبُوها ويُبْدِلُوها أن يكون عَمَلُهُم من وجه واحد، وليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد»[٣].

وتابع عدد من علماء العربية سيبويه في استعمال مصطلح المضارعة في هذا الموضع[٤]، لكن ابن جني أطلق على هذه الظاهرة مصطلح الإدغام الأصغر، فقال: «وأما الإدغام الأصغر فهو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك، وهو ضروب... ومنه تقريب الحرف من الحرف، نحو قولهم في نحو مَصْدر: مزدر، وفي التصدير: التزدير...فلما سكنت الصاد فضعفت به، وجاورت الصادُ وهي مهموسةٌ الدالَ وهي مجهورةٌ قُرِّبَتْ منها بأنْ أُشِمَّت شيئاً من لفظ الزاي المقاربة للدال بالجهر»[٥].

---

(١) ينظر: ابن منظور: لسان العرب ١٠/ ٩٢(ضرع).

(٢) في الأصل المطبوع (الذال) وهو تصحيف.

(٣) ينظر: ابن السراج: الأصول ٣/ ٤٢٩، والسيرافي: شرح كتاب سيبويه ٥/ ٤٥١.

(٤) الكتاب ٤/ ٤٧٧.

(٥) ينظر: ابن السراج: الأصول ٣/ ٤٢٩، والسيرافي شرح كتاب سيبويه ٢/ ٤٥١.

ومع أن ابن جني استعمل مصطلح (الإدغام الأصغر) هنا فإنه فسَّره على نحو قريب مما جاء عند سيبويه، لكنه أضاف إلى ذلك الإشارة إلى الإشمام بقوله: «بأنْ أُشِمَّت شيئاً من لفظ الزاي» وهو اللفظ الذي استعمله القراء كثيراً.

(٢) الإشمام

استعمل علماء القراءة والتجويد مصطلح (الإشمام) للدلالة على خلط صوت الصاد بصوت الزاي في مثل: ﴿أَصَدَقُ﴾، و﴿يُصْدِرَ﴾ و﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ ونحوها، كما تقدَّم في أول المبحث، وهذا استعمال يخالف دلالة الإشمام الوقفي والإشمام الصرفي.

قال أبو شامة المقدسي: «والمَعْنِيُّ بهذا الإشمام خلط صوت الصاد بصوت الزاي، فيمتزجان، فيتولد حرف ليس بصاد ولا زاي»[(١)].

واستعمل بعضهم عبارة «بين الصاد والزاي»، كما فعل مكي بن أبي طالب[(٢)]، لكن أكثرهم استعمل مصطلح (الإشمام)»[(٣)]، حتى إن الشاطبي (القاسم بن فِيرُّهْ ت٥٩٠هـ) ضمنه قصيدته بقوله[(٤)]:

٦٠٣- وإشمام صادٍ ساكنٍ قبلَ دَالِهِ كأَصْدَقُ زاياً شاعَ وارتاحَ أَشْمُلاَ

واستعمال مصطلح (الإشمام) للدلالة على تقريب الصاد من الزاي لم يبتعد عن دلالة الكلمة اللغوية، لأن الصاد صوت مهموس جاور الزاي، وهو صوت مجهور، فأُشِمَّ الصاد رائحة الزاي، وهي صفة الجهر، فصار اللسان يعمل في حرفين مجهورين، وحَسُنَ ذلك لأن الصاد والزاي من مخرج واحد، ومن حروف الصفير[(٥)].

---

(١) إبراز المعاني ص٧١.

(٢) ينظر: التبصرة ص٦١ وص١٩٣، والكشف ١/ ٣٩٤.

(٣) ينظر: الداني: جامع البيان ص١٥٦، وص٤٧٧، وابن الباذش: الإقناع ٢/ ٥٩٥ و٦٣١، وابن الجزري: النشر ١/ ٢٧٢ و٢/ ٢٥١.

(٤) حرز الأماني ص٤٨، وينظر: السخاوي: فتح الوصيد ٢/ ٥٦، وأبو شامة: إبراز المعاني ص٤١٩.

(٥) ينظر: مكي: الكشف ١/ ٣٩٤.

وذكر علماء القراءة وهم يُوَجِّهُون قراءة حمزة ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ بإشمام الصاد الزاي، أن سبب ذلك مجاورتها الطاء وهي مجهورة، قال ابن مجاهد (ت٣٢٤هـ): «وأما إمالة الصاد إلى الزاي فلأن الصاد وإن كانت من حروف الإطباق فهي مهموسة، والطاء مجهورة، فقلبت الصاد إلى حرف مجهور مثلها، مؤاخٍ للصاد بالصفير ليكون مجهوراً كالطاء»[1].

وهذا بناء على ما ذهبوا إليه من أن الطاء صوت مجهور، ولذلك تعليل ليس هذا موضعه[2].

(٣) المُمَاثَلَة

المماثلةُ أن يَنْحُوَ صوتان متجاوران نحو التماثل أو التقارب في المخرج أو الصفات[3]، وهي مصطلح صوتي حديث أطلقه دارسو الأصوات المحدثون على كل تقريب يحصل بين صوتين، سواء أدَّى ذلك إلى التماثل التام، وحصول الإدغام، أم أدَّى إلى التقريب بين الصوتين[4]، ويُعَبَّرُ عن الأول بالمماثلة الكلية، وعن الثاني بالمماثلة الجزئية.

ومن المماثلة الجزئية عند المحدثين أن يتحول بعض الأصوات المهموسة في قراءة حمزة

---

(١) السبعة ص١٠٧.

(٢) ينظر: كمال بشر: علم الأصوات ص١٧٤، وسمير شريف استيتية: الأصوات اللغوية ص١١٠.

(٣) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص١٧٩، وأحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي ص٣٧٨، وعبد القادر الخليل: المصطلح الصوتي ص١٣٢، وسمير شريف استيتية: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية ص٦٢.

(٤) التماثل يعني تحول صوت إلى آخر مماثل له في كل خصائصه الصوتية، واستعمل هذا المصطلح علماء اللغة العربية والقراءة لتحديد العلاقة بين الأصوات، فالعلاقة بين الصوتين المتجاورين إما أن تكون:

١. التماثل بأن يتفقا مخرجاً وصفات.

٢. التجانس بأن يتحدا مخرجاً ويختلفا في الصفات.

٣. التقارب بأن يتقاربا في المخرج أو الصفات.

٤. التباعد في المخرج والصفات.

(ينظر: ابن الجزري: النشر ١/ ٢٧٨).

وغيره إلى نظائرها المجهورة، بسبب مجاورتها أصواتاً مجهورة، ومن أمثلة ذلك الصاد في ﴿يُصْدِرَ﴾ و﴿ فَٱصْدَعْ ﴾ و﴿أَصْدَقُ ﴾ تتحول إلى زاي مفخمة، ووجه المماثلة في قراءة حمزة لهذه الكلمات أن الصاد تتحول إلى نظيرها المجهور، وهو الزاي المفخمة، لمجاورتها الدال المجهورة[1].

ومن أمثلة المماثلة الجزئية إشمام الصاد زاياً في ﴿ٱلصِّرَٰطَ ﴾ ووجه المماثلة هنا أن الصوت الصفيري المهموس المطبق، وهو الصاد، قد اكتسب صفة الجهر، وهو نطق عربي فصيح جرى به الاستعمال على ألسنة الفصحاء من العرب[2]، كما نص على ذلك سيبويه في الكتاب[3].

وهذه المماثلة الجزئية من الناحية النطقية ليست توافقاً بين صوتين فحسب، إنها أكثر من ذلك بكثير، فهي عملية مرتبطة بميكانيكية النطق، فإن الوترين الصوتيين في حال النطق بالأصوات المهموسة، والصاد منها، يبتعد أحدهما عن الآخر، فلا يتذبذب الوتران الصوتيان، فيكون الصوت مهموساً، أما في حال النطق بالأصوات المجهورة فإن الوترين الصوتيين يقترب أحدهما من الآخر، فيتذبذبان، مما يُوَلِّدُ النغمة الحنجرية التي تصاحب الأصوات المجهورة، ويؤدي ذلك إلى توافق في عمل أعضاء آلة النطق، فالنطق بالصاد في ﴿يُصْدِرَ ﴾ و﴿أَصْدَقُ﴾ مجهورة يجعل آلة النطق تعمل بطريقة واحدة في نطق الصاد وما بعدها، وهذا التماثل الذي تسعى إلى تحقيقه اللغة في كثير من الحالات[4].

ولا يخفى على القارئ أن ما سمَّاه علماء القراءة بإشمام الصاد الزاي، هو نفسه ما سمَّاه سيبويه بالمضارعة، وهو نفسه ما سمَّاه دارسو الأصوات المحدثون بالمماثلة الجزئية، وإنما اختلفت العبارة بينهم عن هذه الظاهرة، ولا بأس باختلاف المصطلحات إذا عُرِفَت حقائق الأشياء، وإن كان الأصل وحدة المصطلح المعبر عن الظاهرة الواحدة.

---

(١) ينظر: شريف سمير استيتية: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية ص١٤٨.

(٢) ينظر: شريف سمير استيتية: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية ص٢٧٩-٢٨٠.

(٣) الكتاب ٤/ ٤٣١.

(٤) ينظر: سمير شريف استيتية: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية ص٢١٠-٢١١.

خاتمة البحث

استعمل علماء اللغة العربية وقراءة القرآن مصطلح الإشمام للدلالة على ظواهر لغوية متعددة، بعضها يُرى بالعين، وبعضها يُسْمَعُ بالأُذن، وقد بَيَّنَ البحث أنواع الإشمام، وحقيقة كل نوع، وهي:

(١) **الإشمام الوقفي**، وهو تهيئة الشفتين للنطق بالضمة بعد إسكان الحرف الموقوف عليه وذلك في مثل ﴿نَسْتَعِينُ﴾، وهو لرؤية العين، للدلالة على الحركة عند وصل الكلمة، وهو يختص بالضمة إعراباً كانت أو بناء، ولا يلحق الإشمامُ الوقفيُّ الفتحةَ والكسرةَ، لعدم ظهور حركة أعضاء آلة النطق عند النطق بهما للعين بوضوح كما في الضمة.

(٢) **الإشمام الصرفي**، وهو النطق بكسرة في أول الفعل الثلاثي المعتل العين، المبني للمجهول كما في مثل(قِيل)، مشوبةً بضمة، وقد اختلفت عبارة علماء القراءة واللغة في تحديد هذه الحركة، كما اختلف أهل الأداء في النطق بها، ويُقَدِّم الدرس الصوتي الحديث ما يمكن أن يُوَحِّدَ فهم طبيعة هذه الحركة، وطريقة النطق بها، وهو ما يسمونه: بالحركة الثانوية الأمامية الضيقة المدورة، والتي تنطق بوضع مقدم اللسان حيث تنطق الكسرة، ثم تُدَوَّرُ الشفتان من غير تحويل اللسان عن موضعه.

(٣) **الإشمام الصوتي**، وهو إشرابُ صوتٍ صفةَ صوتٍ آخرَ مجاورٍ له، أو خلطُ الصوت بصوت آخر، وقد عَبَّرَ سيبويه عن هذه الظاهرة بمصطلح المضارعة والتقريب وسَمَّاه ابن جني بالإدغام الأصغر، وعَرَّفه بأنه تقريب صوت من صوت، وذلك مثل النطق بالصاد في كلمة ﴿أَصْدَقُ﴾ و﴿تَصْدِيَة﴾ و﴿اَلصِّرَٰطَ﴾ بين الصاد والزاي، أو ممزوجة بالزاي، وذلك بإشراب الصاد صفة الجهر.

وسَمَّى أكثر علماء القراءة هذه الظاهرة بالإشمام لأن الصاد يُنْطَقُ بها مُشَمَّة صوت الزاي.

ويُطْلِقُ الدرس الصوتي الحديث على هذه الظاهرة مصطلح المماثلة الجزئية، لأن الصاد لم ينقلب إلى مثل الصوت المجاور له، ولكنه أخذ منه صفة الجهر فقط.

وآمل أن يكون هذا البحث قد أوضح ما يتعلق بمصطلح (الإشمام) في العربية في أشهر استعمالاته، وأزال الجوانب الغامضة المحيطة به، وأن يكون تذكرة للقارئ والدارس لفهم المصطلح وفقاً للسياق الذي يرد فيه، والموضوع الذي يعبر عنه.

والحمد لله رب العالمين، وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحابته أجمعين.

تجديد التجويد
في ضوءِ الدرس الصوتي الحديثِ
مع مراجعة أحكام الضاد[1]

مقدمة:

الحمدُ لله، وسلامٌ على عبادِهِ الذين اصطفى، أَمَّا بعدُ فإن فكرة هذا البحث جاءت من خلال تخصصي بعلم الأصوات اللغوية، ودراستي لعلم التجويد[2]، وتحقيقي عدداً من كتبه[3]، مما أتاح لي الوقوف على نقاط الاتفاق والافتراق بين العلمين، وما يمكن أن يقدمه كل واحد من هذين العلمين للآخر من أفكار أو مصطلحات، وعملت على إعادة صياغة كل من هذين العلمين بناء على ما بينهما من وشائج، بقدر ما تيسر لي من وقت ومن مصادر[4].

والسبب الذي دعاني إلى إفراد هذه الدعوة إلى التجديد ببحث مستقل هو ما ألاحظه من عدم عناية المشتغلين بعلم التجويد في زماننا بما حققه علم الأصوات اللغوية من تقدم، بفضل ما

---

(١)مقدم إلى (مؤتمر التطورات الحديثة في دراسة القرآن الكريم)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بيروت١١-١٢/ ٢/ ٢٠٠٦م.

(٢) وذلك في رسالتي للدكتوراه:(الدراسات الصوتية عند علماء التجويد) سنة ١٩٨٥م.

(٣) مثل: التمهيد لابن الجزري، والتمهيد للعطار، والموضح لعبد الوهاب القرطبي، والتحديد للداني، والتنبيه للسعيدي.

(٤) وذلك من خلال كتابين:

الأول: علم التجويد دراسة صوتية ميسرة، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٨ م.

والآخر: المدخل إلى علم أصوات العربية، الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٢ م.

أُتيح للمشتغلين فيه من وسائل حديثة لدراسة الأصوات، ومحافظتهم على صورة هذا العلم كما صاغته أقلام العلماء الأوائل، وتَقَيُّدِهِم بالعبارات التي سطَّرُوها والحدود التي رسموها، التي مضى عليها أكثر من ألف عام، وبعضها صار لا يتوافق مع حقائق العلم.

وأودُّ أن أوضح للقارئ أن الدعوة إلى تجديد علم التجويد وإعادة صياغته في ضوء معطيات الدرس الصوتي الحديث لا تعني أبداً المساس بصورة التلاوة التي نقرأ بها القرآن، وذلك لأن قراءة القرآن الكريم تعتمد على أمرين:

الأول: الرِّوَاية، وهي الجهد المبذول لضبط صورة النطق بألفاظ القرآن ونقلها من جيل إلى آخر، واستأثر بذلك علم القراءات، وهو علم يستند إلى التلقي الشفهي، ولا مجال فيه للاجتهاد.

والآخر: الدِّرَاية، وهي إعمال الفكر في فهم عملية النطق وتفسير ظواهره المتعلقة بقراءة القرآن الكريم، ويشمل ذلك دراسة مخارج الأصوات وصفاتها والأحكام الصوتية الناشئة عن التركيب، وهو ما اصطلح علماء السلف على تسميته (علم التجويد)، وفيه مجال واسع للاجتهاد، وتباين الآراء في فهم ظواهر النطق، أو تفسيرها، أو التعبير عنها.

كما أن هذه الدعوة لا تعني التخلي عن التراث العلمي الذي كتبه علماء التجويد في الحقب السابقة، لأن أكثر ما كتبوه جاءت نتائج الدرس الصوتي الحديث مؤكدة له متفقة معه، وهو يتضمن ثروة عظيمة من المصطلحات العلمية والأفكار الصوتية الرائدة، التي يجب المحافظة عليها والإفادة منها.

إن الدعوة إلى التجديد يمكن أن تدور حول النقاط الآتية:

(١) إعادة كتابة موضوعات علم التجويد بصورة عامة من خلال الحقائق التي أثبتها علم الصوت الحديث، لتكون أكثر وضوحاً للقارئ، وأسهل تناولاً على المتعلم.

(٢) إعادة صياغة تعريف بعض المصطلحات التي لم تعد موافقة لحقائق العلم، أو متطلبات التعليم، مثل مصطلح المجهور والمهموس.

(٣) معالجة ما يبدو من تباين بين ما هو مُسَطَّرٌ في كتب علم التجويد وما هو متحقق في واقع النطق والمأخوذ به في التلاوة، خاصة ما يتعلق بصفات صوت الضاد والأحكام الصوتية

الخاصة به.

(٤) إعادة دراسة بعض الظواهر الصوتية التي تعدَّدت فيها صور الأداء في ضوء حقائق علم الصوت للأخذ بالصورة الراجحة وترك ما عداها، وذلك مثل ظاهرة إخفاء النون الساكنة، وإخفاء الميم الساكنة.

(٥) تجديد وسائل الدرس والتعليم، فإن عدم معرفة أكثر المشتغلين بعلم التجويد في زماننا بعلم الصوت الحديث يحول دون إفادتهم من الحقائق العلمية التي أثبتها هذا العلم، ولو أنهم اقتربوا من هذا العلم وتفهموا حقائقه وتمثلوا وسائله الحديثة في دراسة الأصوات فإنهم لن يترددوا في اعتماد تلك الحقائق في تعليم هذا العلم أو في تدوين قواعده.

وسوف أتناول الموضوع من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: علم التجويد نظرة تاريخية.

المبحث الثاني : مُسَوِّغاتُ الدعوة إلى التجديد وأبعادُها.

المبحث الثالث: مراجعة أحكام صوت الضاد.

ولا يفوتني في هذه المقدمة التنويه بالجهد الكبير الذي يضطلع به المتخصصون بعلم التجويد والمشتغلون بتعليمه، وتقدُّم الوسائل التي يصطنعونها، والنتائج التي يحققونها في أرض الواقع، وأرجو أن ينظروا إلى هذه الدعوة على أنها وجهة نظر الهدف منها تعزيز ذلك الجهد، وليس المساس به، فإن وُفِّقْتُ في ذلك فبفضل من الله تعالى، وإن قصَّرتُ فأرجو أن يكون لي في إخلاص القصد وحسن النية عذرٌ مقبولٌ، والله ولي التوفيق.

تكريت

١٥/ ١١/ ٢٠٠٥

المبحث الأول
علم التجويد نظرة تاريخية

إن الحديث عن تاريخ علم التجويد أمر ضروري لمعرفة أولية هذا العلم، والكشف عن مناهج التأليف فيه، وبيان علاقته بعلوم اللغة العربية، وعلم القراءات القرآنية، وأحسب أن الدعوة إلى تجديد هذا العلم ترتبط من بعض الجوانب بتطور التأليف فيه، وبما غلب على مؤلفات العصور المتأخرة من إيجاز في العبارة وقصور في وضوح الفكرة. كما أن تاريخ علم التجويد لم يحظ بالعناية المناسبة، وظلت نشأته يكتنفها الغموض، وهو أمر لا يتناسب مع أهمية هذا العلم وما يحظى به من مكانة وعناية. ومن ثم فإني سوف أتناول في هذا المبحث عدداً من القضايا التاريخية المتعلقة بعلم التجويد، تمهيداً لبحث أوجه التجديد المقترحة.

أولاً: نشأة علم التجويد:

تأخرت نشأة علم التجويد قرنين من الزمن عن نشأة كثير من علوم القرآن وعلوم اللغة العربية وغيرها من علوم الحضارة الإسلامية، ولا يعني ذلك أن قراءة القرآن لم تكن تخضع لضوابط أو أُصول، فقراءة القرآن كانت تعتمد على المشافهة والتلقين، وتراعي القواعد التي استنبطها علماء التجويد من القراءة ذاتها في وقت لاحق، كما استنبط النحاة قواعد النحو من كلام العرب، وكان علماء العربية قد سبقوا علماء القراءة إلى دراسة النظام الصوتي للغة العربية في كتبهم، وقد استند علماء القراءة إلى تلك الدراسة في وضع أسس علم التجويد وتدوين قواعده.

ونصَّ أبو الخير محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ) في كتابه (غاية النهاية في طبقات القراء) على أن أبا مزاحم موسى بن عبيد الله الخاقانيَّ البغداديَّ المتوفى سنة ٣٢٥ هـ هو أول مَن صنَّف

في علم التجويد[1]. وهو يشير إلى قصيدته التي قالها في حسن أداء القرآن، وهي تتألف من واحد وخمسين بيتاً[2]، وكانت موضع عناية علماء القراءة[3].

وعلى الرغم من أن ابن الجزري وصف هذه القصيدة بأنها أوَّلُ مُصَنَّفٍ في علم التجويد إلا أن هذا الوصف لا يخلو من مسامحة، لأنها نظم، والنظم لا يتأتى فيه ما يتأتى في النثر، ولأنها محدودة الحجم، وتحدَّثتْ عن أمور عامة تتعلق بقراءة القرآن، كما أنها لم يرد فيها ذكرٌ لمصطلح (التجويد) الذي صار في وقت لاحق عَلَماً لهذا العِلْمِ، ولكنْ إذا نظرنا إليها باعتبارها أولَّ محاولة للحديث عن (حسن أداء القرآن)، وقد اقتدى بها علماء التجويد في التأليف في هذا المنحى نظماً ونثراً[4]، فإنها يصح أن ينظر إليها باعتبارها أول مصنف في هذا العلم.

وإذا كان أبو مزاحم الخاقانيُّ لم يستخدم مصطلح (التجويد) في قصيدته فإن معاصره أبا بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤ هـ) شيخ القراء في زمانه بمدينة السلام، قد استخدم هذا المصطلح في مقولةٍ مَهَّدَتْ لاستعمال هذا المصطلح في الدلالة على هذا العلم، وهي قوله: «اللَّحْنُ في القرآنِ لَحْنانِ: جَلِيٌّ وَخفِيٌّ، فالجليُّ لحنُ الإعراب، والخفيُّ ترك

---

(١)غاية النهاية ٢/ ٣٢١.

(٢) مطلع القصيدة:

أقولُ مقالاً مُعجباً لأُولي الحِجْرِ ولا فَخْرَ إنَّ الفخرَ يدعو إلى الكِبْرِ

وقد حَقَّقْتُ القصيدة ونشرتُها سنة ١٩٨٠ في بحث (علم التجويد نشأته ومعالمه الأولى) (ينظر: أبحاث في علم التجويد ص ٢٨) وحَقَّقها أيضاً الدكتور علي حسين البواب ونشرها في مجلة المورد ببغداد سنة ١٩٨٥ (ينظر: المورد مج١٤، ع١، ص ١١٥).

(٣) شرحها أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ)، وعارضها أكثر من عالم من علماء القرن الرابع الهجري (ينظر: أبحاث في علم التجويد ص٣٥-٣٦، والدراسات الصوتية ص ٢٥).

(٤) قال علم الدين السخاوي (ت ٦٤٣ هـ) في آخر قصيدته (عمدة المجيد):

واعْلَمْ بأنكَ جائرٌ في ظلمها إنْ قِسْتَها بقصيدةِ الخاقاني

(ينظر: المرادي: المفيد في شرح عمدة المجيد ص ١٥٨).

إعطاء الحرف حَقَّهُ من تجويد لفظه»[1].

ومَرَّتْ سنوات القرن الرابع الهجري ولم يظهر كتاب يحمل في عنوانه كلمة (التجويد)، أو يتناول بشكل مستقل موضوعات علم التجويد، وحين رجعت إلى كتاب (الفهرست) لابن النديم (ت ٣٨٥ هـ) لم أجده يذكر أي كتاب يُفْهَمُ من عنوانه أنه في علم التجويد، على الرغم من أنه ذكر من أنواع الكتب المؤلفة في أمور تتعلق بالقرآن الكريم عشرين نوعاً، وأحصى مئات الكتب المؤلفة في ذلك[2].

ولعل كتاب (التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي) لعلي بن جعفر السعيدي (ت في حدود ٤١٠ هـ) هو أول مؤلَّف في علم التجويد، على الرغم من أنه لا يحمل في عنوانه كلمة (التجويد)، لكنه قال في أوله: «سألتني... أن أَصِفَ لك نُبَذاً من تجويد اللفظ بالقرآن»، كما وردت كلمة (التجويد) في داخل الكتاب[3].

وظهرت مؤلفات علم التجويد الجامعة في القرن الخامس الهجري، التي أخذ فيها هذا العلم شكله المستقل المتميز عن غيره من علوم القرآن وعلوم العربية، وقبل الإشارة إلى أهم تلك المؤلفات يحسن أن أشير إلى علاقة علم التجويد بعلم القراءات، وعلوم العربية، فموضوعات علم التجويد معظمها ذات صفة لغوية، ومجال تطبيقاتها الآيات القرآنية، وكان التأليف قد بدأ في هذين العلمين منذ وقت مبكر، فأول كتاب جامع في النحو هو كتاب سيبويه المتوفى سنة ١٨٠ هـ، وأول كتاب جامع في القراءات القرآنية هو كتاب أبي عبيد القاسم بن سلاَّم البغدادي المتوفى سنة ٢٢٤ هـ، لكننا لا يمكن أن نعد بدء التأليف في هذين العلمين بداية للتأليف في علم التجويد.

وعلى الرغم من أن علم التجويد يشارك علم القراءات في كون موضوعه ألفاظ القرآن،

---

(١) نقلاً عن الداني: التحديد ص ١١٦.

(٢) ينظر: الفهرست ص ٢٧-٤٢.

(٣) نشرتُه محققاً في مجلة المجمع العلمي العراقي (مج ٣٦ ج ٢ ص ٢٤٠-٢٨٧) بغداد ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م، وصدر ضمن كتاب (رسالتان في تجويد القرآن) للسعيدي، دار عمار، عمان ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠ م.

إلا أنَّ علم التجويد يُعنى بحقائق النطق، ويبحث في طبيعة الأصوات وخصائصها، بينما يعنى علم القراءات باختلاف وجوه النطق المروية عن القراء، وقد وصف مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ)، وهو مُؤلِّف أول كتاب جامع في التجويد، كُتُبَ القراءات بأنها كتبُ نَقْلٍ ورواية، وكُتُبَ التجويد بأنها كتبُ علمٍ ودِرَايةٍ[١] [٨].

واعتنى الأستاذ محمد المرعشي (ت ١١٥٠ هـ) ببيان هذه الحقيقة في كتبه، فقال في كتابه (جهد المقل في التجويد): «إنْ قلتَ: ما الفرقُ بين عِلْمَيِ التجويد والقراءات؟ قلت: علمُ القراءات علمٌ يُعْرَفُ فيه اختلاف أئمة الأمصار في نظم القرآن في نفس حروفه أو صفاتها، فإذا ذُكِرَ شيءٌ من ماهية صفات الحروف فهو تتميم، إذ لا يتعلق الغرض به، وأما علم التجويد فالغرض منه معرفة ماهيات صفات الحروف، فإذا ذُكِرَ فيه شيءٌ من اختلاف الأئمة فهو تتميم»[٢][٩].

وتحدَّث المرعشي عن هذه القضية أيضاً في كتابه (ترتيب العلوم)، فقال: «اعلم أنَّ علم القراءة يخالف علم التجويد، لأن المقصود من الثاني معرفة حقائق صفات الحروف، مع قطع النظر عن الخلاف فيها، مثلاً يُعْرَفُ في علم التجويد أن حقيقة التفخيم كذا، وحقيقة الترقيق كذا، وفي علم القراءة يُعْرَف: فَخَّمها فلانٌ، ورَقَّقها فلانٌ»[١٠].

ثانياً: ظهور المصنفات الجامعة في علم التجويد:

كان علماء القراءة قبل ظهور التأليف المستقل في علم التجويد مشغولين بضبط الرواية، على نحو ما نجد في الكتب المؤلفة في علم القراءات، وكان علماء العربية قد عُنُوا باستخلاص النظام الصوتي للغة العربية بوصفه جزءاً من قواعد اللغة العربية، على نحو ما فعل سيبويه (ت١٨٠ هـ) في آخر الجزء الرابع من الكتاب[٣]. واقتدى به علماء العربية الذين جاءوا من

---

(١) ينظر: الكشف ١/ ٦، والرعاية ص ٢٢٦.

(٢)جهد المقل ص ١١٠.

(٣) الكتاب ٤/ ٣٣١-٣٨٥.

بعده[1]، واستطاع علماء التجويد، وكثير منهم كانوا لغويين وقُرَّاء، استخلاص ما كتبه علماء العربية عن الأصوات وإعادة صياغته وتطبيقه على قراءة القرآن في علم جديد هو (علم التجويد) الذي كان يمثل بحق (علم أصوات العربية).

وظهرت أُولَى المصنفات الجامعة في علم التجويد في القرن الخامس الهجري، في المشرق والمغرب على السواء، ويبدو أن أهل الأندلس سبقوا المشارقة إلى ذلك، فقد قال مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ) في كتابه (الرعاية لتجويد القراءة)[2]: «ولقد تُصُوِّرَ في نفسي تأليف هذا الكتاب وترتيبه سنة تسعين وثلاث مئة، وأخذتُ نفسي بتعليق ما يخطر ببالي منه في ذلك الوقت، ثم تركته إذ لم أجد مُعيناً فيه من مُؤَلِّفٍ سبقني بمثله قبلي، ثم قوَّى الله النية وحَدَّدَ البصيرة في إتمامه بعد نحو من ثلاثين سنة، فسهَّل الله أمره، ويَسَّرَ جمعه، وأعان على تأليفه»[3].

وألَّفَ أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ) كتابه (التحديد في الإتقان والتجويد)[4] في الحقبة نفسها، وألَّف عبد الوهاب القرطبي (ت ٤٦١ هـ) كتابه الرائع (الموضح في التجويد)[5].

ولم يتأخر المشارقة، الذين وضعوا اللَّبِنَاتِ الأولى لعلم التجويد، عن أهل الأندلس في التأليف في هذا العلم، فظهرت في القرن الخامس عدة مؤلفات في مقدمتها كتاب (التنبيه على اللحن) للسعيدي، ثم (كتاب التجويد) لأبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن بندار العجلي الرازي (ت ٤٥٤ هـ)[6]، وكتاب (التجريد في التجويد) لأبي علي الحسن بن أحمد بن البناء البغدادي (ت ٤٧١ هـ)[7].

---

(١) ينظر: أبحاث في علم التجويد ص ١٢-١٤.

(٢) حَقَّقه د. أحمد حسن فرحات وصدرت طبعته الأولى في دمشق سنة ١٩٧٣ م.

(٣) الرعاية ص ٥٢.

(٤) حَقَّقْتُه وصدرت طبعته الأولى في بغداد سنة ١٩٨٨.

(٥) حققته وصدرت طبعته الأولى في الكويت سنة ١٩٩١.

(٦) ذكره ابن الجزري في النشر ١/ ٢١٢، وتنظر ترجمته: غاية النهاية ١/ ٣٦١.

(٧) ذكره ابن البناء نفسه في كتابه (بيان العيوب) ص ٣٥.

ولم يصل من الكتب التي ألفها المشارقة في علم التجويد في هذا القرن شيء سوى كتاب (التنبيه) للسعيدي، على خلاف كتب أهل الأندلس التي وصل إلينا منها ثلاثة، هي أهم ما كُتِبَ في هذا العلم، ووصل إلينا من كتب المشارقة عدة كتب ترجع إلى القرن السادس الهجري وما وراءه، وفي مقدمتها كتاب (التجريد في التجويد) لأبي علي سهل بن محمد الحاجي (ت٥٤٣هـ)[١]، الذي لا يزال مخطوطاً[٢]، وكتاب (التمهيد في معرفة التجويد) لأبي العلاء الحسن بن أحمد العطار الهمذاني (ت ٥٦٩ هـ) [٣]، الذي نحا فيه مؤلفه منحى المحدِّثين في ذكر الروايات المتعلقة بوصف القراءة، وهو على كبر حجمه وجلالة قدر مؤلفه لم تستغرق دراسة الأصوات فيه، وهي الموضوع الرئيس في كتب علم التجويد، إلا جزءاً يسيراً من الكتاب[٤].

وتتميز مؤلفات القرن الخامس في علم التجويد التي اطلعنا عليها بالجدة والابتكار والتأصيل، فقد تحقق على يد مكي والداني وعبد الوهاب القرطبي وَضْعُ قواعد علم التجويد بشكلها المتميز المستقل عن كتب علوم اللغة العربية، وكتبِ القراءات القرآنية، على الرغم من اعتمادهم على هذه الكتب. وتتركز مادة كتب علم التجويد على أربعة موضوعات، لخصها بعد ذلك المرادي (ت٧٤٩ هـ) بقوله: «إن تجويد القراءة يتوقف على أربعة أمور:

الأول: معرفة المخارج.

الثاني: معرفة صفاتها.

والثالث: معرفة ما يتجدد لها بسبب التركيب من الأحكام.

والرابع: رياضة اللسان بذلك، وكثرة التكرار...» [٥].

---

(١) تنظر ترجمته: ابن الجزري: غاية النهاية ١/ ٣١٩.

(٢) منه نسخة خطية برقم (٢٨٥) في مكتبة (رضا) بمدينة رامبور في الهند.

(٣) حققتُه وصدرت طبعته الأولى في عمان سنة ٢٠٠٠ م.

(٤)ينظر: التمهيد ص (٢٧٣-٣٠٧).

(٥)المفيد ص ٣٩، وشرح الواضحة ص٣٠.

وإذا كانت هذه الكتب: الرعاية والتحديد والموضح تشترك في تناول الموضوعات الأساسية في علم التجويد فإن لكل كتاب منها ما يميزه عن الكتابين الآخرين في الأسلوب والمنهج، فكل واحد من مؤلفي هذه الكتب له شخصية علمية متميزة لا يتسع المجال للحديث عنها.

ومنذ أن ظهرت المؤلفات الأولى لعلم التجويد لم ينقطع التأليف في هذه العلم إلى وقتنا الحاضر، وكُتِبَتْ مئات الكتب والرسائل فيه، وهي تتفاوت في الحجم والأسلوب والمنهج، وسبق لي أن عملت قائمة بأشهر مؤلفات هذا العلم حتى نهاية القرن الثالث عشر الهجري[1]، وتضمن (الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط) أسماء ما بقي مخطوطاً من مؤلفات علم التجويد إلى منتصف القرن الرابع عشر الهجري تقريباً[2]، ولا يتسع المقام للحديث عن كل ذلك التراث، ولكني أحسب أن ما يُهِمُّ قارئ هذا البحث هو الوقوف على اتجاهات التأليف بعد مرحلة المصنفات الجامعة والخصائص العامة للتأليف في كل مرحلة، ويمكن التمييز بين مرحلتين: مرحلة التأليف في القرون المتأخرة ومرحلة التأليف في العصر الحديث.

ثالثاً: مؤلفات علم التجويد في القرون المتأخرة:

إن صفة الأصالة والابتكار التي اتسمت بها مؤلفات القرن الخامس الهجري في علم التجويد صارت تخف في العصور اللاحقة، لتحل محلها صفة الجمع والتلخيص والاختصار، نظماً ونثراً، ثم غلبت الشروح وكتابة الحواشي والتعليقات على جهود العلماء في علم التجويد، ولا يمكن أن نجزم بعدم وجود أعمال متميزة في القرون التي تلت القرن الخامس والسادس، لا سيما أن أكثر مؤلفات هذه القرون مفقود، لكن ما أصاب الثقافة العربية الإسلامية في القرون المتأخرة أصاب التأليف في علم التجويد، وكان ارتباط هذا العلم بالقرآن الكريم يذكي الحماس في نفوس المهتمين به للاستمرار في التأليف وتحمل أعباء التعليم، أكثر من غيره من العلوم، ومن ثم لم يخل عصر من مؤلَّف جديد في هذا العلم.

---

(١) ينظر: الدراسات الصوتية ص ٢٤-٤٤.

(٢) ينظر: الفهرس الشامل الجزء الأول والثاني الخاصين بمخطوطات التجويد.

ولعل من المعالم البارزة في تاريخ علم التجويد في القرون المتأخرة ظهور ابن الجزري في سماء علم القراءات والتجويد، الذي عاش بين سنتي (٧٥١-٨٣٣ هـ)، وكَتَبَ أشهر المؤلفات في القراءات والتجويد وتاريخ القراء، وكَتَبَ في أول حياته العلمية كتاب (التمهيد في علم التجويد)[١]، ثم نظم قصيدته المشهورة (المقدمة في ما على قارئ القرآن أن يَعْلَمَهُ) التي انشغل بها المعلّمون والمتعلمون، ويبدو أن شخصية ابن الجزري العلمية أعطت هذه القصيدة مكانة متميزة أكبر مما تضمنته القصيدة نفسها[٢].

واستأثرت (المقدمة الجزرية) بمعظم جهود علماء التجويد منذ حياة المؤلف إلى عهد قريب من زماننا، ويبدو أنها صارت مقرراً دراسياً لمتعلمي التجويد، حتى وقت قريب، بل إنها لا تزال تُدَرَّسُ ويحفظها طلبة العلم إلى يومنا هذا، ومن مظاهر الاهتمام بهذه القصيدة عدد النسخ الخطية الموجودة منها، فقد ذُكِرَ في الفهرس الشامل (٢٥٢) نسخة مخطوطة لها، في مختلف مكتبات العالم[٣].

ومن مظاهر الاهتمام بها أيضاً كثرة الشروح عليها، بدءاً بشرح ابن الناظم أحمد بن الجزري (ت ٨٢٩ هـ)، وتلميذ المؤلف عبد الدائم بن علي الأزهري (ت ٨٧٠ هـ)، وورد في (الفهرس الشامل) ذكر لأكثر من أربعين شرحاً لها[٤]، وقد اشتهر بعض هذه الشروح شهرة واسعة، يدل على ذلك كثرة نسخها الخطية، فلشرح ابن الناظم (٨٤) نسخة[٥]، ولشرح الشيخ خالد الأزهري

---

(١) مطبوع في القاهرة طبعة غير محققة سنة ١٣٢٦ هـ = ١٩٠٨ م، ثم طُبِعَ طبعتين محققتين: الأولى بتحقيق الدكتور علي حسين البواب، وصدرت عن مكتبة المعارف في الرياض سنة ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م، والثانية بتحقيقي، وصدرت عن مؤسسة الرسالة في بيروت سنة ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م.

(٢) مشهورة ومطبوعة أكثر من طبعة، منفردة ومشروحة، ومنها طبعة ضمن كتاب (إتحاف البررة بالمتون العشرة) للشيخ علي محمد الضباع، القاهرة ١٣٥٤ هـ = ١٩٣٥ م.

(٣) ينظر: الفهرس الشامل (مخطوطات التجويد) ١/ ١٦٦-١٩٧.

(٤) المصدر نفسه ١/ ١٩٨-٢١٥.

(٥) المصدر نفسه ١/ ٢١٩-٢٣٠.

(ت ٩٠٥ هـ) ٥٦ نسخة[١]، ولشرح الشيخ زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ) ٢٠٧ نسخ[٢]، ولشرح طاش كبري زاده (ت ٩٦٨ هـ) ٢٩ نسخة[٣]، ولشرح علي القاري (ت ١٠١٤ هـ) ٤٩ نسخة[٤]. وهذه الأرقام تشكِّل أعلى ما ورد من نسخ خطية لكتاب واحد في علم التجويد، علماً أن هذه الشروح التي أشرت إليها جميعها مطبوعة، وبعضها مطبوع طبعات متعددة.

وهناك مؤلفات كثيرة في علم التجويد سبقت المقدمة الجزرية، ومؤلفات أُخرى جاءت بعدها، لا يتسع المقام لذكرها، ولكني أجد أن كتابين منها يستحقان الذكر، وهما: كتاب (جهد المقل) لمحمد المرعشي الملقب ساجقلي زاده المتوفى سنة ١١٥٠ هـ، الذي شرحه المؤلف نفسه في كتابه (بيان جهد المقل)، وبقيت من كتاب (جهد المقل) ٢٧ نسخة مخطوطة[٥]، واستطاع مؤلفه الخروج من فلك المقدمة الجزرية وأتى فيه بأفكار علمية متميزة، على الرغم من أنه استفاد كثيراً من شروحها[٦]. والكتاب الثاني الذي يستحق التنويه من الحقبة التي تلت المقدمة الجزرية هو كتاب (نهاية القول المفيد في علم التجويد) للشيخ محمد مكي نصر، الذي أكمل تأليفه سنة (١٣٠٥ هـ) [٧]، ويتميز هذا الكتاب بأصالة التأليف، وذِكْرِ المصادر التي اعتمد عليها، على الرغم من أنه لم يخرج على صورة علم التجويد كما تعرضها المصادر التي سبقته.

---

(١) المصدر نفسه ٢/ ٢٤٩-٢٥٨.

(٢) المصدر نفسه ٢/ ٢٧١-٣٠٧.

(٣) المصدر نفسه ٢/ ٣٣٤-٣٣٩.

(٤) المصدر نفسه ٢/ ٣٥٦-٣٦٧.

(٥) المصدر نفسه ٢/ ٤٤٧-٤٥٠.

(٦) حقق أخي الدكتور سالم قدوري الحمد كتاب (جهد المقل) وهو مطبوع في دار عمار، بعمان سنة ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١ م.

(٧) مطبوع طبعة غير محققة بمراجعة الشيخ علي محمد الضباع في مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٤٩هـ.

رابعاً: مؤلفات التجويد في العصر الحديث:

ليس هناك تاريخ محدَّد يفصل بين العصر القديم والعصر الحديث، وقد تتعدد وجهات النظر في الأحداث والتواريخ التي يمكن أن تكون فاصلة بين العصرين، وكنت قد أشرت إلى كتاب الشيخ محمد مكي نصر (نهاية القول المفيد) الذي أكمل تأليفه سنة ١٣٠٥ هـ على أنه خاتمة ما كُتِبَ في حقبة القرون المتأخرة ـ ويمكن أن نَعُدَّ ما ظهر من مؤلفات في علم التجويد بعده على أنه أقرب إلى العصر الحديث، أو داخل فيه، لاسيما ما صار يطبع من تلك الكتب في عصر مؤلفه.

ومن أقدم ما اطلعت عليه من مؤلفات التجويد مما طُبِعَ في عصر مؤلفه كتاب (إرشاد الإخوان شرح هداية الصبيان) للشيخ محمد علي خلف الحسيني الحداد (ت ١٣٥٧ هـ = ١٩٣٩م) شيخ المقارئ المصرية في زمانه، وهو الذي خَطَّ مصحف القاهرة الشهير بيده[١]، وفرغ من تأليف كتاب (هداية الصبيان) في شهر رجب سنة ١٤٢٠ هـ، وتم طبعه في شهر شعبان سنة ١٤٢٠ هـ بالمطبعة الميمنية بمصر المحروسة المحمية[٢]. والكتاب شرح لمنظومة (هداية الصبيان في تجويد القرآن) للأستاذ الشيخ سعيد بن سعد بن نبهان، وهو معاصر للشيخ الحداد.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الشرح قضية منهجية، وهي موقع مبحث (مخارج الحروف والصفات) في الكتاب، فلم يكن في المنظومة إشارة إلى هذا الموضوع، واستدرك الشارح ذلك في الشرح، وقد قال في مقدمته: «ولَمَّا لم يتعرض المصنف لبيان مخارج الحروف وصفاتها، وهما مما يُحتاج إلى معرفته، ذيَّلت هذه الكلمات بنبذة حوت من الفوائد ما لا بد للقارئ من معرفته»[٣]. وهذا أمر يُحمد الشارح عليه، لكن إلحاقه باب المخارج والصفات في آخر الكتاب لا يخلو من قصور منهجي، فات الشارح التنبه له، وكان الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ) قد شرح منظومة علم الدين السخاوي (ت ٦٤٣ هـ) في التجويد، وهي خالية من باب المخارج والصفات أيضاً، لكنه ألحقه في أول الشرح، وهو المكان المناسب لهذا الموضوع في كتب

---

(١) ينظر: الزركلي: الأعلام ٦/ ٣٠٤.

(٢) إرشاد الإخوان ص ٩٨-٩٩ .

(٣) إرشاد الإخوان ص ٢.

التجويد[1].

ومن أبرز ملامح هذه الحقبة كثرة المؤلفات في علم التجويد، وتعدد مناهجها، وأشار إلى ذلك الشيخ عبد الفتاح القاضي سنة ١٤٠٠ هـ (١٩٨٠ م) في تقريظ كتاب (الملخص المفيد في علم التجويد) لمحمد أحمد معبد: «وإنَّ كتب التجويد في هذا العصر يُخْطِئُها العدُّ، ولا يأتي عليها الحصر، ما بين موجز ومسهب، ومختصر ومطوَّل، وما بين منثور ومنظوم»[2].

وقال مؤلفو كتاب (المنير في أحكام التجويد) في طبعته الخامسة (١٤٢٥ هـ) في مقدمته: «علم التجويد من العلوم التي لقيت عناية متميزة، وتنافس المتخصصون فيه على تقديم مسائله وموضوعاته بأساليب وطرائق متنوعة، حيث أُلِّفت فيه - ولاسيما في الآونة الأخيرة - كتب كثيرة، منها الموسَّع المطوَّل، ومنها المختصر الموجز، وبين ذلك، واشتهرت منظومات جمعت أبياتُها مسائل التجويد، وتنافس أهل المعرفة بالتجويد في شرحها وتوضيح مشكلها وغامضها...»[3].

وكنت قد أحصيت ثلاثين كتاباً ورسالة في علم التجويد، مما كُتِبَ في القرن الرابع عشر الهجري وسنوات من هذا القرن سنة (١٤١٨ هـ = ١٩٩٨ م) وبَنَيْتُ عليها بحثي عن (مناهج كتب تعليم قواعد التلاوة)[4].

كما أنني أحصيت في قائمة المصادر التي استند إليها مؤلفو كتاب (المنير في أحكام التجويد) الذي أشرت إليه قبل قليل، من المؤلفات الحديثة في علم التجويد أكثر من ثلاثين كتاباً، معظمها لم أطلع عليه حين كتبت بحثي المشار إليه، وأكثرها مطبوع في الأردن ومصر والسعودية، ولا شك في أن بلدان العالم الإسلامي الأخرى شهدت حركة مماثلة في التأليف في علم التجويد، استجابة لحاجة المتعلمين للقرآن الذين تزداد أعدادهم يوماً بعد آخر.

---

(١) ينظر: المفيد شرح عمدة المجيد ص ٣٨-٥٤.

(٢) الملخص المفيد ص ٨.

(٣) المنير ص ٧.

(٤) ينظر: أبحاث في علم التجويد ص ٧٦.

وعلى نحو ما استأثرت (المقدمة الجزرية) باهتمام أهل التجويد في العصور المتأخرة، كذلك استأثرت بعض الرسائل المختصرة في التجويد باهتمام المشتغلين بهذا العلم في العصر الحديث سنين طويلة، لكن تطوراً كبيراً حصل في مناهج التأليف في هذا العلم، واعتمد كثير من المؤلفين أساليب البحث العلمي الحديث في تأليف كتبهم، وصار علم التجويد مادة مقررة في مناهج الدراسة الجامعية، إلى جانب اهتمام الجمعيات والأفراد بتعلمه وتعليمه، لكن هذا التطور في المؤلفات الحديثة في علم التجويد لم يصاحبه تجديد في ما يحتاج إلى تجديد من موضوعاته، قياساً بما كان عليه هذا العلم في مصادره الأولى، وبما صار عليه علم الأصوات الحديث اليوم، وإذا كانت مؤلفات التجويد الحديثة تنزع نحو التراث الماضي بقوة فإنها لا تزال تفصلها عن الدرس الصوتي الحديث مسافات طويلة، وهو ما نريد أن نسلط عليه الضوء في المبحث الآتي والذي بعده.

المبحث الثاني
مسوغات الدعوةِ إلى التجديدِ وأبعادها

إن علم التجويد استند إلى جهود علماء اللغة العربية الأوائل في دراسة الأصوات اللغوية، وظل ما كتبه علماء العربية في كتبهم عن الأصوات هو المرجع الأساسي لعلماء القراءة القرآنية في القرون الهجرية الثلاثة الأولى، إلى أن تمكنوا من استخلاص قواعد النطق العربي من كتب علماء اللغة وإعادة صياغتها وتطبيقها على قراءة القرآن، وأفردوا لها كتباً مستقلة عن كتب القراءات وكتب اللغة، وأطلقوا عليها اسماً خاصاً بها هو «علم التجويد »، على نحو ما بيَّنتُ في المبحث السابق.

وكان علماء العربية قد استندوا إلى الملاحظة الذاتية في استخلاص النظام الصوتي للغة العربية، وتابعهم في ذلك علماء التجويد، وقد مضى أكثر من ألفٍ ومئتي سنة على ظهور كتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، الذي يُعَدُّ مؤسِّسَ علم أصوات العربية، كما مضى أكثر من ألف عام على ظهور أول كتاب جامع في علم التجويد. وتميَّزَ الدرس الصوتي العربي، سواء عند علماء العربية أم عند علماء التجويد، بالمحافظة على صورة هذا العلم الأولى إلى حد كبير، وكان ما أضافه العلماء خلال هذه القرون الطويلة إلى هذا العلم شيئاً قليلاً جداً، إن لم تكن بعض جوانب هذا العلم قد لحقها القصور في مباحث المؤلفين المتأخرين، ولا ينفي هذا تميز بعض شراح المقدمة الجزرية وغيرهم من المتأخرين، مثل المرعشي، ببعض الأفكار الصوتية المتميزة، لكن ذلك كان في حدود ضيقة.

وكان علم الأصوات الحديث قد خطا خطوات هامة جداً في استخدام وسائل جديدة في دراسة الأصوات اللغوية، إلى جانب الملاحظة الذاتية، وفي مقدمة تلك الوسائل الاعتماد على الأجهزة الصوتية في تحليل الصوت، والاستفادة من تقدم علم التشريح في وصف أعضاء آلة النطق، وتحققت من خلال ذلك إنجازات علمية هائلة، جعلت من هذا العلم أكثر علوم اللغة

تقدماً في العصر الحديث.

وعلى الرغم مِن سَبْقِ علماء العربية وعلماء التجويد إلى تدوين علم الصوت اللغوي على أسس علمية، باعتراف عدد من المستشرقين والمؤرخين[1]، إلا أنَّ ما حصل من تقدم في علم الأصوات في العصر الحديث لم يأخذ طريقه إلى كتب علم التجويد التي حافظت على صورة هذا العلم الأولى، على الرغم من ترجمة كثير من نتائج الدرس الصوتي الحديث إلى العربية منذ أكثر من خمسين سنة.

وأحسب أن إهمال المشتغلين بعلم التجويد النتائج العلمية التي حققَّها علم الصوت الحديث، واستمرارهم باعتماد المادة العلمية القديمة بكل تفاصيلها على ما في بعضها من قصور - يُشبه من بعض الوجوه الإصرار على معالجة المرضى بما تضمنه كتاب (القانون في الطب) لابن سينا (ت ٤٢٨ هـ)! وهو ما لا يرضاه الطبيب والمتطبب اليوم، وإذا كان استعمال المادة العلمية القديمة في علم التجويد في التعليم في زماننا لا يترتب عليه ما يترتب على استعمال الوسائل القديمة في علاج المرضى، إلا أن ذلك يترتب عليه بعض المشكلات العلمية، والصعوبة في استيعاب المتعلم لدقائق هذا العلم، والمقدرة على أدائه بصورة سليمة.

إن الدعوة إلى تجديد علم التجويد وإعادة صياغة بعض موضوعاته وقضاياه لا تعني الدعوة إلى تغيير شيء من أُصول النطق العربي، وإنما تهدف إلى تيسير تعلم ذلك النطق وإجادة أدائه، وهناك فرق أساسي بين ما حدث من دعوات إلى تيسير قواعد النحو العربي وقواعد الإملاء والدعوة إلى تجديد علم التجويد، وهو أن كثيراً من دعوات تيسير هذين العلمين هي وجهات نظر، قد تختلف فيها عقول الباحثين، أما الدعوة إلى تجديد علم التجويد وإعادة صياغة موضوعاته فإنها تستند إلى أسس موضوعية وحقائق علمية أثبتتها التجارب المستندة إلى الأجهزة المختصة بتحليل الصوت ودراسته، إلى جانب بعض القضايا المنهجية التي لا ينبغي أن تكون موضع خلاف بين جمهور المشتغلين بهذا العلم.

---

(١) ينظر: برجشتراسر: التطور النحوي ص ١١، وشادِه: علم الأصوات عند سيبويه وعندنا ص ٣٠، وجورج مونين: تاريخ علم اللغة ص ٢٠٦.

ويُمكن أن أُجْمِلَ مسوغات الدعوة إلى تجديد علم التجويد في النقاط الآتية:

(١) القطيعة الكائنة بين كتب علم التجويد وكتب علم الصوت الحديث:

وهو أمر ذو دلالة أكيدة على عدم إفادة كتب التجويد من الدرس الصوتي الحديث،وقد مَرَّ أكثر من خمسين سنة على ظهور أول كتاب بالعربية في الأصوات اللغوية، وهو كتاب الدكتور إبراهيم أنيس - رحمه الله - الذي ظهرت طبعته الأولى سنة ١٩٤٧م بالقاهرة، وسبقته بعض الأعمال العلمية المتعلقة بالدرس الصوتي العربي، ولحقته عشرات الكتب في الموضوع ذاته، لكن صدى هذه الأعمال لم يجد طريقه إلى الكتب المؤلفة في علم التجويد لحد الآن.

ولعل من المفيد هنا الإشارة إلى بعض كتب الدرس الصوتي العربي الحديث، فمن الأعمال العلمية التي ظهرت قبل كتاب الدكتور إبراهيم أنيس عملان لاثنين من المستشرقين، هما:

١. التطور النحوي للغة العربية، وهو مجموعة محاضرات ألقاها المستشرق الألماني برجشتراسر في الجامعة المصرية سنة ١٩٢٩ م، والقسم الأول من الكتاب مخصص لدراسة أصوات العربية، وهو يستغرق ثلث الكتاب[(١)].

٢. محاضرة عن (علم الأصوات عند سيبويه وعندنا) للمستشرق الألماني أرتور شاده، ألقاها في القاهرة سنة ١٩٣١ وهي خلاصة كتاب له عن (علم الأصوات عند سيبويه)[(٢)].

وهناك مجموعة من الأعمال العلمية المتخصصة بدراسة أصوات العربية صدرت بعد كتاب الدكتور إبراهيم أنيس، كتبها عدد من أساتذة الجامعات المصرية الذين درسوا في جامعات الغرب، وصارت أساساً للدرس الصوتي العربي الحديث، وفي مقدمتها:

١.مناهج البحث في اللغة، للدكتور تمام حسان، صدرت طبعته الأولى سنة ١٩٥٥[(٣)].

---

(١) نشره أولاً محمد حمدي البكري في القاهرة، وأعاد نشره في القاهرة د. رمضان عبد التواب سنة ١٩٨٢ م.

(٢) نُشِرَت أولاً في صحيفة الجامعة المصرية سنة ١٩٣١ في العددين الخامس والسادس، وأعاد نشرها د. صبيح التميمي في صنعاء سنة ٢٠٠٠ م.

(٣) تستغرق دراسة الأصوات فيه (ص ٥٩-١٧٠).

٢.علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، للدكتور محمود السعران، صدرت طبعته الأولى سنة ١٩٦٢ [١].

٣. أصوات اللغة، للدكتور عبد الرحمن أيوب، صدرت طبعته الأولى سنة ١٩٦٣ م.

٤.علم اللغة العام (قسم الأصوات) للدكتور كمال محمد بشر، صدرت طبعته الأولى سنة ١٩٦٩ م.

٥.دراسة الصوت اللغوي، للدكتور أحمد مختار عمر، صدرت طبعته الأولى سنة ١٩٧٦م.

وكانت هذه الأعمال قد أثارت نشاطاً علمياً واسعاً لدراسة أصوات اللغة العربية، وظهرت عشرات الدراسات المتخصصة، في مختلف البلدان العربية، تنحو منحىً جديداً مستفيدة مما حققه الدرس الصوتي الحديث من تقدم، لكنها كانت مقتصرة على المتخصصين باللغة العربية.

ولا يتسع البحث لسرد قائمة طويلة من كتب علم التجويد الحديثة التي لا يظهر في قائمة المصادر فيها أي مصدر من مصادر الدراسة الصوتية الحديثة، وأكتفي بالإشارة إلى عملين علميين مهمين في علم التجويد، صدرا عن مؤسستين علميتين معتبرتين، وهما من آخر وأوسع ما صدر في هذا العلم في العصر الحديث، فيما اطلعت عليه، وهما:

١. كتاب: (فن الترتيل وعلومه) تأليف الشيخ أحمد بن أحمد الطويل، الذي صدر عن (مُجَمَّعِ الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة) سنة ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩ م، وهو في جزءين: الأول يتضمن دراسة موضوعات تاريخية وفقهية تتعلق بالمصحف والتلاوة، والثاني مخصص لأحكام التجويد، ويقع الجزء الثاني في (٦٢٧ صحيفة).

٢. كتاب (المنير في أحكام التجويد) تأليف الدكتور أحمد خالد شكري وثمانية من الأساتذة الجامعيين، الذي صدر عن (جمعية المحافظة على القرآن الكريم) في عمان، في طبعته الخامسة، سنة ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م، ويقع في (٢٩٦ صحيفة).

تضم قائمة مصادر كتاب (فن الترتيل) مئة وأربعين مصدراً، ليس من بينها أيُّ كتاب من

---

(١) تستغرق دراسة الأصوات فيه (ص ٧٣-١٦٦).

كتب علم الصوت الحديث[1]. وتضم قائمة مصادر كتاب (المنير) مئة وواحداً وعشرين مصدراً، ليس من بينها كتاب من كتب علم الصوت الحديث أيضاً[2].

وإذا كانت كتب علم التجويد الحديثة لم تستفد من كتب الدرس الصوتي الحديث، فإن هذه الكتب بالمقابل لم تستفد من المؤلفات الجامعة الأولى لعلم التجويد، مثل كتاب (الرعاية) لمكي، و(التحديد) للداني، و(المُوضِح) لعبد الوهاب القرطبي، وغيرها من مصادر هذا العلم التي تتسم بالأصالة، فلا نجد في قوائم مصادر كتب علم الصوت العربي التي أشرت إليها أي ذكر لكتب علم التجويد[3].

وإذا أردنا أن نجد تعليلاً لانصراف المؤلفين في علم الأصوات عن كتب التجويد بكونها لم تكن في متناول أيديهم، وكانوا يُشْبِعُونَ نَهَمَهُمُ العلميَّ بالمصادر الأجنبية في هذا العلم، التي تفوق في عددها المصادر العربية لديهم، فإن الباحث قد لا يجد تعليلاً مقبولاً لإهمال المؤلفين في علم التجويد للكتب الأولى لهذا العلم، فقائمة مصادر كتاب (فن الترتيل) تخلو من أي كتاب من تلك الكتب، وكذا جميع الكتب الصادرة قبل هذا الكتاب، مما اطلعت عليه من كتب علم التجويد الحديثة، ويكاد كتاب (المنير في أحكام التجويد) يكون الوحيد الذي رجع مؤلفوه إلى جميع ما صدر من كتب التجويد الأولى، لكون معظم المشاركين في تأليفه من الجامعيين الذين يُعْنَوْنَ بمتابعة ما ينشر في حقل اختصاصهم، لكن تظل القطيعة بين كتب التجويد الحديثة وكتب علم الصوت الحديث قائمة، وتمثل ظاهرة سلبية تنعكس على عمل المشتغلين في الحقلين معاً، وعليهم استدراكها بشكل عاجل.

وإني حين أركز في هذا البحث على كتب علم التجويد الحديثة وأدعو إلى إعادة صياغة مادتها بالاستفادة من كتب علم الصوت الحديث فإن ذلك لا يعني صواب إهمال مؤلفي هذه

---

(١) ينظر: فن الترتيل ٢/ ١٠٩٩-١١١٢.

(٢) ينظر: المنير ص ٢٨٣-٢٩١.

(٣) أبدى الدكتور إبراهيم أنيس اهتماماً ببعض كتب القراءات، مثل كتب ابن الجزري والداني، ولكن هذا الاتجاه لم يستمر بعده، كما أن كتب القراءات ليست من كتب التجويد.

الكتب، أعني كتب علم الصوت، لكتب علم التجويد عامة، والقديمة منها خاصة، فإن الدرس الصوتي العربي الحديث قد عانى بسبب هذا الإهمال من مشكلات تتعلق بعدد من المصطلحات الصوتية وعدد من الأفكار الصوتية الأصلية التي فات المشتغلين بالدرس الصوتي العربي الحديث الاطلاع عليها لإهمالهم كتب التجويد[1].

(٢) عدم التطابق بين القواعد المدونة والنطق المعاصر:

إن تحليل نطق القراء المعاصرين للقرآن صوتياً، وموازنة نتائج هذا التحليل مع ما هو مدون في كتب علم التجويد يُظْهِرُ اختلافاً في وصف بعض الأصوات وفي تحديد مخارجها، وهو ما يستدعي مراجعة هذه الكتب وتصحيح ما فيها ليأتي مطابقاً للنطق، فمن غير المناسب تعليم الطلبة في الكتب أموراً لا تتوافق مع النطق.

ومن أمثلة هذا التناقض بين القاعدة والتطبيق وصف القاف والطاء والهمزة بأنها أصوات مجهورة، وهي ليست كذلك في واقع النطق، بإجماع المشتغلين بالدرس الصوتي الحديث [10]. وكتب التجويد الحديثة تنقل عبارة الكتب القديمة في تعريف المجهور والمهموس، وهو تعريف لا يخلو من غموض، على نحو ما سنبين في المسوَّغ الثالث لدعوتنا إلى تجديد علم التجويد، وينقلون الكلمات التي جمعوا فيها حروف كل صفة، فحروف الهمس عندهم (فحثه شخص سكت)، ويقولون: إن ما عدا حروف الهمس مجهور[2].

ويبدو أن المؤلفين لكتب التجويد الحديثة صاروا على معرفة برأي الدرس الصوتي

---

(١) حاولتُ إعادة صياغة (علم التجويد) في ضوء الدرس الصوتي الحديث في كتابي (علم التجويد: دراسة صوتية ميسرة) الذي صدرت طبعته الأولى في بغداد سنة ١٩٨٨ م، كما أني حاولت إعادة كتابة (علم الصوت العربي) بالاستفادة من كتب علم التجويد في كتابي (المدخل إلى علم أصوات العربية) الذي صدرت طبعته الأولى في بغداد سنة ٢٠٠٢ م.

(٢) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص ٦٣ و ٨٥، وكمال محمد بشر: الأصوات ص ١٣٠ و ١٤١ و١٤٦، وأحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي ص ٢٩٤ و ٢٩٥، وسمير شريف استيتية: الأصوات اللغوية ص ١٠٧-١١٢.

الحديث في صفة (الطاء والقاف والهمزة) في السنين الأخيرة، بدليل بعض الإشارات التي نقلوها، لكنهم يبدون غير مقتنعين بذلك الوصف، فتعاملوا مع هذه الأصوات على أنها أصوات مجهورة. فقد قال الشيخ أحمد الطويل: «ويرى أهل الدراسات الصوتية الحديثة أن الهمزة والطاء والقاف من حروف الهمس»[1]. وذكر مؤلفو كتاب (المنير) ذلك في الهامش[2]. لكنهم استمروا بعد ذلك في وصف هذه الأصوات بالجهر، والتعامل معها على هذا الأساس، ففي جدول وصف الأصوات في كلا الكتابين نجدهم يذكرون لهذه الأصوات الصفات الآتية، ومن بينها صفة الجهر[3]:

الهمزة: الجهر، الشدة، الاستفال، الانفتاح، الإصمات.

الطاء : الجهر، الشدة، الاستعلاء، الإطباق، الإصمات، القلقلة.

القاف : الجهر، الشدة، الاستعلاء، الانفتاح، الإصمات، القلقلة.

وفي حديثهم عن القلقلة يذكرون العبارة التي جمع المتقدمون فيها حروف هذه الصفة، وهي (قُطْبُ جَدٍّ)، ويقول الشيخ أحمد الطويل: «وحروف القلقلة كلها جهرية»[4]. ويقول مؤلفو كتاب (المنير): «وكلها حروف شديدة مجهورة»[5].

ومن الأمور التي تحتاج إلى مراجعة وإعادة صياغة في كتب علم التجويد، لعدم مطابقتها للنطق المعاصر وأداء مجيدي القراءة، تحديد مخرج صوت الضاد وصفاته، فلا تزال كتب علم التجويد تنقل عبارة سيبويه في تحديد مخرج الضاد، وهي قوله: «مِن بَيْنِ أوَّلِ حافَّةِ اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد»[6]. فجاء في كتاب (فن الترتيل) عن تحديد مخرج الضاد: «من

---

(١) ينظر: فن الترتيل ٢/ ٥٧٩، والمنير ص ١٢٧، وغيرهما من كتب التجويد الحديثة

(٢) فن الترتيل ٢/ ٥٧٩.

(٣) المنير ص ١٢٧.

(٤) فن الترتيل ٢/ ٦٠١-٦٠٢، والمنير ص١٤٢.

(٥) فن الترتيل ٢/ ٥٨٩. المنير ص ١٣٤.

(٦) الكتاب ٤/ ٤٣٣.

أقصى حافة اللسان، أو الحافتين معاً، مع التصاقه بالأضراس العليا، مستطيلة تستغرق أكثر الحافة، إلى أول مخرج اللام، وخروجها من الحافة اليسرى أيسر، والمراد بأقصى الحافة آخرها من جهة الحلق»[1]. وجاء في كتاب (المنير): «إحدى حافتي اللسان، اليمنى أو اليسرى مع ما يحاذيها من الأضراس العليا، ويخرج منها حرف الضاد»[2]. ولا شك في أن هذا الوصف لمخرج الضاد يعتمد على كلام سيبويه، وهو لا يتطابق مع نطق الضاد المعاصر، ولهذه القضية تفصيل في المبحث الثالث من هذا البحث، إن شاء الله تعالى، إلى جانب مناقشة وصف الضاد بصفة الرخاوة التي كانت تناسب النطق القديم للضاد، ولم تعد تناسب النطق المعاصر.

(٣) حاجة كتب التجويد الحديثة إلى الوضوح في تعريف بعض المصطلحات الصوتية أو التعبير عن بعض حالات النطق، بالاستناد إلى حقائق علم الصوت الحديث، ومن ذلك:

١. **تعريف المجهور والمهموس**، إن كتب علم التجويد القديمة والحديثة نقلت تعريف سيبويه لهما، وهو: «المجهور حرفٌ أُشْبِعَ الاعتماد في موضعه، ومَنَعَ النَّفَسَ أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت... وأما المهموس فحرف أُضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النَّفَسُ معه»[3]. وهو تعريف لا يخلو من غموض في بعض جوانبه، ولم يعد صالحاً لتوضيح هاتين الصفتين، بعد أن حدَّد الدرس الصوتي الحديث حقيقتهما باهتزاز الوترين الصوتيين في الحنجرة مع المجهور وعدم اهتزازهما مع المهموس. وحاول عدد من الباحثين المحدثين تفسير تعريف سيبويه في ضوء الفهم المعاصر لظاهرة الجهر، وهم لا يخفون حيرتهم في فهم بعض جوانبه، ولكنهم يقررون أن سيبويه حين قسم الأصوات إلى مجهورة ومهموسة فإن تقسيمه جاء مطابقاً لما أثبته الدرس الصوتي الحديث ما عدا الأصوات الثلاثة: الطاء والقاف والهمزة[4].

---

(١) فن الترتيل ٢/ ٥٦٤.

(٢) المنير ص ١٠٧.

(٣) الكتاب ٤/ ٤٣٤.

(٤) ينظر: شاده: علم الأصوات عند سيبويه وعندنا ص٥١-٦٠، وإبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية

وازداد تعريف المجهور والمهموس في كتب التجويد المتأخرة والمعاصرة غموضاً، بسبب تغيير بعض عبارات سيبويه، والخلط بين تعريفه للمجهور والمهموس وتعريفه للشديد والرخو، وهو قوله: «ومن الحروف الشديد، وهو الذي يمنع الصوت أن يجري معه... ومنها الرخوة.. أُجريتَ فيه الصوت إن شئت»[1].

وصار الفرق بين المجهور والشديد في كتب التجويد المعاصرة هو عدم جريان النَّفَس في المجهور، وعدم جريان الصوت في الشديد (أي الانفجاري)[2]، وهو ما نجده ظاهراً في كتاب (فن الترتيل)، فالجهر: «انحباس جَرْي النَّفَس مع الحرف عند النطق به»، والهمس: «جريان النَّفَس مع الحرف عند النطق به ساكناً»، والشدة: «انحباس جري الصوت مع الحرف عند النطق به»، والرخاوة: «جريان الصوت مع الحرف حال النطق به»[3]. وكذلك جاء تعريف هذه المصطلحات في كتاب (المنير في أحكام التجويد)[4].

ولما كان الفرق بين المجهور والشديد، وبين المهموس والرخو هو استعمال (النَّفَس) في المجهور والمهموس، واستعمال (الصوت) مع الشديد والرخو، فقد حاول علماء التجويد توضيح معناهما وإزالة ما يسببه غموض دلالتهما على وضوح تعريف هذه الأصوات. فقال الشيخ أحمد الطويل: «الفرق بين النَّفَس والصوت: النَّفَس: الهواء الخارج من الفم دون أن يُسمع، والصوت: هو النَّفَس المسموع الخارج من الفم»[5].

وقال مؤلفو كتاب (المنير): «ويُلاحَظُ أن علاقة هذه الصفات: الشدة والتوسط والرخاوة

ص١٢٠-١٢٦، وتمام حسان: العربية معناها ومبناها ص ٦٠-٦٢، وعبد الصبور شاهين: في التطور اللغوي ص٢٣٠-٢٣٧.

(١) الكتاب ٤/ ٤٣٤-٤٣٥.

(٢) ينظر: أبحاث في علم التجويد ص ٩٧.

(٣) فن الترتيل ٢/ ٥٧٩-٥٨٠.

(٤) المنير ص ١٢٧-١٢٨.

(٥) فن الترتيل ٢/ ٥٨٢.

بالصوت، وأن علاقة الهمس والجهر بالنَّفَس. فالصوت: الهواء الخارج بإرادة الإنسان، ويحدث له تَمَوُّجٌ بتصادم جسمين أو بسبب تضييق مجراه أو غلقه نهائياً ثم إطلاقه. والنَّفَس: الهواء الخارج من داخل الإنسان بدافع الطبع، وعليه فلا تعارض بين التعريفين، وإن كان يلزم من انحباس النَّفَس انحباس الصوت، ولا يلزم من انحباس الصوت انحباس النَّفَس، كما في حروف الجهر، لأن الصوت لا يتصور انبعاثه دون نَفَس، وعليه فالمتوقع أن تكون جميع الحروف الشديدة مجهورة

إلا أن الكاف والتاء شديدان مهموسان، والجمع بين هاتين الصفتين: أن الشدة في هذين الحرفين باعتبار بداية النطق بهما، والهمس فيهما باعتبار انتهاء النطق بهما[1] (٢٧).

وأحسب أن هذا الإيضاح لم يُزِلْ ما في تعريف المجهور والمهموس من غموض، إن لم يَزِدْ فيه، ولم يَعُدْ من المناسب إشغال المتعلمين للتجويد بحل ما في عبارة التعريف من إبهام، وقد صار من حقائق علم الصوت الحديث تعريف هذه المصطلحات على هذا النحو:

الصوت المجهور:هو ما يصاحب النطق به اهتزاز الوترين الصوتين.

والصوت المهموس:هو ما لا يهتز الوتران عند النطق به.

والصوت الشديد (ويسمى الانفجاري): هو ما ينحبس النَّفَسُ في مخرجه.

والصوت الرخو (ويسمى الاحتكاكي): هو ما يحدث تضييق في مخرجه.

وأحسب أن متعلم التجويد لن يجد صعوبة في فهم هذه المصطلحات.

٢. مخارج الحركات وحروف المد:

ذهب كثير من علماء التجويد المتأخرين إلى أن مخارج الأصوات سبعة عشر مخرجاً، متأثرين في ذلك بابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) الذي رجح هذا المذهب[2]، على مذهب سيبويه

---

(١) المنير ص ١٢٧ - ١٢٨، مع ملاحظة أن مؤلفي الكتاب قد نقلوا تعريف علماء الصوت المحدثين للمجهور والمهموس في هامش الصفحتين المشار إليهما!.

(٢) ينظر: النشر ١/ ١٩٩.

الذي عدها ستة عشر مخرجاً[1]. وأثبته في أحد أبيات (المقدمة)، وهو قوله[2]:

مخارجُ الحروفِ سَبْعَة عَشَرْ على الذي يختارهُ مَنِ اخْتَبَرْ

والمخرج السابع عشر هو الجَوْفُ، الذي جعلوه مخرجاً لحروف المد، وقد عدَّه المرعشي (ت١١٥٠ هـ) مذهب الجمهور، فقال: «وجَعْلُ مخرج حروف المد جوف الحلق والفم هو مسلك الجمهور، لأن سيبويه جعل الألف من مخرج الهمزة، والواو والياء المدين من مخرجهما غير مدين»[3]. وقسَّم المرعشي المخارج على مقدَّر ومحقَّق فقال: «وبالجملة إن حروف المد لَمَّا لم تنقطع أصواتها في موضع لم يكن لها مخرج محقق، فإن المخرج المحقق هو الذي انقطع الصوت فيه، بل قدَّروا لها جوف الحلق والفم مخرجاً، لأنه لا يمكن لك قطع أصواتها حين تم مرورها على هواء الحلق والفم... فالمخرج المقدر: هو الذي لا ينضغط فيه الصوت انضغاطاً ينقطع به الصوت»[4].

وتابع المؤلفون لكتب التجويد في العصر الحديث ما سماه المرعشي بمذهب الجمهور في عدِّ المخارج سبعة عشر مخرجاً، واعتبار الجوف مخرجاً لحروف المد، واكتفى مؤلفو كتاب (المنير) بنسبة حروف المد الثلاثة إلى الجوف[5]، بينما عَيَّن الشيخ أحمد الطويل في كتابه (فن الترتيل) مواضع من آلة النطق لكل صوت من أصوات المد الثلاثة، فقال: إن الألف تخرج من مقدمة هواء الفم، والواو من وسط هواء الفم، والياء من عمق هواء الفم[6].

ولست بصدد مناقشة مذاهب العلماء في عدد مخارج الحروف، ولكني أُريد ملاحظة ما في هذا الحديث عن مخارج حروف المد من اختلاف وغموض، وهو ما يمكن أن يتكفل الدرس

---

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٣٤.

(٢) إتحاف البررة بالمتون العشرة ص ٣٧٣.

(٣) جهد المقل ص١٣٧.

(٤) المصدر نفسه ص ١٢٥.

(٥) المنير ص١٠٥.

(٦) فن الترتيل ٢/ ٥٥٩.

الصوتي الحديث بجلائه، بناء على قانون (الحركات المعيارية) الذي حدَّد طريقة نطق الحركات وحروف المد، وعيَّنَ مخارجها بطريقة لا تقبل اللبس. ولا يتسع المقام لبيان ذلك ويكمن الرجوع إليه في مظانه من كتب علم الصوت الحديث[1].

(٤) ومن مسوغات الدعوة إلى التجديد لعلم التجويد وجود عدد من الأحكام الصوتية التي تعددت فيها وجوه الأداء، ويمكن أن يكون لعلم الصوت الحديث دور في توضيح حقائقها وتوحيد النطق بها. ومن تلك الأحكام:

١. **إخفاء النون الساكنة:** للنون الساكنة أربعة أحكام: الإظهار، والإدغام، والإخفاء، والإقلاب. وليس في هذه الأحكام ما يحتاج إلى مراجعة سوى الإخفاء، فإن عبارات المؤلفين في علم التجويد من المعاصرين تفتقر إلى الوضوح الذي يستطيع المتعلم من خلاله فهم حقيقة هذه الظاهرة وأدائها بصورة صحيحة، وكـان علماء العربية وعلماء التجويد المتقدمين أكثر وضوحاً في التعبير عن هذه الظاهرة[2]، وقال عبد الوهاب القرطبي (ت ٤٦١ هـ): «ومعنى خفائها ما قدمناه من اتصال النون بمخارج هذه الحروف واستتارها بها، وزوالها عن طرف اللسان، وخروج الصوت من الأنف من غير معالجة بالفم»[3].

وعرَّف الشيخ زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ) في شرحه المقدمة الجزرية الإخفاء بقوله: «النطق بحرف بصفة بين الإظهار والإدغام، عارٍ من التشديد، مع بقاء الغنة في الحرف الأول»[4]. ونقل أكثر المؤلفين المعاصرين في علم التجويد عبارة الشيخ زكريا الأنصاري[5]،

---

(١) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص ٣١-٣٦ وعبد الرحمن أيوب: أصوات اللغة ١٦٠-١٧١، وكمال محمد بشر: الأصوات ص ١٧٩-٨٨/ ، وأحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي ص ١٢٥-١٣٢، والمدخل إلى علم أصوات العربية ص ١٤٠.

(٢) ينظر: سيبويه: الكتاب ٤/ ٤٥٤، والداني: التحديد ص ١١٥.

(٣) الموضح ص ١٧٠.

(٤) الدقائق المحكمة ص ٧٠.

(٥) ينظر: أبحاث في علم التجويد ص ١٠٢.

ونقله مؤلف كتاب (فن الترتيل)[1]، ومؤلفو كتاب (المنير)[2]، لكنهم أضافوا إليه إضافة لم ترد في المصادر القديمة ولم يقم عليها دليل أكيد في الدرس الصوتي الحديث، فقال الشيخ أحمد الطويل: «كيفيته: أن يظل اللسان عند الإخفاء معلقاً في فراغ الفم، ولا يلتصق باللثة كما في الإظهار»[3]. وقال مؤلفو كتاب (المنير): «كيفية النطق بالإخفاء: إذهاب ذات النون الساكنة أو التنوين وإبقاء صفة الغنة لها، مع وجود التجافي بين طرف اللسان ومع ما يحاذيه من لِثَةِ الأسنان العليا، بأن يجعل القارئ لسانه بعيداً عن مخرج النون قليلاً»[4].

وكنتُ قد درستُ ظاهرة إخفاء النون الساكنة في بحوث سابقة، ووجدت أن أداء القراء المعاصرين لهذه الظاهرة يتقاسمه مذهبان:

الأول: أن يُجافي القارئ طرف لسانه قليلاً عن اللثة، فيظل اللسان شاخصاً نحو اللثة غير منطبق عليها، في إخفاء النون، وهو ما وردت الإشارة إليه في (فن الترتيل) و (المنير) في النصوص التي نقلتها عنهما قبل قليل.

الثاني: أن ينتقل معتمد اللسان عند النطق بالنون المخفاة إلى مخرج الصوت الذي بعدها، مع بقاء الغنة من الخيشوم، وهو ما يقترب من تفسير عبد الوهاب القرطبي لمعنى الإخفاء[5].

وأحسب أن الدرس الصوتي الحديث يمكن أن يُسهم في ترجيح النطق الصحيح لظاهرة إخفاء النون، وهو المذهب الثاني، في ما يبدو لي. فالنون تُنطق باتصال طرف اللسان باللثة، وانخفاض اللهاة وخروج النَّفَسِ من الخيشوم، وهذا ينطبق على نطق النون المظهرة، فالنون لها مُعْتَمَدٌ في الفم، ومجرى للنَّفَسِ في الأنف، والذي يحدث في حالة الإخفاء هو انتقال المعتمد من طرف اللسان مع اللثة إلى مخرج الصوت الذي تخفى عنده، مع بقاء مجرى النَّفَسِ من الأنف، وهو

---

(١) فن الترتيل ٢/ ٧٥٧.

(٢) المنير ص ٥٢.

(٣)فن الترتيل ٢/ ٧٦١.

(٤) المنير ص ٥٤.

(٥) ينظر: أبحاث في علم التجويد ص١٠٣ و ص ١٢١.

ما يسمى بالغنة.

٢. إخفاء الميم الساكنة:

إذا وقعت الميم ساكنة قبل الباء فإن جمهور أهل الأداء في زماننا يطلقون على هذه الحالة مصطلح (الإخفاء)، لكنهم مختلفون في كيفيته، فمنهم من يطبق شفتيه، ومنهم من يجافي بينهما قليلاً[١].

ووجدت أقوال علماء التجويد المتقدمين تؤيد مذهب الذين يقولون بانطباق الشفتين عند النطق بالميم الساكنة قبل الباء، فقال الداني: «هي مخفاة لانطباق الشفتين عليهما، كانطباقهما على إحداهما»[٢]. وقال ابن الباذش: «أن يريد القائلون بالإخفاء انطباق الشفتين على الحرفين انطباقاً واحداً، فذلك ممكن في الباء، وحدها في نحو أكرِمْ بزيد»[٣].

ويأخذ كثير من القراء في زماننا بالمذهب الثاني، فيدعون فرجة بين الشفتين عند إخفاء الميم، ولا يوجد تصريح بذلك في كتب التجويد القديمة سوى تحذير القارئ من الضغط الشديد على الشفتين[٤]. وقد عَبَّرَ مؤلفو كتاب (المنير) عن ذلك بقولهم: «ويقصد بالإخفاء قلة الاعتماد على مخرج الميم، وكيفية التلفظ بالإخفاء الشفوي تقليل الاعتماد على مخرج الميم وهو الشفتان...»[٥]، ولم يتضح لي موقف الشيخ أحمد الطويل من هذه القضية في كتابه (فن الترتيل)[٦].

وفي الدرس الصوتي الحديث ما يمكن أن نرجح معه أحد المذهبين في نطق الميم المخفاة،

---

(١) درستُ ظاهرة (إخفاء الميم) في بحثين، أولهما منشور في كتاب (أبحاث في علم التجويد) ص ١٣٤-١٤٥، والثاني منشور في مجلة الفرقان، العدد: الأربعون، عمان، ربيع الآخر ١٤٢٦ هـ = مايس (أيار) ٢٠٠٥ م.

(٢) التحديد ص ١٦٦.

(٣) الإقناع ١/ ١٨٢.

(٤) ينظر: أبحاث في علم التجويد ص ١٤٤.

(٥) المنير ص ٦٢.

(٦) ينظر: فن الترتيل ٢/ ٧٥٨ و ٧٦٨.

وهو المذهب القائل بانطباق الشفتين، ونضع حداً للجدل الدائر حول هذه القضية[1].

٣. إخفاء صفة التكرار للراء:

وَصَفَ سيبويهِ صوتَ الراء بأنه مكرَّرٌ[2]، وقال: «والراء إذا تكلمت خرجت كأنها مضاعفة، والوقف يزيدها إيضاحا»[3]. والتكرار «هو ارتعاد طرف اللسان بالراء»[4].

واختلف علماء التجويد المتقدمون في صفة التكرار للراء، هل هي صفة ذاتية لازمة للراء، أو هي صفة عارضة يجب التحفظ من إظهارها، فقال مكي (ت ٤٣٧هـ): «فواجب على القارئ أن يُخْفِيَ تكريره ولا يظهره، ومتى ما أظهره فقد جعل من الحرف المشدد حروفاً ومن المخفف حرفين»[5]. وقال إبراهيم بن عمر الجعبري (ت ٧٣٢ هـ): «وتكَرُّرُه لحنٌ، فيجب التحفظ عنه... قال: وطريق السلامة منه أن يلصق اللافظ ظهر لسانه بأعلى حَنَكِهِ لصقاً محكماً مرة واحدة، ومتى ارتعد حدث من كل مرة راء»[6].

وقال أبو الحسن شريح بن محمد الرعيني (ت ٥٣٩ هـ): «واعلم أن الراء مكررة في جميع أحوالها، وأبْيَنُ ما يكون ذلك عند الوقف عليها، وقد ذهب قوم من أهل الأداء إلى أنه لا تكرير فيها مع تشديدها، وذلك لم يؤخذ علينا، غير أنا لا نقول بالإسراف فيه، وأما ذهاب التكرار جملة فلم نعلم أحداً من المحققين بالعربية ذكر أن تكريرها يسقط بحال»[7].

والظاهر من أقوال العلماء أنَّ لأهل الأداء في صفة التكرار في الراء مذهبين، قال المرادي (ت ٧٤٩ هـ): «وظاهر مذهب سيبويه أن التكرار صفة ذاتية للراء، وإليه ذهب شريح، وذهب

---

(١) ينظر: إخفاء الميم الساكنة عند الباء، مجلة الفرقان، العدد الأربعون.

(٢) الكتاب ٤/ ٤٣٥.

(٣) الكتاب ٤/ ١٣٦ .

(٤) ابن الطحان: مرشد القارئ ص ٣٧.

(٥) الرعاية ص ١٩٦، وينظر: ص ١٣١.

(٦) نقلاً عن المرادي: المفيد ص ١٢١.

(٧) نقلاً عن المرادي: المفيد ص ٥١، وابن الجزري: النشر ١/ ٢٠٤.

قوم إلى أنها لا تكرير فيها (لأنها) قابلة له، وإليه ذهب مكي»[1]. وقال أبو حيان (ت٧٤٥هـ): «وبالتكرير قرأنا على من قرأ بشرق الأندلس، وبعدم التكرير البتة قرأنا على شيوخ غرناطة، وهو مذهب مكي، وأبي عبد الله المعافى»[2].

وحذَّر ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) من المبالغة من إخفاء تكرار الراء بقوله: «وقد بالغ قوم في إخفاء تكريرها مشددة فيأتي بها مُحَصْرَمَةً شبيهة بالطاء، وذلك خطأ لا يجوز»[3]. وأكد هذا المعنى محمد المرعشي (ت ١١٥٠ هـ) بقوله: «ليس معنى إخفاء تكريره إعدام تكريره بالكلية بإعدام ارتعاد رأس اللسان بالكلية، لأن ذلك لا يمكن إلا بالمبالغة في لصق اللسان باللثة، بحيث ينحصر الصوت بالكلية كما في الطاء المهملة، وذلك خطأ لا يجوز كما صرح به ابن الجزري في النشر، لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون الراء من الحروف الشديدة مع أنه من الحروف البَيْنِيَّةِ»[4].

وقد انتهى تحذير العلماء من إظهار صفة التكرار في كتب التجويد الحديثة إلى القول بإعدام التكرار وأن هذه الصفة تُدْرَسُ لِتُجْتَنَبَ، فقال الشيخ أحمد الطويل: «المراد من التكرار صفة يراد منها عدم العمل بها... كيفية تجنب التكرار: يكون ذلك بإلصاق اللسان بأصول الثنايا لصقاً محكماً مرة واحدة..» [5]. وقال مؤلفو كتاب (المنير): «وهذه الصفة تُدرس لتجتنب لا ليؤتى بها، وطريقة اجتنابها أن يُلْصِقَ القارئ ظهر لسانه بأعلى حنكه لصقاً محكماً مرة واحدة..» [6].

ويبدو أن المعاصرين من مؤلفي كتب التجويد قد أخذوا بوجه واحد من مذاهب العلماء في نطق الراء، وبالغوا في الوجه الذي أخذوا به، حتى خرجوا به إلى ما حذَّرَ العلماء المتأخرون من ارتكابه، وهو إلصاق طرف اللسان بأصول الثنايا لصقاً محكماً. ومن ثم فإن هذا الموضوع به

---

(١) المفيد ص ٥١.

(٢) ارتشاف الضرب ١/ ١١.

(٣) النشر ١/ ٢١٩.

(٤) جهد المقل ص ١٥٧.

(٥) فن الترتيل ص ٢/ ٥٩١-٥٩٢.

(٦) المنير ص ١٣٧.

حاجة للمراجعة في ضوء ما قاله علماء التجويد المتقدمون[1]، وعلماء الصوت المحدثون[2].

إن تعدد وجهات النظر في هذه الظواهر الثلاث: إخفاء النون، وإخفاء الميم، وصفة التكرار في الراء، في أداء المقرئين وما سطَّره المؤلفون حولها أمر يحتاج على إمعان النظر، ويُخشى بطول الزمان إلى العدول عن وجوه النطق الأصيلة في هذه الظواهر، ومن ثم وجب إعادة النظر فيها من خلال ما جاء في مصادر علم التجويد القديمة، ومن خلال ما كتبه علماء الصوت المحدثون، ويحسن بالمشتغلين بهذا العلم تذكر قول المرعشي (ت ١١٥٠ هـ): «لما طالت سلسلة الإسناد تخلل أشياء من التحريفات في أداء كثير من شيوخ الأداء، الشيخ الماهر الجامع بين الرواية والدراية، المتفطن لدقائق الخلل في المخارج والصفات أعز من الكبريت الأحمر! فوجب علينا أن لا نعتمد على أداء شيوخنا كل الاعتماد، بل نتأمل في ما أودعه العلماء في كتبهم من بيان مسائل هذا الفن، ونقيس ما سمعنا من الشيوخ على ما أُودع في الكتب، فما وافقه فهو الحق، وما خالفه فالحق ما في الكتب»[3].

(٥) إهمال وصف آلة النطق، ودراسة آلية إنتاج الأصوات اللغوية:

لا يخلو كتاب من كتب علم الصوت الحديث من مقدمات في وصف أعضاء آلة النطق وكيفية عملها، يقول الدكتور محمود السعران – رحمه الله -: «إن أول واجب على دارس الأصوات هو معرفة ما يسمى (أعضاء النطق) من حيث تكوينها، ومن حيث كيفية استعمالها في تكوين الأصوات الكلامية»[4].

ومن المؤلفين في علم الصوت الحديث مَن توسَّع في دراسة أعضاء آلة النطق من الناحية

---

(١) ينظر: الداني: الدر النثير ص ١٨٤ و ص ٥٣٧.

(٢) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص ٦٧، ومحمود السعران، علم اللغة ص١٤٢، وكمال محمد بشر: الأصوات ص ١٦٦، وسمير شريف استيتية: الأصوات اللغوية ص ١٥٦-١٥٨.

(٣) بيان جهد المقل ورقة ٣ ظ.

(٤) علم اللغة ص ١١٠.

التشريحية[1]، ومنهم مَن اكتفى بوصف تلك الأعضاء وبيان كيفية استعمالها في إنتاج الصوت اللغوي[2].

وتُخَصِّصُ كتبُ علم الصوت الحديث فصلاً أو مبحثاً عن كيفية إنتاج الصوت اللغوي وتنوعه[3]، ويسميه بعضهم (آلية النطق)[4]، وآخرون (ميكانيكية النطق)[5].

وقد لا يكون دارس الأصوات اللغوية محتاجاً للتوسع في دراسة تشريح أعضاء آلة النطق، ولكنه لن يستغني عن الإلمام بوصف تلك الأعضاء والوقوف على كيفية عملها في إنتاج الأصوات اللغوية، ولا تقل حاجة متعلم التجويد لمعرفة وصف آلة النطق وكيفية إنتاج الصوت اللغوي عن حاجة المتخصص بدراسة الأصوات اللغوية.

ولا شك في أن كثيراً من أحكام علم التجويد تنبني على أسس صوتية محضة، ومما يُسَهِّل على المتعلم فهمها، وحسن أدائها، معرفة كيفية إنتاج الأصوات، وأسس تصنيفها، والعلاقة في ما بينها. لكن كتب علم التجويد أهملت هذه المقدمات الضرورية لفهم أحكام التجويد، فلم تُخَصِّصْ مباحثَ لوصف أعضاء آلة النطق وكيفية إنتاج الأصوات، وتدخل مباشرة إلى الحديث عن مخارج الأصوات وصفاتها.

ومما يلفت النظر في كتب علم التجويد المؤلفة في العقود الأخيرة تثبيت مجموعة رسوم لآلة النطق، كل رسم يمثل نطق صوت من الأصوات، وكان رسم صورة لأعضاء آلة النطق قد ظهر

---

(١) مثل: عبد الرحمن أيوب: أصوات اللغة ص ٤٠-٩١، وسعد عبد العزيز مصلوح: دراسة السمع والكلام ص ٦٥- ١٤٦.

(٢) مثل: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص ١٦-١٩، ومحمود السعران: علم اللغة ص ١١٠- ١١٧، وأحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي ص ٩١- ١١٢.

(٣) ينظر:إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص١٦-٢٨، وأحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي ص٩١-١١٢.

(٤) محمود السعران: علم اللغة ص ١١٧- ١١٩.

(٥) سمير شريف استيتية: الأصوات اللغوية ص٧٧.

في مؤلفات التجويد منذ القرن السابع الهجري[1]. لكن تخصيص رسم لمخرج كل صوت أمر جديد في كتب التجويد، وهو أمر مفيد إذا تحقق أمران: الأول تقديم وصف لأعضاء آلة النطق وبيان كيفية إنتاج الأصوات، والآخر: الدقة في تنفيذ تلك الرسوم، وإذا كانت كتب التجويد التي اطلعت عليها لم تراع الأمر الأول، فإنها تتفاوت في مقدار الدقة في تنفيذ الرسوم، وهي غير متفقة في كثير منها، ولا يخفى على المتأمل ما في بعضها من خلل، ولا يتسع هذا البحث لعرض أمثلة منها[2].

(٦) فقدان وحدة المنهج في كتب علم التجويد:

لكل علم من العلوم منهج محدد وخطة واضحة في ترتيب موضوعاته وترتيب فصوله، وإذا كانت موضوعات علم التجويد قد تحددت منذ المراحل الأولى للتأليف في هذا العلم، فإن ترتيب هذه الموضوعات أخذ أشكالاً متعددة، قد يخرج بعضها عن الصورة المثلى التي يقتضيها الترتيب المنطقي.

ولا يتسع المقام لاستعراض فهارس موضوعات كتب علم التجويد الحديثة للوقوف على مدى الاختلاف بينها في ترتيب الموضوعات، ولكني سوف أُشير إلى موضوع واحد هو (مخارج الحروف وصفاتها) وهو من الموضوعات الأساسية في علم التجويد، وقد أدرك علماء التجويد المتقدمون أهمية هذا الموضوع، وأنقل قول أبي عمرو الداني الأندلسي (ت ٤٤٤هـ) في ذلك، حيث قال: «اعلموا أن قطبَ التجويدِ ومِلاكَ التحقيق معرفة مخارج الحروف وصفاتها»[3].

وعلى الرغم من ذلك فإن هذا الموضوع لم يأخذ مكاناً موحداً في كتب علم التجويد المتأخرة والمعاصرة، وإن كان يتصدر موضوعات كتب علم التجويد الأولى. وكنت قد تتبعت

---

(١) ينظر: الدراسات الصوتية ص ٩٦- ١٠٠.

(٢) ينظر: حسني شيخ عثمان: حق التلاوة ص ٧١- ١٣٤، ومحمد عبد الفتاح: علم التلاوة ص ٤٢- ٥١، وأحمد محمد فارس: إحكام أحكام تجويد حروف القرآن الكريم ص ٧٣- ٩١، وأحمد خالد شكري وزملاؤه: المنير في أحكام التجويد ص ١١٣- ١٢٠.

(٣) التحديد ص ١٠٢.

موقع هذا الموضوع في عشرات الكتب المؤلفة في العصر الحديث في بحث سابق[1]، وكانت على أربعة أقسام: بعضها جعله في وسط الكتاب، وبعضها في آخر الكتاب، وبعضها في أوله، وبعضها حذف الموضوع جملة[2]. وليس (باب المخارج والصفات) الوحيد الذي تنوع موقعه في كتب علم التجويد الحديثة، ومن ثم فإن هذا الوضع يستدعي الركون إلى منهج موحد في ترتيب الموضوعات عند تأليف كتاب في علم التجويد، ولست بصدد الحديث عن المنهج الأمثل لترتيب موضوعات هذا العلم في هذا البحث، وإنما التنبيه على ما في هذا الجانب من خلل، وضرورة تداركه.

(٧) حاجة كتب علم التجويد إلى إعادة كتابة موضوعاتها بصورة عامة، مع مراعاة دقائق علم الصوت الحديث، فإن كثيراً من العبارات المتداولة في هذه الكتب تحتاج إلى مراجعة.

وكان محمد المرعشي (ت ١١٥٠ هـ) قد لاحظ ذلك في زمانه، حيث قال: «لما ختمتُ رسالتي المسماة بجهد المقل، شرحتها وأظهرت مواضعها المبهمة لينتفع بها أدنى الطلبة، وسميته (بيان جهد المقل)، وأوصيهم أن لا يعجلوا بتخطئتي بسبب مخالفة ما ذكرته في هذه الرسالة ظاهر ما يفهم من كلمات المؤلفين في هذا الفن، فإن كلماتهم قلَّ ما خلت عن المسامحات، ولا يستبعدوا أن أعثر على الخطأ في كلمات بعضهم، فأُثبت المسألة في هذه الرسالة على وجه الصواب»[3].

والحاجة إلى إعادة صياغة عبارات كتب التجويد في زماننا صارت أشد مما كانت عليه في زمان المرعشي، لسببين: الأول: ما لحق أساليب بعض المؤلفين بعد المرعشي من ضعف في التعبير أو غموض في المعاني، والآخر: ما حصل من تقدم كبير في الفكر الصوتي في العصر الحديث، يوجب إعادة النظر في العبارات والتدقيق فيها، في ضوء ذلك، وقديماً قال الإمام الشافعي – رحمه الله –: «مَن تعلَّمَ علماً فَلْيُدَقِّقْ فيه، لئلا يضيعَ دقيقُ العلم»[4].

---

(١) هو (مناهج كتب تعليم قواعد التلاوة) منشور في كتاب (أبحاث في علم التجويد) ص ٧٦- ١٠٦.

(٢) ينظر: أبحاث في علم التجويد ص ٨٣- ٨٤.

(٣) بيان جهد المقل ٣ ظ.

(٤) العطار: التمهيد ص ٥٣.

(٨) وآخر مسوغات الدعوة إلى تجديد علم التجويد هو تقادم وسائل تعلم وتعليم هذا العلم:

استجدت وسائل جديدة في دراسة الصوت الإنساني وتحليله، وفي تعليم النطق وضبطه، وليس من المقبول حجب هذه الوسائل عن المشتغلين بتلاوة القرآن الكريم، وحرمانهم من فوائد معرفتها، وتطبيقها في تعلم قراءة القرآن الكريم وتعليمها.

ولا تعني الدعوة إلى تجديد وسائل دراسة النطق، ووسائل تعليم التلاوة، التخلي عن التلقي الشفهي من فم المعلِّمين الضابطين، فإن الوسائل الآلية لن تلغي دور المعلِّم المتقن الماهر الذي يراقب أداء تلامذته ويصحح لهم ما تعجز الآلة عن القيام به.

ولعل بعض المؤسسات أو الجمعيات خطت خطوات هامة في استخدام الوسائل الحديثة في التعليم، لكن اعتماد (مختبرات الصوت) في دراسة علم الصوت الحديث لا تزال بعيدة عن متناول يد المشتغلين بعلم التجويد، حسب معلوماتي المحدودة، وإذا كانت موجودة فإنها لم تنعكس على طريقة معالجة موضوعات التجويد في المؤلفات الحديثة في هذا العلم.

إن الدعوة إلى تجديد علم التجويد قد تجد استجابة فاترة من المتخصصين في هذا العلم، أو رفضاً لها، بسبب التخوف من نتائج مثل هذه الخطوة، والإنسان عَدُوُّ ما جَهِلَ، وأحسبُ أن انخراط المتخصصين بعلم التجويد بحلقات علمية، أو دورات تدريبية تمحو أمية البعض منهم في مجال علم الصوت الحديث، سوف يكون مشجعاً لهم على قبول هذه الدعوة، لأنهم سوف يدركون أبعادها، ويلمسون نتائجها، وقد يتبنون تنفيذها والقيام بها.

المبحث الثالث
مراجعة أحكام الضاد

لعل من أكثر المسائل التي تحتاج إلى مراجعة وإعادة صياغة في علم التجويد اليوم أحكام صوت الضاد من ناحية تحديد مخرجه وصفاته، ومن ناحية بيان أحكامه الصوتية، فإن مما اتفق عليه المهتمون بالدرس الصوتي العربي الحديث أنَّ وَصْفَ علماء العربية وعلماء التجويد لصوت الضاد لا ينطبق اليوم على نطق مجيدي قراءة القرآن الكريم لهذا الصوت، وهم مجمعون على تغير بعض ملامح هذا الصوت، وهو تغير يشمل مخرج الضاد وبعض صفاته، لكن هذا التغير لم يحظ باهتمام كثير من القائمين على أمر تعليم تلاوة القرآن في زماننا والمؤلفين لكتب علم التجويد، أو لم يحظ باعترافهم.

ولا يزال صوت الضاد في كتب علم التجويد الحديثة يوصف بأنه صوت رخو مستطيل مخرجه من حافة اللسان، على نحو ما وصفه سيبويه من قبل، بينما هو في نطق مجيدي القراءة في زماننا صوت شديد مخرجه من اللثة، ولكنه ظل يعامل على أساس أنه صوت متفرد يتصف بالاستطالة ويستعصي على الإدغام في غيره من الأصوات المقاربة له.

وتمثل هذا الحالة إشكالية علمية وعملية تحتاج إلى مراجعة من أهل الاختصاص بالقراءة القرآنية وبعلم الأصوات، وذلك لأن القواعد المدوَّنة عن الضاد في كتب علم التجربد لم تعدد تتطابق مع الأداء الفعلي لهذا الصوت، ولأن الاستمرار بتقييد الضاد الحديثة بضوابط الضاد القديمة في الأداء يتناقض مع القوانين الصوتية التي توجب الإدغام بين الأصوات المتجانسة التي تخرج من مخرج واحد، وهو ما ينطبق على الضاد الحديثة التي تخرج من مخرج الطاء والدال والتاء، ولكن القراء يحرصون على إظهار الضاد قبل هذه الأصوات في مواضع يجب فيها الإدغام، بموجب قوانين الإدغام التي اتفق عليها علماء العربية والتجويد والمشتغلون بالدرس الصوتي الحديث، وكذلك فإن أوصاف الضاد الحديثة تُقَرِّبُهَا من مجموعة حروف القلقلة، ولكن أهل

الأداء لا يعطون الضاد هذه الصفة!

وسوف أتناول في هذا المبحث قضية الضاد من وجهتي النظر القديمة والحديثة، من ناحية المخرج والصفات، ومن ناحية الأحكام الصوتية التي تخص الضاد في التركيب [1]:

أولاً: مخرج الضاد وصفاته بين القديم والحديث.

إن ملامح الصوت اللغوي تتميز بتحديد مخرجه، وهو موضع تكوُّنه في آلة النطق، وتحديد صفاته، وهي الكيفيات المصاحبة لتكوُّن الصوت في مخرجه، وتتركز حول طريقة مرور النَّفَس في المخرج، فيوصف الصوت بأنه شديد (انفجاري) أو رخو (احتكاكي)، وحول حالة الوترين الصوتيين، فيوصف الصوت بأنه مجهور أو مهموس. وقد اختلف القدماء والمحدثون في تحديد ملامح صوت الضاد، وفي ما يأتي بيان لذلك الاختلاف:

(١) صوت الضاد عند المتقدمين:

درس سيبويه (ت ١٨٠ هـ) أصوات العربية، ووضع أسس علم الصوت العربي، وأعطى لكل صوت ملامحه المميزة له في مخرجه وصفاته، وصار ما قاله عن صوت الضاد معتمد الدارسين من بعده، ويتلخص في ما يأتي:

أ- حدَّد سيبويه مخرج الضاد بقوله: «ومِن بَيْنِ أَوَّلِ حافَّة اللسانِ وما يليها من الأضراسِ مَخْرَجُ الضاد»[1]. وحافَّةُ اللسان جانبه، ويريد سيبويه بأول حافة اللسان حافته من جهة أقصى اللسان لا من جهة طرفه، وتشارك اللامُ صوتَ الضادِ في المخرج، إلا أن اللام مخرجها من أدنى حافة اللسان من جهة طرفه، يقول: «ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان... مخرج اللام»[2].

---

(١) سبق لي تناول بعض جوانب موضوع الضاد في أعمال علمية متعددة، منها في: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص ٢٢٧- ٢٤٠، وعلم التجويد دراسة صوتية ميسَّرة ص ٥٤ و ١٠٢، وأبحاث في علم التجويد ص ١٤٦- ١٦٦، والمدخل إلى علم أصوات العربية ص ٢٧٠- ٢٧٦.

(٢) الكتاب ٤/ ٤٣٣.

ب- وتتلخص الصفات الصوتية التي وصف بها سيبويه صوت الضاد بالآتي:

١. الجهر[١]، وهو اهتزاز الوترين الصوتين عند النطق به.

٢. الرخاوة[٢]، وهي تنتج عن تضييق مخرج الصوت، فلا يسد مجرى النَّفَس.

٣. الإطباق[٣]، وهو تَصَعُّدُ أقصى اللسان عند وضع طرف اللسان في مخرج الصوت، فيأخذ اللسان شكلاً مقعراً.

٤. الاستعلاء[٤]، وهو صفة لازمة للإطباق، وتعني تصعد أقصى اللسان.

٥. الاستطالة، وَصَفَ سيبويه الضاد بالاستطالة، وذلك في أثناء حديثه عن الإدغام فقال: «لأنَّ الضاد استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام»[٥].

ويتلخص مما قاله سيبويه في وصف الضاد أنَّه: صَوْتٌ حافِيٌّ، رخوٌ، مجهورٌ، مطبقٌ، مستعلٍ، مستطيلٌ.

والتزم جمهور علماء العربية وعلماء التجويد المتقدمين بوصف سيبويه للضاد، لكنهم صاروا يُحَذِّرُون من الإخلال بِتَوْفِيَتِهِ حَقَّهُ من مخرجه وصفاته، وكان سيبويه نفسه قد أشار إلى الضاد الضعيفة التي تجري على ألسنة بعض العرب[٦]. فمن ذلك قول مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧ هـ): «والضاد أصعبُ الحروف تكلفاً في المخرج وأشدُّها صعوبة على اللافظ، فمتى لم يتكلف القارئ إخراجها على حقها أتى بغير لفظها وأخلَّ بقراءته»[٧]. وقال عبد الوهاب

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٣٣.

(٢) الكتاب ٤/ ٤٣٤.

(٣) الكتاب ٤/ ٤٣٤- ٤٣٥.

(٤) الكتاب ٤/ ٤٣٦.

(٥) الكتاب ٤/ ١٢٨- ١٢٩.

(٦) الكتاب ٤/ ٤٥٧، وينظر: ٤/ ٤٦٦.

(٧) الكتاب ٤/ ٤٣٢.

القرطبي (ت ٤٦١ هـ): «وأكثر القراء اليوم على إخراج الضاد من مخرج الظاء، ويجب أن تكون العناية بتحقيقها تامة، لأنَّ إخراجها ظاءً تبديلٌ»[١].

ولاحظ علماء التجويد المتأخرون تحول الضاد على ألسنة كثير من الناطقين بالعربية إلى صوت آخر، مما يقاربه في مخرجه، أو يشابهه في صفاته، فقال ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ): «والضاد انفرد بالاستطالة، وليس في الحروف ما يعسر على اللسان مثله، فإن ألسنة الناس فيه مختلفة، وقَلَّ مَنْ يُحْسِنُهُ، فمنهم مَن يخرجه ظاءً، ومنهم مَن يمزجه بالذال، ومنهم مَن يجعله لاماً مفخمة، ومنهم مَن يُشِمُّهُ الزاي، وكلُّ ذلك لا يجوز»[٢].

وقال ابن غانم المقدسي (ت ١٠٠٤ هـ): «مَن ينطق بالضاد من مخرجها الخالص، مع تحصيل صفاتها المميزة لها حتى عن الظاء، فهو في أعلى مراتب النطق بها من الفصاحة، ودونه مَن ينطق بها مِن مخرجها مشوبة بالظاء لكن من مخرجها وبينهما نوع فرق، ودونه مَن ينطق بها ظاء خالصة، ومَن يُشِمُّها الذال، ومَن يُشِمُّها الزاي، ومَن يجعلها لاماً مفخمة. وكذا مَن ينطق بالضاد طائِيَّةً فهو مِن أسفل المراتب النطقية إلى مَن سبق ذكره»[٣].

(٢) صوت الضاد عند المحدثين:

إذا كنا قد لاحظنا توافقاً بين علماء العربية وعلماء التجويد المتقدمين في تحديد صفات الضاد، فإن الاختلاف بين الفريقين قد برز بصورة واضحة في العصر الحديث، ففي الوقت الذي حافظ فيه المؤلفون في علم التجويد من المحدثين على عبارات المتقدمين فإن علماء اللغة المتخصصين بدراسة علم الصوت من المحدثين قد حَدَّدُوا الخصائص الصوتية لصوت الضاد بطريقة مختلفة.

وقبل أن أعرض لوصف المتخصصين بعلم الصوت للضاد أُسَجِّلُ ملاحظتين حول

---

(١) الرعاية ص١٨٥.

(٢) الموضح ص ١١٤. النشر ١/ ٢١٩، وينظر: التمهيد (له) ص ٤٢.

(٣) بغية المرتاد ص ١٣٠.

وصف المؤلفين في علم التجويد من المحدثين لوصف الضاد، وهما:

الملاحظة الأولى: أنهم لم يلتفتوا إلى ما أشار إليه المتأخرون من علماء التجويد من تعدد صور نطق الضاد، وصعوبة نطقها بصفاتها التي ذكرها المتقدمون، والتي زالت من الاستعمال في العصر الحديث، واكتفوا بوصف الضاد بما قرَّره سيبويه والعلماء الأوائل[1].

والملاحظة الأخرى: حصول تغيير لعبارة سيبويه في تحديد مخرج الضاد، في بعض الرسائل المؤلفة في التجويد، بشكل يؤدي إلى غموض المعنى وصعوبة تَصَوُّرِ الصوت الذي يُوصَفُ، ويمكن الموازنة بين عبارة سيبويه في تحديد مخرج الضاد، وهي قوله: «من بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد»، وعبارات عدد من المؤلفين المحدثين:

١. الضاد: يخرج من حافة اللسان مما يلي الأضراس[2].

٢. من أول حافته إلى ما يلي الأضراس من الجانبين أو أحدهما ض[3].

٣. إحدى حافتي اللسان وما يحاذيه من الأضراس العليا ويخرج منه الضاد[4].

٤. من أول حافة اللسان إلى ما يحاذي الضرس الضاحك مع ما يلي الأضراس العليا المحاذي لأقصى اللسان[5].

٥. إحدى حافتي اللسان (أي جانبه) مع ما يحاذيها من الأضراس العليا التي أولها الناجذ المسمى بضرس العقل، وآخرها الضاحك المجاور للناب، وهو مخرج الضاد[6].

---

(١) ينظر: مثلاً: أحمد الطويل: فن الترتيل ٢/ ٥٦٤ و ٦٠١، وأحمد خالد شكري وزملاؤه: المنير في التجويد ص ١٠٧ و ١٣٧ و ١٤٢.

(٢) محمد علي خلف الحسيني: إرشاد الإخوان ص ٦٣.

(٣) عزت عبيد الدعاس: فن التجويد ص ٣٨.

(٤) محمد الصادق قمحاوي: البرهان في تجويد القرآن ص ١٦.

(٥) أحمد فروخي: التجويد الواضح ص ٢٨.

(٦) كمال الدين الطائي: رسالة في قواعد التلاوة ص ٦٤.

أما المُحْدَثُون من المؤلفين في علم الصوت الحديث فقد اتجهوا وجهة جديدة في وصف صوت الضاد، تستند إلى أداء مجيدي قراءة القرآن، ومن ثم جاء حديثهم مخالفاً لما عهدناه في كتب علم التجويد القديمة والحديثة، التي أعطت الضاد صفات لا يشاركه فيها غيره، على نحو ما بَيَّنا قبل قليل، وقد أجمع المحدثون على أن الضاد التي وصفها سيبويه، وعلماء العربية والتجويد من بعده لم يبق لها وجود في النطق العربي العامي أو الفصيح، وأنها صارت تُنطق (طاء مجهورة) في بلاد الشام ومصر، وظاء خالصة في العراق ودول الجزيرة العربية، ويشيع على ألسنة قرَّاء القرآن اليوم نطق (الضاد الطائيَّة) وصار هذا النطق مثالاً للنطق العربي الفصيح.

ونظراً لأهمية تقرير هذه الحقيقة، وما قد ينبني عليها من أحكام، أنقل هنا أقوال المشتغلين بعلم الصوت الحديث، مما هو مكتوب بالعربية، حول هذه القضية، وكان المستشرقون قد تنبهوا إلى هذه الحقيقة قبل غيرهم، وأثبتوها في أبحاثهم، وسوف أبدأ بذكر أقوالهم:

١. برجشتراسر: «وأما.. الضاد فهي الآن شديدة عند أكثر أهل المدن، وهي رخوة في الجدول، كما هي الآن عند البدو، ومع ذلك فليس لفظها البدوي الحاضر نفس لفظها العتيق، الضاد العتيقة حرف غريب جداً، غير موجود حسبما أعرف في لغة من اللغات إلا العربية، ولذلك كانوا يكنون عن العرب بالناطقين بالضاد. ويغلب على ظني أن النطق العتيق للضاد لا يوجد الآن عند أحد من العرب...»[١].

٢. أَرْتُور شادِهْ: «إلا أنه [سيبويه] عَدَّ من الرخوة حرفاً خرج منها بعده في كثير من اللهجات العربية، وهو الضاد، فإنها ليست الآن من الرخوة...»[٢].

٣. جان كانتينو: «ومنذ القديم كان هذا الحرف المعقد العسير على النطق عرضة للتغيير... وقد صارت الضاد ظاء في الألسن العربية الدارجة العصرية عادة، واستوت تماماً في الظاءات الأصلية... وأكثر أنواع نطق الضاد في الفصحى شيوعاً هو نطقها كالظاء إذا كان في

---

(١) التطور النحوي للغة العربية ص١٨ - ١٩.

(٢) علم الأصوات عند سيبويه وعندنا ص ٤٤.

لهجة المتكلم حروف ما بين الأسنان، وكالدال المفخمة إذا انعدمت من لهجته تلك الحروف»[1].

٤. هنري فليش: «ولقد كان العرب يتباهَوْنَ بنطقهم الخاص لصوت الضاد،... وقد اختفى هذا الصوت فلم يَعُدْ يُسْمَعُ في العالم العربي، وأصبح بصفة عامة إمَّا صوتاً انفجارياً هو مطبق الدال، وإمَّا صوتاً أسنانياً هو الظاء»[2].

وإذا كان قول المستشرقين في هذه المسألة وحده لا يكفي لاعتباره حقيقة نهائية، عند كثير من دارسي العربية، فإن شهادات وأقوال الباحثين العرب تؤكد ما ذهب إليه المستشرقون، وكثير من هذه الأقوال والشهادات مبنيٌّ على نتائج الدراسات المعملية، وكذلك لم تعد هذه الحقيقة خافية على من تأملها بحواسه وعقله. وسوف أُثبت مقتطفات مما وقفت عليه من تلك الأقوال، لكثرة وسعة ما قيل حول هذه القضية في التراث الصوتي العربي الحديث، مرتبة حسب تاريخ صدور طبعات الكتب التي تضمنتها بشكل عام:

١. د. إبراهيم أنيس: «الضاد التي ننطق بها الآن في مصر لا تختلف عن الدال في شيء، سوى أن الضاد أحد أصوات الإطباق، فعند النطق بها ينطبق اللسان على الحنك الأعلى متخذاً شكلاً مقعراً، كما يرجع إلى الوراء قليلاً. فالضاد الحديثة صوت شديد مجهور يتحرك معه الوتران الصوتيان، ثم ينحبس الهواء عند التقاء طرف اللسان بأصول الثنايا العليا، فإذا انفصل اللسان عن أصول الثنايا سمعنا صوتاً انفجارياً هو الضاد كما ننطق بها في مصر... والذي نستطيع تأكيده هنا هو أن الضاد القديمة قد أصابها بعض التطور حتى صارت إلى ما نعهده لها من نطق في مصر»[3]. «فإذا أتيح لبعضنا الاطلاع على وصف سيبويه لصوت الضاد القديمة تبين لهم أن الضاد التي وصفها سيبويه تختلف عن ضاد المصريين وأهل الشام في أمرين:

أولهما: أن ضاد المصريين شديدة أو انفجارية في حين أن التي وصفها سيبويه رخوة.

---

(١) دروس في علم أصوات العربية ص ٨٦- ٨٧.

(٢) العربية الفصحى ص ٣٧.

(٣) الأصوات اللغوية ص ٤٨- ٤٩.

ثانيهما: أن ضاد المصريين مخرجها من طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا، ولكن التي وصفها سيبويه مخرجها على حسب تعبيره: أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس»[1].

٢. د. تمام حسان: «وهذا صوت أسناني لثوي شديد مجهور مفخم، كما ينطق به قراء القرآن في مصر في وقتنا الحاضر... أما الضاد القديمة فقد وصل إلينا من أوصافها ما يمكن تلخيصه بما يلي... وهذه الأوصاف مجتمعة تشير إلى ضاد غير شبيهة بما ننطقه في الوقت الحاضر»[2].

٣. د. محمود السعران: «والنظير المجهور للطاء هو الضاد، فلا فرق بين الضاد والطاء إلا أن الأول مجهور والثاني مهموس، ولا فرق بين الضاد والدال إلا أن الضاد مطبق والدال لا إطباق فيه»[3].

٤. د. كمال محمد بشر: «الضاد هي النظير المجهور للطاء... فالضاد إذن صوت أسناني – لثوي انفجاري مجهور مفخم (مطبق)، وهذا الوصف الذي أوردناه للضاد يختلف عما ذكره علماء العربية لهذا الصوت في نقطتين أساسيتين، أولاهما تتعلق بموضع النطق، والثانية خاصة بكيفية مرور الهواء عند النطق...»[4].

٥. أ. محمد الأنطاكي: «الضاد: صوت أسناني لثوي شديد مجهور مطبق، هكذا ننطق الضاد اليوم، وهكذا ينطقها المجيدون للقراءة أيضاً، ولكن كتب القراءات تصفها لنا وصفاً مغايراً...»[5].

٦. د. عبد الصبور شاهين: «فقدت الضاد الفصحى مخرجها الجانبي، وصفة الرخاوة

---

(١) المصدر نفسه ص ٥٠-٥١.

(٢) مناهج البحث في اللغة ص ٩٢- ٩٣.

(٣) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص ١٣٠.

(٤) علم اللغة العام / قسم الأصوات ص ١٣٢- ١٣٣.

(٥) الوجيز في فقه اللغة ص ١٧٣.

(الاحتكاكية) فأصبحت صوتاً لثوياً مطبقاً، نظيره المستفل هو الدال»[1].

٧. د. أحمد مختار عمر: «الأسنان واللثة مع طرف اللسان ومُقَدَّمِهِ: ويسمى الصوت حينئذ أسنانياً لثوياً، ويتم في هذا المخرج إنتاج سبعة أصوات تشكل نوعين من الأصوات:

(أ) الدال والتاء والضاد والطاء (انفجارية).

(ب) السين والزاي والصاد (استمرارية).

ويلاحظ.. أن الدال والضاد أختان، ويُفَرِّقُ بينهما ترقيق الأولى وتفخيم الثانية... وأن الضاد والطاء أختان، ويُفَرِّقُ بينهما جهر الأولى وهمس الثانية»[2].

٨. د. رمضان عبد التواب: «... إن الضاد التي ننطقها اليوم في مصر هي المقابل المطبق أو المفخم للدال... أما الضاد القديمة فلا يقاربها شيء من الأصوات، إذ يقول سيبويه: «ولولا الإطباق... لخرجت الضاد من الكلام، لأنه ليس شيء من موضعها غيرها »، وعلى هذا فالضاد التي ننطقها اليوم ليست هي الضاد القديمة التي كانت عند العرب القدماء»[3].

٩. د. حسام سعيد النعيمي: «والضاد التي ننطقها في العراق اليوم وفي عدد من البلاد العربية هي ظاء. أما المصريون وبعض أهل البلاد العربية الأخرى فالضاد عندهم دال مفخمة، أو هي حرف من مخرج الدال مجهور مطبق شديد، يخالف الضاد القديمة في مخرجها وفي صفة الشدة التي فيها، ومع ذلك فهي الصوت الذي نرى الاصطلاح عليه لنطق الضاد اليوم ما دام الرجوع إلى الضاد الفصيحة ليس ممكناً... إن الذي دخله التغيير في أصوات العربية في الفصيح على سبيل القطع هو صوت الضاد القديم»[4].

١٠. د. سعد عبد العزيز مصلوح: «وهذه مخارج الصوامت في العربية الأدبية (كما

---

(١) في التطور اللغوي ص ٢٢٢، وينظر: مالمبرج: علم الأصوات ص ١٢٢- ١٢٣.

(٢) دراسة الصوت اللغوي ص ٢٦٩- ٢٧٠، وينظر ص ٢٩٨- ٣٠٠.

(٣) المدخل إلى علم اللغة ص ٦٤.

(٤) أصوات العربية بين التحول والثبات ص ٣٧- ٣٨.

ينطقها المثقف في القاهرة)... نَصْلُ اللسان مع أصول الأسنان، ومنها مخرج التاء والدال والسين والزاي واللام والنون، كما يخرج منهما أيضاً بتراجع قليل إلى الجزء المحزز من اللثة المفخمات وهي: الطاء والضاد والصاد والراء في بعض صورها»[1].

١١. د. فوزي حسن الشايب: «الضاد من أشهر الأصوات التي تميزت بها العربية... وهناك خلاف بين القدماء والمحدثين بشأن الضاد، خلاف حول الصفة والمخرج... والطاء هي النظير المهموس للضاد، لا فرق بينهما إلا في تذبذب الأوتار الصوتية مع الضاد وسكونها مع الطاء»[2].

١٢. د. سمير شريف استيتية: «الأصوات الوقفية في العربية الفصيحة المعاصرة كما ينطقها قراء القرآن الكريم هي: الباء، التاء، الدال، الضاد، الطاء، الكاف، القاف، والهمزة، وهنا نجد فارقاً بين وصفنا للضاد ووصف أسلافنا لها، فقد وصفوا الضاد الفصيحة بأنها صوت رخو (استمراري) لا وقفي، ولا يصح الافتراض بأنهم أخطأوا في وصف الضاد، إذ إنهم كانوا يميزون بين الأصوات الوقفية والاستمرارية تمييزاً دقيقا»[3].

ويمكن تلخيص ملامح الضاد عند المختصين بدراسة علم الصوت الحديث، من خلال الاستعراض السابق، بما يأتي:

(١) مخرج الضاد الحديثة: من بين طرف اللسان واللثة أو أصول الثنايا العليا، ومن ثم يمكن وصفها بأنها لثوية، أو أسنانية لثوية، بينما كانت الضاد القديمة حافِّيَّة.

(٢) الضاد الحديثة شديدة (انفجارية)، أي أن النَّفَس يُحْبَسُ لحظة في المخرج نتيجة لاستناد طرف اللسان على أصول الثنايا العليا، أو اللثة، ثم إطلاقه، بينما كانت الضاد القديمة رخوة، لا ينحبس النَّفس في مخرجها، وإنما يحدث تضييق يسمح للنَّفَس بالمرور.

---

(١) دراسة السمع والكلام ص ١٧٤.

(٢) محاضرات في اللسانيات ص ١٦٦ - ١٦٨.

(٣) الأصوات اللغوية ص ١٣٣.

(٣) تشترك الضاد الحديثة والضاد القديمة في صفتي الجهر والإطباق.

(٤) انفردت الضاد القديمة بصفة الاستطالة، وعرَّفها بعض علماء التجويد بقوله: «امتداد الصوت من أول حافة اللسان إلى آخرها»[١]، والاستطالة ترتبط بصفة الرخاوة[٢]، وإذا فقدت الضاد الحديثة صفة الرخاوة فإن ذلك يعني فقدانها صفة الاستطالة أيضاً.

فخلاصة صفات الضاد الحديثة أنها صوت لثوي (أو أسناني لثوي)، شديد (انفجاري) مجهور، مطبق.

وأحسب أن على المؤلفين في علم التجويد ملاحظة ذلك في حديثهم عن الضاد، فليس من المقبول علمياً إثبات صفات الضاد القديمة في كتب علم التجويد الحديثة، لأنها لم تعد تنطبق على الضاد التي ينطقها مجيدو قراءة القرآن في زماننا.

ثانياً : الأحكام الصوتية للضاد في التركيب:

إذا انتظم الصوت في التركيب مع غيره من الأصوات لبناء الكلمات والجمل فإنه قد يتأثر بمجاورة غيره من الأصوات، فيفقد بعض صفاته، وقد يؤثر هو في ما يجاوره، وتتحكم في ذلك التأثر والتأثير عوامل متعددة، منها صفات الصوت ذاته، وعلاقته بما جاوره من حيث القرب والبعد في المخرج أو الصفات. وقد بحث علماء العربية وعلماء التجويد الأحكام الصوتية التي تنشأ للأصوات من المجاورة، وحدَّدوا ما يلحق كل صوت من تلك الأحكام، وكان لصوت الضاد أحكام تخصه بناء على خصائصه الصوتية، اعتنى علماء العربية والتجويد ببيانها، لكن تلك الأحكام صارت تحتاج إلى مراجعة بناء على ما أصاب صوت الضاد من تطور في مخرجه وصفاته، وسوف أعرض أحكام الضاد عند علماء التجويد أولاً، ثم أناقش ما يترتب على النطق الحديث من أحكام جديدة ينبغي أن تكون موضع عناية الباحثين في علم التجويد.

---

(١) المرادي: المفيد ص٥١، والمرعشي: جهد المقل ص ١٥٩.

(٢) الداني: التحديد ص ١١٠.

(١) أحكام الضاد عند علماء التجويد:

تتميز الضاد القديمة بصفة الاستطالة، ولا يشاركها في هذه الصفة شيء من الأصوات، وأقرب الأصوات إليها في المخرج صوت اللام، فالضاد من أقصى حافة اللسان، واللام من أدنى الحافة، وأقرب الأصوات إليها في الصفة الظاء التي تشارك الضاد في الرخاوة والجهر والإطباق وتفارقه في الاستطالة، مع ما بينهما من بعد في المخرج[١].

وأشار سيبويه إلى أن الضاد لا تُدْغَمُ في غيرها من الحروف لاستطالتها، وقد تدغم الطاء والتاء والدال فيها[٢]، وذكر الحروف التي لا تدغم في المقاربة وتدغم المقاربة فيها، وهي الميم والراء والطاء والشين، ولم يذكر الضاد معها[٣]، لكن المبرد ذكر الضاد معهن، حيث قال: «ولا تدغم الشين في الجيم البتة، لأن الشين من حروف التفشي... ولها أخوات نَصِلُ ذكرَها بها، يدغم فيهن ما جاورهن، ولا يدغمن في شيء من تلك الحروف، منها الضاد والميم والفاء والراء»[٤]. قال نصر بن علي الشيرازي (ت ٥٦٥ هـ): «ومنها ما لا يدغم في مقاربه، ويدغم مقاربه فيه، وهو أربعة أحرفٍ: الميم والراء والفاء والشين، ويجمعها قولك مشفر، وقد أُلحق بها الضاد أيضاً فصارت خمسة...»[٥].

وذكر الداني (ت ٤٤٤ هـ) حروف الصفير مع الحروف الخمسة[٦]، حيث قال: «وجملة الحروف التي تمتنع من الإدغام لزيادة صوتها ثمانية أحرف، وقد جمعتها في قولك: فزم ضرس شص: الشين والضاد والراء والصاد والسين والزاء والميم والفاء، فأما الشين فمن أجل تَفَشِّيَها، وأما الضاد فلاستطالتها، وأما الراء فلتكريرها، وأما الصاد والسين والزاي فلصفيرهن، وأما

---

(١) ينظر: مكي: الرعاية ص ١٣٤ و ١٨٤، والمرادي: المفيد ص ٩١- ٩٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٦٥- ٤٦٦.

(٣) الكتاب ٤/ ٤٤٧.

(٤) المقتضب ١/ ٢١١- ٢١٢.

(٥) الموضح ١/ ٢٠٠.

(٦) ذكر الرضي مع الخمسة حرفي اللين: الواو والياء (ينظر: شرح الشافية ٣/ ٢٧٠)

الميم فلغنتها، وأما الفاء فلتفشِّيها»[1]، وقال ابن الباذش (ت ٥٤٠ هـ): «والمزايا التي لا تذهب للإدغام خمسة، وهي: الاستطالة والتفشِّي والتكرير والصفير والغنة»[2].

وقد اعتنى علماء التجويد بنطق الضاد ونَبَّهوا على ضرورة إظهارها والحذر من سبق اللسان إلى إدغامها في الأصوات القريبة منها في الصفة أو المخرج، وذلك بناء على تميزها في المخرج، وانفرادها بصفة الاستطالة، فقال مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ): «فلا بد للقارئ المجود أن يلفظ بالضاد مفخمةً مستعليةً مستطيلةً... وإذا أتى بعد الضاد حرف إطباق وجب التحفظ بلفظ الضاد لئلا يسبق اللسان إلى ما هو أخفُّ عليه، وهو الإدغام، نحو: ﴿ فَمَنِ اضْطُرَّ﴾ [البقرة ١٧٣]، و ﴿أَنْقَضَ ظَهْرَكَ ﴾ [الشرح ٣]، و ﴿ اضْطُرِرْتُم إليه﴾ [الأنعام ١١٩]، ﴿ ثُمَّ أَضْطَرُّهُ ﴾ [البقرة ١٢٦] وشبهه، يُبَيِّنُ فيه الضاد على حقها، وإن غفل عن ذلك اندغمت في الطاء، لاجتماعهما في الصفات والقوة، مع قرب المخـــارج ... وإذا سكنت الضاد وأتت بعدها تاءٌ وجب التحفظ ببيان الضاد لئلا تندغم في التاء لسكونها ورخاوتها وشدة التاء، نحو: ﴿عَرَّضْتُمْ ﴾ [البقرة ٢٣٥]، و ﴿ فَرَضْتُمْ ﴾ [البقرة ٢٣٧]، و ﴿قَبَضْتُ ﴾ [طه ٩٦]، و﴿خُضْتُمْ﴾ [التوبة ٦٩] وشبهه، فقِسْ عليه ما شابهه»[3].

وقال أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ): «وهو حرف مستطيل، مجهور، مطبق، مستعلٍ، فينبغي للقراء أن يُلَخِّصوُا لفظه، ويُنْعِموا بيانه، فإن التقى بتاء تُوُصِّلَ إلى إظهاره بتُؤَدَةٍ ويُسْرٍ... وكذا إن التقى بطاء أو جيم أو نون أو لام أو راء...»[4].

وحافظت كتب التجويد القديمة والحديثة على ذكر صفات الضاد القديمة، والتحذير من

---

(١) الإدغام الكبير ص ٤٢.

(٢) الإقناع ١/ ١٨٨.

(٣) الرعاية ص ١٨٤ - ١٨٧.

(٤) التحديد ص ١٦١، وينظر: عبد الوهاب القرطبي: الموضح ص ١٦٢، والمرادي: المفيد ص ٩٥- ٩٦، وابن الجزري: التمهيد ص ١٤١- ١٤٢. ونقل الداني في كتابه (الإدغام الكبير ص ٧٦) بعض الروايات التي ورد فيها إدغام الضاد في الشين والذال، لكنه قال: «وليس العمل على ذلك لاستطالة الضاد».

أن تتأثر بمجاورة غيرها من الأصوات القريبة منها في المخرج أو الصفة[1]، على الرغم من أن قُراء القرآن ينطقونها اليوم شديدة، قد فقدت صفة (الاستطالة) المرتبطة بالرخاوة، ويخرجونها من مخرج الطاء والتاء والدال، وهو ما يدعو إلى معاملتها معاملة هذه الأصوات في الإظهار والإدغام، لكن القراء حين ينطقونها قبل الطاء أو التاء فإنهم يحرصون على إظهارها استجابة لما هو مُدَوَّنٌ في كتب التجويد، ومحافظة على رسوم الرواية[2]، وهذا أمر تجب مراجعته والتأمل فيه، وهو موضوع الفقرة الآتية من البحث.

(٢) أحكام الضاد المترتبة على النطق المعاصر:

يترتب على القول بأن الضاد التي ينطقها مجيدو قراءة القرآن اليوم تخرج من طرف اللسان بينه وبين أصول الثنايا، مع الطاء والدال والتاء، وأنها تنطق شديدة، لا رخاوة فيها ولا استطالة – أحكامٌ صوتيةٌ جديدةٌ، بعد أن زال الحاجز الذي كان يمنع الضاد من التأثر بالأصوات المقاربة لها، وهو صفة الاستطالة.

ولعل بعض أهل الأداء وبعض المشتغلين بعلم التجويد يشككون في صحة النطق الحديث للضاد، ويحتجون ببعض صور النطق المتكلف الذي يجري على ألسنة بعض القراء، ويقوم على وضع طرف اللسان في أحد جانبي الفم عند نطق الضـاد، ويغفلون عن أن الضاد القديمة حافية (جانبية) وهي رخوة وليست شديدة، وإنما تنبني الأحكام على النطق الغالب على ألسنة جمهور القراء، ولَمَّا كان قرَّاء القرآن من المصريين يحتلون موقع الريادة في العالم الإسلامي في العقود الأخيرة، سواء في احتراف قراءة القرآن أم في التدريس في معاهد الإقراء، وهم ينطقون الضاد طاء مجهورة، أو دالاً مطبقة، فإن تأثيرهم كان كبيراً في ترسيخ هذا النطق في العالم العربي

---

(١) ينظر: أحمد الطويل فن الترتيل ٢/ ٦٣٢.

(٢) أَنْصَتُّ إلى قراءات صوتية مسجلة لعدد من القراء المشهورين ووجدت أنهم ينطقون الضاد شديدة من مخرج الطاء والدال والتاء، ولكنهم يحرصون على المحافظة على أحكامها الصوتية القديمة على الرغم مما في ذلك من المشقة ومخالفة قوانين الإدغام المقررة في كتب علماء العربية وكتب علم التجويد. وسوف أناقش هذه القضية في الصفحات الآتية من هذا البحث.

والإسلامي، فصار نطق الضاد شديدةً من مخرج الطاء والدال والتاء هو النطق الفصيح الذي يجري على ألسنة جمهور قراء القرآن.

وإذا كان صوت الضاد اليوم من مخرج التاء والدال والطاء، وأنه يشاركها في الشِّدَّةِ، ويشارك الدال في الجهر، والطاء في الإطباق، وأنه فَقَدَ صفة الاستطالة، فإن ذلك يستدعي مراجعة أحكام الضاد، لتتوافق مع صفاته الجديدة، وقد لاحظت أن أكثر قراء القرآن المعاصرين يحرصون على إظهار الضاد قبل الطاء والتاء، بناء على تأكيد علماء التجويد في كتبهم، وهم يفعلون ذلك بمشقة ظاهرة.

وتتلخص القضايا المتعلقة بنطق الضاد التي تحتاج إلى إعادة النظر فيها، بناء على النطق المعاصر، في أمرين:

١. حكم قلقلة الضاد:

القلقلة صُوَيْتٌ أو نبرة تتبع عدداً من الحروف إذا وُقِفَ عليها أو كانت ساكنة، وكان سيبويه قد أشار إلى هذه الصفة وذكر من حروفها: القاف والجيم والطاء والدال والباء[١]. وتابعه علماء العربية والتجويد في بحثها[٢]، ولست بصدد تتبع كل ماله علاقة بموضوع هذه الصفة، وإنما القصد ملاحظة انطباق شروطها على صوت الضاد المنطوقة في زماننا، فإن علماء العربية والتجويد لاحظوا أن أصوات القلقلة تجمع بين الشدة والجهر، وجعلوا ذلك شرطاً لحصولها في الحرف[٣]. ولا شك في أن الطاء والقاف اليوم لم تَعُدْ مجهورةً في النطق الفصيح المعاصر،وذلك يعني أنهما فقدا شرطاً من شروط القلقلة، لكن قراء القرآن في زماننا وناطقي العربية يحرصون على إظهار قلقلتهما، وكأن الإطباق في الطاء، والاستعلاء في القاف قد قوَّى صفة القلقلة فيهما، على الرغم من فقدانهما صفة الجهر، وهذا الموضوع مما يجب إعادة النظر فيه في كتب علم التجويد، ولكنه ليس مما نقصد الحديث عنه الآن.

---

(١) الكتاب ٤/ ١٧٤.

(٢) ينظر: الداني: التحديد ص ١٠٩، ومكي: الرعاية ص ١٢٤، والمرعشي: جهد المقل ص ١٤٧.

(٣) ينظر: المرادي: المفيد ص ٤٩، والمرعشي: جهد المقل ص ٤٨، ومحمد مكي نصر: نهاية القول المفيد ص ٥٤.

وتَجْمَعُ الضادُ الحديثة صفتي الشدة والجهر مثل الباء والدال والجيم، بالإضافة إلى صفة الإطباق التي تشارك فيها الطاء، وهو ما يجعل صفة القلقلة لازمة للضاد، لكن كتب التجويد تحصر القلقلة في حروف (قطب جد)، والمتأمل لنطق مجيدي التلاوة يجد ملامح القلقلة ظاهرة في نطقهم الضاد الساكنة في الوقف وغيره، ولكن عدم إدراج الضاد ضمن أصوات القلقة يجعل القارئ يحرص على إخفائها.

ومما يُقَوِّي القول بلزوم القلقلة لصوت الضاد اليوم ما يذهب إليه كثير من الدارسين المحدثين من أن الضاد المعاصرة، هي طاء مجهورة، ولَمَّا كانت الطاء عند علماء العربية والتجويد المتقدمين صوتاً مجهوراً وكانت من أصوات القلقلة، فإن ذلك ينسحب على الضاد المعاصرة لاتصافها بصفات الطاء القديمة كلها[1].

وكان علماء القراءة يقولون: القراءة سُنَّةٌ، وأنه لا اجتهاد فيها ولا قياس، لكن يمكن استثناء القول بقلقلة الضاد من تلك القاعدة، لِما قام من الدلائل على وجوبها، ويمكن التأمل في الآيات الكريمة الآتية وملاحظة القلقلة في الطاء وإمكانية حصولها في الضاد:

﴿فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ﴾ [فصلت ٥١]

﴿واللهُ مِن ورائِهِمْ مُحِيطٌ﴾ [البروج ٢٠]

﴿فقلنا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا﴾ [البقرة ٧٣]

﴿أوِ اطْرَحُوهُ أرْضاً﴾ [يوسف ٩]

والأمثلة كثيرة، وإذا صَحَّ هذا، ولَقِيَ تأييد علماء القراءة والتجويد، فإنه يمكن عقد دراسة مستقلة عن (قلقلة الضاد) تشمل جميع الأمثلة القرآنية لتأكيد الظاهرة وبيان أثر موقع الضاد وما يجاوره من أصوات على قوة القلقلة وضعفها.

ثم إذا صَحَّ ما عَرَضْتُهُ هنا فإن ذلك يستدعي أيضاً إعادة النظر في العبارة التي تجمع

---

(١) ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص ٦٣، وكمال محمد بشر: الأصوات ص ١٣١، وسمير شريف استيتية: الأصوات اللغوية ص ١١٠- ١١٢.

حروف القلقلة، وهي (قطب جهد) بإضافة صوت الضاد إليها، ومثل ذلك إعادة النظر في العبارة التي تجمع الحروف المهموسة، وهي (سكت فحثه شخص)، وذلك بإضافة القاف والطاء إليها.

٢. حكم إدغام الضاد:

الإدغام هو أن يلتقي صوتان متقاربان، والأول منهما ساكن، فيُقْلَبَ الأول إلى مثل الصوت الثاني، ويُنطق بهما برفعة واحدة، وللإدغام ضوابطُ وأحكامٌ بَيَّنها علماء العربية والتجويد، لا يتسع المقام لذكرها، ولا حاجة للدخول في تفصيلاتها، ويعنينا منها ما يوضح ما نزعمه من احتمال دخول الضاد الحديثة في الأصوات التي تدغم في المقاربة لها. قال ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) عن الإدغام: «وسَبَبُهُ التماثل والتجانس والتقارب... فالتماثل أن يَتَّفِقَا مخرجاً وصفة، كالباء في الباء، والتاء في التاء وسائر المتماثلين. والتجانس أن يتفقا مخرجاً ويختلفا صفة، كالذال في الثاء، والثاء في الظاء، والتاء في الدال. والتقارب أن يتقاربا مخرجاً أو صفة أو مخرجاً وصفة...»[١].

وتغيَّرت علاقة صوت الضاد مع غيره من الأصوات بتغير مخرجه، وبعض صفاته، ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول الآتي الذين يُبَيِّنُ مخارج أصوات اللسان حسب ترتيب سيبويه، وموقع الضاد فيها حسب النطق القديم والحديث[٢]:

ت	النطق القديم للضاد	النطق الحديث للضاد
١.	ظ ذ ث	ظ ذ ث
٢.	ز س ص	ز س ص
٣.	ط د ت	ط د ت [ض]
٤.	ر	ر
٥.	ن	ن

(١) النشر ١/ ٢٧٨.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٣٣.

٦.	ل	ل
٧.	ض	-
٨.	ج ش ي	ج ش ي
٩.	ك	ك
١٠.	ق	ق

إن موقع الضاد الحديثة من آلة النطق، وفقدانها صفة الاستطالة جعلت إدغامها في الأصوات التي تشاركها في المخرج وهي (ط د ت) أمراً ممكناً إن لم يكن واجباً، لأن الإدغام بين الأصوات المتجانسة واجب، و «إن إظهاره خروج من كلام العرب»[١].

وعلماء القراءة والتجويد مجمعون على إدغام الدال في التاء في مثل قوله تعالى[٢]:

﴿قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة ٢٥٦].

﴿لَقَد تَّابَ اللهُ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [التوبة ١١٧].

﴿وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُواْ﴾ [البقرة ٢٣٣].

﴿ولا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ﴾ [الكافرون ٤].

وكذلك هم مجمعون على إدغام التاء في الدال في مثل:

﴿قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا﴾ [يونس ٨٩].

﴿فَلَمَّا أَثْقَلَت دَّعَوَا اللهَ رَبَّهُمَا﴾ [الأعراف ١٨٩].

وعلى إدغام التاء في الطاء في مثل:

﴿ وَدَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران ٦٩].

﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران ٧٢].

---

(١) ابن مجاهد: السبعة ص ١١٥.

(٢) ينظر: المرعشي: جهد المقل ص ١٨٨ - ١٨٩، والدراسات الصوتية ص ٣٥٠- ٣٦٠.

﴿فَآمَنَت طَّائِفَةٌ مِّن بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ [الصف ١٤].

وكذلك هم مجمعون على إدغام الطاء في التاء إدغاماً ناقصاً تبقى معه صفة الإطباق في الطاء، في مثل قوله تعالى:

﴿فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ﴾ [النمل ٢٢].

﴿لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ ﴾ [المائدة ٢٨].

﴿يَا حَسْرَتَى علَى مَا فَرَّطتُ ﴾ [الزمر ٥٦].

﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾ [يوسف ٨٠].

ولدينا أمثلة قرآنية كثيرة اجتمعت فيها الضاد مع واحد من الأصوات التي تشاركها في المخرج، وهي الطاء والدال والتاء، والقياس يقتضي الإدغام، لكن المُنْصِتَ إلى أداء القراء المعاصرين يجدهم يحرصون على إظهار الضاد في مثل هذه الحالة، ولا يتأتى لهم ذلك إلا بمشقة لقرب ما بينها وبين هذه الأصوات، والإظهار في مثل هذه الحالة خلاف كلام العرب، كما يقول شيخ القراء ابن مجاهد.

فمن أمثلة التقاء الدال الساكنة بالضاد قوله تعالى:

﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ ﴾ [الروم ٥٨، الزمر ٢٧].

﴿فَقَدْ ضَلَّ ضَلاَلاً بَعِيداً ﴾ [النساء ١٣٦].

﴿وَلَقَدْ ضَلَّ قَبْلَهُمْ أَكْثَرُ الأَوَّلِينَ ﴾ [الصافات ٧١].

﴿وَرَأَواْ أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّواْ ﴾ [الأعراف ١٤٩].

ومن أمثلة التقاء الضاد الساكنة بالطاء قوله تعالى:

﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ ﴾ [البقرة ١٧٣، الأنعام ١٤٥، النحل ١١٥].

﴿فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ ﴾ [المائدة ٣].

﴿إِلاَّ مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ [الأنعام ١١٩].

﴿ثُمَّ نَضْطَرُّهُمْ إِلَى عَذَابِ النار ﴾ [البقرة ١٢٦].

﴿أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ [النمل ٦٢].

ومن أمثلة التقاء الضاد الساكنة بالتاء قوله تعالى:

﴿وَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ﴾ [البقرة ٢٣٥].

﴿فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ [الإسراء ٦٧].

﴿فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ﴾ [البقرة ١٩٨].

﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور ١٤].

﴿وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [البقرة ٢٣٧].

﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُواْ﴾ [التوبة ٦٩].

﴿وَأَقْرَضْتُمُ اللهَ قَرْضاً حَسَنا﴾ [المائدة ١٢].

إن هذه الأمثلة وما أشبهها عُومِلَتْ في رسم المصحف على أنها من حالات الإظهار، ووُضِعَ على الحرف الأول منها علامة السكون، وجُرِّدَ الحرف الثاني من علامة التشديد، بينما جُرِّدَ الحرف الأول من علامة السكون ووُضِعَ على الحرف الثاني علامة التشديد في الأمثلة الخاصة بالإدغام في الحروف الثلاثة (الطاء والدال والتاء) التي نقلناها أوَّلاً، علامةً على حصول الإدغام.

إن النطق المعاصر لصوت الضاد في قراءة القرآن، وما توجبه قوانين الإدغام في العربية يستدعي من المهتمين بالتجويد والأداء القرآني مراجعة حكم الضاد في الأمثلة السابقة، فالراجح، في ما يبدو لي، شمولها بحكم الإدغام، ويمكن الموازنة بين الأمثلة الآتية للتأكد من التشابه بين حالة إدغام الطاء والدال والتاء وحالة الضاد:

الحالة	الأمثلة	الحكم الفعلي أو المقترح
د + ت	(قد تبين)، (عبدتم)	إدغام تام
ت + د	(أجيبت دعوتكما)، (أثقلت دعوا)	إدغام تام
ت + ط	(ودت طائفة)، (وقالت طائفة)	إدغام تام
ط + ت	(أحطت)، (فرطتم)	إدغام ناقص
د + ض	(ولقد ضربنا)، (فقد ضل)	إدغام تام
ض + ط	(فمن اضطر)، (المضطَّر)	إدغام تام
ض + ت	(أفضتم)، (فرضتم)	إدغام ناقص

إن إقرار العلاقة الجديدة بين الضاد والأصوات التي تشاركها في المخرج، وهي الطاء والدال والتاء، تترتب عليه بعض الأحكام منها:

(١) أحكام صوتية، وهي الأخذ بإدغام الضاد في الأصوات الثلاثة، وإدغامها فيها، ففي مثل (فقد ضَلَّ) تذهب قلقلة الدال، وتقلب ضاداً وتدغم في الضاد بعدها، وفي مثل (اضطره) تقلب الضاد طاء وتدغم في الطاء بعدها، وفي مثل (فرضتم) تدغم الضاد في التاء إدغاماً ناقصاً لبقاء صفة الإطباق في الضاد، مثل إدغام الطاء في (فرطتم) سواء بسواء.

(٢) أحكام كتابية، وتتلخص في حذف علامة السكون من الحرف الأول، في الأمثلة السابقة الخاصة بالضاد، ووضع علامة التشديد على الحرف الثاني، فالضبط الحالي في المصحف في مثل (فقدْ ضَلَّ) يصير: (فَقَد ضَّلَ) وهكذا في بقية الأمثلة.

إنني لا أدعو إلى الأخذ الفوري بهذين الحكمين، ولكني أدعو المهتمين بالموضوع للتفكير في ما عرضته حول أحكام الضاد، ثم ليكون لهم رأي فيه قبولاً، أو رفضاً، بالاستناد إلى حقائق العلم، وموجبات الرواية.

خاتمة

إنَّ دعوتي إلى تجديد علم التجويد ليست وليدة اليوم، ولكنها جاءت بعد سلسلة من الأعمال العلمية التي قمت بها في مجال علم الصوت الحديث، وفي مجال علم التجويد: بحثاً، وتحقيقاً، وتأليفاً. وقد انتهيت من تلك الرحلة التي امتدت أكثر من ربع قرن إلى قناعة تامة بعدد من الحقائق، منها:

(١) إن كتب علم التجويد المؤلفة في العصر الحديث لا تمثل علم التجويد كما كان في المؤلفات الجامعة الأولى، كما أن علم التجويد في مؤلفاته القديمة والحديثة به حاجة إلى المراجعة في ضوء ما حققه علم الصوت الحديث بالاعتماد على الأجهزة الصوتية المتقدمة.

(٢) إن طرق دراسة علم التجويد والكتب المعتمدة في التدريس لا تصل الدارس بما حققه علم الصوت من تقدُّم، ومن ثم فإن هناك فجوةً بين دارسي علم التجويد والمهتمين به وبين كتب علم الصوت الحديث، وهذه ظاهرة سلبية لا تليق بأهل القرآن، وعليهم العمل على تداركها.

(٣) هناك عدد من الموضوعات المقررة في كتب علم التجويد القديمة والحديثة لم تعد تتوافق مع حقائق العلم، وعلى المشتغلين بهذا العلم مراجعتها، وجمع كلمتهم حولها.

(٤) إنني أحسب أن هناك حاجة لتأسيس مراكز أو جمعيات علمية تعنى بعلم الصوت الحديث وعلم التجويد معاً، أو تطوير المؤسسات القائمة فعلاً والمعنية بهذا الموضوع، لتستوعب منجزات علم الصوت ولا بد أن يسهم في هذه المراكز باحثون في عدد من التخصصات العلمية، وأذكر منهم:

١. أهل اللغة، المتخصصون بعلم الصوت اللغوي.

٢. أهل الأداء، المتخصصون بعلم التجويد والقراءات.

٣. أهل الطب، المتخصصون بالأنف والأذن والحنجرة وتشريحها.

٤. المتخصصون بفيزياء الصوت.

٥. المتخصصون بهندسة الالكترونيات.

وقد تكون هناك طوائف أخرى من العلماء يمكن أن يكون لهم إسهام مفيد في تجديد دراسة علم التجويد.

(٥) وفي الختام، فإنني أعتذر إلى القراء من التصدي لهذا الموضوع الخطير، وغيري من أهل الأداء أعلم مني بعلم القراءات وروايتها، وغيري من أهل اللغة أعلم مني بعلم الأصوات اللغوية وأجهزة دراسته الحديثة ومختبراته، ومصادره في لغاتها الأصلية، ولكني أدركت ما بين الفريقين من فجوة وأردت التذكير بما يمكن أن يحققه التقاء علم الصوت بكل معطياته الحديثة بعلم التجويد بكل تراثه العلمي، وقد لمست شيئاً من ثمار ذلك الالتقاء في ما تيسر لي كتابته في علم الأصوات وعلم التجويد.

(٦) وأخيراً فإنني أرجو من القارئ ألا يفهم مما ورد في هذا البحث الحَطَّ من جهود علماء القراءة والتجويد المتقدمين والمعاصرين، فبفضل جهود هؤلاء وأولئك نقرأ القرآن الكريم اليوم غضاً كما أُنزل والحمد لله، ونتكلم العربية فصيحة كما كانت منذ مئات السنين، وهذه حقيقة يزدان بها تاريخ العربية وتاريخ القرآن، فجزاهم الله تعالى خير الجزاء، وأسأله النفع بما كتبته، والتجاوز عما فيه من خطأ وتقصير، فإن قصدي خدمة القرآن وعلومه، وهو أعلم بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر

١. إبراهيم أنيس (دكتور): الأصوات اللغوية، ط٤، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧١ م.

٢. ابن الأثير (علي بن محمد): اللباب في تهذيب الأنساب، مكتبة المثنى، بغداد.

٣. أحمد بن أحمد بن محمد الطويل (الشيخ): فن الترتيل وعلومه، ط ١، مُجَمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩ م.

٤. الحافظ أحمد بن الحسين البيهقي: الأسماء والصفات، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

٥. أحمد خالد شكري (دكتور) وزملاؤه (وعددهم ٨): المنير في أحكام التجويد، ط ٥، جمعية المحافظة على القرآن الكريم، عمان ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م.

٦. أحمد فروخي: التجويد الواضح، الجزائر ١٩٧٢ م.

٧. أحمد محمد فارس (الشيخ): إحكام أحكام تجويد حروف القرآن الكريم، دار الرضوان، حلب ٢٠٠٣ م.

٨. أحمد محمد قدُّور (دكتور): أصالة علم الأصوات عند الخليل من خلال مقدمة كتاب العين، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

٩. أحمد مختار عمر (دكتور): دراسة الصوت اللغوي، ط ١، عالم الكتب ١٣٩٦ هـ = ١٩٧٦ م.

١٠. إخوان الصفا: رسائل إخوان الصفا، دار صادر، بيروت ١٣٧٦هـ = ١٩٥٧م.

١١. الأزهري (أبو المنصور محمد بن أحمد): تهذيب اللغة، ج١، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.

١٢. الاستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن): شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق

محمد الزفزاف وآخرين، مطبعة حجازي، القاهرة.

١٣. الأندرابي (أحمد بن أبي عمر): الإيضاح في القراءات، تحقيق منى عدنان غني، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للبنات – جامعة تكريت ٢٠٠٢م.

١٤. ابن الباذش (أحمد بن علي): الإقناع في القراءات السبع، ط ١، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، دار الفكر، دمشق ١٤٠٣ هـ.

١٥. برجشتراسر (مستشرق ألماني): التطور النحوي للغة العربية، أخرجه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م.

١٦. بسام عشمه وعميد روفائيل: علم التشريح السريري (الرأس والعنق)، ط١، دار المعاجم، دمشق ١٤١٨هـ= ١٩٩٧م [وهو ترجمة عن كتاب باللغة الانكليزية].

١٧. البرلوي (أحمد بن عبد اللطيف): الدر النضيد في المسائل المتعلقة بالتجويد، مؤسسة قرطبة، القاهرة ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٦م.

١٨. ابن البناء (الحسن بن أحمد): بيان العيوب التي يجب أن يجتنبها القراء، ط ١، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان ١٤٢١ هـ = ٢٠٠١ م.

١٩. بوش (ف): أساسيات الفيزياء، ترجمة د. سعيد الجزيري، ود. محمد أمين سليمان، ط٣، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٨م.

٢٠. التاذفي (محمد بن إبراهيم الحلبي): الفوائد السرية في شرح المقدمة الجزرية، رسالة ماجستير، تحقيق ساهرة حمادة سالم، كلية التربية – جامعة تكريت ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

٢١. تمام حسان (دكتور):

أ. العربية معناها ومبناها، القاهرة ١٩٧٣ م.

ب. مناهج البحث في اللغة، ط ٢، دار الثقافة، الدار البيضاء ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م.

٢٢. جان كانتينو (مستشرق فرنسي): دروس في علم أصوات العربية، ترجمة صالح القرمادي، تونس ١٩٦٦ م.

٢٣. ابن الجزري (أبو الخير محمد بن محمد):

أ. التمهيد في علم التجويد، تحقيق غانم قدوري الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٦ م.

ب. غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق برجشتراسر، مكتبة الخانجي بمصر ١٣٥١ هـ = ١٩٣٢ م.

ج. النشر في القراءات العشر، المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

د.منظومة المقدمة في ما على قارئه أن يعلمه، تحقيق د. أيمن رشدي سويد، دار الإصلاح، دمشق ٢٠٠٦م.

٢٤. ابن جني (أبو الفتح عثمان): سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٧٤هـ = ١٩٥٤م.

٢٥. الجواليقي (أبو منصور موهوب بن أحمد): المعرَّب من الكلام الأعجمي، تحقيق أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.

٢٦. جورج مونين: تاريخ علم اللغة، ترجمة د. بدر الدين القاسم، مطبعة جامعة دمشق ١٣٩٢ هـ = ١٩٧٢ م.

٢٧. ابن الحاجب (عثمان بن عمر): الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد ١٩٨٣م.

٢٨. حاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله): كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، إستانبول ١٩٤١م.

٢٩. حسام سعيد النعيمي (دكتور): أصوات العربية بين التحول والثبات، جامعة بغداد، بيت الحكمة ١٩٨٩ م.

٣٠. حسن بن إسماعيل الدَّرْكَزَلِّي الحبَّار: خلاصة العجالة في بيان مراد الرسالة في علم التجويد، تحقيق خلف حسين صالح، أُطروحة دكتوراه، كلية التربية للبنات ـ جامعة تكريت ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

٣١. حسني شيخ عثمان:

أ. أصول تدريس التجويد، ط١، دار طيبة الخضراء، مكة المكرمة، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

ب. حق التلاوة، طبعة مزيدة ومنقحة، جهينة للنشر والتوزيع، عمان ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.

٣٢. الحلبي (أبو الطيب عبد الواحد بن علي): مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.

٣٣. حلمي خليل (دكتور): التفكير الصوتي عند الخليل، ط١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٨م.

٣٤. أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف): ارتشاف الضرب من لسان العرب، ط ١، تحقيق د. مصطفى أحمد النماس، القاهرة ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م.

٣٥. خالد الأزهري (الشيخ): الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية، بتصحيح الشيخ محمد الضياع،مكتبة ومص\طبعة محمد علي صبيح • بميدان الأزهر.

٣٦. الخليل بن أحمد: كتاب العين، تحقيق د. مهدي المخرومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

٣٧. خير الدين الزركلي: الأعلام، ط٥، دار العلم للملايين، بيروت١٩٨٠م.

٣٨. الداني (أبو عمرو عثمان بن سعيد):

أ. الإدغام الكبير في القرآن الكريم، ط ١، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م.

ب. التحديد في الإتقان والتجويد، ط ٢، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان ١٩٩٩ م = ١٤٢٠ هـ.

ج. الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات، تحقيق محمد بن جقمان الجزائري، دار المغني، الرياض ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

د. التيسير في القراءات السبع، تحقيق أوتو برتزل، استانبول ١٩٣٠م.

هـ. جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، تحقيق محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.

و. فهرست تصانيف الإمام أبي عمرو الداني، تحقيق غانم قدوري الحمد، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

ز. المفردات السبع، تحقيق علي توفيق النحاس، دار الصحابة للتراث، طنطا،١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.

ح. مفردة يعقوب، تحقيق د. حسين بن محمد العواجي، كنوز إشبيليا للنشر، الرياض ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.

٣٨. ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن): جمهرة اللغة، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٧م.

٣٩. الذهبي (محمد بن أحمد): معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تحقيق د. طيار آلتي قولاج، إستانبول ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.

٤٠. الرازي (فخر الدين محمد بن عمر): التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

٤١. الراغب الأصفهاني (الحسين بن محمد): المفردات في غريب القرآن، تحقيق محمد خليل عيتاني، دار المعرفة، بيروت ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

٤٢. رشيد عبد الرحمن العبيدي (دكتور): معجم الصوتيات، ديوان الوقف السني، بغداد، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

٤٣. رمضان عبد التواب (دكتور): المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ط ١، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٢م.

٤٤. ريتشارد سنل (دكتور): التشريح السريري لطلبة الطب، ترجمة الدكتور محمد أحمد سليمان، مراجعة الدكتور أحمد ذياب، المركز العربي للوثائق والمطبوعات الصحية، الكويت

١٩٩٨م.

٤٥. الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن): طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٧٣م.

٤٦. الزجاج (إبراهيم بن السري): إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق إبراهيم الأنباري، دار الكتب اللبناني، بيروت (مؤلفه: أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي ت ٥٤٣هـ).

٤٧. الزجاجي (عبد الرحمن بن إسحاق): كتاب الجمل في النحو، ط٤، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – دار الأمل، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

٤٨. الزركلي (خير الدين): الأعلام، ط ٥، دار العلم للملايين ١٩٨٠ م.

٤٩. زكريا الأنصاري (الشيخ): الدقائق المحكمة في شرح المقدمة، مكتبة الإرشاد، صنعاء ١٤١١ هـ = ١٩٩٠ م.

٥٠. الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر): المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق د. علي بو ملحم، مكتبة دار الهلال، بيروت ١٩٩٣م.

٥١. السجاوندي (محمد بن طيفور): كتاب الوقف والابتداء، تحقيق د. محسن هاشم درويش، دار المناهج، عمان ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

٥٢. السخاوي (علي بن محمد علم الدين): فتح الوصيد في شرح القصيد، ط١، تحقيق جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

٥٣. ابن السراج (محمد بن السري):

أ. الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

ب. الموجز في النحو، تحقيق د. مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي، مؤسسة أ. بدران، بيروت ١٣٨٥هـ = ١٩٦٥م.

٥٤. سعد عبد العزيز مصلوح (دكتور): دراسة السمع والكلام، عالم الكتب، القاهرة ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠ م.

٥٥. السعيدي (علي بن جعفر): رسالتان في تجويد القرآن (١. التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي ٢. اختلاف القراء في اللام والنون) تحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠ م.

٥٦. السكاكي (يوسف بن محمد): مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

٥٧. سليمان حسن العاني (دكتور): التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ترجمة د٠ ياسر الملاح، ط١، جدة ١٤٠٣هـ =١٩٨٣م.

٥٨. السمرقندي (محمد بن محمود): روح المريد في شرح العقد الفريد، تحقيق إبراهيم عواد إبراهيم، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، بغداد ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

٥٩. سمير شريف أستينية (دكتور): الأصوات اللغوية، دار وائل للنشر، ط١، عمان ٢٠٠٣م.

٦٠. سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان): الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة.

٦١. السيرافي (الحسن بن عبد الله): أخبار النحويين البصريين، نشره: فريتس كرنكو، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٣٦م.

٦٢. ابن سينا (أبو علي الحسين بن عبد الله): أسباب حدوث الحروف، تفليس ١٩٦٦م.

٦٣. السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر): الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة المشهد الحسيني، القاهرة ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.

٦٤. شادِه (أرتور – مستشرق ألماني): علم الأصوات عند سيبويه وعندنا، إخراج صبيح التميمي، ط ١، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠ م.

٦٥. الشاطبي (القاسم بن فيره): حرز الأماني ووجه التهاني، ط٤، ضبطه: محمد تميم الزعبي، دار الغوثاني، دمشق ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.

٦٦. أبو شامة (عبد الرحمن بن إسماعيل): إبراز المعاني من حرز الأمامي في القراءات

السبع، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٧. شريح بن محمد الرعيني: نهاية الإتقان في تجويد القرآن، مخطوط في مكتبة الجمعية الملكية الأسيوية، كلكتا، رقم (٧٩٥)، مصورة الدكتور حازم سعيد حيدر.

٦٨. الشريف الجرجاني (علي بن محمد): شرح المواقف لعضد الدين الإيجي، مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٥هـ =١٩٠٧م.

٦٩. الشهرزوري (المبارك بن الحسن): المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، تحقيق عثمان غزال، دار الحديث، القاهرة ٢٠٠٧م.

٧٠. الشيرازي (نصر بن علي بن أبي مريم): الموضح في وجوه القراءات وعللها، تحقيق د.عمر حمدان الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

٧١. الصفاقسي (علي بن محمد النوري): تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين، مكتبة الثقافية الدينية، القاهرة.

٧٢. صفي الدين البغدادي (عبد المؤمن بن علي): مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م.

٧٣. طاش كبري زاده (عصام الدين أحمد بن مصطفى) شرح المقدمة الجزرية، تحقيق د.محمد سيدي محمد الأمين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة ١٤٢١هـ.

٧٤. الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير): جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ط٣، مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م.

٧٥. ابن الطحان (عبد العزيز بن علي السماتي الأندلسي):

أ. مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ودار البشر ١٤١٩ هـ = ١٩٩٩ م.

ب. مخارج الحروف وصفاتها، تحقيق د. محمد يعقوب تركستاني، بيروت ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

٧٦. عبد الدائم الأزهري: الطرازات المعلمة في شرح المقدمة، تحقيق نزار خورشيد، دار عمار، عمان ٢٠٠٣م.

٧٧. عبد الرحمن أيوب (دكتور): أصوات اللغة، ط ١، مطبعة دار التأليف، القاهرة ١٩٦٣ م.

٧٨. عبد الصبور شاهين (دكتور): في التطور اللغوي، ط ١، مكتبة دار العلوم، القاهرة ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م.

٧٩. عبد العزيز الصيغ (دكتور): المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دار الفكر، بيروت- دمشق ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

٨٠. عبد العلي المسئول (دكتور): معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية، ط١، دار السلام، القاهرة ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

٨١. عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي (الشيخ): هداية القاري إلى كلام البـاري، دار الفجر الإسلامية، المدينة المنورة ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

٨٢. عبد القادر مرعي العلي الخليل (دكتور): المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ط١، جامعة مؤتة ١٩٩٣.

٨٣. عبد الوهاب بن محمد القرطبي: الموضح في التجويد، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠ م.

٨٤. عزت عبيد الدعاس: فن التجويد، ط ٥، دمشق ١٣٨٥ هـ = ١٩٦٦ م.

٨٥. ابن عصفور (علي بن مؤمن الإشبيلي): الممتع في التصريف، ط٣، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٨٦. العطار (أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني): التمهيد في معرفة التجويد، تحقيق غانم قدوري الحمد، ط ١، دار عمار، عمان ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠ م.

٨٧. علي محمد الضباع (الشيخ): إتحاف البررة بالمتون العشرة، مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٥٤ هـ = ١٩٣٥ م.

٨٨. علي القاري (ملا علي بن سلطان محمد): المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، تحقيق أسامة عطايا، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

٨٩. العماني (أبو محمد الحسن بن علي بن سعيد المقرئ):

أ.الكتاب الأوسط في علم القراءات، تحقيق د. عزة حسن، دار الفكر، دمشق ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

ب. المرشد في الوقف والابتداء (محقق في رسالتي ماجستير): من أول الكتاب إلى آخر سورة النساء، تحقيق هند بنت منصور بن عون العبدلي، ومن أول سورة المائدة إلى آخر سورة الناس، تحقيق محمد بن حمود بن محمد الأزوري، كلية الدعوة وأصول الدين في جامعة أم القرى ١٤٢٣هـ.

٩٠. عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، المكتبة العربية، دمشق ١٩٥٧م.

٩١. غانم قدوري الحمد:

أ. أبحاث في علم التجويد، دار عمار، عمان ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠٢ م.

ب. الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، دار عمار، عمان ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣ م.

ج. علم التجويد: دراسة صوتية ميسرة، دار عمار، عمان ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥ م.

د. المدخل إلى علم أصوات العربية، دار عمار، عمان ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م.

٩٢. ابن غانم المقدسي (علي بن محمد):بغية المرتاد لتصحيح الضاد، تحقيق د. محمد عبد الجبار المعيبد، مجلة الورد، مج ٨ – ع ٢، بغداد ١٩٨٩ م.

٩٣. ابن غلبون (أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم): التذكرة في القراءات الثمان، تحقيق د.أيمن رشدي سويد، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة ١٤١٢هـ=١٩٩١م.

٩٤. الفارابي (أبو نصر محمد بن حمد بن طرخان):

أ.كتاب الموسيقى الكبير، تحقيق غطاس عبد الملك خشبة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة (ذ.ت).

ب.كتاب الحروف، دار الكتب العلمية، بيروت١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

٩٥. فرج توفيق الوليد: قواعد التلاوة وعلم التجويد، دار الرسالة للطباعة، بغداد ١٣٩٤هـ =١٩٧٤م.

٩٦. الفضالي (سيف الدين بن عطاء الله): الجواهر المضية على المقدمة الجزرية، تحقيق عزة بنت هاشم مُعيني، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.

٩٧. فوزي حسن الشايب (دكتور): محاضرات في اللسانيات، ط ١، وزارة الثقافة، عمان ١٩٩٩ م.

٩٦. القرطبي (عبد الوهاب بن محمد):

أ. المفتاح في اختلاف القرأة السبعة، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.

ب. الموضح في التجويد، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

٩٨. القسطلاني (أحمد بن حمد): لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق د. عبد الصبور شاهين، والشيخ عامر السيد عثمان، القاهرة ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.

٩٩. القفطي (علي بن يوسف): إنباه الرواة علي أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية.

١٠٠. كمال الدين الطائي (الشيخ): رسالة في قواعد التلاوة، ط ٢، بغداد ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م.

١٠١. كمال محمد بشر (دكتور):

أ- علم اللغة العام، القسم الثاني، الأصوات، ط ٢، دار المعارف بمصر ١٩٧١ م.

ب- علم الأصوات، دار غريب، القاهرة ٢٠٠٠م.

١٠٢. المالقي (عبد الواحد بن محمد): الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وزميليه، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٣م =

١٤٢٤هـ.

١٠٣. مالمبرج (برتيل): علم الأصوات، تعريب د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة ١٩٨٥ م.

١٠٤. المبرد (محمد بن يزيد): المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

١٠٥. ابن مجاهد (أحمد بن موسى بن العباس): كتاب السبعة في القراءات، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر ١٩٧٢ م.

١٠٦. المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (مخطوطات التجويد)، عمان ١٩٨٦ م.

١٠٦. محمد بن أحمد علي واصل: أحكام التصوير في الفقه الإسلامي، ط٣، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

١٠٧. أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، دار الشعب القاهرة (د. ت).

١٠٨. محمد أحمد معبد: الملخص المفيد في علم التجويد، دار السلام ١٩٨٠ م.

١٠٩. الشيخ محمد الحداد بن علي بن خلف الحسيني: إرشاد الإخوان لهداية الصبيان، المطبعة الميمنية بمصر ١٣٢٠هـ.

١١٠. محمد الحسناوي: الفاصلة في القرآن، المكتب الإسلامي، بيروت، ودار عمار، عمان.

١١١. محمد الأنطاكي: الوجيز في فقه اللغة، مكتبة الشهباء، حلب ١٩٦٩ م.

١١٢. محمد حسين الأصفهاني: أرجوزة البيان في حكم تجويد القرآن، مخطوط بمكتبة المتحف العراقي، بغداد، الرقم (١٠١٩).

١١٣. محمد بن شحادة الغول: بغية عباد الرحمن لتحقيق تجويد القرآن، ط٩، دار ابن القيم: الرياض، ودار ابن عفان: القاهرة ٢٠٠٤م = ١٤٢٥هـ.

١١٤. محمد الصادق قمحاوي (الشيخ): البرهان في تجويد القرآن، القاهرة ١٩٧٥ م.

١١٦. محمد عبد الفتاح (أبو إدريس): علم التلاوة، دار الإيمان، الإسكندرية ١٤١٧ هـ.

١١٧. محمد عزيز شمس: روائع التراث (مجموعة تضم نوادر التراث العربي) الدار السلفية.

١١٨. محمد علي خلف الحسيني الحداد (الشيخ): إرشاد الإخوان شرح هداية الصبيان في تجويد القرآن، المطبعة الميمنية بمصر ١٣٢٠ هـ.

١١٩. محمد علي الخولي (دكتور): معجم علم اللغة النظري، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٨٢م.

١٢٠. محمد المرعشي (الملقب: ساجقلي زاده):

أ. بيان جهد المقل، مخطوط، دار المخطوطات، بغداد (الرقم ١١٠٦٨/ ٥)

ب. ترتيب العلوم، تحقيق نجلاء قاسم عباس، بغداد ١٩٨٤ م.

ج. جهد المقل، تحقيق د. سالم قدوري الحمد، دار عمار، عمان ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١م.

١٢١. محمد مكي نصر (الشيخ): نهاية القول المفيد في علم التجويد، راجعه الشيخ علي محمد الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٤٩ هـ.

١٢٢. محمود السعران (دكتور): علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ط ٢، دار الفكر العربي، القاهرة ١٤١٧ هـ = ١٩٩٧ م.

١٢٣. المرادي (الحسن بن قاسم):

أ. شرح الواضحة في تجويد الفاتحة، تحقيق د. عبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت.

ب. المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد، تحقيق د. علي حسين البواب، مكتبة المنار، الزرقاء ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.

١٢٤. المزي (أبو الفتح محمد بن حمد العوفي): الفصول المؤيِّدة للوصول إلى شرح المقدمة، تحقيق جمال السيد رفاعي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة ٢٠٠٥م.

١٢٥. المسعدي (عمر بن إبراهيم): الفوائد المسعدية في حل المقدمة الجزرية، تحقيق جمال السيد رفاعي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة ٢٠٠٥.

١٢٦. مكي بن أبي طالب القيسي:

أ. الرعاية لتجويد القراءة، ط ٣، تحقيق د. أحمد حسن فرحات، دار عمار، عمان ١٤١٧ هـ = ١٩٩٦ م.

ب. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق د. محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م.

ج. التبصرة في القراءات السبع، تصحيح جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا (د.ت).

١٢٧. الشيخ منصور بن عيسى بن غازي السمانودي: تحفة الطالبين في تجويد كتاب رب العالمين ، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

١٢٨. ابن منظور (محمد بن مكرم): لسان العرب، طبعة بولاق.

١٢٩. المهدوي (أحمد بن عمار): شرح الهداية، تحقيق د.حازم سعيد حيدر، دار عمار ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.

١٣٠. المؤدب (القاسم بن محمد بن سعيد): دقائق التصريف، تحقيق د. أحمد ناجي القيسي وآخرين، المجمع العلمي العراقي ١٤٠٧هـ = ١٩٧٤م.

١٣١. ابن الناظم (أبو بكر أحمد بن الجزري): الحواشي المفهمة في شرح المقدمة، تحقيق عمر عبد الرزاق معصراتي، الجفان والجابي، دمشق ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٦م.

١٣٢. ابن النديم (محمد بن إسحاق): الفهرست، تحقيق رضا – تجدد، طهران ١٩٧١ م.

١٣٣. نصر بن علي (ابن أبي مريم) الشيرازي: الموضح في وجوه القراءات وعللها، ط ٣، تحقيق د. عمر حمدان الكبيسي، مكتبة التوعية الإسلامية، القاهرة ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥ م.

١٣٤. الهذلي (أبو القاسم يوسف بن علي): الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، تحقيق الشيخ جمال بن السيد رفاعي الشايب، مؤسسة سما ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

١٣٥. هنري فليش:

أ. التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب، ترجمة د. عبد الصبور شاهين، مجلة مجمع اللغة العربية، ج٢٣، القاهرة ١٣٨٨هـ=١٩٦٨م.

ب. العربية الفصحى، تعريب وتحقيق د. عبد الصبور شاهين، دار المشرق، بيروت ١٩٨٣م.

١٣٦. الواسطي (عبد الله بن عبد المؤمن): الكنز في القراءات العشر، تحقيق خالد أحمد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

١٣٧. وليد بن أحمد الحسين الزبيري وزملاؤه: الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، سلسلة مطبوعات مجلة الحكمة، المدينة المنورة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

١٣٨. ياقوت بن عبد الله الحموي: معجم البلدان، دار الفكر، بيروت.

١٣٩. ابن يعيش (يعيش بن علي بن يعيش): شرح المفصل، الطباعة المنيرية، القاهرة.

١٤٠. ابن الأثير (علي بن محمد): اللباب في تهذيب الأنساب، مكتبة المثنى، بغداد.

١٤١. الأندرابي (أحمد بن أبي عمر): الإيضاحات في القراءات،تحقيق منى عدنان غني، أُطروحة دكتوراه، كلية التربية للبنات ـ جامعة تكريت ١٤٢٣هـ =٢٠٠٢م.

١٤٢.المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، دار الفكر، بيروت ١٤٠٥هـ.

١٤٣.مفتاح العلوم: يوسف بن أبي بكر السكاكي، ط١، ضبطه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

١٤٤. أحمد بن محمد (أبو بكر بن الجزري):الحواشي المفهمة في شرح المقدمة، تحقيق عمر عبد الرزاق معصراتي، ط١، الجفان والجاني للطباعة ١٤٢٦هـ=٢٠٠٦م.

١٤٥. القسطلاني (أحمد بن محمد): اللالئ السنية شرح المقدمة الجزرية، أعده للنشر حسن بن عباس، ط١، مؤسسة قرطبة ٢٠٠٤م.

١٤٦. كمال الدين الطائي (الشيخ): رسالة في قواعد التلاوة، ط٢، بغداد ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م.

صدر حديثا

كتاب الحُجَج
في
تَوْجيه القراءات

لأبي مَعْشَرٍ الطّبَريّ (ت٤٧٨هـ)
تعريفٌ به، وتحقيقُ ما بَقِيَ مِن نُصُوصِهِ

تحقيق

د. غانم قدوري الحمد
أستاذ في جامعة تكريت

دار عمار

صدر للمؤلف

١- رسم المصحف.
٢- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد.
٣- علم التجويد دراسة صوتية ميسرة.
٤- أبحاث في العربية الفصحى.
٥- أبحاث في علوم القرآن.
٦- محاضرات في علوم القرآن.
٧- مدخل إلى علم أصوات العربية.
٨- أبحاث في علم التجويد.
٩- الأجوبة العلمية على أسئلة ملتقى أهل التفسير.
١٠- أبحاث جديدة في علم الأصوات والتجويد.

كتب محققة

١- وصية شيخ الإسلام الصابوني في تصحيح الاعتقاد وحسن الاستعداد.
٢- الموضح في التجويد / القرطبي.
٣- التحديد في الاتقان والتجويد / الداني.
٤- كتاب المجالس / الخطيب البغدادي.
٥- التمهيد في معرفة التجويد / ابن العطار.
٦- بيان العيوب التي يجب أن يجتنبها القراء / ابن البناء.
٧- الجامع لما يحتاج إليه في رسم المصحف / ابن وثيق الأندلسي.
٨- البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان / ابن معاذ الجهني.
٩- الجمع والتوجيه لما انفرد به يعقوب / الرعيني.
١٠- كتاب الألفات / الداني.
١١- المختصر في مرسوم المصحف الكريم / العقيلي.
١٢- تحفة الطالبين في تجويد كتاب رب العالمين / السمنودي.
١٣- كتاب الخط / الزجاجي.
١٤- تنزيل القرآن وعدد آياته واختلاف الناس فيه / ابن زنجلة.
١٥- ثلاث رسائل في علم التجويد / ابن القاصح-ابن وثيق-ابن معالي الموصلي.
١٦- رسالتان في التجويد / السعيدي.
١٧- كتاب الحجج في توجيه القراءات / لأبي معشر الطبري.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة.....	٥
علم التجويد قبل كتا ب الرعاية والتحديد من خلال كتاب الأوسط للعماني.	٧
مقدمة.....	٧
المبحث الأول: تعريف بالعماني مؤلف الكتاب الأوسط.....	٩
المبحث الثاني: موضوعات التجويد في الكتاب الأوسط.....	١٨
أولاً: ما ورد في باب التجويد والحث عليه.....	٢٠
ثانياً: ما ورد في باب المخارج والصفات.....	٢٤
المبحث الثالث: الدلالة التاريخية لمادة باب التجويد في الكتاب الأوسط.....	٢٩
الخاتمة.....	٤٠
مخارج حروف العربية: عددها وترتيبها بين الدرس القديم والحديث.....	٤٢
مقدمة.....	٤٢
تمهيد.....	٤٢
المبحث الأول: عدد المخارج وترتيبها في الدرس الصوتي العربي القديم.....	٤٧
المبحث الثاني: عدد المخارج وترتيبها في الدرس الصوتي الحديث.....	٦٣
أولاً: مخارج حروف العربية عند الدكتور إبراهيم أنيس.....	٦٤
ثانياً: مخارج الحروف لدى الدكتور تمام حسان.....	٦٥
ثالثاً: وجهات نظر أخرى حديثة في مخارج الحروف.....	٦٨
الخاتمة: مناقشة واستنتاج.....	٧٠
فكرة الصوت الساذج وأثرها في الدرس الصوتي العربي.....	٧٧
مقدمة.....	٧٧
المبحث الأول: إنتاج الأصوات اللغوية وعوامل تنوعها في الدرس الصوتي الحديث.....	٨٠
١ - حالة الوترين الصوتيين عند إنتاج الصوت.....	٨١

الموضوع	رقم الصفحة
٢- موضع اعتراض النفس في آلة النطق.....	٨٣
٣- كيفية اعتراض النفس في ذلك الموضع.....	٨٣
المبحث الثاني: الصوت والنفس عند سيبويه.....	٨٧
المبحث الثالث: تعريف الصوت وكيفية حدوثه عند الحكماء.....	٩٣
المبحث الرابع: ظهور فكرة الصوت الساذج.....	٩٩
المبحث الخامس: أثر فكرة الصوت الساذج على علماء التجويد.....	١٠٥
١ - موقف علماء التجويد المتقدمين.....	١٠٥
٢ - موقف علماء التجويد المتأخرين.....	١٠٨
١. قول ابن الناظم.....	١٠٩
٢. قول طاش كبري زادة.....	١١١
٣. قول محمد المرعشي.....	١١٢
٣- موقف المؤلفين في علم التجويد في العصر الحديث من فكرة الصوت الساذج.....	١١٦
الخاتمة.....	١٢٣
وجهة نظر جديدة في مخارج الأصوات الستة.....	١٢٧
مقدمة.....	١٢٧
المبحث الأول: تجويف الحلق ومكوناته.....	١٣١
المبحث الثاني: مخارج الأصوات الستة عند علماء العربية والتجويد.....	١٤٠
المبحث الثالث: مخارج الأصوات الستة عند المحدثين.....	١٤٤
المبحث الرابع: تصور جديد لمخارج الأصوات الستة.....	١٤٩
خاتمة.....	١٦٠
استخدام صورة آلة النطق ومخارج الحروف في تعليم قواعد التلاوة.....	١٦٣
مقدمة.....	١٦٣
المبحث الأول: الحكم الشرعى في التصوير وفي استخدام صورة آلة النطق	

الموضوع	رقم الصفحة
ومخارج الحروف.....	١٦٦
المبحث الثاني: صورة آلة النطق في التراث الصوتي العربي.....	١٧٦
أولاً: صورة آلة النطق في كتاب مفتاح العلوم للسكاكي.....	١٧٨
ثانياً: صورة آلة النطق في كتاب تجويد القراءة لابن وثيق.....	١٧٩
ثالثاً: صورة آلة النطق في كتاب الفوائد المسعدية في حل الجزرية.....	١٨١
رابعاً: صورة آلة النطق في كتاب أرجوزة البيان للأصفهاني.....	١٨٢
المبحث الثالث: صورة آلة النطق في كتب علم الأصوات اللغوية الحديثة.....	١٨٦
المبحث الرابع: صورة آلة النطق في كتب علم التجويد المعاصرة.....	١٩١
موازنة بين صور المخارج في كتب علم التجويد المعاصرة.....	١٩٧
المبحث الخامس: صورة النطق في البرامج الإلكترونية الحديثة.....	١٩٨
البرنامج الأول: بيان المخارج والصفات.....	١٩٨
البرنامج الثاني: شرح مخارج الحروف.....	١٩٩
البرنامج الثالث: أصوات اللغة الإنجليزية.....	٢٠٤
خاتمة البحث.....	٢٠٦
تكرير الراء في مذاهب أهل الأداء.....	٢٠٨
مقدمة.....	٢٠٨
أولاً: صفة التكرار عند علماء العربية المتقدمين.....	٢١٠
ثانياً: رأي علماء التجويد الأوائل.....	٢١٣
ثالثاً: بروز مذهبين في صفة التكرار في الراء.....	٢١٦
رابعاً: انتشار القول بأن التكرار لحن يجب تجنبه.....	٢١٨
خامساً: صفة التكرار في الدرس الصوتي الحديث.....	٢٢١
سادساً: مناقشة واستنتاج.....	٢٢٥
الإشمام في العربية حقيقته وأنواعه.....	٢٢٩
مقدمة.....	٢٢٩

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الأول: مصطلح الإشمام بين الدلالة اللغوية والدلالة الاصطلاحية.....	٢٣١
المبحث الثاني: الإشمام الوقفي.....	٢٣٦
المبحث الثالث: الإشمام الصرفي.....	٢٤٦
١ - علاقة الإشمام الصرفي بالإشمام الوقفي.....	٢٤٩
٢ - موضع الإشارة.....	٢٥٠
٣ - حقيقة إشمام الكسرة الضم.....	٢٥٢
٤ - الإشمام الصرفي في الدرس الصوتي الحديث.....	٢٥٥
المبحث الرابع: الإشمام الصوتي.....	٢٦٠
١ - المضارعة.....	٢٦١
٢ - الإشمام.....	٢٦٢
٣ - المماثلة.....	٢٦٣
خاتمة البحث.....	٢٦٥
تجديد التجويد في ضوء الدرس الصوتي الحديث مع مراجعة أحكام الضاد.....	٢٦٧
مقدمة.....	٢٦٧
المبحث الأول: علم التجويد نظرة تاريخية.....	٢٧٠
أولاً: نشأة علم التجويد.....	٢٧٠
ثانياً: ظهور المصنفات الجامعة في علم التجويد.....	٢٧٣
ثالثاً: مؤلفات علم التجويد في القرون المتأخرة.....	٢٧٦
رابعاً: مؤلفات علم التجويد في العصر الحديث.....	٢٧٩
المبحث الثاني: مسوغات الدعوة إلى التجديد وأبعادها.....	٢٨٢
١ - القطيعة بين كتب التجويد وكتب علم الصوت الحديث.....	٢٨٤
٢ - عدم التطابق بين القواعد المدونة والنطق المعاصر.....	٢٨٧
٣ - حاجة كتب التجويد الحديثة إلى الوضوح.....	٢٨٩
١. تعريف المجهور والمهموس.....	٢٨٩

الموضوع	رقم الصفحة
٢. مخارج الحركات وحروف المد.....	٢٩١
٤ - تعدد وجوه الأداء لبعض الأحكام الصوتية.....	٢٩٣
١. إخفاء النون الساكنة.....	٢٩٣
٢. إخفاء الميم الساكنة.....	٢٩٥
٣. إخفاء صفة التكرار للراء.....	٢٩٦
٥ - إهمال وصف آلة النطق، ودراسة آلية إنتاج الصوت.....	٢٩٨
٦ - فقدان وحدة المنهج.....	٣٠٠
٧ - الحاجة إلى مراعاة دقائق علم الصوت الحديث.....	٣٠١
٨ - تقادم وسائل تعلم وتعليم علم التجويد.....	٣٠٢
المبحث الثالث: مراجعة أحكام الضاد.....	٣٠٣
أولاً: مخرج الضاد وصفاته بين القديم والحديث.....	٣٠٤
١ - صوت الضاد عند المتقدمين.....	٣٠٤
٢ - صوت الضاد عند المحدثين.....	٣٠٦
ثانياً: الأحكام الصوتية للضاد في التركيب.....	٣١٣
١ - أحكام الضاد عند علماء التجويد.....	٣١٤
٢ - أحكام الضاد المترتبة على النطق المعاصر.....	٣١٦
١. حكم قلقلة الضاد.....	٣١٧
٢. حكم إدغام الضاد.....	٣١٩
خاتمة.....	٣٢٤
قائمة المصادر.....	٣٢٧
فهرس الموضوعات.....	٣٤٣

أبحاث جديدة
في
علم الأصوات والتجويد

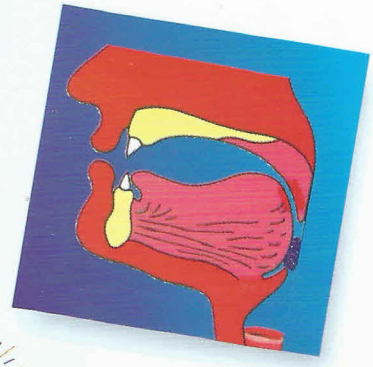

كتبها

د. غانم قدوري الحمد

أستاذ في جامعة تكريت

دار عمار